المرتضى
لكتب السودانية

المكتبة النوبية الإلكترونية

مشاعل النور

محمد أحمد محجوب

الديمقراطية في الميزان



منشورات الخرطوم
عاصمة الثقافة العربية

المحتويات

المقدمة

أمضيت نحو ثلاثين عاماً في الخدمة الاستعمارية البريطانية . شاهدت نهاية الامبريالية القديمة واشتركت فيها . دعاني مستر هارولد مكميلان : (حاكماً لم تبق له مستعمرات)، وقال (إن علي أن اتبع قطيعي إلى حظيرة الأمم المتحدة). لذلك كنت مهتماً مباشرة لا بنهاية الإمبراطورية فحسب بل أيضا من الموقع الأسلم للأمم المتحدة ، بالعواقب ، بالنتائج والمنازعات في عصر ما بعد الاستعمار وخصوصاً في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ان ذلك العصر وتلك الفترة ، وذلك الموضوع ، هي ما يعالجه محمد احمد محجوب في هذا الكتاب المهم . انه يعطينا صورة حية للحوادث التي تلت مباشرة عصر الاستعمار في العالمين العربي والأفريقي . لقد خرج الشرق الأوسط من حربين عالميتين وهو لا يزال تحت السيطرة البريطانية او الفرنسية ، كما كانت افريقيا لا تزال تحت الحكم الأوروبي . يخبرنا محجوب بما حدث حين أزيلت بسرعة السيطرة الاستعمارية المباشرة القديمة . أنها قصة فوضى واضطراب ، قصة أزمات وعذاب ، ويؤسفني أن أقول انها قصة أحقاد وعنف ، وحرب أهلية وانقلابات عسكرية .

يروي القصة هنا رجل يتكلم عن اشتراك شخصي وقيادة شخصية في العالمين العربي والأفريقي ، ويلقي نظرة الى المسرح في الشمال والجنوب من مركز وسط يلتقي فيه ذالك العالمان . ثم انه يتكلم عن خبرة واقتناع.

اقل ما يقال في عنوان الكتاب انه غير ملائم ، ذلك بانه يحوي اكثر كثيراً من تأملات في السياسات العربية والأفريقية . يروي محجوب تاريخ الشرق الأوسط بصورة تشمل السنوات الخمس عشرة المضطربة التي تلت إستقلال السودان في سنة ١٩٥٦ ، ويفعل ذلك من الداخل . انه يلقي ضوءاً جديداً على حوادث عصره المحمومة المثيرة ، ويعطي صورة دقيقة وواضحة عن الزعماء العرب والأفريقيين . ثم إن روايته صريحة ، وأحكامه سمحة ، وعلى الرغم من الكوارث التي ترد في قصته ظل محتفظاً ، كما قالت التايمز (بايمان عتيق بالديموقراطية).

إن تسميته لكتابه (الديموقراطية في الميزان) مذهل تماماً ، لأنه لا يفقد الأمل على الرغم من النكسات الخطيرة التي تعرضت لها الديموقراطية التقليدية في كثير من الدول العربية والأفريقية . لكن لا يستطيع احد أن يتهمه بالانهزامية. حتى

في منفاه على إيمانه ، وعلى قدر كبير منه في قصته كان لتقوية تفاؤله.

كنت في الشرق الأوسط حين كان السودان كما يصفه يتقدم نحو الاستقلال بخطى أولى غير ثابتة . لم اعرفه في ذلك الوقت الا بشهرته ، ولم أره الا بعد فترة طويلة حين نظرت الى شخصية رئيس وزراء السودان المهيبة في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة . في الأيام الاولى التي يتحدث عنها كنا ، نحن الذين نعمل في الخدمات البريطانية في الخارج ، نعتبر اعضاء الخدمة السياسية في السودان نخبة رجال الادارة الاستعماريين البريطانيين وكذلك كانوا يعتبروننا . كانت حقاً خدمة ممتازة لكن نحن الذين عملنا في البلاد العربية الاخرى حسبنا انها خدمة متفوقة نوعاً وابوية ، مبالغة في الثقة بادارتها الرسمية الخاصة وربما شديدة الالتحام بمفاهيم الحكم غير المباشر التقليدية . والواقع اننا ظننا ان الخدمة السياسية في السودان كانت سياسية بصورة غير كافية.

كنا في كثير من المستعمرات الخاضعة للحكم الاستعماري البريطاني بطيئين في رؤية الحاجة الى اعدادها للاستقلال . واظن ان الخدمة السياسية في السودان كانت عرضة لهذا النقد ، وان اتهام محجوب للادارة البريطانية في السودان بتقوية الانفصال في الجنوب بل بتشجيعه ، انما هو تهمة خطيرة واخشى ان تكون جزئياً صحيحة.

ان البريطاني ليجد بعض الرضا اذ يعلم ان محجوب يتكلم دوماً عن البريطانيين باحترام في الصميم حتى بود .. والحقيقة ان احكامه على الناس والقضايا تجئ عادة متسامحة اكثر منها ناقدة . فقد سره نطق الملك الحسن ملك المغرب السليم باللغة العربية ، واعجب بشجاعة الملك حسين وصراحته واخذ بسحر الملك فيصل وقوته ، حتى كلامه عن الرئيس ناصر ، الذي خدعه في النهاية كان كلام صديق .

ان اسعد ايام محجوب والشباب السياسيين السودانيين البارزين كانت في المراحل القديمة على طريق الاستقلال . كان المصريون مشغولين بمصالحهم الخاصة وقد يكون البريطانيون بطيئين ولكن الانتقال النهائي ، كان من دون حقد او سفك دماء .

وكان السودانيون قد بدأوا ينقسمون الى احزاب ولكنهم في ذلك الحين كانوا لا يزالون يتقدمون معاً نحو هدف تقرير المصير المتفق عليه . لم تظهر الا بعد الاستقلال اخطار عدم الاستعداد ، ونشاط المنافسات الشخصية والتدخل العسكري الذي اوقف التقدم الدستوري والاقتصادي . ومن دواعي السخرية ان تنتظر التسوية بين السودان الشمالي والجنوبي التي تأخرت طويلا عهداً عسكرياً.

ان الخمس عشرة سنة التي تلت استقلال السودان كانت تقريباً فترة فشل تام للعرب . تولت مصر القيادة وارتكبت اخطاء لا تصدق ، فانتقلت من حرب عقيمة باهظة في اليمن الى مذلة تامة في حرب حزيران مع اسرائيل . يحكم الجيش الآن معظم البلاد العربية . والواقع ان من اكثر الاوجه التي تسبب الكآبة في كتاب محجوب حديثه عن الجهود الفاشلة في تحقيق الوحدة العربية ، والمنازعات والشتائم التي افسدت المعاملات بين الحكومات العربية .

انها لصورة محزنة تلك التي يعطيها محجوب في كتابه ، ولكن هناك تشجيع في نواهة تعليقه واتساق روايته – مثلا عمله الناجح لتسوية عربية في اليمن (ربما كان اروع منجزاته) – وبعض الراحة في مرونة ثقته بنفسه.

ان لما يرويه عن الفترة التي تلت استقلال السودان في الشرق الاوسط وافريقيا قيمة يصعب تقديرها . ذلك بانه كان ممثلا بارزاً ومحترماً في المسرحية التي يصفها . وحديثه الكئيب عن الفشل يلطفه ايمانه القوي وثبات هدفه .

ان كتابه قصة رجل مستقيم ، قوي ، ومتفائل تقلبت عليه الحوادث ولكن شخصيته تضفي على الكتاب الامل في ان ما جاهد في سبيله سينجح بعد.

كان عصر محجوب عصر كرب شديد ، تحطمت فيه آماله الواسعة ومزقت بلده الحرب الاهلية الدموية ، وهزم حلفاؤه وانتهت حياته العملية الى المنفى .

من الصعب ان ينتظر لجميع الغيوم ان تنجلي ولكل ما امن به محجوب ان يتحقق ، ولنوع الديموقراطية التي احب ان يسود فجأة . ان بلاد العرب وافريقيا ، وقد خرجت من الاستعمار وتخلصت من شقاء الانتقال ، ستطور ولا ريب ببطء طرقها واساليبها الخاصة ، وانظمتها ودساتيرها . لن تكون تقليدياً للنماذج الاوروبية ولكن رجلا كمحجوب يظهر ان القيادة بالنية الحسنة والترضية والتضحية لن تكون معدومة . ليس مفكراً بناء مثل نايريري في تانزانيا ، ولم يستطع ان يحقق التسوية الوطنية في السودان كما حققها غوان في نيجيريا . لن يستطيع ان يتأمل في المساهمة في تسوية للقضية الفلسطينية ، ولكن فترة الانتقال الصعبة التي ابقاها حية وروح الخدمة العامة المخلصة ، يكونان مثلا شخصياً رائعاً.

اضاف بوضعه هذا الكتاب شيئاً الى الخدمات التي قدمها لبلده . كذلك أكتسب شكر جميع اولئك الذين يرغبون في التفكير في مشكلات بلاد العرب وافريقيا الخطيرة ومطامحها الملحة . والحقيقة انه يتكلم لكل اولئك الذين يتوقون الى الاعتقاد ان ما هو أسوأ قد انتهي باذن الله .

لورد كارادون

القسم الأول

إلى استِقلالٍ دونَ دِماء

١ - وقت للتأمل

ليس هذا عرضاً تاريخياً للحوادث التي سادت حياة أحد رجال السياسة ، بل محاولة للتأمل في بعض الحوادث التي أثرت في مصير بلدي أو كان لها أثر بعيد المدى في القارة الأفريقية والشرق الأوسط . ان ما جعلني أقرر كتابة هذه التأملات في الدرجة الأولى هو أنني في الرابعة والستين ، في خريف العمر ، منفي عن وطني باختياري . قبل ان أحضر إلى المملكة المتحدة واتخذها مقاماً لي ، عانيت الحجز في البيت مائة وثلاثة وسبعين يوماً بعد ان أطاح حكومتي النظام العسكري الذي يحكم السودان الآن . والحجز في البيت أسوأ العقوبات.

حجزت ضمن جدران بيتي ومنعت من كل اتصال بالعالم الخارجي ، وقطع تلفوني ، ولم يسمح الا لأفراد عائلتي الأقربين بزيارتي أو للقليلين الذين استطاعوا أن يحصلوا على اذن من وزير الداخلية ، فكانت القراءة تعزيتي الوحيدة في تلك العزلة ، وكان الكتاب جليسي الوحيد .

لم تكن هذه أول مرة انتزعت مني فيها حرية الحركة في وطني ، فقد حدث مثلها من قبل بصورة أخرى . ذلك بانني قضيت مائتي يوم ويومين في معتقل عسكري في بلدة جوبا قرب خط الاستواء خلال الحكم العسكري الأول للسودان في ١٩٦١ . كان المعتقل محاطاً بالأسلاك الشائكة يحرسه جنود مدججون بالسلاح . وكان رفقائي فيه جميعاً من رجال السياسة ما عدا بائعاً قطاعياً . أما لماذا كان ذلك البائع معنا فقد بقي في نظري لغزاً حتى اليوم ، لكن ربما كان وجوده من قبيل المزاح .

قطعت الصلة بيننا وبين العالم ، فلا صحف أو راديو ، ولم يسمح لأحدنا إلا بكتابة رسالة واحدة في الشهر لعائلته ، وكانت الرسائل تخضع للرقابة .

لابد لي من ان اعترف بأن الاعتقال أقل قسوة من الحجز في البيت . ذلك بأن المرء في المعتقل يشارك الآخرين وحشته ، ويستطيع ان يحدثهم وينظر اليهم ويتبادل الآراء معهم . أما الحجز في البيت فاشد ما يصيب السياسي من خيبة ، لأنه يفرض عليه وحدة عقلية وجسدية . يعيش السياسي على الاتصال المستمر بالناس ، وعلى تبادل الآراء معهم من دون عائق ، بينما يفرض عليه الحجز في البيت عزلة تامة وموذية.

ان المحن الثلاث التي حلت بي – الاعتقال ، والحجز في البيت ، والنفي

الاختياري – اعطتني وقتاً للتأمل ، لاطالة التفكير في تنوع الحوادث والاسباب . ان المجد زائل ، ولست ادري من القائل : (إن طرق المجد لا تؤدي الا الى القبر).. والحكم موقت ، والسلطة لها نهاية ، ومع ذلك فان كل من يتقلدها يجد نفسه محاطاً بالحاسدين والطامحين ، وباللجوجين والمضللين والمنافقين . بينما يرتقي السياسي ، وحين يرتقي الى الحكم يدرك تدريجياً قلة الذين يستطيع ان يثق بهم ثقة حقيقية لأن لجميع الذين من حوله أطماعاً يريدون تحقيقها ، وفؤوساً يريدون شحذها ، ليؤدي ذلك بالسياسيين احياناً الى التطلع الى الأجانب لأخذ رأي مستقل غير منحاز . سألني جمال عبد الناصر مرة بعد حرب الأيام الستة عن انطباعي عن بلده ، فأجبته بصراحة ان هناك في رأيي قلقاً وضياعاً تامين يسودان البلد . واني لأعتقد انه انما سألني ذلك لأنه كان يعلم ان لي في مصر أصدقاء كثيرين يفتحون لي قلوبهم بينما القليلون جداً منهم يستطيعون أن يكلمونه بحرية .

لم يكن ناصر الوحيد الذي طلب نصيحتي أو استشارتي في اوقات الأزمات . كثيرون آخرون من زعماء الشرق الأوسط وافريقيا فعلوا ذلك ، وأنا أيضاً طلبت النصح من اصدقاء داخل السودان وخارجه .

يحاول السياسيون جميعاً الوصول الى ذروة السلطة ، فيكون بعضهم أسرع في الوصول من بعض . منهم من يتمسك بالحكم فترة طويلة ، ومنهم من يسقط بسرعة . وحين يذهبون تظل منجزاتهم واخطاؤهم رهناً بحكم التاريخ ، وقد لا يأتي حكم التاريخ احياناً في أثناء حياتهم . لن أحاول في هذا الكتاب أن انتحل حق المؤرخ على منجزات الآخرين أو أخطائهم ، بل سأقتصر بصورة دقيقة على اظهار الحوادث والقضايا التي كان لي دور في صنعها والتي أحاول أن اقف مدافعاً عنها .

ان السنين التي امضيتها كسياسي سوداني تزامنت مع فترة تغير في التاريخ الغربي والافريقي واضطراب وتوازن ، ومع ارتفاع كثير من بلاد افريقيا الى مستوى دولة . وقد دفعنا ذلك الى صوغ روابط جديدة للتماسك والوحدة . كرسنا جهوداً كبيرة لنجعل لنا صوتاً موحداً في المحافل الدولية . ثم ان تشابه مشكلاتنا ، والحاجة الى اطلاع الدول الكبرى على ضرورة حل هذه المشكلات جعلا توحيد الجهود أمراً لا مفر منه ، ولكن قارتنا كثيراً ما أصبحت ويا للاسف مسرحاً للصراع القبلي والحروب الأهلية .

عشت لأعاني الألم المبرح من رؤية الديموقراطية يغتصبها العسكريون مرتين في بلدي .

قالت صحيفة (التايمز) في لمحة كتبتها عن تاريخ حياتي : (ان ايماني بالديموقراطية ايمان العجائز). لكن على الرغم من ان مؤسسات الديموقراطية

قد اضمحلت في انحاء افريقيا وفي عدد من بلاد العالم الثالث ما زلت أتمسك بذلك الايمان ، ايمان العجائز .

طالما أكدت ، كلما واجه الحكم الديمقراطي أزمة ، ان خير علاج لعلل الديموقراطية اعطاء الناس مزيداً من الديموقراطية والحرية . ان الاختلاف الشديد بين المصالح القبلية والسياسية والقومية يجعل الحوار الحر بين الناس ضرورة ، ويوفر الفرصة لتسوية بين المصالح المختلفة . ما زلت اعتقد ان الديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي يستطيع العمل في ما يوصف نفاقاً بالبلاد (النامية) . والحرية هي حجر الأساس في الديموقراطية . انها تولد في الناس وعي التطور ، وتشجعهم على المطالبة به . ولكن حين تطرد الحرية يزول الوعي وتخرس الجرأة .

يؤكد العسكريون جميعاً ، حين يستولون على الحكم بالرصاص أو الحرب ، أن هدفهم استئصال الجشع والفساد ، ويتعهدون بأرجاع الحكم الى المدنيين بأسرع وقت ممكن . لكن ما أن يتذوقون السلطة حتى يستبد ولعهم بها ، فيسمون الى البقاء في الحكم مهما تكن النتائج بالنسبة الى اقتصاد بلدهم . يؤممون الملكية الخاصة بالقوة ، ويسلمون الادارة المدرية في القطاع الخاص لمحبذين جاهلين أو لضباط الجيش ، وتكون النتيجة من دون استثناءات ملحوظة خراباً في القطاع الخاص وحالة من الافلاس للشعب . اثبتت خبرتي بالجنرالات اولا في ١٩٦١ ثم بالعقداء ان حكمهم اسوأ انواع النظام الفاشستي .

ان السنوات التي امضيتها في العمل السياسي ، الوطني والدولي ، قد هيأت لي فرصة لدراسة مختلف أنظمة الحكم ، وكانت حصيلة ملاحظاتي أنه حيث سقطت أسس الديموقراطية جانباً في البلاد الحديثة الاستقلال تبعث سقوطها الاضطرابات ، وطرد نظام الحزب الواحد الحرية الشخصية ، ولم يتم القضاء على الجشع والفساد .

طالما سألت نفسي في ساعات التأمل : (لماذا فشلنا ؟ ما الأسباب التي جلبت الدبابات تقعقع في الشوارع ، وتطيح الحكومات ، وتقضي على رجال الدولة الذين ناضلوا في سبيل حرية بلادهم وفازوا بالاستقلال القومي ؟) حاولت ان أحلل تلك الاسباب في هذا الكتاب ، وان اعين بكل تواضع طريقاً للأجيال القادمة يمكنها اذا اتبعته أن تتفادى أشواك الماضي وأخطاءه .

كنت في القاهرة حين قام الضباط الأحرار بانقلابهم ... فكان الأول بين انقلابات كثيرة هزت بلاد افريقيا والشرق الاوسط في السنوات التالية . والواقع ان بعض فترات حياتي السياسية الرئيسة تزامن مع فترات الاضطراب في مصر الأمر الذي جعل تجنب التورط غير ممكن .

في تموز ١٩٥٦ بعد مرور ستة أشهر على استقلالنا عينت وزيراً للخارجية السودانية . وبعد عشرين يوماً أمم جمال عبد الناصر قناة السويس ، وكالعديد من السياسيين العرب علقت في العاصفة التي ثارت حول قراره . لم نستطع ان نفعل سوى القليل لمساعدة مصر ضد الهجوم الاسرائيلي اولاً ، ثم هجوم القوات الانجلو – فرنسية ، وكنا دبلوماسيا دولة حديثة الاستقلال جداً ليس لها وزن كبير ، أما معنوياً فقد ايدنا ناصر ، وقد استعملت كل تدريبي ومعرفتي كمحام في الدفاع عن شرعية التأميم .

وفي ١٨ ايار ١٩٦٧ اصبحت رئيس وزارة السودان للمرة الثانية ، وبعد اقل من ثلاثة اسابيع بدأت حرب الأيام الستة ، وفي هذه المرة تورطنا بصورة لا خلاص منها ، دبلوماسياً ومعنوياً والى حد ما عسكرياً ، في تلك الكارثة ، في حرب لم يردها أحد .

اذا ألقينا الى الوضع نظرة مجردة بدا شيئاً لا يصدق ان يستطيع اي شخص ، قاد بلده وذفع العالم العربي الى هزيمة منكرة كهذه ، الاحتفاظ بتأييد تعصبي من شعبه الخاص ومن كثير من الشعوب العربية الأخرى . ولكن ناصر فعل ذلك .

اعتقد ان عبد الناصر كرجل وقائد استحق تملق شعبه ، ولكنني اعتقد أيضاً انه كرجل دولة فشل في كل مهمة أساسية وضعها لنفسه . في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ، ولكنه كان وراء المؤامرة التي ادت الى الانقلاب العسكري الثامن في السودان في أيار ١٩٦٩ وأرسلتني الى المنفى .

حضرت كثيراً من مؤتمرات القمة العربية والافريقية والمناقشات في الأمم المتحدة ، وكنت في أكثر الأحيان ادافع عن الكتلة العربية لا عن السودان وحده . وماذا كان مصير تلك الاجتماعات ؟ لقد عكست غالباً صورة اتفاقات رسمية لم تلبث ان نقضت وراء ستار المؤتمرات والمناورات .

انها تكشف التأثيرات المحطمة التي انزلتها (الحرب الباردة) في جهودنا لبناء استقلال حقيقي ، وتظهر ايضاً على الأقل مناسبة واحدة غريبة حين نجح بالفعل اتفاق ينطوي على ملايين الجنيهات كتب على قطع من الورق .

أظهرت هذه الاجتماعات رغبة في شكل ما من اشكال الوحدة العربية والافريقية . بيد أنني مكره على الاستنتاج البغيض ، على الاقل في الوقت الحاضر ، انها تبدو حلماً مستحيلاً . اعتقد ان جامعة الدول العربية (باستعمال جهاز المخابرات على نطاق واسع) ليس لها اي أمل في النجاح . وقد كانت نداءات نكروما الحماسية للوحدة الأفريقية غير واقعية الى حد عدم الاهتمام بها . ويبدو أن الفدراليات الاقليمية التي تتشكل في عصرنا بجهد كبير هي الجواب لحاجة القارة الى درجة من وحدة الهدف والتعاون .

الآن الفدراليات الاقليمية ، وشكلاً من أشكال الديموقراطية ، يمكن ان تكون الحل اذا اختفت ، وحين تختفي ، الانقلابات العسكرية ويهدأ تيار حكم الجيش .

لم تجد الديموقراطية في السودان فرصة حقيقية . حتى خلال فترات الحكم الديموقراطي كانت لدينا مشاحنات طويلة بين السياسيين ، وخلافات حادة ، ومطامع شخصية ، وتحولات في الاتحادات الحزبية . وأخيراً جاءنا الحكم العسكري .

ولم تكن معالجة مشكلاتنا سهلة ، ذلك بأن مساحة السودان ٩٦٧٠٠٠ ميل مربع (١٥٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع) ، والأرجح أن عدد سكانه يزيد قليلاً على ١٤ مليون نسمة . اقول الأرجح لأن آخر احصاء قد كان تقريبياً . وسبب ذلك أن كثير من القبائل العربية البدوية في الشمال ينتقل باستمرار ومن الصعب احصاءها ، وقد تكون في غابات الجنوب الكثيفة قبائل لا تزال في احوال بدائية تماماً ولا صلة بينها وبين العالم الخارجي .

اذاً فالسودان بلد فيه رقعة صحراوية واسعة وغابات يصعب اختراقها . مجالس أدبية مثقفة في الخرطوم ورقص قبلي جنوني في الجنوب ، تناقض فيه الخرطوم المترامية وام درمان المزدحمة بطابعهما العربي البارز القرى ذات الأكواخ المبنية بالقش التي تسكنها القبائل النيلية في الجنوب ، وفيه المؤذنون في الشمال يدعون المؤمنين الى الصلاة واجراس الكنائس في الجنوب تدعو المهتدين الى صلاة الأحد .

ليس في افريقيا بلد سوى نيجيريا ذو عنصر عرقي – سياسي متشابه ، ولست في حاجة الى ان أذكر ما حدث من نزاع بين الاخوة في ذلك البلد .

لكنني اعتقد أنه كان في مقدورنا ان نعمل لنجاح الديموقراطية لو أعطينا الوقت .

في سنة ١٨٨٥ نجحت قوات المهدي أخيراً في التغلب على الحكام العثمانيين ، وأسست حكماً سودانياً ودرجة من الوحدة بين العرب الأفريقيين الشماليين وزنوج الجنوب . ولكن قبل مولدي بعشر سنين تغلبت القوات الانجلو – مصرية تحت لواء قادة بريطانيين على المهديين وفرض على السودان حكم مشترك انجليزي مصري دام ستاً وخمسين سنة .

كتب الكثير عن بطولة القوات الغازية ، وأصبح موت الجنرال غوردون حين احتل المهدي مدينة الخرطوم اخيراً في ١٨٨٥ اسطورة بريطانية ، ومع ذلك فالأرجح ان موت غوردون ، الذي بقي لغزاً ، انما حدث خطأً . وسأروي في ما بعد معلومات لدي تظهر ان المهدي لم يرد موته .

هناك كتب كثيرة عن الجنرال غوردون والسودان في ذلك الحين لكن يبدو ان

القليل منها كتب من الجانب الآخر غير السوداني ، وسأحاول ضمن هذا الكتاب المحدود أن أسد ذلك الفراغ .

ولدت في عائلة لم تعرف مرارة الاستياء من الحكم الأجنبي فحسب بل حاربت الغزاة فعلاً ، فقد نشأ جيلي على قصص المجد والبطولة المروية عن قواتنا وعن الناس العاديين الذين ساعدوها .

مثال على ذلك انه في بلدي لم يكن للنساء فيه سوى دور أدنى منذ زمن طويل ، كانت النساء السودانيات الجاسوسات الجالسات يتسولن هن اللواتي كشفن ضعف دفاع غوردون حوال الخرطوم ، وتسللن ليخبرن المهدي بذلك ، وساعدنه على مهاجمتها واحتلالها في سنة ١٨٨٥ .

كثيراً ما قامت النساء بدور مع الرجال في حملات المهدي – اصابت أمي دمغة جسدية من جراء هذه المشاركة دامت طوال حياتها . فقد حضرت جدتي لأمي احدى المعارك مع جدي ، وكان قائداً في جيش المهدي ، وهي تحمل على ذراعها ابنة لها في الثانية من عمرها . نعست الطفلة (التي قدر أن تصبح أمي) ونامت على كتف أمها واذا برصاصة تكشط كتف الأم وتقطع نصف اذن الطفلة . ولو أن الرصاصة كانت أعلى نصف بوصة لما كنتم تقرأون هذا الكتاب اليوم .

نشأت في فترة توطد الحكم المشترك في السودان . وكانت لاتزال هناك مطامح وطنية ناشطة ، وخصوصاً في مصر ، فقد بدأ ظهور كتاب وقصصيين سياسيين ، ومفكرين دينيين ورجال سياسة .

وحين اكملت دراستي الهندسية أولا ثم دراسة القانون كان التوازن السياسي الدقيق في الشرق الأوسط قد اضطرب . في سنة ١٩٣٦ جرى التفاوض في معاهدة جديدة انجليزية – مصرية انهت الاحتلال البريطاني لمصر ، على الأقل نظرياً ، ولكن اعطت القوات البريطانية بعض الحقوق . أما الحكم المشترك فقد بقى من دون تغيير ، وان كان السودانيون أنفسهم لم يستشاروا ابداً ، واعتقد أن هذا الحادث هو الذي وضعنا نهائياً على طريق الاستقلال الذي حققناه بعد عشرين عاماً .

جاءت في سنة ١٩٤٦ مسودة الاتفاقية الأنجلو- مصرية المذهلة معترفة بالسيادة المصرية على السودان ، وهي شئ سعت اليه القاهرة سنوات ، فحاربنا هذه المحاولة في لندن وفي الأمم المتحدة وأخيراً قضينا عليها .

كان لي كمحام وقومي دور رئيس في مراحل الصراع السياسي التدريجية في سبيل الاستقلال ، وجاءت مكافاتي حين ساعدت على رفع علم السودان الحر في كانون الثاني (يناير) ، سنة ١٩٥٦ . وفي السنوات التي تلت ذلك اضبحت زعيم المعارضة ، فوزيراً للخارجية ثم بعد الحكم العسكري الأول رئيساً للوزارة في

سلسلة من الحكومات[١].

لقد انهمكت في أشد المنازعات في افريقيا والشرق الاوسط ، وقمت بدور فيها من الداخل ، وإنها القصة الداخلية التي أريد سردها .... قصة النصر والهزيمة .

٢ - الاستياء والمقاومة

لم يكن بالامكان ان تكون نهاية مائة واربعة وثلاثين عاماً من الحكم الأجنبي في السودان اكثر (تهذيباً) . سلم البريطانيون ثكنات الخرطوم للسودانيين في حفلة كوكتيل ، وقبل ان يبدأ قرع الكؤوس سمعنا آخر انزال للعلم البريطاني يرمز الى انسحاب القوات البريطانية نهائياً . غسلت بريطانيا يديها من بلد واسع عنيد سبب لوايتهول المتاعب طول عقود وأثار في الشعب البريطاني مزيجاً غريباً من الغضب والسخط والتعاطف . كثيرون من الجنود البريطانيين ماتوا ، وآخرون تحولوا الى أبطال لكن كل شئ قد انتهى الآن . ان الشمس التي اخذت تغرب عن الامبراطورية البريطانية قد غطست قليلا ، اما بالنسبة الينا في السودان فقد كان الامر شروق شمس تحرر جديد .

بعد مرور اربعة أشهر على حفلة الكوكتيل رفعنا في الخرطوم في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ علمنا الجديد واصبحنا مستقلين . كنا اول بلد في افريقيا خاصة يحصل على حريته من دولة استعمارية بطريقة منظمة ، ثم تبعتنا بلاد اخرى كثيرة في السنوات القليلة التالية عندما هبت على القارة الافريقية (ريح التغيير).

في ذلك الصباح يوم ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ تحت سماء زرقاء صافية وريح شمالية باردة معتدلة ، لم نفكر الا قليلا في مشكلات الغد فقد كنا مفعمين بذكريات الماضي وانفعالات اليوم . في احدى منصات الاحتفال انهار السيد عبد الرحمن المهدي ، احد كبار زعمائنا ، وتساقط الدمع على وجهه ولحيته البيضاء .

كان انتقالا مهذباً ومنظماً من الماضي الاستعماري الى الحاضر المستقل . كانت ولادة السودان المستقل غير عسرة ولكن الحمل كان طويلاً وقاسياً . وبالمناسبة كان هذا ثاني استقلال لنا .

حصلنا على الاستقلال الاول حين ثار البلد على الحكم التركي في سنة ١٨٨١. اربع سنوات من الحرب والخسائر الكثيرة في الارواح كسبت للسودان استقلالا قصير الاجل ، وسببت ايضاً بغلطة مفجعة موت جندي بريطاني شجاع وممتاز هو الجنرال غوردون .

لم يدم الاستقلال طويلا ، كان ثلاث عشرة سنة مشؤومة من الحرية فقط .

بدأت اعادة فتح لورد كتشنر للسودان مرحلة اخرى من مراحل الاحتلال الاجنبي ، وجاء في هذه المرة في صورة مدعي (الحكم الثنائي الانجلو – مصري).

ان التاريخ غني بالتعاريف الباهرة للقرارات العجيبة والاوضاع غير المنطقية ، اذ لم يكن ذلك الحكم سوى حكم استعماري بريطاني في كل شئ ما عدا الاسم .

شاهدنا منذ استقلالنا الثاني في سنة ١٩٥٦ انقلابين عسكريين وبين الانقلابين ثورة شعبية ديموقراطية . هذا بكلمة مختصره هو تاريخ السودان الحديث .

على الرغم من منازعاتنا التاريخية افترقنا عن بريطانيا بصداقة وكانت العلاقات بيننا وبينها في السنوات التالية ودية كثيراً او قليلا . حتى حين قطعت علاقتنا الدبلوماسية بها تحت وطأة السياسة الافريقية او سياسة الشرق الاوسط بقينا اساسياً اصدقاء واحتفظنا بالصلات بيننا على مستويات اخرى .

اما علاقاتنا بالولايات المتحدة فقد كانت خلافاً لذلك ، فاترة عموماً . والارجح انه كانت هناك اسباب كثيرة لموقف اميركا من دولة حديثة الاستقلال كدولتنا الذي كان يتأرجح بين الاهتمام العميق والتورط وبين التحرر من الوهم والتحفظ .

لا ريب في ان احد الاسباب الرئيسية لتألم الولايات المتحدة من السودان موقفنا الصلب في الجانب العربي في فترة حرب الايام الستة في الشرق الاوسط . لكن ذلك انما كان شيئاً طبيعياً وكان ينبغي ان يكون مفهوماً . لانه مهما تكن الخلافات بيننا وبين الرئيس ناصر فليس هناك موقف آخر نستطيع اتخاذه ، او نريد ان نتخذه . لقد تأذت مشاعري بتكرار الدليل على الفطرسة التي رايتها في جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأميركية في وقت حرب السويس .

ان الاخطاء وسوء الفهم والتقرير غير الكافي للدوافع الحقيقية الى قرارات معينة كل هذه ولا شك امور ارتكبها الجانبان وساهمت في فتور العلاقات بين واشنطن والخرطوم . هناك شئ واحد استطيع قوله : تحولنا الى الكتلة السوفيتية طالبين السلاح بعد ان فشلنا في الحصول على ما اردنا من الولايات المتحدة والغرب .

في احدى المراحل دعتني بعض الصحف الاميركية (بالخيار الاحمر) . يتعلم السياسي تقبل ما تختار الصحف أن تدعوه به ، ولكن الواقع إني لم أكن ابداً أحمر . لا أحد يتحمس للديموقراطية مثل حماسي ويؤمن بها ايماني الذي لا يتزعزع يمكن ان يكون (احمر) . والحقيقة اني اعتقد أن أي مسلم حقيقي لا يمكن ابداً ان يكون شيوعياً او ماركسياً صادقاً بالمعنى الروسي او الصيني . وربما من سوء حظ تاريخنا ان كانت الولايات المتحدة مشغولة بفيتنام في الوقت الذي كنا ننتظر منها خاصة اهتماماً ومساعدة حين ارجعنا الديموقراطية الى السودان بعد ان اسقطنا النظام العسكري الاول .

ان اضطرابات المائة والخمسين سنة الماضية ومذلاتها وما كان فيها من خيبة قد شربت الشعب السوداني باحساس عميق بالاستياء والمقاومة ، وبمعارضه تعصبيه لأى نوع من السيطرة او النفوذ الاجنبي . وهذا كما اعتقد ، ما يمتاز به تاريخنا ، وهو شئ لا يفهمه تماماً غير السودانيين سواء كانوا بريطانيين او اميركيين او روسيين او حتى مصريين .

بدأ تاريخنا الحديث بغزو محمد علي باشا ، والي مصر ، للسودان في ١٨٢٠ – ١٨٢١ باسم الامبراطورية العثمانية . خطط المكدوني التركي المولد لاضعاف الصلات بالحكام الاتراك بالقسطنطينية وبناء امبراطورية خاصة به ، وكان السودان المجهول نسبياً في ذلك الوقت جزءاً من حلمه الامبراطوري .

قبل وصول جيش محمد علي ، كان السودانيون خليطاً من ممالك وقبائل صغيرة ليس لها كيان قومي صحيح . ومع ذلك فقد حاربوا الغزاة بعناد حين اندفع الجيشان التركي والمصري جنوباً على طول نهر النيل . وفي سنة ١٨٢٢ اندلعت ثورة عامة ضد الغزاة .

طلب اسماعيل باشا ، ثالث اولاد محمد علي وقائد الجيش الذي وصل الى سنار على النيل الازرق ، بغطرسة من الملك نمر زعيم الجمليين احدى القبائل المحلية ضريبة كبيرة من المال والعبيد . وحين اعترض الملك نمر على هذا الطلب المفاجئ الثقيل الوطأة صفعه اسماعيل . وفي الليلة التالية اشعلت النار في مخيم اسماعيل فقتلته وقتلت اركان حربه . واستمرت القبائل السودانية في كل مكان طوال يومين تهاجم الغزاة . يقال ان محمد علي هدد السودانيين بالويل والثبور لقتلهم ولده ، ولكنه اخيراً هدأ غضبه . لا ريب في ان الثورة قمعت ولكنها كانت نذاراً بما حدث بعد ستين عاماً .

استاء السودانيون من الحكم التركي – المصري لا بسبب الضرائب المرهقة والطريقة الفظة في جمعها فحسب بل ايضاً لانه عين عليهم حكاماً اجانب ولا سيما مسيحيين ، وذلك امر اثار حنق القبائل الاسلامية بصورة خاصة .

كان الحكام الاجانب من الشركس واليونان والفرس والمصريين ، حتى ومن البريطانيين . فقد كان الجنرال شارلز غوردون نفسه حاكماً على المقاطعة الاستوائية في ١٨٧٤ – ١٨٧٦ ، ثم حاكما عاماً للسودان في ١٨٧٧ – ١٨٧٩ قبل ان مثل دوره الاخير في البلد بعد نحو ست سنوات .

على انه يجب ان يعترف بان الحكم المصري – التركي لم يكن شراً كله . كانت له حسناته في النظام التربوي وفي الادارة والتنمية الاقتصادية . شجع زراعة القطن وتجارة الصمغ ، ونجح في ادخال قصب السكر وزرع شجرة النيلة على نطاق واسع . وبقيت النيلة ، الى ان طردتها الصناعة من السوق ، احد المحاصيل

الاساسية التي يصدرها السودان .

صمم محمد علي على ابقاء هذه التجارة الجديدة المربحة في يده – بدأت سيطرة الحكومة على التجارة في السودان منذ ذلك الحين – ولكنه واجه منافسة الاوروبيين فخضع لها اخيراً لاسباب سياسية .

حين توفي محمد علي سنة ١٨٤٩ كان وجود الاوروبيين في السودان كموظفين وتجار قد زاد تماماً كما قوى الاوروبيون تورطهم في شؤون مصر المالية والسياسية . كانت الدول الكبرى في ذلك الحين ، وخصوصاً بريطانيا ، تقلص تدريجياً سلطة الخديوي في القاهرة . ان لقب (خديوي) ومعناه سلطان بالفارسية كان مقياساً للاستقلال المتزايد عن القسطنطينية . اما محمد علي نفسه فقد كان له لقب اصغر من هذا لقب الوالي .

انتزع دزرائيلي لبريطانيا بضربة دبلوماسية مالية بارعة سيطرة فعلية على قناة السويس التي افتتحت في سنة ١٨٦٩ . كانت سلطة الوكيل والقنصل العام البريطاني في القاهرة تطغي سراً ولكن بصورة اكيدة على سلطة الخديوي . بيد ان مصر بقيت على الاقل نظرياً جزءاً من الامبراطورية العثمانية وبقي السودان تحكمه اسرة محمد علي .

ادى ذلك الخلاف في القاهرة الى نشوب الثورة الكبرى في السودان سنة ١٨٨١ بقيادة المهدي . لم تكن هناك صلة ظاهرة مباشرة بين ثورة المهدي والوضع في القاهرة ، لكن ربما ادرك المهدي بدهائه ان رد فعل القاهرة لن يكون فورياً ولا فعالا بما يكفي لسحق الثورة .

كانت حقاً حرباً مقدسة ايضاً . كانت الدعوة في كل خطب المهدي وأوامره وإنذاراته الى نبذ التوافه الدنيوية والى الحاجة الى التقرب من الله . ولهذا سادت اتباعه (الأنصار) روح الشهادة .

منذ ان اعلن محمد احمد بن السيد عبد الله نفسه المهدي – او المهدي المنتظر – في اوائل صيف ١٨٨١ في جزيرة (ابا) في النيل الأبيض ، تبنى ثلاث اهداف :

١ - العودة الى الاسلام الصحيح ، الى القرآن والسنة والى العقائد السنية الإسلامية.

٢ - اطاحة الحكم التركي – المصري .

٣ - توحيد السودانيين وتحريرهم من الولاءات القبلية والطائفية .

سواء أكان محمد أحمد المهدي المنتظر فعلا ام لم يكن فلا علاقة لذلك بموضوع هذا الكتاب ، اما ما يتعلق به فهو انه نجح في رسالته .

والواقع ان محمد احمد المهدي ذهب في التاريخ لا اعظم ابطال السودان

فحسب كما تنبأ تشرشل ، بل ايضاً كواحد من اعظم الزعماء الدينيين المسلمين كاحدى الشخصيات غير العادية التي قلما تظهر في التاريخ وتجمع الحماسة الدينية الشديدة والقدره العظيمة على القيادة الشعبية والعسكرية .

نبع مفهوم " المهدي " في الاسلام من عقيدة السنة ومن فرقة الشيعة ان المهدي بالنسبة الى تعاليم السنة مصلح ديني يظهر في آخر كل قرن لتنقية الاسلام وهادية المسلمين الى الصراط المستقيم . اما بالنسبة الى الشيعة فالمهدي هو " الامام الغائب " الذي تنتظر عودته الى الأرض . ان السودانيين مسلمون سنيون ، ومحمد احمد ، اساساً مهدي سني ، وقد سبب له استعماله صيغة " المنتظر " الشيعية متاعب مع بعض علماء الدين المعاصرين ، والحقيقة انه كان في نظر بعض اولئك العلماء " دجالا " . اما السوداني العادي غير المتمكن من اصول الدين انما يؤمن بالاسلام ، فقد كان لديه حنين متأجج الى معيد للدين الصحيح وفاتح في سبيل الاسلام . لذلك كان المهدي بالنسبة اليه هو ذلك المعيد الفاتح ، وقد استطاع المهدي برسائله وخطبه ان يجمع حوله جميع الفئات المتخاصمة في السودان لتحقيق ثاني اهدافه ، اي اسقاط الحكم الاجنبي .

واذ طال صيف ١٨٨١ ادرك الحكام في الخرطوم تدريجياً انهم امام ثورة عامة . كان رد الفعل في الخارج ، وخصوصاً في لندن ، متناقضاً . كثيرون من الاحرار تعاطفوا مع الشعب السوداني . وصف غلادستون زعيم حزب الاحرار الشعب السوداني في احدي المراحل بانه يناضل بحق ليكون حراً . حتى الجنرال غوردون الذي شغل قبل ذلك منصب حاكم السودان العام سنتين اظهر العطف على ثورة المهدي . ان غوردون وكثيرين غيره في لندن والقاهرة قدروا منذ البداية قوة الثورة ومدى التأييد الشعبي لها دون قدرهما .

دعا رؤوف باشا الذي خلف غوردون في منصب حاكم السودان العام في سنة ١٨٧٩ ، المهدي الى الخرطوم ، وحين اهمل المهدي الدعوة ارسل رؤوف باشا قوة مسلحة الى الجزيرة " ابا " ولكن اتباع المهدي ابادوها ، فكان هذا النصر في آب (اغسطس) ١٨٨١ اول برهان مثير على قوة المهدي .

تحرك المهدي وجيشه المتزايد من جزيرة " ابا " الى جبال النوبا في كردفان والى جبل قدير . هرم في كردفان الجيشين الرئيسين اللذين ارسلتهما حكومة الخرطوم لقمع الثورة ، وكانت اساليبه قائمة على الهجوم المفاجئ والمكامن المتلاحقة . وقد اصبحت هذه الاساليب اليوم بعد نحو قرن الاستراتيجية الكلاسيكية التي تسير عليها حرب العصابات .

انتشرت حركة المهدي ، على مر الشهور ، في كل انحاء كردفان. ثم احتل المهدي مدينة الابيض عاصمة السودان الغربية بعد هجوم مباشر قام به الوف من

الانصار فقاتلوا بجرأة تعصبية وقتلوا .

ارسلت الحكومة قوة أخرى كبيرة ضد المهدي وفي ٨ ايلول (سبتمبر) ١٨٨٢ . خرجت الى الأبيض حملة منكودة بقيادة هيكس باشا ، وهو ضابط بريطاني سابق في الجيش الهندي ، والقائد العام لجيش الحكومة المصري . سارت القوة حيال النيل الابيض الى شاة ثم اخترقت الصحراء الواسعة التي تفصلها عن هدفها . واذ ادرك المهدي بدهائه ان المهاجرين اصبحوا مكشوفين في الصحراء عين اثنين من قواده لارهاقهم بغارات متكررة عليهم وهما ابو قرجة وعبد الحليم مساعد (جدي لأمي) . خرج جنود الاميرين من شاة وطمروا جميع الآبار والبرك على طريق هيكس ، فلم يكد رجاله يقطعون الصحراء حتى كانت قواهم قد خارت من العطش ولكنهم كافحوا حتى وصلوا الرهد جنوب شرق الابيض حيث الماء وافر . بيد ان الانصار اتبعوا استراتيجية جديدة بسيطة ولكن فعاله . احاطوا تدريجياً بقوات الحملة واخذوا طوال الليل يقرعون الصفائح الفارغة . لقد وجد جيش هيكس الماء ولكنه لم يستطع النوم .

قرر المهدي في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ان الوقت قد حان فانضم الى القائدين ، وهجم على جيش هيكس الذي اصبح تعباً ومرتبكاً قرب شيكان فافناه . قتل في المعركة هيكس وجميع ضباطه ورجاله من اوربيين ومصريين كما قتل علاء الدين حاكم السودان العام المصري في ذلك الحين الذي اصر على مرافقة الحملة .

دفعت كارثة هيكس اخيراً من والقاهرة الى ادراك تام لمدى الثورة السودانية الحقيقي . وكان سير ايفلين بارنج ، اللورد كرومر في ما بعد ، قد اصبح الوكيل البريطاني في مصر ، وحاكمها الفعلي حتى سنة ١٩٠٧ . لكن بينما استمرت المناقشة التي لا نهاية لها في لندن والقاهرة حول ما ينبغي عمله ، كانت حركة المهدي قد انتشرت في القسم الشرقي من البلد وأخذت جيوش المهدي تتحرك ببطء من نقاط مختلفة نحو الخرطوم .

أعيد الجنرال غوردون الى الخرطوم في كانون الثاني (يناير) ١٨٨٤ . هناك خلاف كبير حول مهمة غوردون الاخيرة في السودان : ما هي بالضبط التعليمات التي تلقاها ، وما هو تفسيره لها . لا ريب في ان هذا الجندي الالمعي الرائع من اعظم الابطال البريطانيين في عصر الاستعمار ، حتى لقد اعجب به المهدي نفسه . كانت مهمته الرسمية ترتيب اجلاء القوات الانجليزية — المصرية والمدنيين ، ومعظمهم من المصريين ن عن مدينة الخرطوم حين تقترب منها قوات المهدي . أما ان يكون قد اخذ هذه التعليمات حرفياً فأمر مشكوك فيه ، ومهما يكن فلذلك بالنسبة الى السودانيين غير مهم . وأما الحقيقة فهي ان الجنرال غوردون كان في

القصر في الخرطوم حين حاصرتها جيوش المهدي .

حين وصلت الى لندن انباء وضع غوردون الذي يتزايد صعوبة قامت صيحة مطالبة بارسال نجده اليه . هنا ايضاً قام جدل طويل قبل ان ارسلت النجدة بقيادة وولسلي ، احد جنود انجلترا اللامعين ، وأصبحت مستعدة لبدء التقدم في السودان في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٨٨٤ . وكانت استراتيجية المهدي في هذه المرحلة النهائية من مراحل الثورة ذات شقين : اولا ان تحدق جيوشه بالخرطوم من دون تسرع لاضرورة له ، وثانياً أن يرسل كتائب لمحاربة النجدة القادمة على طول النهر .

شددت اربعة جيوش مهدية الخناق حول الخرطوم : تقدمت قوة المهدي الجائمة من الغرب ، وتقدم ود النجومي احد قواده من الجنوب ومعه جدي عبد الحليم مساعد ، وتقدمت قوتان اخريان يقودهما ابو قرجة وشيخ العبيد من الشرق والشمال الشرقي . وكانت قوات وولسلي لا تزال بعيدة تشق طريقها نحو الجنوب ، وقد أخرت تقدمها وانهكت قواها هجمات الانصار المتكررة .

في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)١٨٨٤ بدأت سلسلة هجمات مهدية اولاها على حصن ام درمان القوي شمال الخرطوم ، ثم على الخرطوم نفسها . قطع حصن ام درمان عن الخرطوم واقتصر الاتصال بينهما على العلم او البوق . تعرضت الخرطوم لقصف متواصل من مدفعية المهدي واستسلم حصن ام درمان في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٥ ، فاصبح وضع غوردون في الخرطوم ميؤوساً منه تماماً ، فقد اخذ الطعام ينفذ وقتل معظم خيرة جنوده . تجمعت جيوش المهدي للهجوم الاخير ، وبعد ساعة من منتصف الليل (ليلة ٢٥ – ٢٦ كانون الثاني) اصدر المهدي امره وبدأ ذلك الهجوم النهائي .

بعد اربع ساعات سقطت الخرطوم ، وما ان بزغ فجر ذلك اليوم حتى كان غوردون قد قتل على درج قصره .

كان ذلك نصراً للمهدي وجيوشه ، فقد انتهى الحكم العثماني في السودان بسقوط الخرطوم . لكن مقتل غوردون اثار غضباً شديداً في لندن . روى كتاب ذلك العصر ان الجماهير تجمعت في دوانتغ ستريت وأخذت تصرخ مزدرية برئيس الوزراة (وقد كان بالمناسبة ، غلادستون زعيم الاحرار الذي اظهر في بادئ الامر عطفاً على قضية المهدي) . انتقدت هزيمة النجدة بصورة عنيفة ، وأظهرت الاخطاء المضحكة في اعدادها . قيل مثلا ان النجدة لم يكن معها من الجمال ما يكفي عبور الصحراء ولكن احدهم طلب عشرة آلاف مظلة من مصنع في لندن يتقي بها الجنود شمس الصحراء .

كان موت الجنرال غوردون بالنسبة الى السودانيين مجرد حادث عرضي .

كثيرون من الرجال الشجعان قتلوا على طريق الاستقلال الوعر ، لذلك لم يكن في مقتل رجل واحد حتى ولو كان بطلا بريطانياً ، ما يثير الإهتمام . ولكن الحقيقة ان المهدي كان معجباً بغوردون كرجل وجندي . لقد اعطى غوردون عدة مرات ، خلال سلسلة الهجمات الاخيرة على الخرطوم ، فرصة للاستسلام (والارجح ان رفضه تلك النداءات قد زاد في تقدير المهدي له) وقبل ان يبدأ الهجوم الخير اصدر المهدي امراً شديداً وصريحاً قال فيه : يجب الا يقتل غوردون .

تلقى جدي ، وكان احد قادة القوة التي هاجمت قصر غوردون ، ذلك الامر ونقله الى رجاله .

لا يزال الغموض يكتنف تفاصيل موت غوردون الصحيحة . هناك روايات مختلفة عن كيفية موته ، يقول بعضها أنه وقف على درج صقره في زي الحاكم العام الابيض وسيفه مغمد على جنبه وفي يده مسدس حين اندفع الانصار الى القصر . وتقول هذه الرواية الخاصة ان احد الانصار هجم عليه قائلاً : ايها اللعين ، قد حان اجلك . وطعن غوردون بحربته ، ثم تبعه حملة السيوف والرماح فقضوا على غوردون في ثوان قليلة . وتقول رواية اخرى ان غوردون لم يطلق النار ابداً بل ادار ظهره احتقاراً حين اصابته الطعنة الأولى . وهناك روايات تقول انه اصيب بينما كان يتقدم نحو الانصار مطلقاً عليهم النار .

الارجح ان احداً لن يعرف تماماً كيف قتل غوردون ولا من قتله . استجوب جدي ، وكان جندياً عنيفاً جداً وصارماً في تطبيق النظام ، الرجال الذين قاموا باول هجوم على القصر فلم يعترف احد بمن قتل غوردون او يشرح كيف مات . وقد كانوا يعرفون ان عقاب من يخالف امراً معيناً من اوامر المهدي سريع ورهيب .

ان الحقيقة الوحيدة المؤكدة هي انه مات على درج قصره ، وان راسه قطع بعد ذلك ، فكان عملا فظيعاً ادى بعد عشر سنين الى نتائج لا تقل فظاعة .

٣ - الاستقلال واعادة الفتح

دام تذوقنا لاول استقلال وطني ثلاثة عشر عاماً فقط ، ثم تبعته سيطرة انجلو، مصرية ، بل بريطانية بصورة رئيسية ، دامت نحو ستين عاماً .

لم يكن عهد المهدية جزءاً من تاريخ قديم حين ولدت في سنة ١٩٠٨ ، بل جزءاً من تراث حديث . كنا نسمع مفتخرين ونحن اطفال ، قصص بطولة ذلك العهد وقصائد في مدح الزعيم الذى قضى في سبيل جلب الحرية ، لنا . وقد اشتملت تلك القصص والقصائد على ذكر جدي عبد الحليم مساعد ، الذي مات مع القائد العظيم ود النجومي في توشكي حين جرت محاولة لغزو مصر في صيف ١٨٨٩. ولكن خالي الذي اشترك في معركة أم درمان في ايلول (سبتمبر) ١٨٩٨ ، حين اعادت قوات انجلو – مصرية بقيادة كتشنر فتح السودان ، نجا ليريني أثر الجراح التي أصيب بها في المعركة . قال انه أصيب بما لا يقل عن اربع وعشرين طلقة ، وكنت ألمس برفق الآثار التي خلفتها .

كان عهد المهدية أساساً حكومة دينية ، ولكنه شاهد تكوين شعب عملي ، لا شبه بالمقاييس الحديثة بينه وبين الديموقراطية ، والواقع انه بطبيعته لا يمكن ان يكون مشابهاً لها .

حقق المهدي اثنين من أهدافه : أطاح حكم الخديوي في السودان ، وحول البلد الى دولة . ثم بدأ الهدف الثالث ، اي العودة الى الدين الاسلامي الصحيح وتطهير البلد من الهرطقات ولكن هذه عملية يحتاج انجازها الى وقت .

لم يعش محمد احمد المهدي طويلا لينعم بالدولة التي أسسها . استقر بعد انتصاره في أم درمان التي أصبحت العاصمة ، وأخذ يضع أساس حكومة للدولة الجديدة قبل أن وافته المنية في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٨٨٥ بعد مرور نحو ستة أشهر على موت غوردون . وقد بقي موت المهدي أيضاً لغزاً كموت غوردون ، وظهرت حول ذلك روايات مختلفة ، ولكن أجدرها بالثقة انه مات بالتيفوس.

دفن المهدي في أم درمان وله فيها حتى اليوم ضريح كبير .

جاء بعد المهدي خليفته عبد الله . وكان الخليفة قائداً قديراً ، نظم الحكومة وبنى الجيش وجعل منه قوة هائلة أثارت انتباه لندن والقاهرة وجيران السودان الافريقيين . وفي سنة ١٨٨٨ أحبط الخليفة محاولة قام بها يوحنا امبراطور الحبشة للتوسع في السودان بأسلحة زوده بها الايطاليون ، وتحصن على ساحل

البحر الأحمر . وقد قتل الامبراطور في المعركة وخلفه منليك الثاني من أسرة شوان التي لا تزال تحكم الحبشة حتى اليوم . بعد هذا النصر استعد الخليفة لغزو مصر . وفي ربيع ١٨٨٩ كان جاهزاً ، فارسل جيشاً من ١٣٠٠٠ رجل بقيادة ود النجومي عن طريق النيل الى مصر ، وكان ذلك احتمالا فكرت فيه بريطانيا ومصر وكانت قلقتين منه .

لم تذهب الغارة بعيداً . ففي توشكي ، داخل الارض المصرية ، صدتها قوة مصرية يقودها الضابط البريطاني سير فرانسيس جرانفيل القائد العام في مصر . كانت خسائر الأنصار في الأرواح مروعة ، فقد هاجموا بتهور عدواً متفوقاً عليهم في السلاح وكان بين القتلى النجومي وجدي . كانت هذه نهاية محاولة الخليفة غزو مصر ، ولم تجر بعدها محاولات أخرى ، ولكن كانت لها مضاعفات خطيرة لأنها ساعدت على اقناع الحكومة البريطانية بأن الوقت قد حان للتفكير بجد في اعادة فتح السودان .

اصبحت الحكومات البريطانية المتعاقبة التي ألفها المحافظون برئاسة لورد سالزبري أكثر ادراكاً لأهمية افريقيا المتزايدة ، وخصوصاً النيل . حتى البريطانيون الأحرار الذين طالما عارضوا السياسة الاستعمارية وافقوا على أن الزحف على افريقيا قد بدأ . كانت دول أخرى أوروبية كبرى – كفرنسا والمانيا وايطاليا – منهمكة في محاولة توسيع ممتلكاتها الاستعمارية في افريقيا ، فبدأ يتكون في لندن رأى يقول ان بريطانيا لا تستطيع ان تقف بمعزل عما يجري وان كانت امبراطوريتها من أكبر امبراطوريات العالم . لكن التردد استمر في لندن . ومن القاهرة جاءت نصيحة اللورد كرومر ، الوكيل البريطاني والقنصل العام الذي كانت تقلقه الموارد المالية دوماً ، ضد أي تعهد بريطاني لمصر بتأييد حملة لاعادة فتح السودان .

بيد أن هزيمة الايطاليين المنكرة على يد منليك امبراطور الحبشة في معركة عدوة في الاول من آذار (مارس) ١٨٩٦ قضت على التردد البريطاني . كان الايطاليون قد احتلوا ميناء مصوع على ساحل البحر الأحمر في سنة ١٨٨٥ . ولتعزيز وضعهم اندفعوا الى الداخل ، بموافقة بريطانيا ، واحتلوا كسلا في السودان الشرقي قرب حدود ما يعرف الآن بأريتريا .

وحين حاول الايطاليون التقدم نحو الجنوب بجيش مؤلف من نحو ثلاثين ألف رجل تصدى لهم منليك وهزمهم في عدوة التي لا تبعد عن عاصمة أريتريا الحالية .

كانت معركة عدوة نقطة سوداء في التاريخ الايطالي . أما في افريقيا فكانت الفرحة في ام درمان لا تقل عنها في اديس أبابا عاصمة الحبشة الجديدة التى

بناها منليك . وأما وايتهول فواضح ان المعركة قد هزمته .

إن ما أقلق بريطانيا هو أن تحالفاً بين الامبراطور منليك والخليفة عبد الله قد يكون خطراً كبيراً على النيل وبالتالي على المركز البريطاني في مصر وعلى طريق قناة السويس الى الهند . خشيت لندن أن يؤدي انتصار الخليفة على الايطاليين المطوقين في كسلا الى تجديد حماسة الجيش السوداني للتوسع وقد نما واصبح قوة مرعبة . وهكذا دعت الحاجة الى هجوم يلهي الخليفة عن كسلا ، والى مساعدة المصريين مالياً وعسكرياً . هذا ما فكر فيه رجال السياسة ، أما الرأي العام البريطاني فقد اقتصر سروره على أمل الانتقام لموت الجنرال غوردون . وهناك أمران زادا الحماسة لحملة إعادة الفتح ، الأول أنها جاءت في فترة الاحتفال بعيد الملكة فكتوريا الماسي في سنة ١٨٩٧ ، تلك الفترة التي بلغت فيها الحماسة الاستعمارية ذروة جديدة ، والثاني أن الرجل الذي وقع عليه الاختيار لقيادة الحملة كان الجنرال سير هيربرت كتشنر (لورد كتشنر في ما بعد) الجندي القاسي المتفاني الذي لم يفعل شيئاً لاخفاء طموحه الذي لا حد له . كان ضباط كتشنر يكرهونه جداً ، ومع ذلك كان الشعب يعده بطلا آخر استعمارياً عظيماً .

أصبح كتشنر القائد العام للجيش المصري في ١٣ نيسان (ابريل) ١٨٩٢ خلفاً لجرانفيل . وكان جيشه القوي مستعداً للزحف الى أعالي النيل في ربيع ١٨٩٦ ، وبذلك بدأت اعادة فتح السودان .

رويت حوادث حملة كتشنر البطولية مراراً وتكراراً (وكان بين رواتها ونستون تشرشل في الزحف العظيم) . لكن لا علاقة لقصتي هذه الا بناحيتين منها : الشجاعة التعصبية التي قام بها الانصار باستمرار القوة الزاحفة على الجنوب ، وما نتج منها من نهاية الاستقلال الذي دام ثلاثة عشر عاماً .

في المعارك الكبيرة المختلفة التي نشبت على الطريق قتل ألوف من الأنصار

وحين وصل جيش كتشنر المؤلف من نحو ٨٢٠٠ جندي بريطاني ، و١٧٦٠٠ جندي نظامي مصري وسوداني ، وعشرة قوارب مسلحة ومدفعية الى ام درمان في ٢ إيلول (سبتمبر) ١٨٩٨ ، تجددت المجزرة .

قاتل الانصار كجيش نظامي لا كرجال عصابات كما كانت الحال في أيام المهدية الأولى ، والارجح أن ذلك كان خطأ مميتاً . ذلك بأنهم هجموا في موجات متتابعة ، مسلحين بالسيوف العريضة والحراب والبنادق القديمة فقط على قوة تفوقهم تسلحاً وتنظيماً .

كانت الشجاعة وحدها غير كافية إمام مدافع مكسيم ، سلاح اوروبا الجديد ، الذي استعمل اول مرة في حملة كبيرة . حين اشرقت شمس ذلك اليوم هجم نحو

عشرة آلاف من الأنصار على مسيرة جيش كتشنر وقلبه ، وقبل أن يجبروا على التراجع تركوا وراءهم في الميدان ألفي قتيل .

وقام عثمان شيخ الدين ، ابن الخليفة ، بهجوم آخر ضار رافعاً علمه الأخضر فرد أيضاً بعد أن تكبد خسائر فادحة . وأخيراً تقدم الى المعركة جيش الخليفة الخاص فصده جيش كتشنر .

وما أن جاء بعد الظهر حتى كان الأمر قد قضي تماماً ودخل كتشنر أم درمان . حدثت داخل المدينة مقاومة متقطعة ولكن سحقت بسرعة . قدرت خسائر الانصار بنحو احد عشر ألف قتيل في المعركة خارج أم درمان وبضع مئات داخلها . واكد شهود عيان ، بينهم تشرشل ، شجاعة المهديين الفائقة ، بقدر كان بامكان الكثيرين ان ينجوا ولكنهم آثروا الموت في المعركة وكسب الشرف .

حاول الخليفة وبعض أعوانه الهرب . تسلل أولا الى أمدرمان وأدى فريضة الصلاة في مسجد المهدي ، ثم اتجه الى الجنوب على جمله ومعه حرسه . حاول أربعة عشر شهراً تضليل الذين كانوا يتعقبونه الى أن دهمته أخيراً فرقه يقودها رجينالد ونجيت (سير رجينالد الذي أصبح حاكماً عاماً للسودان) . ففي ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٩ ، حين شعر الخليفة واصحابه بأنهم محاصرون ، بسطوا فرو صلاتهم وجلسوا مستقبلين القبلة ينتظرون الرصاص الذي لم يلبث أن انهال عليهم وأودى بحياتهم . وقد وجد الذين كانوا يقتفون أثرهم جسد الخليفة ممزقاً ، وعن يمين جثة الخليفة على ود حلو أحد أعوانه ، وعن يساره جثة احمد فضيل أحد قواده .

أصبح السودان في يد بريطانيا ، ومنح كتشنر لقب لورد الخرطوم وسط هتاف الشعب البريطاني . ووقع اتفاق على (الحكم الثنائي الانجلو – مصري) ، ذلك الاتفاق الغريب الشيطاني الذي ابتكره اللورد كرومر ، وحكم البريطانيون بموجبه السودان بالاشترك مع مصر (نظرياً فقط ، فقد بقيت مصر عشرات السنين الشريك النائم) ، وأعلن كتشنر حاكماً عاماً على السودان .

كانت فترة حكمة القصيرة نسبياً موضع جدل ، وطرقه في الحكم قاسية غالباً وعنيفه . وحين ترك السودان في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٩ خلفه ونجيت .

كتب كرومر عن كتشنر : (ربما كانت طرقه في معالجة الشؤون المدنية أكثر استبداداً وعجرفة من العادة).

لكن كتشنر تجاهل هذا النقد . وقد أثار ازدراؤه الواضح لأكثر مؤسسات الشعب الدينية قداسة احتجاجاً صارخاً في السودان والخارج . حتى الملكة فكتوريا أظهرت استياءها وان كانت اخيراً قبلت تفسيرات كتشنر .

لقد انجز شيئاً واحداً . أمر باعادة بناء الخرطوم مبتدئاً بالقصر الذي لحقت

به اضرار شديدة خلال هجوم المهدي الأخير في ١٨٨٥ ، فبقيت المدينة منذ ذلك الحين عاصمة السودان.

ان الجدل حول حكم كتشنر كان معظمه بالنسبة الى السودانيين نظرياً . فالحقيقة الأساسية كانت ان يعانوامرة أخرى الحكم الأجنبي ، وهو شئ استاؤا منه وقاوموه .

وبينما الثورة والعصيان المسلح مستمران بدأ في السودان عصر جديد .

حدث تطوران رئيسان خلال الحكم الثنائي الذي دام ستة عقود حتى الاستقلال الثاني ، أحدهما رسوخ الوجود الأنجلو – مصري ، والآخر وهو الأهم انتشار العلم بين الشعب السوداني .

كان لا بد لسني الحكم الأجنبي من ان يؤثر في تربية السودانيين وفي تفكيرهم ، كما أن تربية السودانيين بدورها أثرت في سير الحكم الأجنبي . لم يكن ذلك بالنسبة الينا سنوات طويلة مجرد مسألة تربوية – فان نوع التربية الذي يتصدق به الحاكمون في اجزاء كثيرة من العالم المستعمر يعد بصورة أساسية لحاجات المستعمرين لا لحاجات الشعب – بل الروح التي وراء تعطشنا الى التربية . جاء جيلنا الى العالم في وقت كان الفاتح الجدي يحاول توطيد سلطته في بلد يذكر تماماً المعارك التي خاض غمارها ليبعد عنه الحكم الأجنبي .

انتهى عهد المهدي ، أما الروح الوطنية التي اهبها فقد بقيت نشيطة جداً ، وقامت أعمال العصيان المسلح في مختلف أجزاء البلد ، لكن قمعت بقوة السلاح .

بدأنا ندرك أننا في حاجة الى اسلحة تختلف عن تلك التي استعملها آباؤنا . كنا ورثة ماض بطولي مجيد ، وسدنة حاضر مظلم ، وخطاب مستقبل مجهول . فاذا كنا نريد أداء دورنا واستعادة حرية بلدنا فان علينا أن ننبذ السيف والرمح ونستعمل الأسلحة الجديدة الخاصة بالتربية والمعرفة والثقافة الحديثة .

لم نكن وحدنا في هذه الاعادة للتقويم . ذلك بأن الحركات السياسية جميعاً في آسيا وأفريقيا بدأت تصبح مواليد ثوران فكري . واذ ينظر المرء حوله الآن يرى أن رواد الصراع السياسي في العالم كانوا من الكتاب ورجال الفكر . لقد أثبت محمد عبده ومصطفى كامل في مصر ، وغاندي ونهرو في الهند ، وجناح في باكستان ، ونكروما في غانا ، وكثيرون من أمثالهم ، ان اي حركة سياسية لابد من ان يكون لها أساس فكري متين .

اقترب الزحف الى افريقيا من ذروته في أواخر القرن ، وقسمت القارة بصورة تامة تقريباً الى مناطق نفوذ (وكانت مهمة هذا التقسيم القذرة ترك مشكلات جسيمة للدول الافريقية الحديثة الاستقلال بعد نصف قرن) . ثم ان التنافس بين

الدول الأوروبية الكبرى قاد العالم بلا رحمة الى الحرب العالمية ، ومع الحرب العالمية جاء زحف جديد الى افريقيا لأنه أصبح من الضروري اعادة توزيع مناطق النفوذ . هذا وقد قضت على الامبراطورية العثمانية ، وبشرت ببعث روح جديدة ، ولا سيما في الشرق الأوسط .

لقد كانت السنين التي شهد فيها العالم نهاية عصر وبداية عصر جديد .

٤ - الحكم الثنائي والمطامع القومية

بدأ الحكم الانجلو – مصري الثنائي في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ ، بعد أربعة اشهر ونصف الشهر من اعادة فتح السودان .

لم يكن بلدنا مستعمرة ولا من دول الكومنولث البريطاني (دومينيون) بل تجربة فريدة . كان هجينا . عرف التاريخ سلسلة من اشكال السيطرة الاجنبية من الاستعمار الصريح الى النوع المذهل الذي يدعى نفاقاً (المقاطعات البرتغالية في ما وراء البحار)، لكن نحن في السودان تميزنا تاريخياً بان عشنا اكثر من نصف قرن تحت حكم ثنائي .

يعني مصطلح (الحكم الثنائي) قانوناً حكومة انتقالية تحكم ارضا يشك في امر سيادتها .

لقد اعطينا بالفعل حكومة لكن مسألة السيادة بقيت معلقة في الهواء . كنا نحكم من لندن لكن لم نوضع تحت التاج البريطاني ، كذلك كان لخديوي مصر ولحلفائه بعض الرأي في شؤوننا لكن لم نكن مدينين بالولاء لهم . ربما كان الحكم البريطاني القوي ، بعد التأمل ، اقل شراً لانه لو حكمت مصر لما ارادت ان تترك السودان ابداً . فقد كان الاتحاد بين مصر والسودان حلماً طالما راود الكثيرين في القاهرة ومن بينهم ناصر .

ان اول عمل تشريعي قامت به الادارة الجدية سن قانون جزاء على اساس القانون الهندي ، وبعد سنتين في ١٨٩٨ ، وضعت قانوناً مدنياً وعين ضابط من الجيش لكم المقاطعات الست التي قسم اليها البلد ثم استبدل ببعض هؤلاء الضباط بعد بضع سنوات موظفون مدنيون جندوا في بريطانيا بصورة خاصة للخدمة السياسية في السودان الجديد .

حكم كل من كتشنر وخلفه سير رجينالد ونجيت ، حكماً شخصياً جداً . كان كل منهما كحاكم عام قائداً عسكرياً ورئيساً للحكومة المدنية . لكن على مر الزمن وبعد ان اصبحت ادارة البلد اكثر تعقيداً ، اعيد تشكيل هذا الحكم الخصي من اجل الفعالية فأسس في سنة ١٩١٠ مجلس الحاكم العام .

ان الافتراض القائل ان تعيين مجلس لمساعدة الحاكم العام قد اكسب الحكم المشترك صفة دستورية لا يثبت امام الفحص الناقد . ان بريطانيا ومصر انما تمكنتا من السيطرة على السودان بالفتح العسكري ، وكانتا تمارسان الحق في

الفتح فقط بواسطة حاكم عسكري . لم يثبت للحكم المشترك حق قانوني ولم تطلب موافقة الحكومتين او تعط ، لذلك لا يمكن ان يقال ان المجلس قد حول الادارة الى حكم دستوري .

بقي نظام الادارة في العقدين الاولين من الحكم المشترك مباشراً شديد التمركز .

في سنة ١٩٢١ اوصت لجنة برئاسة سير الفردميلز (اللورد في ما بعد) باصلاحات مهمة . واذ ادرك ميلز ان اتساع السودان والفروق بين مختلف اقاليمه تجعل اللامركزية مرغوباً فيها . وتمشياً مع التفكير الجديد في بريطانيا في نوع الحكم للمناطق غير المستقلة فقد اوصى بتخفيف سلطة الخرطوم المركزية وتعيين سودانيين في ادارة بلدهم .

ربما كان ذلك اول نقطة اتصال حقيقي بين التطورين المتوازيين في السودان في الحكم الثنائي والتربية ، اذ كان على الحكومة ان توفر التعليم اللازم للموظفين كي تنفذ هذه المرحلة الاولى من السودنة .

قال سير لي ستاك الحاكم العام في ذلك الحين في تقريره السنوي لسنة ١٩٢١ : (اتخذ عدد من الخطوات لاعطاء الاهالي حصة في الادارة ، ومساعدتهم على تحمل مؤوليات اعلى في المستقبل . وقد تم ذلك بطريقتين :

١ - جرى انتقاء سودانيين وتعيينهم للقيام ببعض الشؤون الادارية المباشرة.

٢ - سنت قوانين لوضع اساس لاعطاء الزعماء المحليين سلطة على قبائلهم).

كان سير جون مافي ، الحاكم العام التالي ، شديد الايمان بالإدارة المحلية تواقاً الى اقامتها على اساس ثابت مرتبط بتعيين السودانيين في الخدمة العامة قبل ان يبتعد الجيل السوداني الجديد المتعلم عن النظام القبلي .

سعى لاضافة سلطات ادارية الى سلطات شيوخ القبائل القضائية ، واسست محاكم الشيوخ في جميع انحاء البلد . اعتبرت القبائل كما هي ، حتى هذا الحد ، وحدات ذات سلطة ادارية . لكن بدأت في السنة التالية حملة لإدماج القبائل الصغيرة في وحدات اكبر ملاءمة للادارة جغرافياً وقابلة للنمو اقتصادياً .

كتب سير جيمز كري ، احد مدراء المعارف السابقين في السودان عن حوادث تلك السنين فقال : (بعد الاضطرابات التي بلغت ذروتها باغتيال سير لي ستاك ، حاكم السودان العام وسردار (القائد العام) الجيش المصري ، في القاهرة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤ ، طرد من السودان كثيرون من المصريين الذين كانوا في خدمة الحكومة السودانية . اصاب الذعر الادارة البريطانية المحلية

وعلى الرغم من ولاء السودانيين المتعلمين للحكومة كان الاداريون ألصغار يشاهدون وهم يبحثون بجد عن قبائل قد ضاعت وزعماء قد اختفوا ، ويحاولون بعث نظام اجتماعي كان قد اختفى الى الابد).

كانت السياسة قد اسئ تصويرها وتنفيذها . والواقع ان الحكم المشترك كان يحاول بعث الميت . تنبه الحكم المشترك الى مطلب (السودان للسودانيين) . وادرك مطامح جيل ما بعد ١٩٢٤ السوداني المتعلم الجديد ، فحاول خلق نظام اقطاعي تقريبا كان قد اصبح غريباً على الاسس الاجتماعية السودانية .

ثم ارتكب الادرايون خطأهم الثاني ، وهو ادماج القبائل الصغيرة في وحدات اقليمية اكبر يدير كل وحدة شيخ واحد وبذلك اوجدوا (زعماء) جدداً كانوا في نظر الشعب دكتاتوريين محليين تدعمهم الحكومة بصورة مكشوفة .

اما الخطأ الثالث فكان جعل منصب المشيخة القبلية وراثياً وبذلك تكون الحكومة قد اسست ملكيات صغيرة في محاولة لبناء ادارة عملية .

لم تكن تجربة الحكم غير المباشر في السودان ابتكاراً جديداً ، ذلك بان الاعتراف بانظمة الحكم القائمة في منطقة محتلة ، الى ان يحين الوقت الذي يصبح فيه المحتلون قادرين على فرض نظامهم الخاص ، اجراء معروف تماماً . على انه قد اصبح نظرية استغلت في تحسين الادارة في الامبراطورية البريطانية وخصوصاً في افريقيا . والواقع انها نظرية اكسبها لورد جارد وضعاً معيناً بعد ارساله في سنة ١٩٠٠ لاحتلال نيجيريا الشمالية وادارتها ، فقد عرف الحكم غير المباشر في كتابه (الانتداب الثنائي) بقوله انه لا مركزية وترابط قائمان على الايمان بالتعاون بين الحكومة والمحكومين .

وعرفته في ذلك الوقت الانسة مارجري بيرهام ، الخبيرة بشؤون نيجيريا انه نظام تعترف السلطة المنتدبة بموجبه بالمجتمعات الافريقية القائمة وتساعدها على احتلال مناصب في الحكومة المحلية . وقد كان نظرها نظاماً لا يتضارب مع الحكومة المحلية لان ولاء الشعب انما كان لرؤساته القبليين . اذاً فقد كان القصد عدم فرض شبكة من المؤسسات الاوروبية على افريقيا بل الاستفادة من المؤسسات المحلية كوكالات للحكومة .

قد يستحق هذا الغرض الاعجاب ولكن المحافظة على المؤسسات القائمة ادت عملياً ، الى تطويرها واعطائها وظائف حكومية جديدة .

هناك من حاول ان يبرهن على ان الحكم غير المباشر قد يكون نقطة البداية لحكم ذاتي تام ولكن الحكم الذاتي بالنسبة الينا في السودان يتطلب نظاماً برلمانياً . كان الرأي البريطاني ان كل بلد ان ينشئ نظامه الحكومي الخاص الاكثر ملاءمة له ، وان الحكم غير المباشر – ما دامت السيطرة في يد الحكومة – يوفر الفرصة

لذلك . اما ما اردنا فقد كان نظاماً نستطيع نحن السودانيين في ظله ان نعبر عن ارائنا الخاصة وبهذه الطريقة نصوغ نظاماً يوافق ميولنا ويلائم بلدنا .

حتى مؤيدو نظام لوجارد اعترفوا بانه لا يلائم دوماً وبصورة تامة الاحوال في اجزاء اخرى من افريقيا وان كان اداريون بريطانيون اخرون تبنوه ومن المأكد انه لم يكن ملائماً لنا في السودان .

عنى النظام لنا ، كما جرى فرضه وضبطه ، الابقاء على السلطة التقليدية الى درجة مبالغ فيها . لم يدرك احد ان السلطات التقليدية قد تصبح منحطة وغير صالحة لظروف البلد المتغيرة . سألنا : لم علينا ، نحن في السودان ، ان نؤخر بنظام بدا انه يبقي على مؤسسات مستمدة من عصر الجهل والفقر والمرض ؟ لمَ نمنع من فوائد الحضارة الاجنبية ومن انظمة نشأت في احوال افضل في اوروبا واماكن أخرى ؟ تبين لنا ان الهدف الحقيقي للحكم غير المباشر انما هو استمرار الحكم البريطاني بصورة غير مباشرة عن طريق نظام طبقي لا بد من ان يفصل الحكام عن الحاجات الحقيقية للشعب الذي يحكمونه . لم يكن للاغلبية المتعلمة كما دعاها البريطانيون غالباً مكان هذا النظام سوى اداء دور ثانوي كموظفين اداريين صغار . كانت النظرة البريطانية ان التعليم والثقافة قد جعلانا غرباء في بلدنا ، غير صالحين للقيام بدور في الشؤون المحلية او لاخذ مكاننا في الادارة القبلية .

وسواء أكان نظام الحكم غير المباشر الذي وضعه لوجارد ملائماً ام غير ملائم فقد اقر لادارة السودان وبقي متبعاً الى أن انتقل عهد الحكم الثنائي الى سنة ١٩٣٦ ، وهي سنة خاصة في تاريخنا لان التقدم الفكري الذي تحقق وتطور خلال فترة الحكم المشترك تحول الى حركة تحرر وطني .

٥ - نحو التحرر

لاشك في ان التوقيع على الاتفاقية الانجلو – مصرية في سنة ١٩٣٦ قد جاء اختباراً للشرارة التي اشعلت الوعي السوداني القومي السياسي .

انهت الاتفاقية (وان كان ذلك نظرياً أكثر منه عملياً) الاحتلال البريطاني الذي فرض على مصر منذ ١٨٨٢ ، ولكن بريطانيا احتفظت بالحق في وضع حامية على قناة السويس والدفاع عنها .

أما نحن في الخرطوم فقد آلمتنا بنود الاتفاقية المتعلقة بالسودان . ففي تلك البنود اضفت بريطانيا ومصر على الحكم المشترك صفة رسمية اذ حولتا الترتيب الاداري الذي لفق في ١٨٩٩ الى خدعة دستورية طويلة الأجل . في ١٨٩٩ فرض النظام علينا باسم بريطانيا ومصر ، لكن كان في الواقع تحت الادارة البريطانية . وفي ١٩٣٦ خلد النظام بموافقة مصر الرسمية . لا ريب في ان اتفاقية ١٩٣٦ تجنبت مشكلة السيادة الشائكة على السودان ، ولكن السودانيين لم يدعوا الى الاشتراك في المفاوضات التي أدت الى الاتفاقية ، ولا طلبت آراؤهم فآلمهم ذلك كثيراً .

حدث انفجار قومي مهم واحد في السودان قبل ١٩٣٦ . ألف علي عبد اللطيف ، وهو ضابط شاب من أصل دنكي ، جمعية اتحاد القبائل السودانية ، وأخذ يتكلم عن دولة سودانية ودعا الى الاستقلال . بدأت حركته في ١٩٢١ ، ولكنه اعتقل في السنة التالية وسجن .

على أثر سجنه اتجه مؤيدوه الى مصر طالبين المساعدة لتحقيق أهدافهم . افرج عن عبد اللطيف في أيار (مايو) ١٩٢٤ فألف حالا منظمة اخرى دعاها رابطة العلم الأبيض ، وأعلن استعداده للعمل مع مصر في اسقاط الحكم البريطاني .

قاد اعوانه تمرداً في الجيش ، واعلنوا ثورة ادت الى خسارة أرواح كثيرة ، بريطانية وسودانية قبل ان تمكنت قوات بريطانية من قمع الحركة .

دامت ذكرى هذا الحادث طويلا ، وكان الدرس المؤلم الذي تلقاه السودانيون منه أن وعود المصريين بالمساعدة لا يعتمد عليها ، واتضحت لهم الحاجة الى حركة سياسية مستقلة .

كان ما أردناه أن السودان للسودانيين . وقد كان في قبول الحكومة المصرية بشروط في الاتفاقية الانجلو –مصرية التي وقع عليها سنة ١٩٣٦ اثر في

السودانيين اهمه انه حررنا من الوهم .

ان الحاجة الى اتفاقية جديدة بين لندن والقاهرة سببتها غيوم الحرب التي كانت في ذلك الحين تتجمع في سماء أوروبا ، وعجل فيها اختلال قوات موسوليني للحبشة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٥ . وقد وصف مستر أنطوني ايدن الاتفاقية في ما بعد بأنها (ترتيب غير عادي ولكن عظيم القيمة منحتنا مصر ، المحايدة اعتيادياً ، بموجبه كل تسهيل لتلبية حاجاتنا في زمن الحرب). وقع النحاس باشا ، رئيس الوزارة المصرية آنذاك على الاتفاقية نيابة عن مصر ولكن ايدن أصر على أن يوقع عليها ايضاً الزعماء السياسيون المصريون جميعاً كي لا يتنازعوا في شروطها في ما بعد . كانت الاتفاقية اول نجاح لإيدن كوزير للخارجية ، ومن دواعي السخرية أن تورطه في مصر في سنوات لاحقة انهت حياته السياسية نهاية مشؤومة .

وردت الشروط الرئيسية المتعلقة بالسودان في البند ١١ من اتفاقية ١٩٣٦ الأنجلو – مصرية . نصت في الأولى وجوب استمرار الحكم الثنائي الأنجلو – مصري ، وتمسك الحاكم العام بسلطاته نيابة عن الدولتين . كذلك نصت الاتفاقية أن هدف ادارة بلدنا يجب أن يكون (رفاهية السودانيين) ، أما مسألة السيادة على السودان فيجب ألا تمس بأي طريقة ...

أما المراكز الجديدة فيجب أن يشغلها ، في حالة عدم وجود سودانيين أكفاء ، بريطانيون ومصريون .

اشتملت نصوص اخرى على وجود جنود بريطانيين ومصريين في السودان (من اجل المحافظة على السودان) ، وهجرة المصريين غير المقيدة اليه ، وأخيراً أن يكون في السودان تمييز للمواطنين البريطانيين والمصريين في شؤون التجارة ، أو الهجرة ، أو التملك . استاء السودانيون كثيراً وأغضبتهم كثيراً هذه النصوص التي أظهرت اتفاقاً انجليزياً – مصرياً ملائماً لرفاهية السودان والدفاع عنه .

أعطانا استياؤنا العميق دافعاً الى تنظيم انفسنا سياسياً في الحال . أخذنا نحض على تأليف جبهة موحدة تضع برنامجاً للعمل ، ثم اقترحنا عقد مؤتمر للخريجين لوضع هذا البرنامج .

كنا معجبين بمنجزات الحركة السياسية الهندية ، وبكتابات غاندي ونهرو وخطبهما وأعمالهما ، فتحولنا الى النموذج الهندي . تبنى نادي الخريجين في الخرطوم آراءنا ، ومع ان رئيسه الأزهري كان متردداً قليلاً في بادئ الأمر الا أنه وافق أخيراً على أن تشمل عضوية المؤتمر جميع الخريجين ، لا أعضاء النادي فقط . وقد وضعنا للخريج تفسيراً جديداً هو (اي شخص تلقى من التعليم ما يعادل مستوى المدرسة الابتدائية) .

افتتح مؤتمر الخريجين العام في شباط (فبراير) ١٩٣٨ وكانت اهدافه ، كما ذكرنا في كتاب الى الحاكم العام ، (خدمة مصالح البلد العامة ومصالح الخريجين)

قبلنا ولكن بتجهم . وبعد مرور أربع سنوات على تأليف المؤتمر وقع حادث له علاقة بي يوضح ذلك القبول الحاقد . عينت قاضي محكمة مركزية في شندي في المقاطعة الشمالية . وكأحد الأعضاء الذين نظموا المؤتمر شعرت بأن من واجبي الدعوة الى زيادة عدد اعضائه في المقاطعة الشمالية ، ولكن هذا النشاط السياسي اصطدم ، في رأي حاكم المقاطعة ، بعملي القضائي ، فأخبر السكرتير القضائي اننا لا نستطيع العمل معاً في مقاطعة واحدة .

دعاني سير توماس كريد ، السكرتير القضائي ، الى الخرطوم بأخبرته انني دعوت فعلا الى عضوية المؤتمر ، واذا كان ذلك يعتبر اشتراكاً في السياسة العملية ويتضارب مع منصبي كقاض استقلت فوراً . لكن سير توماس رفض قبول استقالتي ونقلني الى مقاطعة كسلا .

فرض نشوب الحرب العالمية الثانية توقفاً موقتاً حتميا على جهودنا في نشر منظمتنا الجديدة في كل انحاء السودان . ونظراً الى موقعنا الاستراتيجي في افريقيا ، والى الجندي السوداني المجرب المعترف بصفاته ، قمنا بدور فعال في الحرب منذ بدايتها . أولا دافعنا بقوة عن حدودنا في وجه الايطاليين الذين حاولوا التوسع غرباً من الحبشة الى ان وصلت امدادات عسكرية من المملكة المتحدة ومن البلاد الافريقية المجاورة (بالمناسبة لم تساعدنا مصر في الدفاع عن حدودنا) . ثم حاربنا مع قوات حليفة اخرى في الحبشة وساعدنا على دحر الايطاليين وتحرير الحبشة . كذلك اشترك الجيش السوداني في الحرب الطويلة في شمال افريقيا وساهم في انتصار الحلفاء النهائي .

اثار سير ستافورد كريبس ، المبعوث الى الهند في سنة ١٩٤٢ للتداول في شأن مستقبل ذلك البلد الواسع ، شعوراً قومياً قوياً في السودان وفي طريق عودته من الهند توقف في الخرطوم بضعة أيام ، فقررنا أخذ المبادرة والتقدم بحزم في الميدان السياسي . ارسل مؤتمر الخريجين العام في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٢ مذكرة الى الحاكم مؤلفة من اثنتي عشرة نقطة ، طالب فيها بما يلي :

- اعلان بريطاني مصري مشترك يمنح السودان الحق في تقرير المصير بعد الحرب مباشرة .
- تشكيل هيئة تمثيلية من السودانيين لتقر الموازنة والقوانيين ، ومجلس تربوي أعلى يكون السودانيون فيه الأكثرية .
- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ، ورفع القيود عن التجارة

وتنقل السودانيين داخل السودان .

- تعيين السودانيين في مراكز المسؤولية السياسية في كل فروع الحكومة الرئيسية.
- سن قوانين تفرض على الشركات والمؤسسات التجارية تخصيص نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

كان رد فعل حكومة السودان مخيباً للأمل . ذلك بأن السكرتير الاداري ، سير دوجلاس نيوبولد ، أرجع المذكرة الى المؤتمر مرفوضة ، وكتب الى رئيس المؤتمر يقول ان المؤتمر بادعائه تمثيل كل السودان ، ومحاولته تحويل نفسه الى هيئة سياسية قومية ، لا يمكن أن يحتفظ بتعاون الحكومة ، ولا ان يأمل في استمرار الاعتراف به . وأشار بصراحة الى أننا كنا اولاداً خبثاء بتقديم هذه المذكرة ولذلك (خسرنا ثقة الحكومة) ، وبينما ظل (مدركاً تماماً) لحاجات السودان ورغبة المثقفين السودانيين الطبيعية والشرعية في زيادة اشتراكهم في الحكومة وفي تنمية بلدهم ، أخبرنا ان الحكومة تحتفظ لنفسها كلياً باتخاذ القرارات في مايتعلق (بالتزامات الوصاية على شعب السودان) وبسرعة سير تلك التنمية . ثم قال نيوبولد ان الحكومة تصر على ان على المؤتمر أن يحصر نفسه في شؤون السودان الداخلية والمحلية.

كانت للمذكرة التي رفضت رسمياً نتيجة مؤسفة . ذلك بأن سير دوجلاس نيوبولد ، على الرغم من رفضه الرسمي القوي لبادرة المؤتمر ، قابل بعض كبار أعضائه سراً ، ومن ضمنهم الرئيس ، واكد لهم أن حكومة السودان ستنظر في بعض المطالب العملية التي وردت في المذكرة ، فأدت هذه الخطوة غير الرسمية الى انشقاق فوري في صفوف المؤتمر ، اذ أظهر بعضهم ثقة بتأكيدات سير دوجلاس بينما اعتبر آخرون الثقة بأي تأكيدات شخصية بعد الرفض الرسمي عملا غير وطني .

كثيراً ما أتساءل هل أدرك سير دجلاس ما يمكن أن يكون لخطوته من نتائج عميقة بعيدة الأثر ؟

ان المؤتمر بعد أن عمل أكثر من أربع سنوات كقوة موحدة في الجركة القومية أخذ ينحل ، وظهرت فئات سياسية جديدة احداها جماعة الأشقاء التي ترأسها اسماعيل الأزهري . دعا اعضاء هذه الجماعة الى شكل من الوحدة مع مصر ، ولكنهم أوضحوا سراً أن ذلك خطوة تكتيكية لا هدف حقيقي ، وان الغاية هي استعمال مصر ضد بريطانيا الشريكة الأخرى في الحكم الثنائي . وقد كان هدف الأشقاء ، كالباقين منا ، الاستقلال للشعب السوداني .

هذه الجماعة ، وجماعات اخرى تألفت بعد انحلال المؤتمر ، تحولت في

النهاية الى أحزاب سياسية هيأت القادة في تقدمنا الأخير نحو الاستقلال؟.

وحين تم تحقيق الاستقلال هيأت هذه الأحزاب اساساً لأكثر اشكال الحكم ديموقراطية في افريقيا الناشئة ن ولكن المنازعات والمشاحنات التي حدثت في ما بعد داخل كل حزب وبين الأحزاب أعطت الجيش مبرراً للقبض على السلطة.

لم يكن للسودانيين حتى سنة ١٩٣٦ تنظيم سياسي يمثل آراءهم أو يحافظ على مصالحهم على أساس قومي واسع . وقد بدا الجيل القديم متحرراً من الوهم، ومروعاً بالاجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة السودانية بعد تمرد ١٩٢٤ .

لم تسمح لهم بحرية كافية للتعبير عن الرأي ، ولا تسامحت في أي عمل سياسي الا ما يقوم به زعماء الطوائف الدينية ، فساعد ذلك على شق صفوف الخريجين ، وأقصى الى حد بعيد قدرتهم على أي عمل سياسي فعال .

ان زعيمي الفرقتين الدينيتين الكبيرتين ، علي الميرغني رئيس الختمية وعبد الرحمن المهدي رئيس الأنصار ، سعيا لنصيحة بعض الخريجين وتعونهم وحصلا عليهما . والذين انساقوا مع أحد الزعيمين ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم بين تياري التزاحم والتنافس المتعارضين . لكن بعض الخريجين – وكنت واحداً منهم – رفض فكرة اقحام مفكري البلد في العادوات الطائفية العقيمة .

ان معاهدة ١٩٣٦ الانجلو – مصرية التس سببت استياء عميقاً في السودان أحدثت أيضاً أثراً جانبياً دقيقاً . ذلك بأن السودانين جميعاً سواء أكانوا موالين لمصر أم من مؤيدي السودان للسودانيين وجدوا البهجة في نتائج الوضع الجديد الحتمية .

كنا ندرك تماماً (التنافس) القديم الثابت بين مصر وحكومة السودان البريطانية في كسب عطف السودانيين وصداقتهم .

هيأ لنا الوضع الجديد فرصة الايقاع ، الى درجات مختلفة من النجاح ، بين مصر وحكومة السودان . ولكن التنافس بين الدولتين الحاكمتين ، والتكتيكات التي استعملتاها ضدنا تركت أثرها في تطور أحزابنا السياسية .

كان زعيما الجماعتين السودانيتين الرئيستين ، الختمية والأنصار ، يسعيان خلال هذه الفترة كل مستقلا عن الآخر لتأليف هيئة منظمة تمثيلية لحماية مصالح السودان وانعاشه . وقد ارتبطت زمرة من الخريجين ارتباطاً وثيقاً بالأنصار ، وكان بعض هذه الزمرة يضع خطة لفعلان السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان .

لقد كان دافعهم الاساسي الطمع بالزعامة . ارادوا أن يصبحوا قطباً جذاباً ضد الزعامة القوية والمتنفذة جداً التي بالزعامة . ارادوا أن يصبحوا قطباً جاذباً ضد الزعامة القوية والمتنفذة جداً التي قادت مؤتمر الخريجين العام بحكمة وحصانة

منذ سنواته الأولى الى تقديم مذكرة ١٩٤٢ . أما اتباع جماعة الأشقاء فقد كانوا في الدرجة الأولى من الجيل الجديد الذي يبحث عن كان في ضوء المسرح . لذلك اختاروا ، حين قرروا أن يعلنوا أنفسهم جماعة منظمة داخل المؤتمر ، رجلا من الجيل السابق رئيساً لهم هو اسماعيل الأزهري ظنوا في ذلك الوقت أنه سيبقى زعيماً فترة قصيرة فقط ، وأن اقصاءه سيكون سهلا لأنه كان يفتقر الى القدرة على الاحتمال . كم كانوا مخطئين . لم يبق اسماعيل الأزهري فحسب ، بل تقدم أيضاً وأصبح أحد زعماء استقلال السودان ، ومات في سنة ١٩٦٩ عن عمر بلغ تسعة وستين عاماً ، شخصية موقرة ومحترمة .

قبل أن يرأس الأزهري جماعة الاشقاء كان عضواً في ما عرف في ذلك الحين بمجلس السيد عبد الرحمن المهدي ، فقد كان السيد عبد الرحمن يجمع اصدقاءه في صالون قصره في الخرطوم ويبحث معهم في السياسة والأدب . وبعد أن وقع عليه الاختيار ليكون رئيس الاشقاء افترق الزعيمان .

استمر الأشقاء يعملون داخل المؤتمر كجماعة حلقتها الداخلية تكاد تكون مغلقة كالماسونية . كانت حلقة اصدقاء لا مفكرين سياسيين توحدهم ايديولوجية واحدة ، ولهذا عجزوا حين أصبحوا حزباً سياساً عن صوغ برنامج سياسي .

كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ؛ وحين توقف القتال اصبحت المطالبة بالتحرر القومي في العالم المستعمر صارخة وملحة ، وكان لا بد من ظهور شكل من التعبير السياسي في السودان عن طريق هيئات منظمة .

ألفت جماعة من الخريجين تتعاون مع السيد عبد الرحمن المهدي في شباط (فبراير) ١٩٤٥ حزب الأمة الذي كان أول حزب سياسي في البلد . كان شعار هذا الحزب (السودان للسودانيين) وقد دعا الى الاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا ، وحصل ضمناً على موافقة حكومة السودان البريطانية .

ثم تبع الأشقاء حزب الأمة وأعلنوا انفسهم حزباً سياسياً . وقد كان عليهم أن يجدوا شعاراً يجلب لهم تأييداً شعبياً فلم يجدوا أمامهم سوى الدعوة الى (وحدة وادي النيل) وبذلك ربطوا أنفسهم بالمصريين وبالختمية .

وبما أن الحزبين السياسيين تألفا وتقدما للعمل علناً ، فقد انحل مؤتمر الخريجين العام كلياً .

رفضت ان اشترك في هذه الاعادة لتوزيع القوى السياسية ، فقد شعرت بأن اي انقسام في صفوف المفكرين ، خلال الصراع في سبيل التحرر القومي ، يؤذي القضية العامة كثيراً . لذلك قررت الا أنضم الى أي حزب أو جماعة ، ولكن لم أكن بعيداً عن مراكز النشاط . تابعت المساهمة في الحركة القومية ، وحافظت على صداقتي مع الجميع ، وعلى صلة وثيقة بيقظة الشعب السياسية . لا ريب في أنني

أيدت الاستقلال عن الدولتين الحاكمتين ، فجعلني ذلك أقرب الى حزب الأمة لأنه كان شعاره وهدفه السياسي .

أعلن زعيما الفرقتين ، الميرغني والمهدي ، راعيين لحزبي الأشقاء والأمة على التوالي . كان السيد صديق ، ابن عبد الرحمن المهدي ، رئيس حزب الامة ، وعبد الله خليل الأمين العام ، وترأس الازهري حزب الأشقاء . نظم كل من الحزبين نفسه على نمط ديمقراطي عصري فكان له مجلس منتخب ، ولجنة تنفيذية ، ولجان مختلفة وأمانة عامة ، ولكن السلطة النهائية حتى على آخر التفاصيل كانت في أيدي الراعيين اذ كان لا بد من الحصول على رايهما وموافقتهما في كل الأمور .

في ذلك الوقت بدأ يتكون تجمع آخر قام بدور مهم في سودان ما بعد الاستقلال .

في منتصف الأربعينات ألف عدد من الطلاب السودانيين في الجامعات المصرية فرقة لدراسة الماركسية داخل الحزب الشيوعي المصري ، وهم الذين كونوا في ما بعد نواة حزب شيوعي سوداني ودعوا أنفسهم الحركة السودانية للتحرر القومي . كان لا بد للخلايا الماركسية الأولى التي كونت اول ملاك للحزب من أن تبقى سرية بعض الوقت . كان اعضاء الحزب شباباً متحمسين ونشيطين جداً ، وكانت دوافعهم في ذلك الوقت قومية محضة . قاموا بحملة عنيفة ضد الاستعمار ، وتغلغلوا في حركات العمال والفلاحين التي كانت في مراحل نشوئها الأولى . وكانت دعايتهم الرئيسة والأشد تركيزاً موجهة الى طلاب الجامعة والمدارس الثانوية . وكغيرهم من المناضلين القوميين تعرضوا للاستجواب في مراكز الشرطة وللاعتقال والسجن طوال صراعهم في سبيل التحرر القومي .

بينما بقيت الخلايا الشيوعية المركزية سرية ، كون الشيوعيون جبهة منظمة لها واجهة قانونية غير شيوعية وان كانت تحت الاشراف الشيوعي ، أشهرها الجبهة المناوئة للاستعمار التي كان بعض اعضائها آخر من يوصف بالشيوعية .

دافع الحزب الشيوعي منذ البدء عن الاستقلال التام ، وان كان في أوقات مختلفة قد تحول الى تاييد الداعين الى وحدة وادي النيل ، وقد أملت عليهم هذه التحولات التكتيكات الحزبية كما بدا ذلك أكثر فائدة .

في جوء النشوء السياسي هذا ، اقترينا من العهد التالي الرئيسي في تاريخنا الحديث — سنة ١٩٤٦ — حين قاومنا محاولة انجلو — مصرية لخيانة السودان كادت تنجح .

٦ - بيدق الملك

كانت وجهة نظر حكومة العمال في بريطانيا في سنة ١٩٤٦ التخلي تدريجياً عن الممتلكات الاستعمارية . اشار وزير المستعمرات في تلك الفترة ، مستر كريتش جونز ، الى الكرة الارضية مرة وقال لي : (واجبنا ان نزيل الاحمر عن الخريطة) ، وقد عنى ذلك . كنا في السودان نقرأ الادب الحر الذي ينشر في بريطانيا والذي كان يتكلم عن عالم حر بعد الحرب . كذلك قرأنا ودرسنا ميثاق الاطلسي الذي وضعه مستر تشرشل والرئيس روزفلت بعد اجتماعهما في آب (اغسطس) ١٩٤١ وصرحا فيه بان الحق في تقرير المصير والاستقلال الذاتي سيمنح بعد الحرب للشعوب جميعاً ، ذلك التصريح الذي عدله مستر تشرشل في ما بعد بقوله : (لم اصبح الوزير الاول لصاحب الجلالة كي اشرف على تصفية الامبراطورية) . كانت لدينا امال كبيرة باننا سنحصل ايضاً بعد الحرب على الحق في تقرير المصير والاستقلال ، لذلك كانت صدمة شديدة لنا حين ادى تفاوض لندن والقاهرة بعد الحرب في تعديل معاهدة ١٩٣٦ الانجلو – مصرية الى اتفاقية صدقي – بيفن التي قبلت بادعاء مصر القديم السيادة على السودان .

نصت الاتفاقية ان السياسة التي تعهدتها بريطانيا ومصر في السودان ستكون (ضمن اطار الوحدة بين السودان ومصر تحت تاج مصر المشترك).

وقالت الاتفاقية ان هذه السياسة (ستضمن رفاهية السودانيين ، وتنمية مصالحهم ، واعدادهم بصورة فعالة للحكم الذاتي ، وبالتالي الحق في اختيار وضع السودان في المستقبل الى ان يستطيع الفريقان الساميان المتعاقدين باتفاق تام مشترك ، تحقيق هذا الهدف الاخير ، بعد التشاور مع السودانيين ستستمر اتفاقية ١٨٩٩ ...) .

جاءت الاتفاقية اثر مفاوضات بين صدقي السياسي المصري الداهية المليونير وبين مستر ايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا .

ربما كانت هناك خلافات في تفسير الاتفاقية في لندن والقاهرة . لكن الحقيقة ان صدقي رجع من لندن الى القاهرة مبتهجاً وقال انه رجع والسيادة على السودان في جيبه .

إستقلت حالاً من القضاء قائلاً انني واجهت تضارباً بين ولاءين : ولائي للمنصب وولائي للسودان .

وقد جاء ولائي للسودان اولاً .

في ذلك المساء القيت خطاباً في اجتماع عام في ام درمان . هناك الفنا الجبهة الاستقلالية التي اصبحت امينها العام . كان هدفنا تنظيم جميع الذين ايدوا استقلال البلد التام ، ومقاومة اي حركة للاتحاد بمصر او لوضع السودان تحت التاج المصري .

كان السودان ، طبعاً ، مصدر خلاف بين بريطانيا ومصر اعواماً . اعطى الحكم الثنائي بريطانيا حكماً فعالاً في السودان مع مصر كشريك نائم ، ثم جاءت معاهدة ١٩٣٦ فجعلت مصر اكثر نشاطاً في حكومة البلد المشتركة ، ولكنها تركت مسألة السيادة معلقة . بيد ان مصر ادعت وكررت مراراً حقها في السيادة على السودان ، وبدا ان اتفاقية صدقي – بيفن سنة ١٩٤٦ قد قبلت ذلك الادعاء .

اعلنت في ذلك الوقت ان (الاتفاقية الخاصة بالسودان لم تضف شيئاً الى معاهدة ١٩٣٦ ما عدا ان بريطانيا اعترفت بسيادة مصر وحدها على السودان . ان الشعب السوداني بأسره يرفض الصيغة التي تم الاتفاق عليها من دون استشارته . وما نطالب به هو ان نستشار لا ان نكون بيادق على رقعة الشطرنج الدبلوماسي) .

والواقع ان اتفاقية صدقي – بيفن كانت خدعة للسودان ... خدعة تمت في الظلام .

وضعنا في الجبهة الاستقلالية خطط الحملة والفنا وفداً طار الى لندن لنعرب عن رفضنا التام للاتفاقية .

جاءت زيارتنا للندن – وهي اولى زياراتي لها – بعد الحرب مباشرة ، وكانت آثار القصف الجوي ظاهرة في اماكن كثيرة من المدينة الواسعة فكانت آثار الغارات الجوية على لندن صدمة لنا نحن الذين جئنا من الخرطوم (التي لم تعان اضراراً مادية خلال الحرب) .

يمكن لآثار الحرب ان ترى واضحة ايضاً في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي . لكن لا بد لي من ان اقول ان الشعب البريطاني تقبل الوضع بشجاعة وجلد .

كان من السهل ان نشعر بالعطف على الشعب البريطاني والاعجاب به ، وقد فعلنا ذلك ، لكننا انما جئنا لعمل وطني حيوي فلا بد من ترك المشاعر الشخصية جانباً .

قابلنا انا وعبد الله خليل الامين العام لحزب الامة كثيراً من الشخصيات السياسية في لندن ، من الحكومة والمعارضة . بحثت في اتفاقية صدقي مع مستر هكتور مكنيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ، وما زلت اذكر كلماته : (لن يستمر هذا) ، وقد (كانت لصدقي اليد العليا لانه كان اشهر رجال الدولة المصريين في ذلك الوقت) .

حين رأيت مستر كريتش – جونز ، وزير المستعمرات ، قلت له بجفاء : (خدعت بريطانيا السودان) فاجاب : (اسمع ، كافحنا واصدقائي ضد الاستعمار طوال العشرين سنة الماضية . لن نؤيد الاستعمار ما دمنا في الحكم) . ثم قادني الى كرة للعالم في مكتبه وقال : (واجبنا ان نزيل الاحمر عن الخريطة) (كان معظم الخرائط في ذلك الوقت يظهر الممتلكات البريطانية باللون الاحمر) .

ظننت ان الرجل مجنون او مازح . ولكنهم بدأوا يزيلون الاحمر عن الخريطة بعد اشهر قليلة . في سنة ١٩٤٧ حصلت الهند وباكستان على استقلالهما .

نجحت حملتنا المركزة ، وهزمت اتفاقية صدقي – بيفن . والواقع ان مسودة الاتفاقية رميت اخيراً الى الشيطان .

على ان مصر لم تتخل عن ادعائها (فان ادعاء السيادة على السودان لم يسقط الا في سنة ١٩٥٢ حين أطيحت الملكية المصرية) .

في سنة ١٩٤٧ في عهد وزارة النقراشي باشا ، نقل المصريون القضية الى مجلس الامن في ليك سكسس ، فقاومنا بعنف في أروقة المجلس ذلك باننا لم نكن دولة مستقلة فلم يلب طلبنا مخاطبة مجلس الامن مباشرة .

كنت رئيس وفدنا فاجتمعت الى مختلف اعضاء المجلس وكان من اهم اعضائه في ذلك الوقت أندري غروميكو ، الممثل السوفيتي الدائم . شرحت له وضع السودان ووجدته متعاطفاً متفهماً . والواقع انه اعلن في المجلس بعد نصف ساعة ان الاتحاد السوفيتي يؤيد حق الشعب السوداني في تقرير المصير ، فكانت ضربة مؤلمة للوفد المصري .

لم تفز قضية مصر بشئ ، فقد أعرب مجلس الأمن عن رأية الرسمي في انه يجب ان يسمح للشعب السوداني بممارسة الحق في تقرير المصير ، وحفظ القضية .

اقمنا بعد الاجتماع لنزيد في شرح قضيتنا للوفود التي حضرت الى الجمعية العمومية في فلاشبخ ميدوز .

في اثناء دورة الجمعية العمومية قابلت للمرة الأولى كثيرين من زعماء العرب في ذلك الحين مثل نوريّ السعيد من العراق ، والامير (الملك في ما بعد) فيصل من المملكة العربية السعودية الذي اصبح بعد ذلك وزيراً لخارجية بلده ، وفارس الخوري من سوريا . كنت تواقاً بصورة خاصة الى شرح وضعنا للزعماء العرب لانهم كانوا قبل فترة قصيرة قد اجتمعوا في بلودان في سوريا وقرروا انه يجب ان يكون السودان جزءاً من مصر تحت التاج المصري .

قامت مصر بآخر محاولة لوضع السودان تحت السيادة المصرية بعد ان الغي النحاس باشا من جانب واحد معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية في تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٥١ ، فقد صدر في القاهرة مرسوم يعلن فاروق ملكاً على مصر والسودان . بيد انه قدر له أن يكون ملكاً للسودان على الورق فقط ، مدة غير طويلة . ذلك بان انقلاب ناصر العسكري في تموز (يوليو) ١٩٥٢ اسقطه كملك لمصر ... وللسودان .

٧ - انقلاب ناصر

ان جهودنا في سبيل الحكم الذاتي والاستقلال دامت خمس سنوات في مساومة ومفاوضة شاقتين ، وكان علينا في نهايتها أن نتوقف بسبب انقلاب نجيب – ناصر الذي اطاح الملك فاروق .

كان اولى خطواتنا الواسعة تأليف جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في سنة ١٩٤٩ ، وهو تطور قريب من الحكم الذاتي . ان الجمعية بناء على دستورها ، لا تستطيع اقالة الحكومة كما ان في الدستور (إحتياطات) كثيرة منها قضية السيادة . لقد قبلت الترشيح للجمعية كعضو معين وقدت المعارضة وكانت وجهة نظري ان المرء يستطيع ان يجيد العمل من الداخل .

في اوائل اذار (مارس) ١٩٥٠ عددت النقائص في سلطة الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي كما رأيناها .

قلت ان السودان قد وصل الى مرحلة وجب ان نتقلد فيها الحكم الذاتي لا ان ننتظر . كان واجب الجمعية المطالبة بتأليف حكومة سودانية وممارسة الحق في الحكم الذاتي .

كذلك قلت باصرار ان هذا يجب ان يتم في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ او قبله . ان تكهني اصاب الهدف في شئ واخطأه في شئ اخر : لقد حققنا الاستقلال الذاتي قبل ذلك التاريخ ، ثم الاستقلال التام في ١ كانون الثاني ١٩٥٦ .

حققنا الانتصار الاول في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ . قدمت الجمعية العمومية اقتراحاً بالحكم الذاتي وسمح الحاكم العام بمناقشته . احتجت مصر ولكن المناقشة تمت ، وفي ٩ كانون الاول (ديسمبر) اصدر الحاكم العام امراً بتأليف لجنة تعديل دستوري (للتوصية بالخطوات التالية التي ستتخذ في تقدم السودان نحو الحكم الذاتي التام) .

عينت عضواً في هذه اللجنة ، وسرنا في دراسة نظام اساسي للحكم الذاتي وصوغه ، ولكن تدخل حادث مثير : الغى مصطفي النحاس باشا ، رئيس وزراء مصر ، من جانب واحد اتفاقيتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦ الانجلو – مصريتين . غير ذلك ، في رأيئ ، الوضع كلياً . لانه بناء على ذلك الالغاء لم يعد الحاكم العام يتمتع بمركز شرعي ، فاقترحت ان تنتقل سلطاته الى لجنة مؤلفة من مصريين وبريطانيين وسودانيين ولكن الاقتراح لم يقبل .

استقلت مع خسمة اعضاء آخرين من لجنة التعديل الدستوري .

والواقع ان اجراء النحاس باشا كان يختمر منذ زمن تدهور علاقات مصر

بلندن . كان حزب الوفد قد رجع الى الحكم في سنة ١٩٥٠ والف وزارة على رأسها النحاس باشا . وفي تشرين الاول ١٩٥١ ، بعد محادثات فاشلة مع بريطانيا ، الغى النحاس المعاهدتين الامر الذي اثر ايضاً في الحكم الثنائي في السودان .

ان المصريين باعلانهم فاروق ملكاً على مصر والسودان انما كانوا يحاولون تحقيق حلمهم بالسيادة على السودان ذلك الحلم الذي طالما راودهم في سراب رغباتهم . وهكذا وصلنا بسرعة الى طريق مسدود : لقد اتضح ان مصر لن توافق على اي تقدم دستوري نحو الحكم الذاتي في السودان .

ظن كثيرون في الخرطوم ان الخطوة التالية ستكون حواراً مفتوحاً مع المصريين لكن القدر تدخل مرة اخرى ، وكان تدخله في شكل شغب عم القاهرة في يوم (السبت الاسود) المشهور في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ .

جعلت اعمال الحرق والعنف ذلك اليوم يوماً اسود فعلا وكثر الجدل بعد ذلك حول من يلقى عليه اللوم . لا علاقة لهذا الجدل بهذا الكتاب ، لان ما يهمنا هو ان الملك فاروق اقال النحاس باشا بعد ذلك اليوم الاسود . اخرجت حكومة الوفد من الحكم وتقلبت على مصر خلال خمسة اشهر حكومات مختلفة وعلى الرغم من كل ذلك اصبح الموقف المصري من السودان اكثر مرونة .

دعا رئيس الحكومة ، الهلالي باشا وهو محام مصري مشهور ، زعماء حزب الأمة وجبهة الاستقلال الى القاهرة للتحدث .

بعد جولات طويلة من المحادثات التي بدأت في ايار (مايو) ١٩٥٢ ظهر ان موقف مصر يرتكز على النقاط التالية :

١ . يجب ان يقبل السودان على اساس موقت فقط وكرمز ان يكون تحت التاج المصري .

٢ . نتيجة للقبول بالتاج ، تتعهد مصر بأن تقر اي دستور يضعه السودانيون على ان تؤجل قضية السيادة على السودان الى ان تقرر بالاستفتاء قضية الاستقلال او الاتحاد بمصر .

٣ . ستعين مصر تاريخياً للحكم الذاتي وللاستفتاء وفقاً لأدارة السودانيين وفي الوقت نفسه توافق مصر على عدم اجراء تغيير في الوضع الراهن.

كانت محاولة واضحة لايقاع الوفد السوداني في شرك القبول بالسيادة المصرية ، وقد اغضبت السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الامة وزعيمه ، وقد كان ابن اخيه يرأس الوفد . وهكذا رفضت الاقتراحات المصرية .

في الوقت نفسه استقالت وزارة الهلالي باشا وجاءت وزارة جديدة برئاسة سري باشا . كنت في طريقي الى القاهرة لانضم الى الوفد في جولة مفاوضات

جديدة حين انهارت حكومه سري وطلب الى الهلالي باشا ثانية ان يؤلف الوزارة ، ولكن عدم الاستقرار السياسي في تلك الايام في حر تموز المرهق في القاهرة كان يدفع بالامر الى الذروة .

في اواخر تموز اتصل بي اللواء محمد نجيب سراً واخبرني انه انتخب رئيساً لنادي الضباط ، ولكن الملك فاروق وزمرته رفضا السماح له بتقلد ذلك المنصب . لا بد ان بوليس فاروق السري اشتم رائحة الثورة . وقال نجيب انه عزم على رفع قضية على الملك امام القضاء ولكن لم يرض اي محام مصري ان يكون وكيلاً له وطلب مني ان اقبل القضية فقلت سافعل ذلك عن طيب خاطر .

لكن القضية لم تصل الى المحكمة ابداً ، ذلك بانه بعد يومين في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، اطاحت ثورة الضباط الاحرار الملك فاروق .

ان الوفد السوداني الذي جاء الى القاهرة للتفاوض مع النظام القائم واحرز نجاحاً ملحوظاً انهى المحادثات بنجاح مع نظام اخر .

سرنا ان نتفاوض مع نجيب الذي ولد في السودان وتلقى قسماً من تعليمه فيه ، وكانت تجمعني به علاقات شخصية قوية . وكان معه علي ماهر باشا ، احد السياسيين المحنكين الذي عين رئيساً للوزارة .

رحب ماهر باشا بآرائنا ووعد بالعمل بموجبها . وبالاضافة الى اجتماعاتنا الى اللواء نجيب قابلنا مجلس الثورة وقواد القوى المسلحة فشرحنا لهم مشكلة السودان ومكناهم من تفهم امكان اتفاقية حبية ترضي الفرقاء جميعاً .

اصبح واضحاً ان سياسة جديدة اخذت تظهر في مصر تجاه مشكلة السودان وانعكس ذلك بصورة لها مغزاها في الصحف المصرية . في الماضي كانت جبهة الاستقلال ممنوعة من اي فرصة لنشر وجهات نظرها او ايضاحها في الصحف المصرية ، فقد كانت قضية الاستقلال في نظرهم غير شرعية يشجعها الخائنون واعوان الاستعمار ، اما الان فقد تغير الموقف واعطينا مجالا لمقالاتنا التي تدافع عن قضية الاستقلال السوداني وتؤكد ان العلاقات الحسنة ستستمر بين مصر المستقلة والسودان المستقل .

اصبحت قضيتنا معروفة على نطاق واسع ومحددة تماماً .

قدمنا مذكرة الى اللواء نجيب تحوي ملاحظاتنا على دستور الحكم الذاتي وعلى التعديلات التي وجدناها ضرورية لاعطاء السودانيين السيطرة على الحكم كذلك اقترحنا ان يحدد الدستور موعداً لتقرير المصير .

تبعت مذكرتنا مباحثات مفصلة مع عضوي الفريق المصري المفاوض ، الصاغ صلاح سالم (الذي اكتسب في ما بعد لقب (الصاغ الراقص) لمحبته الرقص في أي فرصة) ، وحسين ذو الفقار صبري . وكان هناك ايضاً جمال عبد الناصر

ولكن في الخلف فقد كانت هذه رغبته في المرحلة الاولى من الثورة التي اعدها ونفذها .

طالت مفاوضاتنا . استمرت طوال الصيف والخريف والشتاء . لكن المكافاة كانت تستحق الجهد ، فقد تم التوصل اخيراً الى اتفاقية بين الحكومة المصرية وجبهة الاستقلال وضعت مسودتها .

كونت هذه المسودة في ما بعد اساس الحكم الذاتي وتقرير المصير لاتفاقية السودان التي عقدت بين مصر وبريطانيا في شباط (فبراير) ١٩٥٣ .

طالبت بحكم ذاتي فوري كمرحلة انتقالية يعطى بعدها الحكم المشترك تماماً فكان الاعتراض الرئيس تعزيز جو حر وحيادي للسودانيين كي يختاروا بين الاتحاد بمصر والاستقلال .

بعد ان تمت الاتفاقية دعاني علي ماهر باشا وقال : (اهنئك فاز السودان باستقلاله اليوم . لا بلد في الدنيا يخير بين الاستقلال والاتحاد بدولة اخرى ويختار الاتحاد) .

علاوة على الاتفاقية الاساسية مع المصريين عقدنا ايضاً اتفاقية شرف تنطوي على نقطتين :

اولا ، عبرت عن احترام السودان لحقوق مصر التي ضمنتها اتفاقية مياه النيل في ١٩٢٩ ولم يكن السودان طرفاً فيها . وفي مقابل ذلك تقوم مصر بمساعيها الحميدة لتحصل للسودان على حصة في المعونة التي يقدمها برنامج النقطة الرابعة الاميركي . ثانياً ، تطرقت الى مسألة شائكة هي المال الذي تعطيه مصر لشعب السودان ، وقلت بان يوزع هذا المال باشراف حكومة السودان . وتعهدت مصر ايضاً بان توقف المساعدة المالية لاي حزب سياسي او منظمة سياسية في السودان .

بعد الاتفاق على الحكم الذاتي ، انطلقنا في السودان الى العمل في الاعداد للانتخابات لكن ذلك لم يكن سهلاً . ولزيادة التعقيد تجاهلت مصر بصورة مفضحة اتفاقية الشرف . صبت المال والدعاية خلال حملة الانتخابات بينما جاءت بريطانيا بفكرة سيئة ولكنها كانت والحمد لله قصيرة الاجل .

اما مصر فقد كانت جهودها منظمة ومتواصلة . نجح الصاغ صلاح سالم بالسخاء باستعمال الضغط والرشوة ، علاوة على مهارته في الرقص ، في توحيد الفئات المختلفة التي تدعو الى وحدة وادي النيل في جماعة واحدة دعيت (الحزب الوطني الاتحادي) وقد كان هذا الحزب توحيداً بين جماعة الاشقاء وفئات اخرى متعصبة تؤيد الاتحاد بمصر .

واما البريطانيون من ناحيتهم فقد جاءوا فكرة اضعاف نفوذ عبد الرحمن

المهدي عن طريقة القبلية . فظهر على المسرح السياسي جزب زعماء القبائل ، وهو الحزب الاشتراكي الجمهوري ، ولكنه لم يفعل سوى خلق شئ من الفوضى ، وما لبث ان ظهر سوء تركيبه وانحل فوراً بعد انتخابات ١٩٥٣ التي لم ينل فيها سوى مقعدين .

في الوقت نفسه الفت لجنة انتخابية من ستة اعضاء ثلاثة سودانيين وبريطاني واميركي ورئيس هندي . كانت الفكرة ان تجري الانتخابات العامة في جو حر ومحايد لو ان المصريين حافظوا على وعدهم . لكنهم تدخلوا بصورة مكشوفة ، واذ كانوا خبيرين بفن الانتخاب فقد عبأوا جميع السودانيين الذين يعملون في مصر واعطوهم اجازة وطلبوا اليهم ان يساعدوا الحزب الوطني الاتحادي الذي استفاد ايضاً من عدم التوازن في توزيع المناطق الانتخابية .

تقدم للاقتراع نحو ٥٠ في المئة ممن يحق لهم ذلك ففاز الحزب الوطني الاتحادي بالاكثرية ، اذ حصل على ٥١ مقعداً في مقابل ٢٢ لحزب الامة و٩ لحزب الجنوب و١١ لاعضاء غير حزبيين و٣ للاشتراكيين الجمهوريين ومقعد واحد للجبهة المعادية للاستعمار .

انتخبت كمرشح مستقل عن دائرة الخريجين . لم انضم حتى ذلك الحين الى اي حزب سياسي ، فقد شعرت بأن علينا ما دمنا في وسط حركة التحرر القومي ان نظهر جبهة وطنية موحدة بعيدة عن انقسامات الاحزاب السياسية .

انتخب السيد اسماعيل الازهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي رئيساً للوزاره واصبحت زعيم المعارضة .

كنت منذ اول دورة لمجلس النواب الجديد تواقاً الى اظهار اهمية الحكومة البرلمانية ، وقد شددت على ذلك في الخطاب الذي وجهته الى رئيس المجلس .

كذلك شددت على الحاجة الى حكومة ومعارضة صالحتين . وحين هنأت اسماعيل الازهري بانتخابه اول رئيس وزارة سوداني قلت له : (سيد اسماعيل اهنئك نيابة عن المعارضة بالثقة التي وضعتها فيك اكثرية المجلس . نرجو ان تكون قادراً على القيام بواجباتك المعقدة الخطيرة كاول رئيس وزارة . ان فن الحكم يحتاج الى معرفة وخبرة ، ونزاهة ومتانة في الخلق وعدالة ، وخصوصاً في بلد ناشئ كبلدنا . نحن في المعارضة سنبذل جهدنا في تسهيل مهمتك ، واقرار سياستك ما دمت تتبع سياسة وطنية هدفها ان تضمن لكل مواطن فرد العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص ومستوى العيش الادنى الضروري . ستكون معارضتنا بناءة اذا كان هدفك تحرير هذا البلد واستقلاله التام . لن نغير هذا الموقف ابداً . ان روح التعاون والتسامح والانضباط ستمكن كلا من الحكومة والمعارضة من وضع اسس حكومية صالحة) .

حدد يوم ١ اذار (مارس) ١٩٥٤ موعداً لافتتاح البرلمان رسمياً . كان بالنسبة الينا مناسبة مهمة فارسلنا دعوات الى بريطانيا ومصر وسائر الدول العربية كي ترسل ممثلين عنها . جاء مستر سلوين لويد ، وكان وزير دولة للشؤون الخارجية ، لتمثيل بريطانيا . وجاء من مصر الرئيس نجيب نفسه ومعه الصاغ صلاح سالم ووفد كبير . بيد اننا اضطررنا في اليوم الذي عين للافتتاح ان نلغي الاحتفال ونرجع الضيوف الى بلادهم

٨ - الاستقلال

كان الحادث الأول أحد الحوادث التي يحاول رجل السياسة جاهداً أن ينساه . وأظن أن بلداً يسير مسرعاً ومتهيجاً نحو الاستقلال يسهل توريطه في سوء التفاهم بل في الفوضى .

ما حدث في ١ آذار (مارس) ١٩٥٤ هو أن جبهة الاستقلال التي كان عبد الرحمن المهدي راعيها احضرت ألوفاً من مؤيديها ، وخصوصاً من الانصار ، الى الخرطوم من المناطق المجاورة للترحيب باللواء نجيب والضيوف الآخرين .

ولتجنب المنطقة التي احتشد فيها الأنصار ، حولت الشرطة طريق اللواء نجيب من المطار الى القصر .

ولما سمع الأنصار ذلك ساروا الى الساحة الواقعة شمال وزارة المال وغرب قصر الحاكم العام .

ظن الشرطة ان الانصار سيحاولون اقتحام القصر ، فصدرت الأوامر بتفريقهم ، واستعملت اولا الغازات المسيلة للدموع التي هدأت الأنصار لحظة ، ثم ما لبثوا أن اندفعوا غير مبالين ، فدب الذعر في الشرطة ، واطلقوا النار على جموع الانصار ، فوقع قتلى كثيرين من الشرطة والمدنيين .

ألغيت حفلات الافتتاح بسبب ذلك الحادث غير الضروري . فالانصار في ألبستهم البيض المميزة قد يبدون ، وكثيراً ما بدوا ، شرسين جداً . ولكن دوافعهم في هذه المناسبة كانت سلمية وان كان حزب الأمة قد خسر في الانتخابات الى حد ما بسبب تدخل المصريين . أظن أن اللواء نجيب لم يكن عرضه لاي تظاهر عدائي ، لكن كم هو محزن ما قد تفعله الاصابع المضطربة فوق الزناد .

كانت للحادث عواقبه الرسمية . دعاني الحاكم العام ، كزعيم للمعارضة ، وسلمني مذكرة شفهية قال فيها اذا كانت جبهة الاستقلال غير راضية عن سير الأمور فانه سيستعمل حقه في اعلان تعطيل الدستور . نقلت المذكرة الشفهية الى السيد صديق عبد الرحمن المهدي ، زعيم حزب الأمة ، فاتفقنا على تجاهل رأي الحاكم ، وفي الصباح أجبته بأننا لم نوافق على تعطيل الدستور . عرفنا أن تعطيله سيؤثر في موعد الحكم الذاتي وأخيراً في استقلال السودان . وبناء على القانون الاساسي للحكم الذاتي تألفت في ذلك الوقت لجنة السودنة وبدأت عملها بسرعة ونشاط .

كانت الخطوة الثانية بعد السودنة جلاء القوات البريطانية والمصرية .

وضع رئيس الوزراء ، اسماعيل الأزهري ، قرار الانسحاب أمام البرلمان قبل تقديمه الى الحاكم العام ، وذلك وفقاً لمادة ٩ من اتفاقية ١٩٥٣ الأنجلو – مصرية التي نصت انهاء فترة الانتقال بقرار يصدره البرلمان السوداني ، يعرب فيه عن رغبته الرسمية في اجراء ترتيبات الحكم الذاتي .

نوقش القرار في المجلس من الناحية الفنية فقط ، فقد ايده جميع الذين تكلموا .

تكلمت في المجلس فأثنيت على كل الأجيال السودانية التي قاومت باخلاص العثمانيين ثم الغزاة والفاتحين الأنجلو – مصريين . وأظن أن مشاعر جميع الأعضاء كانت معي حين قلت :

(نسدل الستار اليوم في هذا المجلس على آخر مراحل الحكم الأجنبي البغيض . على أنه يجب أن نتوقف لنترحم على أرواح اولئك الذين اضطهدوا خلال الحكم التركي – المصري ، واولئك الذين ماتوا في سبيل حرية هذا البلد وهم يقاومون هذا الحكم الثنائي ...)

(ان براعة رجال الدولة ودبلوماسيتهم هما اللتان حققتا في هذه المرة رحيل القوات الاجنبية السلمي ، ولكن حتى من دون تلك البراعة والدبلوماسية لن يتردد شعبنا في تحقيق الحرية بالطريقة الصعبة . لم نطلب ولا نطلب الاستقلال مستجدين ، لأنه حقنا الطبيعي . ذكر احد الاعضاء المحترمين "عمل مصر الكريم" اننا راغبون في تسديد هذا الدين لكن لا على حساب المشاركة في حريتنا واستقلالنا ، واننا لمستعدون دوماً لمساعدة الشعب المصري على ضمان الحريات في مجتمع ديموقراطي) .

(عانينا الكثير من الاستعمار ، أما الآن ، ونحن في موقف وداعه ، فاننا لانحمل حقداً على أحد ، ولكننا سنوجه مدافعنا من دون تردد نحو اولئك الذين يسعون لاستمرار نفوذهم في هذا البلد أو يضمرون أي رغبة في احتلاله) .

اتخذ القرار بالاجماع .

لكن واجهنا عقبة أخرى خطيرة قبل الجلاء . في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٥٥ تمرد في توريت بعض الجنود الجنوبيين ، وفي اثناء الهياج قتل نحو ٣٠٠ شخص معظمهم من الشمال . كان من الصعب تبين السبب الحقيقي لهذا التمرد الفجائي الذي قمعته بسرعة القوات العسكرية الموالية ، لكن كاد يكون من المؤكد ان سببه خوف الجنود الجنوبيين من ان يضعهم رحيل القوات البريطانية تحت رحمة الشماليين .

تم جلاء القوات البريطانية في اواخر آب (أغسطس) ١٩٥٥ ، وكان مناسبة

مهذبة ودية .
كان الاستقلال هو الخطوة التالية . وقد اتفق الجميع الآن على ان الاستقلال هو الخيار الوحيد ، ذلك بأن شعار الحزب الوطني الاتحادي (وحدة وادي النيل) كان مجرد تكتيك ولم يكن هدفاً ابداً .
في اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ طلبت مقابلة رئيس الوزراء ، اسماعيل الازهري . رتبت المقابلة ، فالتقينا وحدنا في بيت ابن خاله ، واتفقنا على ان يلقي رئيس الوزراء في البرلمان من دون انذار سابق بياناً يعلن فيه الاستقلال .
دعينا كلانا في ذلك المساء الى عشاء رسمي في القصر . وبما أن رئيس الوزراء كان عليه أن يذهب الى مكتبه أولا فقد طلب مني أن أعتذر نيابة عنه للحاكم العام ، سير الكسندر نوكس هلم ، من تأخره قليلا . ذهبت رأساً من المقابلة الى القصر ونقلت اعتذار رئيس الوزارة .
نظر الي الحاكم لحظة بفضول ثم سألني : (هل وافقت؟) .
أجبته : (نعم يا صاحب السعادة . مئة في المئة) .
ظن الحاكم العام أننا اتفقنا على حكومة ائتلافية ، ولم تكن لديه فكرة عن اتفاقنا على اعلان الاستقلال .
قال : (هذا رائع اذاً استطيع قضاء عيد الميلاد مع عائلتي في انجلترا) . ثم سألني هل يسمح له بزيارة السودان الغربي عند عودته ، فأجبته : (سنرحب بك كثيراً) .
ذهب نوكس هلم الى انجلترا وهو لا يعلم أنه كان آخر حاكم عام للسودان . أما الرحلة التي أراد ان يقوم بها الى السودان الغربي فقد تاجلت الى أجل غير مسمي .
في يوم الخميس ، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وقف رئيس الوزارة في المجلس وطلب الكلام ، ثم قال : (سأعلن استقلال السودان في الأسبوع القادم) .
أحدث الاعلان بعض الاضطراب في صفوف اعضاء حزب الأمة ، ولكنهم أظهروا الفرح أيضاً حين أخبرتهم بالاتفاق بيني وبين اسماعيل الأزهري . عملنا في الايام القليلة التالية بنشاط ، ووضعنا ، أنا والسيد مبارك زروق ، مسودات جميع القرارات البرلمانية اللازمة . طفنا على جميع الاحزاب لنضمن قراراً خاصاً لارضائهم .
وقد تعهد هذا القرار بأن تنظر الجمعية التأسيسة باهتمام في مطالبة اعضاء البرلمان السودانيين الجنوبيين بحكومة فدرالية للمقاطعات الجنوبية الثلاث .
جاء في قرار الاستقلال التاريخي الموجه الى الحاكم العام ما يلي :
(نحن اعضاء مجلس النواب المجتمعين في البرلمان نصرح باسم الشعب

السوداني أن السودان قد اصبح دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، ونلتمس من سعادتكم الطلب من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا بهذا التصريح فوراً) .

ووضع قرار آخر يتعلق بتعيين رئيس للدولة ، اقترح فيه تأليف لجنة من خمسة سودانيين ينتخبهم البرلمان ، تمارس سلطة رئيس الدولة الى أن ينتخب رئيس حقيقي وفقاً لأحكام دستور السودان النهائي .

تمت الموافقة على هذه القرارات جميعاً ، وعين للاستقلال اليوم الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ . بقي امامنا اثنا عشر يوماً ، وعملنا بجد في تحويل قانون الحكم الذاتي الأساسي الى دستور انتقالي للسودان ، وقد نوقش وأقر في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ .

وقد ولدت جمهورية السودان .

أذكر بوضوح ، وليس من دون انفعال مفهوم ، بعض الكلمات التي قلتها خلال الجلسة التاريخية . اشرت الى أن استقلالنا قد تحق من دون سفك للدماء ، ولكنه كان نصراً جديداً لشيوخ الشعب ونوابه ، ثم تابعت كلامي :

(ربما كانت المعجزة الكبرى في هذا النصر الطريقة التي نجح بها رجال السياسة في مناقشة الدستور الانتقالي والموافقة عليه في وقت قصير . انها برهان صحيح على يقظة الشعب وعزمه على وضع أساس ثابت للاستقلال التام. لكن لا قيمة للدستور ، سواء كان انتقالياً او نهائياً اذا لم يدعمه الشعب ويطعمه ؟)

"دعونا لا ننسي أبداً أن الشعوب قبلنا منحت دساتير لا لبس فيها ، ضمنت كل الحقوق المدنية ، لكنها فقدتها لأنها لم تطع دساتيرها ولم تدعمها . لقد ذهبت مع الريح . علينا أن نكون قدوة لكل ذرارينا في اطاعة دستورنا الانتقالي ، فذكرت الضوابط التي تضمنها ، وشرحت الحاجة الملحة الى عدم سوء استعمال الحريات التي كرسها وختمت كلامي قائلا :

ان واجبنا أن نبدأ من الغد بناء صرح الجمهورية الديموقراطية السودانية . فنشتغل جميعاً بالحماسة لبناء صرح مجيد . ان علينا جميعاً ان نفعل ذلك :

على العمال في المصانع أن يضاعفوا انتاجهم ، والفلاحين في الحقول ان يعتنوا بالبذور التي يزرعونها كي تزهر وتعطي محصولاً غنياً ، والتاجر في حانوته أن يظل أميناً ، والموظف في قيامه بواجباته العامة وأخيراً وليس آخراً ان مجد صرحنا القومي الجديد هذا يرتكز على عمل المتعلمين والمفكرين سواء أكانوا في حقول التربية أم السياسة ام الاقتصاد . الواجب يأتي أولا ، فلنؤد جميعاً واجباتنا كي نكسب حقوقنا وننعم بها "

لخص هذا الخطاب ، بمعنى ما ، عقيدتي السياسية . وقد حدث أن دام الدستور

الانتقالي طويلا لأننا كافحنا ، من دون نجاح ، في كتابة دستور جديد دائم .

كان صباح اليوم الأول من سنة ١٩٥٦ الجديدة صباح شتاء بهيج في الخرطوم كانت السماء زرقاء صافية ، وريح الشمال تهب عليلة . نهض الشعب مبكراً في ذلك اليوم ، وارتدى أفضل ثيابه ، وملأ شوارع المدينة منذ الفجر منفعلا فرحاً ولكن محافظاً على النظام . والأجانب يقفون ويتبادلون التحيات والتهاني . اجتمعنا في البرلمان لانهاء آخر مراسم دفن الحكم الثنائي .

قرأ السيد اسماعيل الأزهري كتابي الاعتراف اللذين تسلمها من الحكومتين المصرية والبريطانية رداً على قرارنا الاستقلال ، ويبدو أن اليد نفسها كتبتها ، اذ كان من الواضح أنهما كتبا بسرعة وأنهما يكادان يكونان متشابهين .

كانت أهم جملة مؤثرة في الكتابين قد أشارت بصورة غريبة الى أن على حكومة السودان المستقل أن "تواصل بصورة فعالة تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق التي عقدها الحكم الثنائي نيابة عن السودان أو طبقها عليه ، وستكون شاكرة اذا أكدت حكومة السودان أن هذا هو قصدها" .

فقال رئيس الوزراء ، وهو على حق في قوله ، "اود أن أعلق على ما قرأت . سنسأل حكومتي مصر والمملكة المتحدة أن تحددا الاتفاقيات والمواثيق التي أشرنا اليها في كتابي الاعتراف قبل أن نتقيد بها " .

أقسم اعضاء المجلس الاعلى ولجنة رئاسة الدولة اليمين . ثم سرنا في موكب الى القصر لنحتفل رسمياً بانزال علمي الحكم الثانئي اللذين ارتفعا فوق السودان ثمانية وخمسين عاماً ، وانشاد نشيدنا الوطني الجديد ، ورفع علمنا المثلث الألوان : الأزرق ويرمز الى الماء الذي تقوم عليه حياة بلدنا ، والأصفر ويرمز الى الصحراء التي تكون جزءاً كبيراً منه ، والأخضر الذي يمثل الأراضي الخصبة التي أعطتنا الرخاء الاقتصادي .

كان شرف رفع علمنا لاسماعيل الأزهري كرئيس الوزارة ولي كزعيم المعارضة .

كانت التجربة السودانية فريدة ، لأننا كنا اول بلد في افريقيا خاصة حقق استقلاله عن الدولة المستعمرة بطريقة نظامية ، بينما تونس ومراكش لم تحصلا على استقلالها فس آذار (مارس) ١٩٥٦ الا بعد فترة عصيان مسلح ضد الفرنسيين . سارت عملية استقلالنا في خطوات محسوبة وفقاً لجدول مواعيد معين تقريباً ، وتم التفاوض في كل مرحلة مع الدولتين الاجنبيتين الحاكمتين من دون ثورة مسلحة أو عنف .

جاء ضمان استقلالنا في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ حين قبلنا عضواً في الأمم المتحدة ، وفي ١٩ كانون تشرين الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ – وكنت وزيراً

للخارجية – رفعت علم السودان على مبنى الأمم المتحدة .

في اليوم الذي قبلنا بالاجماع عضواً في الأمم المتحدة لخصت سياستنا الخارجية في مؤتمر صحافي مؤكداً مسؤولياتنا نحو مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها .

شرحت في الصيغة التي وضعتها لسياستنا الخارجية أننا سنسترشد المسائل التي تؤثر في بلدنا مباشرة ، وان موقعنا منها سيقوم على مصالحنا القومية من دون الاضرار بالحقوق المشروعة للبلاد الأخرى .

واذ أكدت أن السودان سيتبع حياداً دقيقاً في النزاع بين الشرق والغرب ، أشرت الى أننا عنصر أساسي في العالم العربي ، ولهذا اسرعنا للانضمام الى جامعة الدول العربية بعد اعلان استقلالنا فوراً ، ولكن علاقاتنا بالبلاد العربية لن تعمينا عن صلاتنا بافريقيا .

خططنا لتقوية علاقاتنا بمختلف الشعوب الافريقية ، ولمحاولة مساعدتها على نيل حريتها .

كذلك أعلنت ولاء السودان للمجموعة الافريقية – الآسيوية ، وللمبادئ التي أعلنت في باندونج .

خلافاً للطريقة السلمية التي تحقق بها استقلالنا كانت سنة ١٩٥٦ سنة ثورات مهمة في الشرق الأوسط والعالم العربي . فقد حصلت تونس ومراكش على استقلالهما ، واشتدت ثورة الجزائر ، وأمم جمال عبد الناصر قناة السويس، وقبل نهاية السنة جاءت الذروة المذهلة ، اذ تورطت بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل في حرب السويس الفاشلة ، وخلال أشهر من استقلالنا تورطنا أنا وبلدي في الشؤون العربية ، وفي الأثر الذي تركه ناصر في العرب .

القسم الثاني

تأثيرُ ناصر

٩ - ناصر، رجل وسياسي

كان جمال عبد الناصر طوال أكثر من ثمانية عشر عاماً ، منذ ان قبض على السلطة في مصر هو وضباطه الاحرار في تموز ١٩٥٢ الى وفاته المفاجئة في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، شخصية مهيمنة في الشؤون العربية . عرف الانتصارات والهزائم والمعارضة العنيفة والتاييد الشديد ، فهل كان ناجحاً أم فاشلا ؟ أعتقد انه نجح في بعض الاشياء ولكنه عجز عن تحقيق الاهداف الاساسية التي وضعها حين جاء الى الحكم .

عرفت ناصر جيداً ، كرجل وكسياسي . والواقع ان حياتي السياسية تزامنت مع معظم مراحل حياته السياسية الخاصة . خلصته من ورطته في الحرب الاهلية في اليمن ، وكانت احد اكثر اخطائه شؤماً ، فقد اتفق مع الملك فيصل في بيتي في الخرطوم على انهاء تلك الحرب الضروس التي زلزلت اليمن وكدرت العلاقات بين العرب .

سأحلل في هذا الفصل والفصل التالي اثر ناصر والاضطرابات التي اكتسحت الشرق الاوسط في سني الحكم الناصري .

في مصر اغنى التراث العربي ، واكبر عدد من السكان العرب ، لذلك نظر العرب الى القاهرة على انها قلعة الجامعة العربية ، ولكن القاهرة لم تمثل دوماً هذا الدور .

ان محمد عبده وسعد زغلول ومصطفى كامل كانوا كزعماء سياسيين ، مصريين لا عرباً قوميين . كذلك لطفي السيد طه حسين والعقاد كمفكرين وكتاب سياسيين كانوا مصريين لا عرباً قوميين . ذكر طه حسين بصراحة في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" ان مصر كانت غالباً فرعونية في حضارتها ، واضاف قائلا ان مصر كانت جزءاً من بلاد البحر الابيض المتوسط ، ولذلك يجب ان تتخذ مظهر هذا البحر واتجاهه لا افريقيا او الشرق الاوسط .

حين أتت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ بجمال عبد الناصر وزملائه الى الحكم لم يكونوا خيراً من المفكرين والكتاب ورجال السياسة في نظرتهم الى الجامعة العربية . لكن بما ان مطمح ناصر وهدفه جعلا مصر مركز العالم العربي ، ونفسه قائد العرب فقد حاول فعلا ان يجعل القاهرة قلعة الجامعة العربية ، وما لبث ان ورطه ذلك في منازعات ومنافسات داخل عالم العرب .

كانت اهداف ناصر حين جاء الى الحكم ما يلي :

أ- تحرير مصر من الحكم والنفوذ الاجنبيين .

ب- رفع جماهير المصريين عن مستوى الوجود الذي فرضه عليهم اسياد الزراعة والصناعة والباشوات والاجانب المتعاونون معهم .

ج- تشجيع الوحدة العربية وتحقيقها .

د- تحرير ارض فلسطين الضائعة واسترجاعها .

حين انتزع ناصر من المسرح العربي قبل الاوان ما الذي كان قد حققه ؟ كان قد فشل في الاهداف الاربعة جميعاً .

لا ريب في انه خلص مصر من البريطانيين بعد احتلال دام اربعة وسبعين عاماً متواصلا ، ولكنه في السنوات التي تلت الجلاء البريطاني وضع في مصر مكانه عشرين الف روسي من الخبراء العسكريين والمستشارين ، واورث بلده ديناً وطنياً قدره ثلاثه آلاف مليون جنيه .

اما اصلاحه للاراضي فقد اعطى ملكية الارض لعدد من المصريين بعد قرون من الاقطاع ، ولكنه قسم الارض الى قسائم صغيرة فاصبح من الصعب استعمال الوسائل الآلية او الاسمدة الصناعية بصورة فعالة . كان بامكان المصريين ان يتبعوا طريقة الملك المشاع في استعمال الارض كالتي في مشروع الجزيرة في السودان او طريقة اصلاح الاراضي التي اتبعت في ما بعد ، لأنه بموجب نظام الملك المشاع في استعمال الارض يمكن ترتيب ادارة جماعية ومشاركة جماعية في الارباح .

شعرت بالخطأ الاساسي في اصلاح ناصر للاراضي . واقترحت على المصريين اتباع استعمال الارض المشاع السوداني . ان هذا النظام لا يؤمم الارض ولكن يؤمم استعمالها . ثم ان له صندوقاً عاماً يشترك فيه كل من الحكومة المسؤولة عن الادارة والتمويل والمزارعين ، ويوفر هذا الصندوق احطياطاً يستطيع الفلاحون المجدون ان يسحبوا منه في اوقات الشدة .

رفض الدكتور راشد البراوي ، مصمم اصلاح الاراضي المصري النظر في اقتراحي . وحين اقر القانون استقال علي ماهر باشا من رئاسة الوزارة وظل يخبر اصدقاءه امامي انه ضد اصلاح الاراضي لان الحد الاقصى من الملكية وهو مئتا فدان (يزيد الفدان قليلا على الفدان الانجليزي) غير كاف اقتصادياً .

وزعت الاراضي التي صودرت من عدد قليل من العائلات — كان اقل من نصف في المائة من اصحاب الاراضي يملكون اكثر من ثلث الاراضي الصالحة للزراعة في مصر وكانت العائلة المالكة وحدها تملك نحو ثلاثة في المائة من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة او ما يعادل ١٧٨٠٠٠ فدان — قسائم على الفلاحين

تبلغ كل قسيمة نحو خمسة افدنة .

ان الفلاح الفقير علاوة على فلاحة ارضه وبيع محصوله ، كان عليه الآن ان يقوم بمهمة التفاوض الشاقة مع البنوك التعاونية من اجل التمويل . ان افتقاره الى الخبرة بالادارة الزراعية والطرق الآلية ، واستعمال الاسمدة ، ادى الى زيادة تكاليف الانتاج وضعف المحصولات ، وقد زاد الوضع سوءاً انه جاء في وقت اتجهت اسعار السلع الاساسية الى التدني .

لا يستطيع اي عالم اقتصادي ان يقدر الضرر الذي لحق بالدخل القومي المصري أو بدخل الفرد في برنامج الاصلاح الزراعي غير الصحيح ، كما لا يستطيع احد ان يدرك تماماً الضرر الذي سببه مراراً جهل الفلاح لطرق استعمال المبيدات في مكافحة الحشرات .

ولم تكن سياسة ناصر الصناعية خالية من الاخطاء . ذلك بأن تأميم الصناعة حرمها روح المبادرة والقدرة الادارية اللتين توفرتا لاولئك الذين كانوا يديرون صناعتهم الخاصة . لم يكن لدى القطاع العام كوادر مدربة مستعدة لتسلم العمل حين جاءت موجه التأميم . وقد ظهر ذلك في ارتفاع الكلفة ورداءة البضائع التي تنتجها الصناعات المؤممة ، ومن ضمنها صناعات التفاخر ذات الكلفة العالية والعائد القليل كمصانع الفولاذ التي شجعت لاستيعاب عدد كبير من العمال فقط .

تخلف الانتاج احياناً عن مواعيده ، وكان احياناً اخرى دون قدرة الصناعات لان المؤولين عجزوا بسبب القيود على التحويل عن تخصيص العملة الاجنبية الكافية لشراء المواد الخام وقطع الغيار ، واضطر هذا العجز الصناعات احياناً الى التخلف عن تسليم الطلبات الى الاسواق المحلية والاجنبية .

أعتقد أن ناصر فشل في رفع الجماهير عن مستويات الوجود القديمة . على انه لا بد من الاعتراف بان اصلاح الاراضي وتأميم الصناعة على الرغم من عيوبهما ، خففا نوعاً ما مشقات ذلك الوجود واوجدا شعوراً بالعدالة الاجتماعية كان في السابق معدوماً في الحياة المصرية .

وفشل ناصر ايضاً في هدفيه الآخرين ، الوحدة العربية واسترجاع فلسطين . ترك العرب يوم وفاته في حالة فوضى ونزاع وفزع . كان العربي يحمل السلاح ضد العربي في بعض الدول اوفي منظمات كالفدائيين الفلسطينيين . ويؤسفني ان اقول ان الوحدة العربية تبدو الآن أبعد من اي وقت مضى .

اما فشله في قضية فلسطين فواضح . ذلك بانه بدلا من ان يسترجع ارض فلسطين الضائعة اضاع خمس ارض مصر واضاع على العرب مرتفعات الجولان وضفة الاردن الغربية والقدس .

كان اعظم خطأين ارتكبهما حرب اليمن الأهلية وحرب الايام الستة مع اسرائيل في سنة ١٩٦٧ . في كلا الحربين منيت جيوشه بخسائر فادحة ، وخصوصاً في حرب الايام الستة ، وهبطت المعنويات الى الحضيض . وبغض النظر عن النواحي العسكرية وجه الخطآن ضربات شديدة الى الاقتصاد المصري الذي كان مرتبكاً فاضطر الى قبول المساعدة المالية من الدول العربية الغنية والى حقن كبيرة من المعونة الشيوعية .

واما من الناحية الايجابية فان معظم ما حققه ناصر هو الغاء الملكية ونقل السيادة الى الشعب المصري .

كانت الملكية والاحزاب السياسية السابقة فاسدة غارقة في المحاباة والكسب غير المشروع . خلف الملك فاروق اباه الملك فؤاد الذي توفي في سنة ١٩٣٦ ، وكان حين توج ملكاً شاباً في السادسة عشرة من عمره وسيماً جداً موهوباً ومرموقاً .

تظهر الصور الفوتوغرافية وطوابع البريد في ذلك الوقت شاباً جاداً ذا عينين وديعتين ، ولكن كل امل في ان يصبح ملكاً مستنيراً قادراً على اصلاح البلد ما لبث ان خاب ، وجعل انغماسه في الملذات ملامحه قاسية وجسمه الذي كان نحيلا اصبح مكتنزاً ضخماً . في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧ اقال النحاس باشا كما فعل ابوه من قبل ، وحل البرلمان واجرى انتخابات جديدة تلاعب ولاشك بها ، فاقصى الوفد عن الحكم فترة من الزمن . كانت اول مرة من مرات كثيرة يقصي فيها الملك رجالا عن المناصب الرئيسية ، ويستبدل بهم المحسوبين عليه .

حين ارتقى العرش ، وفي السنوات التي تلت ذلك مباشرة لقي فاروق ولا ريب تاييداً حماسياً بين جماهير المصريين ولكن اوهامهم زالت حين يئسوا من الاصلاح .

ان فساد بلاط فاروق وبذخه كانا تسلية للعالم ومرارة للمصريين .

في نهاية الحرب العالمية الثانية وصل فاروق كما يبدو الى منتهى الشك في الحكم . عزل الوزراء الذين حاولوا اي نوع من الاصلاح للبلد ، وتعاقبت الحكومات بصورة مذهلة . وحين تحرك ضباط ناصر الاحرار ضده في سنة ١٩٥٢ لم ترتفع اصبع لانقاذه ، وقليلة كانت القلوب الحزينة حين تنازل عن العرش لطفله احمد فؤاد في ٢٦ تموز بينما كانت الدبابات تحيط بقصر راس التين على الشاطئ في ضواحي الاسكندرية . واذا كان هناك من حزين فالارجح انه كان اكثر اهتماماً بخسارة امتيازات البلاط منه بمصير الملك .

في آخر ذلك اليوم ابحر فاروق في يخته المحروسة الى المنفى في ايطاليا ومعه الملكة ناريمان وطفله احمد فؤاد الذي اصبح ملك مصر اسمياً .

بقيت مصر ملكية احد عشر شهراً اخرى ولكن سلطة اسرة محمد علي ونفوذها اللذين داما مئة وسبعاً واربعين سنة في مصر ، والى حد مهم ولكن اقل في السودان ، انتهيا فعلا .

كان اسقاط الملكية اول منجزات ناصر العظيمة . كتب الكثير عن حياة جمال عبد الناصر واعماله ، وما اقصده هنا هو اعطاء تفاصيل مختصرة فقط عن حياة الرجل والسياسي .

ولد ناصر في الاسكندرية في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ ، وكان اكبر ابناء كاتب بريد اسمه عبد الناصر حسين . اما امه فاطمة فكانت ابنة تاجر فحم حجري .

تلقى ناصر تعليمه الاول في القاهرة حيث اقام مع عمه ، وفي الاسكندرية حيث استقر ابوه .

ثم التحق بالكلية العسكرية في ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٧ ، وما لبث ان اثبت انه طالب مخلص يتمتع بصفات طبيعية للقيادة . وفي الاول من تموز (يوليو) ١٩٣٨ اجتاز الامتحانات النهائية واصبح ملازماً ثانياً في الجيش المصري .

كان اول مركز الحق به هو المعسكر الكبير في منقباد قرب اسيوط . وكان هناك في الوقت نفسه عدد من اخوانه الضباط الآخرين المشهورين منهم عبد الحليم عامر الذي كان قد تعرف اليه في الكلية العسكرية ، وانور السادات احد الشخصيات الرئيسة في ثورة ١٩٥٢ (وخليفة ناصر بعد وفاته في ١٩٧٠) ، وزكريا محي الدين الذي اصبح من مساعدي ناصر في ثورة ١٩٥٢ . لا يمكن ان يقال ان حركة الضباط الاحرار بدأت في منقباد ، ولكن المناقشات الحماسية بين الضباط الشباب في ذلك الوقت قد زرعت حتماً جرثومة الثورة .

في سنة ١٩٣٩ ارسل ناصر وعبد الحكيم عامر الى السودان حيث أمضيا ثلاث سنوات وقد عمل ناصر مساعداً لقائد الكتيبة المصرية الاولى في الخرطوم .

قال الذين كتبوا عن حياة ناصر انه استغل السنوات الثلاث في مراقبة الحكم الاستعماري عملياً ، ولكنني اظن انه كان اكثر انهماكاً في مايجري في بلده فقد كانت المراسلات مستمرة بينه وبين اصدقائه في مصر .

وحين عاد ناصر الى مصر في اواخر ١٩٤٢ ، وكان قد اصبح رئيساً في الجيش عين مدرساً في الكلية العسكرية .

كان جمال شديد الولع بالقراءة منذ شبابه ، وقد بدأ يظهر تفوقه العقلي . هنا بدأ في منتصف الاربعينات ينظم مجموعة سرية من الضباط الشباب القوميين الذين عرفوا في ما بعد بالضباط الاحرار . ثم جاءت حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨ التي اشترك فيها ناصر برتبة صاغ ، وعمل بصورة ممتازة (وجرح)

. فاكسبت حركته دافعاً جديداً . كانت الحرب عموماً هزيمة مؤلمة للعرب ولكن الهزيمة لم تكن القوة الدافعة الوحيدة لحركة الضباط الاحرار ، بل كانت هناك عوامل مساهمة اخرى كالفساد في الحياة السياسية المصرية ، والبناء الاجتماعي المخل واستياء القوميين وخيبة املهم .

حالما رجع الضباط الاحرار من سيناء بعد الحرب الفلسطينية استأنفوا اجتماعاتهم في القاهرة برئاسة ناصر . كان بوليس فاروق السري نشيطاً جداً ولذلك تطلب عمل ناصر تكتماً شديداً ، ولكنه اذ كان بطبيعته انطوائياً لم يعرف قصده سوى القليلين جداً .

وفي ليلة ٢٢ -٢٣ تموز بدأت الثورة ، وفي الساعة السابعة صباحاً اعلن أنور السادات من راديو القاهرة نجاح الانقلاب .

ان مراحل تطور الثورة المصرية مهمة جداً . ترك اسقاط الملكية المصريين يتساءلون : الى اين ستقود البلد مؤامرة تموز ؟ الى الدكتاتورية العسكرية ؟ ام الى الجمهورية ؟ ام الى الحكم الشخصي ؟ لكنهم لم يجدوا جواباً قاطعاً . كل ما عرفوه ان الضباط الاحرار عملوا مستقلين من دون اي دعم سياسي وان اهدافهم كانت خلقية ووطنية غير مرتبطة باي ايديولوجية معينة . اما كيف كانوا يعتزمون استعمال السلطة السياسية التي حصلوا عليها حديثاً فلم يكن معروفاً .

ابقى ناصر نفسه متوارياً . فلما يتكلم في اي اجتماع حضره غير اعضاء المجلس الثوري ، ولم يظهر الا في ما بعد انه كان القائد ، والعقل المدبر للاستراتيجية بينما لم يكن محمد نجيب الطيب القلب سوى واجهة .

اعلن اللواء نجيب رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزارة يوم مولد الجمهورية المصرية رسمياً في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ . ويبدو انه أبى ان يشك في انه مجرد رئيس صوري . لذلك كان لا مفر من نشوء الاحتكاك بينه وبين ناصر الذي كان في ذلك الوقت نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية .

اشتد الاحتكاك بينهما حين اتخذ ناصر قرارات مهمة من دون استشارة نجيب . مثلا طرد البكباشي احمد شوقي من الجيش ، وهو صديق حميم لنجيب ، لانه انتقد مجلس الثورة ، وفرض الحظر على الاخوان المسلمين في شباط (فبراير) ١٩٥٤ بعد تظاهرة قاموا بها من دون ان يستشير اللواء نجيب ايضاً . وفي ٢٥ شباط قدم نجيب استقالته فقبلها مجلس الثورة واصبح اللواء بالفعل سجيناً في بيته في ضواحي القاهرة . بيد ان ناصر واجه معارضة واسعة في حركته ضد نجيب ، وانتقاداً داخل جماعة الضباط الاحرار نفسها ، وخرجت القاهرة الى الشوارع فاعيد نجيب على اساس ان يرجع للشعب حرياته الضائعة .

تحرك ناصر بعد ذلك بسرعة على ثلاثة مستويات مختلفة . اولا خضع للضغط

وقام بتنازلات كثيرة تاركاً نجيب يلزم نفسه بخطة رجال السياسة القديمة . ثم اثار الجيش على البيروقراطية المدنية الفاسدة ، واخيراً ناشد نقابات العمال والجماهير ان تحتج على "عودة الباشوات" (وقد عنى في هذه الحالة رجال السياسة القدامى) .

في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٤ نزلت الجماهير الى الشارع ثانية لكنها كانت في هذه المرة تهتف بحياة ناصر وتصبح قائلة : "لتحيا الثورة ، ولتسقط الحرية" . ربما من المهم ان نذكر هنا ان كلمة "ثورة" استعملها ناصر للمرة الاولى في مخاطبته للجماهير بدلا من كلمة "انقلاب" العادة التي استعملها نجيب . تبع خطاب ناصر اضراب عام تأييداً للثورة فاضطر نجيب الى الاذعان . اما ناصر الذي كان قد اصبح رئيساً للوزراة في اواخر آذار ، بعد ارجاع نجيب الى رئاسة الجمهورية ثم تخلى عن منصبه في آذار ، فقد أعيد الى رئاسة الوزارة . بقي نجيب ستة اشهر أخرى ولكن سلطته كانت قد زالت .

بدأت الناصرية تتخذ صفات خاصة كعقيدة سياسية ولكن قوة ناصر وشخصية هما اللتان كانتا مهيمنتين . وبينما كانت سلطته تطور اسلوباً خاصاً كانت لاتزال بلا عقيدة . ثم كانت تنتظر المتاعب ، فقد انهمك ناصر في محادثات سريه مع بريطانيا للجلاء عن قناة السويس .

ثم أصبحت المحادثات علنية في منتصف صيف ١٩٥٤ وادت في النهاية الى معاهدة جمال – هيد . كانت المفاوضات طويلة وصعبة واحياناً فيها مرارة ، وكان ناصر نفسه على رأس الوفد المصري المفاوض .

اخيراً وقع على المعاهدة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ وقد نصت انسحاب نحو ٨٠٠٠٠ جندي بريطاني من منطقة السويس خلال عشرين شهراً طبعاً انطوت المعاهدة على تنازلات من مصر مثل بقاء موظفين مدنيين لصيانة منشآ. قناة السويس سبع سنين واعطاء الجيش البريطاني الحق في اعادة احتلال المنطقة في حالة هجوم دولة اجنبية على اي من دول الجامعة العربية أو على تركيا .

وصف الاخوان المسلمون هذه التنازلات بالخيانة وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) . أخطأته الرصاصات وحطمت المصباح الكهربائي فوق راسه ، واتهم المعتدي الاخوان المسلمين بانهم كانوا وراء المحاولة .

هيأ هذا الحادث لعبد الناصر فرصة توجيه ضربة شديدة الى الاخوان المسلمين فأعدم ستة من اعضائهم واعتقل الشرطة كل من استطاعوا اعتقاله من الاعضاء الآخرين وصادروا اسلحتهم ، وحكم على مرشدهم الاكبر حسن الهضيبي بالسجن مدى الحياة . حطمت قوة الاخوان المسلمين في القاهرة وبذلك قضى

ناصر على اكبر خطر مباشر على حكمه واشده .

وكي يوطد سلطته ادرك ناصر تماماً دور وسائل الاعلام فاستعمل اموالا سرية سحبها من الحكومة والجيش ومصادر شبه عامة وخاصة في تمويل حملته الصحافية .

اسس عدداً من الصحف الجديدة كالشعب والجمهورية والمساء وكان قرار ادخال التلفزيون ناحية من حملته الدعائية الواسعة المنظمة تنظيماً جيداً . كذلك وسع برامج الراديو ونوعها فاصبح "صوت العرب" في القاهرة مثلا اقوى محطة اذاعة في الشرق الاوسط ، وكان يشرف شخصياً على نشاطات الاعلام والدعاية

ثم جاء مؤتمر عدم الانحياز في باندونج في ربيع ١٩٥٥ فكان نقطة تحول في طلبه الشهرة العامة لنظامه ، واتحاداً بين السلطة والشعب . هاجم في المؤتمر بعنف الاستعمار وايد بقوة الاستقلال القومي . كان المؤتمر مناسبة احدثت تغيراً في علاقة ناصر بجماهير الشعب . فاصبح اقرب اليهم ، واصبحوا اكثر استعداداً للاقتراب اليه .

ان مؤتمر باندونج الذي ترك اثراً عميقاً في الدول التي اشتركت فيه وفي سائر العالم كان مهماً جداً لناصر لسبب آخر . لقد انتقل الآن الى المسرح السياسي الدولي ، واعترف به رجال سياسة ، أمثال نهرو وشو ان لاي ، وباركوه .

كان النصر الثاني الذي احرزه ناصر بعد مؤتمر باندونج صفقة السلاح التشيكوسلوفاكي ، وذلك بعد المؤتمر باشهر قليلة . رفض الغرب اعطاءه السلاح الذي طلبه من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعد ان شنت اسرائيل هجوماً قوياً على قطاع غزة التابع لمصر وذلك لاختبار قوتها . ولما كان الوضع على خط الهدنة المصرية الاسرائيلية الذي خط بعد حرب ١٩٤٨ ، آخذاً في التدهور فقد لمح ناصر الى انه قد يتحول الى الشرق ، ولكن لندن وواشنطن وباريس اهملت تهديده ، فأعلن ناصر في شهر ايلول (سبتمبر) صفقة السلاح التشيكوسلوفاكي . لم يصرح بكمية السلاح التي ستزود بها براغ القاهرة ولكنها كانت ولا شك كبيرة .

فنادى الشعب بناصر مرة اخرى بطلا لتحديه الغرب وتحوله الى الشرق .

أصبح نظام ناصر الآن آمناً ، فقد نجح في الاندماج في الشعب وفي نهاية سنة ١٩٥٥ برز كقائد الشعب المعترف به ولا منازع له . كان يحكم مصر وقد وحد الشعب تحت قيادته .

لكن حكمه كان يفتقر الى شئ هو النظام القانوني . ظل ناصر يدرك دوماً طوال سنوات التكوين وبعد الغاء الملكية ، ان ذلك النظام ضروري . كذلك أدرك ان الثورة تتطلب نخبة ثورية او ملاكاً يقوم بتنظيمها وتخطيطها وقيادتها . وقد توافر هذا

النظام القانوني باعلان الدستور في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ وانتخابه في شهر حزيران (يونيو) من السنة نفسها رئيساً للجمهورية (نال ٩٩ في المئة من اصوات الناخبين) .

ان خبرة ناصر في السنوات القليلة الماضية بالصراع الداخلي والمناورات والمؤامرات في النضال من اجل تحرير بلده اقنعته بالحاجة الى هيئة سياسية واسعة وتامة التمثيل ، وكان البند ١٩٢ من الدستور الذي وضعه قد نص ان يستبدل "اتحاد وطني" بكل الاحزاب السياسية ، وهو اتحاد يعني في الواقع حزب دولة او وكالة تسيطر سياسياً على الجماهير ، ولا يمكن ان تكون طليعة ثورية .

ثبت ان السعي لتنظيم الجماهير تحت قيادة سياسية لها اساس ايديولوجي ولتأليف "حزب الشعب" ، امر محير جداً . كان ناصر يحاول حتى وفاته في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ان يجد صيغة ناجحة لهذا الحزب . ان الاتحاد الوطني الذي الف واعترف به كحزب الشعب عجز عن القيام بدور تقدمي في القيادة وكان جهازه بطيئاً واصطناعياً ، تسرب اليه الاعضاء العاديون من الاحزاب السياسية التي حلت بعد الثورة .

كانت السنوات التي تلت انتخابات ناصر رئيساً للجمهورية مهمة جداً له . سأتحدث عن ذلك في ما بعد ، اما الآن فأود ان أشير الى ان السنة ١٩٦٢ كانت خطيرة بالنسبة لناصر ، احتفل بالذكرى العاشرة لثورتة وكان باسطاعته ان يفخر بمنجزاته في العقد الماضي . واهم من ذلك ان ناصر بعد بحثه الطويل عن عقيدة ونظام وضع نفسه أخيراً ووضع مصر معه على درب الاشتراكية . ان اعلان الاجراءات الاشتراكية في تموز الماضي الذي ركز قسماً كبيراً من اقتصاد البلد في يدي الدولة انما كان الى حد بعيد نتيجة اعترافه الضمني بالاعتماد على الكتلة الشرقية . اما في سنة ١٩٦٢ فقد الف الاتحاد الاشتراكي العربي . افرج عن معظم الماركسيين المصريين المسجونين ، واعلن الحزب الشيوعي المصري حله لنفسه واندماجه في الاتحاد الاشتراكي العربي ، وكون كثيرون من الشيوعيين قسماً من النخبة الجديدة التي خصيت بالوظائف التنفيذية العالية ، كما دعم النظام معظمهم كمرشحين لمجلس الشعب الذي جرى انتخابه حديثاً .

روى لي ناصر نفسه احدى قصص ذلك الانتخاب فقال : "ارتكبت خطأ كبيراً في اجراء الانتخاب . معظم الذين ايدناهم خسروا مقاعدهم بصرف النظر عن اولئك الذين نجحوا بالتزكية" .

عني ناصر بصورة خاصة صديقاً حميماً هو احمد فؤاد . كان قاضياً واشتراكياً مخلصاً هزمته امراة يمينية في منطقته . سخرت من كونه اشتراكياً بينما يكسب ثمانية عشر الف جنيه مصري في السنة . سألت ناصر أحقاً دخل احمد فؤاد

السنوي ثمانية عشر الف جنيه ، فاجاب ساخراً : "نعم" .

كذا كان طراز الرجل في النخبة المصرية الجديدة ، بصرف النظر عن عدد كبير من الضباط المتقاعدين ، او بكلمة اصح الضباط الذين اجبروا على التقاعد لان خطرهم اكبر بوجودهم في الجيش . كون هؤلاء الرجال قلب كل جهاز تنيظيمي واستعملوا ما وجب ان يكون "حزب الشعب" وسيلة لاهدافهم الخاصة ولإغتنائهم الخاص . واظن ان هذه النخبة الجديدة كانت السرطان الذي شل اخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي .

١٠ - البحث عبثا عن حزب

بحث ناصر عبثاً عن "حزب شعبي" حقيقي . كان يدرك تماماً الحاجة اليه ولكنه فشل في ايجاد الصيغة الصحيحة . انقلب الى الجامعة العربية ، ولكن محاولاته تعزيز الوحدة العربية كانت غير متقنة وعميقة كسعيه لحزب قابل للبقاء في بلده . على انه خلق صورة لبعث القومية العربية .

كان ناصر ، قبل اعادة انتخابه رئيساً في سنة ١٩٦٥ ، يفكر بصورة جادة في عدم ترشيح نفسه مرة اخرى كي "يكرس نفسه للتنظيم السياسي" كما جاء على لسانه . اعترف لكثير من الاصدقاء بالاخطاء التي ارتكبها : بحركة التحرير في ١٩٥٣ ، والاتحاد الوطني في ١٩٦٠ ، والاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩٦٢ . اما ما يبدو ان ناصر قد نسيه فهو عدم مبالاة المصريين السياسة التي اعاقت تأليف حزب واحد . كان المصريون لا يقرون الا بفصاحة زعماء الجماعات المتعادية وكانوا يتحمسون لرجال مثل سعد زغلول ، وخليفته النحاس باشا ، واخيراً احبوا اللواء نجيب الذي اكتسب قلوبهم بوعده بإرجاع الحريات الضائعه .

لا ريب في ان الاتحاد الاشتراكي كان بحاجة الى اصلاح . لقد كان ينوء بكثرة اعضائه وبالنزاع الحزبي ، وبما هناك من مشاحنات وخلافات بين كتل ناصر وعلي صبري وزكريا محي الدين .

في ٣٠ اذار (مارس) ١٩٦٨ ، بعد مرور تسعة اشهر على حرب الايام الستة في حزيران ١٩٦٧ ، واثر اضرابات طلابية خطيرة في القاهرة ، اصدر ناصر بياناً يرسم التركيب السياسي المصري في المستقبل في ضوء الهزيمة العسكرية في حرب الايام الستة ، ويضع صيغة جديدة لانتخاب اتحاد اشتراكي عربي جديد وتنظيمه . ومما يدعو الى السخرية ان محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام الصحفية شبه الرسمية الذي يثق به ناصر ، ويقال انه الناطق بلسانه ، سئل في السنة نفسها في مقابلة على شاشة التلفزيون المصري عن دور الاتحاد الاشتراكي العربي في المعركة القادمة ، فحرك هيكل يديه فقط اشارة الى ان الحزب كان غير فعال في الداخل وفي تقرير مصير العالم العربي .

اود ان اسرد بعض الاسباب التي جعلت بحث ناصر عن نظام وعقيدة و"حزب شعبي" عقيماً .

اولا : اعتمد النظام الذي ظهر بالكد بعد انقلاب ١٩٥٢ على تاييد الجيش

وولائه وقد اعطي الجيش زيادات في الرواتب واعلى الوظائف في التعاونيات التي التي تم تاسيسها . وبعد الثورة اليمنية التي قام فيها ناصر بدور رئيس ، حصل الجيش على فرص لا نظير لها بين الضباط العرب حتى لقد بلغت حدَّ الحصانة الدبلوماسية واصبحت مهمة رجال الجيش الاساسية استغلال الفرص المتوافرة في الثراء ، وذلك عامل ساهم في هزيمة المصريين في حرب الايام الستة .

اعتمد حكم ناصر حتى هذه المرحلة على الجيش الى حد كبير واعتمد الجيش بدوره على حكمه ولذلك لم يكن تودد ناصر الى الشعب المصري في الحقيقة الا سطحياً.

ثانياً ، كان بحث ناصر عن عقيدة اكثر تغيراً . اورد احمد أبو الفتح في كتابه "جمال عبد الناصر" نص مناقشة دارت بينه وبين ناصر في الايام الاولى من انقلاب ١٩٥٢ ، وبناء على قوله كان ناصر مصمماً على اجراء اصلاحات داخلية ، اما الجامعة العربية فلم تكن تهمه بأي طريقة . يضاف الى هذا انه كان متحمساً للتعاون مع الغرب . قبل انقلاب تموز ١٩٥٢ اجرى ناصر اتصالات بمختلف الاحزاب السياسية في البلد من الاخوان المسلمين وحزب الوفد الى الحزب الشيوعي ، بيد انه اخضع خلال حكمه كل هذه الجماعات فردياً وجماعياً لرعايته او سخطه ، فسجن اعضاءه ، وحجزهم في منازلهم او حرمهم حقوقهم السياسية . حتى حين كان يعتمد على الاتحاد السوفيتي الى حد لا يقاس في كل انواع المساعدة ملأ السجون والمعتقلات بالمار كسيين المصريين . لقد استعملت شخصياً صداقتي لناصر في كفالة كثير من المعتقلين الذين كانوا من اصدقائي والافراج عنهم .

اسرَّ إليَّ ناصر مرة ان الشيوعيين كانوا اكبر خصومه لانهم يلجأون الى الجماهير باسلوبه نفسه ، ويدافعون عن القضيه نفسها التي يدافع عنها . كان الشيوعيون يعدون الناس بالعدالة والمساواة الاجتماعيتين ، وبنوع من الفراديس الخداعة (وهذا تعبيري لا تعبير ناصر) ويعلنون انهم ضد الاستعمار وما دعوه الاستعمار الجديد وهي الحجج نفسها التي يستعملها ناصر ، ولذلك كان الشيوعيون اكثر خصومه مكراً .

حين استنتج ناصر ان تنظيم بلده يسبب له مشكلات لا تحصى ، ولا يهيئ له مسرحاً كبيراً ، اخذ يبحث عن مسرح دولي اكبر ، وبدا له ان الجامعة العربية اسهل ما يتبع ، فقد زودته بوسيلة لمناشدة الشعب العربي ، واعطت نظامه عقيده يفاخر بها ويقدمها على قضية الاشتراكية العربية . كان ناصر اول من دعا الاشتراكية العربية "علمية" وربما كان آخر من يفعل ذلك . ان الاشتراكية اما علمية – وهي في هذه الحالة ماركسية – او يوتوبية ، وفي رأيي ان اشتراكية ناصر العربية ليست

هذه ولا تلك ، بل كانت مجرد ذريعة سيطرت على ناصر في بحثه عن عقيدة صحيحة منذ السنوات الاولى .

حاول ناصر ان يستبدل المخلوق بالخالق . لم يدرك ان الثورة ونظامها وايديولوجيتها لا تفرض من القمة ، وان الحزب السياسي الحقيقي والصحيح يولد بالكفاح ولا يقدم الى الناس على طبق . وحين اتجه الى الجامعة العربية خلق صورة للقومية العربية التي بدأت تستيقظ على الرغم من ان مصر كانت تبتعد عنها .

ان الوحدة العربية والجامعة العربية مصطلحان غامضان ، فيهما اغراء شديد لقطاعات كبيرة من الجماهير في البلاد العربية ، لكنهما لم يحددا ابداً بوضوح ، ولا اجماع هناك على ما يعنيه كل منهما . ان اثرهما مستمد من ماضي الاسلام المجيد الذي وحد شبه الجزيرة العربية تحت دين واحد ، ودفع الجيوش الاسلامية – وقد كان معظمها من العرب – الى فتح الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطية . كانت حركة بدأت في القرن السابع ودامت في مراحل واسعة ، حتى القرن الثالث عشر . كان ولا شك عصراً مجيداً للقبائل الرحالة التي وجدت عصبية جديدة لدينها الجديد وحماسة جديدة للفتح . وفي زمن الخلافتين الاموية والعباسية كان الخلفاء رجال حكمة والمعية ، وكانت انجازاتهم كثيرة في حقول مختلفة .

شهد النصف الثاني من الخلافة العباسية انحطاط العرب كمنصر فعال . واخيراً قضت على سلطة العباسيين جموع المغول اتباع جنكيز خان وخلفائه الذين انتشروا بسرعة في فارس واحتلوا بغداد في سنة ١٢٥٨ ، وهكذا انتقلت السلطة الحقيقة الى ايد اسلامية غير عربية ، فان خلفاء جنكيز خان انفسهم اعتنقوا الاسلام .

بقيت العربية كلغة والاسلام كدين عاملين موحدين للذين يتكلمون العربية ويدينون بالاسلام ، لكن لم تبق هناك امبراطورية عربية ولا حكم عربي مهيمن . وقد استمر الانحطاط الى القرن التاسع عشر حين رأى الناس في الشرق الاوسط نهوض الغرب ، وبدأوا يشعرون بمثيرات الروح القومية في شكل دولة قومية تضم القوم انفسهم . اصبحوا يدركون ان الامبراطورية العثمانية حكمتهم ولم تكن امبراطورية اسلامية متحدة كما كانت تدعي . ذلك بان رعاياها كانوا مقسومين الى ولايات ليست بينها روابط داخلية سوى وحدة غامضة في ظل الخليفة العثماني كسلطان مسلم . وكانت القسطنطينية العاصمة الزمنية للحكم العثماني الذي نشر النفوذ التركي على جميع الرعايا ... العرب وغير العرب .

ثم بدأ يظهر على المسرح اثر التربية الغربية واثار اخرى ، وكما انتشرت هذه الاثار ازدادت مثيرات الشعور بالقومية قوة .

وكانت كتابات المفكرين اللبنانيين كاليازجي والبستاني قد بدأت تثير في

المتعلمين العرب الشعور بالحاجة الى الوحدة كقوة ضد السيطرة التركية[٤]. وقد رحب محمد علي حاكم مصر وكان غير عربي (اذ ولد في مكدونيا من اصل الباني) بفكرة استعمال هذا الشعور الجديد بين العرب لاغراضه السياسية الخاصة ، اي ليرئس دولة امبراطورية عربية مستقلة عن الخلافة في القسطنطينية ، ولكن حلمه لم يتحقق .

بدأت قوى القرن العشرين تعمل بطريقتين احداهما ايجابية والآخرى سلبية . بعد الحرب العالمية الأولى التي قضت نهائياً على الامبراطورية العثمانية قسمت بلاد العرب الى عدد من الدول غير الدينية تحت الانتداب البريطاني والفرنسي ، بينما وضعت مصر تحت الحماية البريطانية ، وبقيت المملكة العربية السعودية واليمن الدولتين الوحيدتين المستقلتين (طبعاً الى ان تحررت الدول الاخرى اخيراً من الحكم الاجنبي) . كان هناك استياء في الدول غير المستقلة من السيطرة الاجنبية وذلك ما هيأ للعالم العربي دافعاً عاماً وخطة مشتركة .

كذلك بعد نصف قرن تقريباً اوجد الاستياء من الحكم الأجنبي هدفاً عاماً للشعوب الافريقية ولكن من المؤسف ان روح الهدف المشترك هذه كما في حالة الشعوب العربية لم تدم سوى فترة قصيرة بعد الاستقلال .

اعطت الحرب العالمية الثانية الشعور العربي ضد الحكم الاجنبي دافعاً اخر اقوى من قبل كثيراً . زاد الحديث في التعاون بين العرب وكانت جامعة الدول العربية اول محاولة في هذا السبيل ، وسأحلل فكرتها ومولدها في ما بعد .كذلك كان هناك تعاون سياسي وتقني اكثر في المؤتمرات الدولية بين العرب .

على ان اوضح العوامل الموحدة أوجده خلق اسرائيل ، ومنحة عرب فلسطين والحوادث المفجعة التي جلبها خلق هذه الدولة الى العالم العربي .

كانت ثورة ١٩٥٢ المصرية ، في الحقيقة ، رد فعل للحالة الكئيبة التي كانت عليها شؤون مصر الداخلية . كرس زعماء الثورة ، في السنوات الاولى ، جهودهم لمعالجة ما ظنوا انه اهم تلك الشؤون ، اي حل المشكلات المحلية العويصة . لم تظهر خلال هذه الفترة أي مشاعر عربية ، ولا كان هناك دليل على ممارسة اي بيان مؤثر في العرب بصورة عامة .

على انه بعد ان اكمل ناصر المرحلة الاولى من سياساته الداخلية اخذ يتطلع الى مجالات اخرى اكثر فتنة ، الى خطط تفكير وعمل تضع مصر على خريطة العالم وناصر بين زعماء العالم .

ان المنجزات داخل مصر على عظمها بطيئة في البروز ، ولا تشترك سوى قليل خارجها ، ولذلك اعتنق ناصر الجامعة العربية . بدأ المصريون يسمعون المزيد عن بقية العالم العربي ، كما بدأت العلاقات بين النظام الثوري ودول اوربا الغربية

تتدهور ، وخصوصاً بينه وبين بريطانيا وفرنسا . كان نفوذ هذه الدول في الشرق الاوسط هدفاً سهلا لهجمات ناصر ، تلك الهجمات التي كان لها سحر قوي في البلاد الواقعة تحت السيطرة الغربية . وكانت قد بدأت في تلك البلاد حركات ضد ما تبقى من النفوذ الاستعماري فاعطت دعوة ناصر من القاهرة اولئك الذين مقتوا كل النفوذ الاجنبي قوة وتأييداً جديدين . وجد ناصر استجابة سريعة من الناس ومن الزعماء القوميين واصبحت دعوته دعوة تحرير للجماهير العربية من السيطرة الاجنبية ومن حكم الحكومات العربية التي كانت مجرد ادوات في يد الغرب . وجد في كل بلد عربي مسرحاً يجتذب تاييد قطاعات معينة من الشعب .

وقد كان في تلك البلاد ، من جهة اخرى ، اخرون كان استياؤهم من ناصر شديداً وعنيفاً ، شدة تأييد ابناء وطنهم لسياساته وعنفه .

لا ينكر احد ان ناصر خلق دور قائد الجامعة العربية . راى فيه البعض قائداً يستطيع ان يحررهم ويوحد العرب ، واعتبره البعض الاخر متدخلاً في شؤونهم الداخلية ، وبالتالي معطلا لاي أمل في التعاون . ان جهاز الاعلام المصري المتقدم كثيراً قد ساعد ناصر على عرض صورته كقائد للوحدة العربية والجامعة العربية .

كانت قضية فلسطين ميداناً اخر للنشاط ، وقد جعلها ناصر محور سياسته الخارجية ، وتعهد بتحرير فلسطين .

تحرك فلسطين بقوة مشاعر العرب جميعاً ، بغض النظر عن بلادهم او عقائدهم السياسية . واذا كان هناك شئ يتفق فيه العرب جميعاً ان فلسطين تخص العرب الفلسطينيين ويجب ان تعاد اليهم ، وقد زاد دفاع ناصر عن هذه القضية سحره الشخصي .

اذاً هذه هي البنود الأساسية في برنامج ناصر السياسي الجديد الموسع : الجامعة العربية ، الوحدة العربية ، وفلسطين . اما بالنسبة اليه فقد كانت فوق كل نداءات شخصية الى الجماهير العربية "لتحتشد وراء القائد" . كان التشديد على ناصر كشخص لا على ناصر كرئيس لدولة مصر .

جرت محاولات اخرى لتوحيد العرب ، منها الوحدة بين سوريا ومصر والاتحاد الفدرالي بين مصر وسوريا والعراق ، وان كان اجلها قصيراً . وفي سنة ١٩٦٩ بدأ ميثاق طرابس خطوات نحو توحيد مصر والسودان وسوريا وليبيا ولكن ناصر توفي وهذه الوحدة لا تزال في مرحلة التشاور .

ومهما يكن فان محاولة ناصر توحيد العرب لم تكن لتؤدي الى وحدة حقيقية . ذلك بان العرب كانوا مقسومين الى عدد من الدول والقوميات بينها كثير من التنافس والاحقاد والحسد القديمة والجديدة .

فهل هناك اساس يمكن ان تبنى عليه الوحدة العربية ؟ اعتقد ان الاساس متوافر ،وارى في الخطوات التالية سبيلا الى تلك الوحدة :

١ - يجب ان تكون الثقافة العربية حية ، وان تقدم الى انسان القرن العشرين العادي بصورة مشرقة ، لانها بذلك تصبح ثقافة عامة ذات معنى حقيقي لا صورة على قاعدة عمود او ثقافة على المرء ان يرجع اليها كلما اراد ان يتذكرها .

٢ - يجب ان يكون هناك تنسيق كثير بين الاقتصادات المختلفة بحيث يكمل بعضها بعضاً لان ذلك سيشكل نظاماً راسخاً لاي نوع من الوحدة في المستقبل ويهيئ اساساً حقيقياً وفقاً لمفاهيم عصرنا الحديث .

٣ - يجب ان يكون هناك تعاون اكثر بين الدول العربية ، وان يشمل ذلك التعاون الحقول الاقتصادية والتقنية ، فيساعد على خلق التفاهم بين البلاد المختلفة ويزيل الكثير من الحسد والشكوك الحالية التي تلطخ المسرح العربي .

اعتقد انه متى تمت هذه الخطوات تدريجياً قد يتحقق اتحاد فدرالي ناجح بين جميع الدول العربية . اما الفروق في التربية ومستويات المعيشة فستخف وسيتعلم السياسيون ان التباين في الرأي والتفسير السياسيين لا يعني بالضرورة خيانة او تضليلا . قد تبقى الخلافات في الايديولوجية القومية ولكن يجب ان يكون السياسيون قد تعلموا على الاقل التعايش السلمي بين الانظمة ذات الفلسفات السياسية المختلفة .

الى جانب هذه التطورات المرجوة ، لا بد من اعادة تنظيم جامعة الدول العربية الى ان يتم التوصل الى فدرالية صحيحة . يجب ان تكون للجامعة سلطات اكثر وبرلمان تمثل فيه الدول الاعضاء بالتساوي . طبعاً سيأتي هؤلاء الممثلون من برلمانات البلاد العربية او من هيئات شبيهة بالبرلمانات وستستنبط وسائل لانتخاب الممثلين في البلاد التي ليست لها هيئات تمثيلية .

يجب ان نذكر بتأكيد ان الوحدة العربية مثل اعلى مرغوب فيه كثيراً لكن لا يمكن تحقيقها ابداً بمرسوم او بالقوة لا التحكم والاوامر الدكتاتورية الاتية من فوق تزيد امكان الوحدة الحقيقية بعداً .

كانت طرق ناصر للوحدة العربية مزعجة وغير ملائمة واعتقد انه كان قضي عليها بالفشل .

قام موظفو المخابرات المصرية بدور فعال داخل كثير من البلاد العربية . ارسلوا في الظاهر كمدرسين وفنيين وعمال ماهرين ، وازدحمت السفارات المصرية بالموظفين . كثيرون من الملحقين العسكريين المصريين اخرجوا من

بعض الدول العربية كاشخاص غير مرغوب فيهم بعد ان امسكوا يديرون انقلابات موالية لناصر . ولاريب في ان انقلاب ايار ١٩٦٩ في السودان انما تم بتشجيع من المصريين .

اموال كثيرة صرفت في الدول العربية الاخرى ، عن طريق السفارات المصرية ، لتقوية العناصر الناصرية واثارة التظاهرات ، وكان الهدف من ذلك احداث القلق وعدم الاستقرار الامر الذي يجعل من الصعب على الحكومات غير الصديقة او المحايدة ان تحكم ، ويخلق جواً ملائماً للضباط الشباب الناصريين يحاولون فيه احداث انقلابات بحجة اعادة الاستقرار الى البلد وانقاذ اقتصاده .

ان تحقيق الوحدة العربية ممكن تدريجياً وسلماً . اما طريقة ناصر فكانت تستطيع الوصول الى الهدف ابداً . واما مساهمته الرئيسية في قضية الوحدة العربية فقد كانت انزال المثل الاعلى عن الرف ، وازالة الغبار عنه ، ومحاولة اخراجه الى الحياة .

١١ - القاهرة والقنبلة

يبحث الدكتاتور دوماً عن أداة صالحة للدعاية ، ولا يُستثنى الرئيس ناصر من ذلك . أما الإدارة التي بحث عنها في هذه المرة فقد كانت قريبة ، قرر أن يبني سداً عالياً على النيل في أسوان على الرغم من ان مستشاريه الفنيين اختلفوا في حسنات هذا السد وسيئاته .

كان مهندس يوناني يعيش في القاهرة قد أعد في سنة ١٩٤٧ مسودة موقتة لهذا المشروع الضخم الذي كانت فكرته الأساسية ري مساحات شاسعة جديدة من الأرض ، واضافة نحو ٣٠ في المئة الى المنطقة المزروعة في مصر ، وزيادة القوة الكهربائية في البلد الى حد كبير . وضع المشروع في ذلك الحين على الرف ، لكن ناصر رجع اليه في منتصف الخمسينات مع ان الرأي الفني فيه كان منقسماً .

أهم الذين لم يؤيدوا فكرة السد المرحوم الدكتور عبد العزيز أحمد المستشار السابق لوزارة الأشغال العامة المصرية ، ورئيس لجنة الكهرباء المائية في الدولة . أشار في مقالتين قرأهما في معهد المهندسين المدنيين في لندن الى أن اتساع خزان السدّ العالي الذي هو أكبر ما جرى تصوره ، يستحق معالجة خاصة . كان مهتماً برواسب الطمي (العزمي) التي يحجزها السدّ العالي ، وقد قال في ذلك :

"اذا كان السد العالي سيستعمل للتخزين أكثر من سنة فانة سيحرم مصر كلياً طمي النيل الذي كونّ ولا يزال يكون تربته . وهذه أخطر مسألة لأن معظم الأرض التي ستزرع بالمياه التي سيوفرها السدّ العالي صحراء رملية يتطلب استصلاحها في حالة عدم توافر الطمي كمية كبيرة من التربة التي يكلف تكونها كثيراً ، ويستغرق سنوات طويلة" .

"هناك مسألة أخرى لها صلة وثيقة جداً بمصيدة الطمي التي يكونها السد العالي ، وهي اتجاه الماء الخالص من الطمي الى جرف مجرى النهر أسفل السدّ . ان النيل على طول مجراه خلال فصل الفيضان ، إمّا ان يضع الطمي أو يجرفه مرة على هذه الضفة ومرة على الضفة الأخرى ، مضيفاً قطعة أرض الى احدى الضفتين او الى احدى الجزر ، ثم يأتي الفيضان الثاني فيجرفها . على ان هناك على طول النهر توازناً دقيقاً بين التآكل وابقاء الطمي ثم تحقيقه على مرّ الزمن بحيث بقي مجرى النهر كله من دون تغيير" .

"وسيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، التكهن حتى بأوسع الفحوص المختبرية بما يصيب قاع النهر ، بعد بناء السدّ ، بسبب التآكل الذي قد يضعف القناطر والجسور وسواها من الابنية الدائمة فوق النهر " .

"لذلك كان من الواضح ان الطمي عامل متحكم حين النظر في خزان كبير على النيل . ان الخطر الذي ينطوي عليه بناء هذا الخزان وجهين : أولا انه يحرم الارض مكوناً اساسياً للتربة وسماداً غنياً ، وثانياً قد يضعف الابنية الدائمة على النهر" .

كذلك نظر الدكتور أحمد في مسألتي تسرب الماء وتبخره . ذلك بأن ارتفاع السدّ يزيد التبخر . وبناء على كل ذلك ختم الدكتور أحمد رأيه بقوله : "في هذه الظروف يكون بناء السدّ غير حكيم وخطراً جداً . فلا بدّ من البحث عن وسائل أخرى أكثر فعالية تحفظ ماء النيل وتحقق هدف التخزين الطويل الأجل نفسه كما في سدّ أسوان" .

بعد بناء السدّ تبين أن تكهن الدكتور أحمد صحيحاً .

أهمل ناصر هذه النصيحة العلمية الخاصة ، كما أهمل الدراسات الطويلة التي جرت لحفظ مياه النيل باقامة سلسلة من الخزانات على طول النهر في مصر والسودان وتوسيع مجرى النيل الأبيض الذي يؤدي الى حفظ المياه التي تضيع في مستنقعات مقاطعة النيل .

كانت مسألة مياه النيل موضوع نزاع طويل بين مصر والسودان ولكن ناصر اندفع وراء بناء سده العالي . قيل في القاهرة ان السدّ المنتظر سيحل الى حدّ بعيد المشكلة الاقتصادية الرئيسية ، أي ازدياد عدد السكان وبطء الانتاج والتصدير .

قال عبد الله خليل ، رئيس وزراء السودان في ذلك الحين ، ان كل فرعون بنى له هرماً ويريد ناصر أن يبني هرمه أيضاً . حسبت ذلك نكته قاسية ، ولكن ناصر أورد التشبيه نفسه في الخطاب الذي ألقاه في حفلة وضع حجر أساس السدّ الجديد في سنة ١٩٦٠ ، اذ قال ان حجم الصخور التي ستستعمل في بناء السدّ سيبلغ سبعة امثال تلك التي استعملت في بناء الهرم الكبير . لا شك في ان فكرة بناء "هرم" كانت في تفكير ناصر .

بدأت مصر في سنة ١٩٥٥ مباحثات تمهيدية مع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا ومع البنك الدولي لتمويل مشروع السدّ العالي . وافقت الجهات الثلاث مبدئياً على اقراض مصر جزءاً من الكلفة الباهظة ، فقال البنك الدولي إنه سيقرضها ٢٠٠ مليون دولار أميركي وقالت الولايات المتحدة وبريطانيا انهما سيقرضانها معاً ٧٠ مليون دولار ، على أن تقوم مصر نفسها بتقديم ما يعادل ٩٠٠ مليون دولار من الخدمات المحلية والمواد .

بيد أن جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة الذي كان يعاني قرفاً من الشيوعيين ، قرر فجأة وقف تمويل الولايات المتحدة للسدّ اثر قيام ناصر بشراء الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا واعترافه بالصين الشعبية (في ايار ١٩٥٦) .

على أنه يجب أن يقال ان هذا التغير المفاجئ يرجع أيضاً جزئياً الى السياسة الداخلية في الولايات المتحدة . ذلك بأن برنامج المعونة الخارجية كان قد واجه متاعب خطيرة في الكونجرس وخفضت كثيراً معونة السنة التالية . لذلك كان طلب تخصيص أموال لقرض السدّ في هذا الجوّ السياسي مغامرة ، ولكن يكن دالاس مستعداً للتعرض لانهزام آخر في سنة انتخاب الرئاسة من أجل ناصر . أخيراً نجح الجمهوريون في انتخاب الرئاسة في سنة ١٩٥٦ ، فبقي ايزنهاور رئيساً للجمهورية واحتفظ دالاس بمنصبه الى ان استقال ومات بالسرطان في تموز ١٩٥٦ ، أخبر مستر دالاس السفير المصري في واشنطن بلهجة جافة ، في تموز ١٩٥٦ ، أن الولايات المتحدة قررت ألاّ تساعد على تمويل سدّ اسوان ، وكان السبب الذي تذرع به أن اقتصاد مصر غير مستقر ، وأن مصر فشلت في الحصول على موافقة دول افريقيا الوسطى التي يؤثر فيها السدّ بطريقة ما ، كالسودان والحبشة ويوغندا . ثم تبعت بريطانيا الولايات المتحدة ، وسحب البنك الدولي عرضه .

تلقى ناصر خبر هذا التراجع بينما كان يحضر مؤتمراً في يوغوسلافيا مع الرئيس تيتو ومع نهرو ورئيس وزراء الهند ، فكانت الصدمة شديدة ، ورجع الى مصر صامتاً ولكن من الواضح أن الجرح كان عميقاً .

عُينتُ وزيراً لخارجية السودان في ٦ تموز ١٩٥٦ ، وأمم ناصر شركة قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ فبدأت متاعبي .

كانت أهمية القناة الحيوية للسودان واضحة ، تمرّ بها وارداتنا وصادراتنا جميعاً . ومع ذلك لم يستشر ناصر اي دولة عربية ، ولم يطلع السودانيين على عزمه على تأميم هذا الممرّ المائي الحيوي .

كانت الاشهر الثلاثة التي سبقت نشوب حرب السويس ، بالنسبة الينا ، فترة توتر وقلق .

في ١٤ آب ١٩٥٦ اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة للبحث في نتائج التأميم ، وكنت أحد الحاضرين نيابة عن السودان (فكانت اول مرة أوجه فيها جامعة الدول العربية) . كان لدى كل وزير شئ مختلف يقترحه . حثّ بعضهم ، مثلا ، على أن يستعمل العراق علاقاته الحسنة ببريطانيا لتجنب اي اصدام بالمملكة المتحدة حول التأميم ، وطلب آخرون أن تطلب المملكة العربية السعودية الى الولايات المتحدة التدخل مع بريطانيا وفرنسا وتهدئتهما (وذلك شئ قامت به الولايات المتحدة فعلا ولكن متأخره) . على أن الشعور العام كان أن عمل مصر لا

بدّ أن تكون له عواقب سياسية في جميع انحاء العالم العربي . .

مّا لبثت الدول الموقعة على اتفاقية قناة السويس في القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ومستعملو القناة الرئيسيون أن اجتمعوا في لندن للنظر في الخطوة التالية . دعيت مصر الى الاجتماع ولكنها رفضت الحضور ، ولذلك حين عقد المؤتمر في ١٦ آب لم تحضره الدولة الوحيدة المدعى عليها في النزاع ، وتركزت فيه أكثرية من الدول الغربية واصدقائها ، فقرر بأكثرية ١٨ صوتاً ضد ٤ أصوات أن يعهد في القناة الى مجلس دولي يضم المصريين ومستعملي هذه القناة الرئيسيين ، ومعنى ذلك أن توضع ادارة القناة في يد وكالة تسيطر عليها الدول الغربية .

أصرت اقتراحات الدول الثماني عشرة على أن يضمن المجلس ادارة القناة من دون دافع سياسي يفيد اي مستعمل لها أو يلحق به الضرر .

عينت الدول الثماني عشرة مستر روبرت منزيس ، رئيس وزراء استراليا ، رئيساً للجنة التي ارسلت الى مصر لتنقل الى الحكومة المصرية تلك الاقتراحات . وصل الى القاهرة في ٣ ايلول ، وامضى اسبوعاً وهو يحاول اقناع ناصر بقبول فكرة مجلس دولي . وفي الوقت نفسه طلب مني مجلس الوزراء في الخرطوم ان اذهب الى القاهرة وأكون بجانب ناصر ان احتاج الى مساعدة دبلوماسية ، فطرت اليها ، وطلب الرئيس ناصر فوراً أن أتصل بمندوبي الحبشة في اللجنة . اتصلت بهم فوجدت منهم تعاطفاً قوياً مع وجهة نظرنا ، واكتشفت منهم حقيقة مهمة لجنة منزيس وروحها ، ونقلت هذه المعلومات الى ناصر .

فشلت لجنة منزيس في اقناع ناصر الذي أكدّ حقه القانوني التام في تأميم شركة قناة السويس ، وأشار الى أن موقف التهديد الذي وقفته بريطانيا وفرنسا هو الذي خلق الوضع السياسي الخطير . قال إنه لن يقبل أي حل يخالف حق مصر المطلق في إدارة القناة كمشروع مصري وطني . وفي ٩ أيلول اعترف مستر منزيس بفشله .

بينما كانت اللجنة لا تزال في القاهرة ، اجتمع وزراء الخارجية العرب مرة أخرى ، وبعد ساعات من النقاش اصدروا بياناً يؤيد مصر تأييداً تاماً . أما ما لم يظهر في البيان فهو أن المناقشة كانت صريحة مشرقة ، ومشحونة احياناً بالاتهامات المضادة . ما زلت اذكر الصراحة التي تكلم بها رجال كتوفيق باشا السويدي وزير خارجية العراق الذي أنب حسن ابراهيم من اليمن وعوني عبد الهادي من الأردن حين أعلنا تاييد بلديهما التام لمصر . كان الملك الهاشمي لا يزال يحكم العراق في ذلك الوقت ، وكان بين القاهرة وبغداد ودّ مفقود . أما الثورة التي قادها الجيش وقضت على الحكم الهاشمي في العراق (والتي قتلت الملك ، وخاله ولي العهد الأمير عبد الاله ، ونوري السعيد رئيس الوزارة) فقد جاءت بعد سنتين .

ساءني الوضع الكلي الذي تلا تأميم قناة السويس ، فطلبت مقابلة خاصة مع ناصر . قلت له بصراحة : "يجب ألا تنتظر مساعدة عسكرية من أي دولة عربية" ، فاجاب : "يا عزيزي محجوب ، قد احتاج الى مؤن للجيش من السودان" .

اقتنعت بأن الخلاف حول قناة السويس سيؤدي الى نزاع مسلح ، فأرسلت في ٩ أيلول ١٩٥٦ رسالة شخصية الى عبد الله بك خليل ، رئيس الوزارة ، أعرب فيها عن مخاوفي . ذكرت له الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني قد يكون الفترة الخطرة . لست من قارئي الغيب في كرة بلورية ولكنني كنت أقيم الوضع ، وقد صحت تكهناتي ، فهجمت اسرائيل في ٢٩ تشرين ، وبدأت الطائرات البريطانية والفرنسية قصف الأراضي المصرية ، ولا سيما المطارات ، في ٣١ تشرين الأول وأخيراً في ٥ تشرين الثاني نزلت الجيوش البريطانية والفرنسية في منطقة بور سعيد .

وفي تلك الرسالة التي بعثت بها الى عبد الله بك خليل طلبت أيضاً ان يطلب من وزير التجارة والمؤن بدء تخزين البضائع الضرورية لأن اي نزاع مسلح سيؤدي تلقائياً الى اقفال القناة . وقد تمّ ذلك مع أن تعطيل السير في القناة لم يدم إلا قليلا ، ذلك بأن ناصر حاول إبقاءها مفتوحة على الرغم من المخاوف الانجلو – فرنسية .

حين ذكر مستر منزيس في تقريره أن مصر لم تقبل اقتراحات الدول الثماني عشرة خرج مستر دالاس باقتراح آخر هو تأليف شركة لمستعملي القناة ، ولكن الاقتراح سقط بسبب الخلافات في الرأي حول دفع الرسوم ، اذ اقترحت بريطانيا دفعها الى صندوق شركة المستعملين بينما رفضت الولايات المتحدة تأييدها هذه الفكرة .

ثم انتقلت المسألة الى مجلس الأمن حيث قدم مستر سلوين لويد ، وزير خارجية بريطانيا ، ستة مبادئ :

١ – فتح القناة وحرية المرور بها دون تمييز ظاهر أو باطن .

٢ – احترام سيادة مصر على القناة .

٣ – عزل تشغيل القناة عن سياسات أي بلد .

٤ – طريقة تحديد الرسوم والضرائب يجب أن تقرر بالاتفاق بين مصر والمستعملين .

٥ – يجب أن تخصص نسبة عادلة من الرسوم للتنمية .

٦ – في حالة الخلاف تسوى الأمور التي لم تحلّ بين شركة قناة السويس ومصر بالتحكيم .

أُدمجت هذه المبادئ الستة في القرار الانجلو – فرنسي في ١٣ تشرين الأول ،

وحصلت على الأكثرية الكافية ولكن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الفيتو ضدها . ثم قدم الدكتور فوزي ، وزير خارجية مصر ، ثلاث نقاط وضعتها حكومته كي يبنى التفاوض عليها وهي :

١ – وضع نظام للتعاون بين مصر ومستعملي القناة تدخل في حسابه حقوق مصر في السيادة ومصالح المستعملين ،

٢ – وضع نظام للرسوم والضرائب يضمن معاملة عادلة وعدم الاستغلال .

٣ – تخصيص قسم معقول من واردات القناة للتنمية والتحسين .

كان هذا التعديل الجديد بالذكر في موقف مصر ازاء التدخل الأجنبي في ادارة القناة نتيجة ضغط اقتصادي وسياسي من الدول العربية .

بدأت المفاوضات بين سلوين لويد وفوزي الذي وافق حالا على محادثات خاصة في اشراف داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة ، وكان هدفه التوصل الى اتفاق شرط ألا يلحق ضراراً بالسيادة المصرية .

لم تكد المفاوضات تبدأ حتى قبل فوزي مبادئ سلوين لويد الستة ، ووافق على البحث في مسألة اشتراك المستعملين .

قال فوزي منذ البدء انه لا يستطيع قبول نوع من الهيئة الدولية للاشراف على القناة كالذي ورد في اقتراحات الدول الثماني عشرة . على أنه كان مستعداً للنظر في اي اقتراح "لتعاون منظم بين السلطة المصرية والمستعملين" ، كما كان مستعداً لقبول درجة من اشراف المستعملين على ما يخصص من واردات القناة للصيانة والتنمية ، ولاتخاذ الاجراءات الضرورية لتسوية الخلافات بين مصر والمستعملين ، والتفاوض في طريقة لتحديد الرسوم والضرائب ، وتأكيد قبول مصر بكل الالتزامات الناشئة من اتفاق القسطنطينية في سنة ١٨٨٨ الخاص بالقناة وكذلك بكل القوانين والأنظمة السابقة التي كانت تسير عليها ادارة القناة .

وبكلمة مختصرة كانت مصر مستعدة للتفاوض في اتفاقية ترضي الدول البحرية ، وذلك ابتعاد مثير عن الكلمات الحماسية التي أعلن بها ناصر تأميم القنأة أمام الجماهير المبتهجة التي احتشدت في الاسكندرية في ٢٦ تموز قائلاً : "ان قناة السويس ملكنا .. سنديرها . ونبني السدّ العالي بدخلها ... واذا لم يعجب الدول الاستعمارية ذلك فتمت غيظاً" .

قبل مستر سلوين لويد تنازلات الدكتور فوزي الرئيسة وتقرر عقد اجتماع آخر في جنيف في ٢٩ تشرين الاول . بعد محادثات أخرى مع وزير الخارجية المصري ، كتب مستر هموشولد الى الدكتور فوزي أن يستعد لاجتماع جنيف ، مشدداً على التنازلات التي عرضها في نيويورك .

والعجب أنه بينما كانت توضع هذه الأسس لتسوية لنزاع حول قناة السويس

ويرجح أن تكون مقبولة ، شهد العالم عملا من نوع أكثر شؤماً . في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ ، وهو الموعد الذي حدد لاجتماع جنيف . هجمت اسرائيل على مصر .

وفي اليوم التالي بينما كانت القوات الاسرائلية تتوغل في سيناء ، قدمت فرنسا وبرنطانيا انذارهما الشهير الى مصر واسرائيل وذلك بناء على التصريح الثلاثي الذي اصدرته في ٢٥ أيار ١٩٥٠ هاتان الدولتان والولايات المتحدة وجاءت فيه الفقرة التالي :

"تنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لاعلان اهتمامها ورغبتها في تشجيع توطيد السلام والاستقرار في المنطقة والمحافظة عليمها ، ومعارضتها الأكيدة لاستعمال القوة أو التهديد بالقوة بين أي من دول المنطقة . واذا وجدت الحكومات الثلاث أن أيا من هذه الدول تعدّ للاعتداء على حدود الهدنة أو خطوطها فانها ستتخذ ، عملا بالتزاماتها كأعضاء في الأمم المتحدة اجراء فورياً داخل الأمم المتحدة وخارجها لمنع ذلك العدوان" .

أدعى الانذار الأنجلو – فرنسي الذي قدم الى مصر واسرائيل في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ أن نشوب الحرب بينهما يهدد بتعطيل حرية الملاحة في قناة السويس التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية في دول كثيرة .واستمر التصريح يقول :

"ان حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا مصممتا على عمل كل ما تسطيعان لوقف الحرب والمحافظة على حرية المرور في القناة" .

وقد طلبتا من حكومة اسرائيل إن توقف فوراً كل العمل الحربي في البر والبحر والجوّ وأن تسحب جميع قواتها العسكرية مسافة عشرة أميال شرق القناة . ثم أضاف الانذار ما يلي :

" وجهت الى حكومة مصر رسالة تطلب منها وقف الاعمال الحربية ، وسحب قواتها من جوار القناة ، وقبول احتلال موقت تقوم به القوات الانجلو – فرنسية للمواقع الرئيسية في بور سعيد والاسماعيلية والسويس "

طلب الردّ خلال اثنتي عشرة ساعة واذا انتهت الفترة "ولم تتعهد احدى الحكومتين أو كلتاهما بالاستجابة لمطالبينا ، فان قوات المملكة المتحدة وفرنسا ستتدخل باي قوات ضرورية لضمان الاستجابة " .

رفضت مصر الانذار ، وتفجر القتال مع اسرائيل مورطاً بريطانيا وفرنسا .

هكذا وقعت الحرب كما تكهنت . أما ما لم أتكهن به فهو موقف سير أنطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية . لم أتصور أن يورط بلده في نزاع مسلح بالتواطؤ مع الفرنسيين والاسرائيليين . لا ريب في أنه كان يعرف تماماً كره العرب التقليدي لفرنسا ، وعداءهم الشديد لاسرائيل ، لذلك لا يصدق مطلقاً أن يقدم رجل دولة

مثله على اقحام بلده في نزاع يكون فيه شريكاً لفرنسا واسرائيل في الوقت الذي كانت التسوية ممكنة بالتفاوض ، فقد كان الدكتور فوزي يوشك أن يتفق مع مستر سلوين لويد ، وهو دبلوماسي قدير ، ومفاوض بارع ، يمكن التوصل معه دوماً إلى تسوية شريفة وعادلة .

حطمت ايدن سياسياً قراراته في ذلك الوقت ، وبعد نحو ثلاثة أسابيع ساءت صحته فترك لندن جواً مع الليدي ايدن الى جمايكا .

في اليوم الذي تلا غزو اسرائيل لسيناء تركت الخرطوم الى نيويورك لأحضر احدى جلسات الأمم المتحدة حين وصلتني رسالة تحوي خبر الانذار الأنجلو – فرنسي لمصر . ولما هبطت طائرتي في روما سمعت خبر قيام سلاح الجوّ الملكي البريطاني بقذف المطارات المصرية وتعطيل سلاح الجو المصري .

طرت إلى لندن فوجدت أن سفيرنا رتب لي مأدبة غداء لمقابلة مستر سلوين لويد وزير الخارجية . في ذلك الحين كان المظليون الانجلو – فرنسيون قد انزلوا في بور سعيد طليعة للقوات التي ستغزو عن طريق البحر في ٥ تشرين الثاني . ألغيت الغداء ، واصدرت بياناً صحافياً وصفت فيه الغزو بمؤامرة بين ثلاث غزاة : بريطانيا ، وفرنسا ، واسرائيل . يوم أصدرت البيان لم يكن لدي دليل على التآمر ، ولا كنت أعرف كم كانت جذوره عميقة . ثم كشف المؤامرة انطوني ناتينغ ، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في كتابه "لا نهاية للدرس ... قصة السويس" الذي نشر في ١٩٦٧ . واذ جمعت خيوط المؤامرة وأنا اقرأ الكتاب لم أتمالك الا ان أقول : " يا للعار " .

ذهبت الى نيويورك ، وكانت المرة الاولى اذهب فيها مندوباً عن جمهورية السودان لحضور دوره الأمم المتحدة . لم يكن قد تمّ قبول السودان رسمياً ، فلم تكن لنا مقاعد خاصة ، لذلك وزعت زملائي في الأيام القليلة الأولى على الوفود العربية كي نساهم على الأقل بطرية غير مباشرة في مناقشة حرب السويس .

كان رأي السودان الذي نقلناه الى الوفود العربية واضحاً : ان السويس جزء من الأرض المصرية وتحت سيادة مصر ، وشركة قناة السويس ، بحكم قانونها الأساسي ، شركة محاصة مصرية خاضعة للقوانيين المصرية وللسلطة المصرية المطلقة . كانت حرية الملاحة في القناة خاضعة لاتفاقية القسطنطينية التي عقدت في سنة ١٨٨٨ التي نصت بوضوح معالجة اي خلاف وطريقة تسوية الخلافات .

إن لمصر ، كدولة ذات سيادة ، حقاً مطلقاً في تأميم شركة القناة ، واذا ساء تاميمها حملة الأسهم ، سواء أكانوا أفراداً أم دولا ، ففي استطاعتهم أن يلجأوا الى المحاكم المصرية طالبين التعويض القانوني . واذا زعم أن اتفاقية القسطنطينية

قد نقضت فان لمحكمة العدل الدولية ، احدى وكالات الأمم المتحدة ، سلطة قضائية تامة لبتّ النزاع . ولا شك في أن مجلس الأمن وغيره من وكالات الأمم المتحدة تستطيع معالجة أمر كهذا بصورة مرضية ، ولكن الدول الكبرى اختارت بدلا من ذلك تنفيذ القانون بأيديها ، فغزت مصر ..

تأزم الوضع بصورة خطيرة في الشرق الاوسط بالعدوان البريطاني والفرنسي الطائش الذي أسي حسابه . ان سرعة تعاون اسرائيل في هذه المؤامرة الكبرى المخجلة أيدت خوف العرب من أن تكون راس حربة وأداة للاستعمار في الشرق الأوسط . لذلك أصبحت اسرائيل أكثر من أي وقت مضى ، خطراً كبيراً ومباشراً على أمن خمسين مليون عربي في الشرق الأوسط وعلى بقائهم بخير .

أضفنا ما يلي : " لدينا أسئلة واقعية نودّ أن نطرحها هنا لا على المملكة المتحدة وفرنسا وحدهما بل أيضاً على جميع المندوبين الممتازين الحاضرين في هذه الجمعية العمومية : هل حققت الغزوة شيئاً ؟ هل تمّ جعل قناة السويس حيادية ؟ هل تحسن وضع الشرق الأوسط نتيجة هذه الغزوة ؟ هل تحسنت فرص تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقناة السويس ؟" .

واليوم بعد مضي سبع عشرة سنة ، أعتقد أن هذه الاسئلة ما زالت صالحة . أظن أن الغزوة لم تحقق شيئاً من أهدافها . لا ريب في ان حرب السويس يجب أن توضع بين أكثر الحوادث الدبلوماسية والسياسية والعسكرية عقماً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث .

كان استنتاجي الخاص في ذلك الحين ولا يزال انه لن يكون في الشرق الأوسط سلام أو أمن ما لم تمارس دول كبرى معينة من دول العالم االصبر وضبط النفس ، وتتبع سبل التفاوض والاقناع السلميين مهما طالت .

كانت حرباً قصيرة الأجل . قبلت بريطانيا وفرنسا وقف اطلاق النار في اليوم التالي ، وبدأت الجيوش الغازية تنسحب بمجرد ان هبطت أرض مصر في ١٥ تشرين الثاني قوة الطوارئ التي ألفتها الأمم المتحدة ، وتمّ الجلاء في ٢٢ تشرين الثاني .

يمكننا أن نقول إن حرب السويس كانت بالنسبة الى مصر نصراً كاملا تقريباً ، فقد استمرت سيطرتها التامة على القناة ، واخرجت المدنيين البريطانيين من القاعدة العسكرية في منطقة قناة السويس ، واستولت على المخازن الهائلة ، وصادرت كل الأملاك البريطانية والفرنسية في البلد ، ولم تخسر سوى قاعدة شرم الشيخ العسكرية عند مدخل العقبة فأصبحت السفن الاسرائيلية تبحر الى المحيط الهندي وتعود منه من دون ان تستعمل القناة .

بينما كانت المناقشات الحادة دائرة في الأمم المتحدة حول الشرق الأوسط تمّ

قبول السودان عضواً في المنظمة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وبذلك تناول أول اشتراك لنا في شؤون الأمم المتحدة قضية مصر

خضعت بريطانيا وفرنسا للضغط الدولي وقبلتا وقف اطلاق النار ، أما اسرائيل فقد اهملت عدة قرارات. واني لأظن ان تحدي اسرائيل بعناد للأمم المتحدة يحتاج الى دراسة دقيقة ، فقد أظهرت بعد احدى عشرة سنة ، خلال حرب الأيام الستة وبعدها ، الاهمال نفسه للأمم المتحدة .

صدر أول قرار يحث اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال حرب السويس في ٢ تشرين الثاني (قرار الجمعية العمومية الرقم ٩٩٧ "E.S") ، وقد نصت الفقرة ١ منه ما يلي :

١ – على كل الأطراف التي اشتركت في الأعمال الحربية في المنطقة . كمسألة أولية ، أن توافق على وقف اطلاق النار فوراً ، وسحب نصف قواتها العسكرية من المنطقة .

٢ – على الأطراف في اتفاقات الهدنة ان تنسحب الى ما وراء خطوط الهدنة حالا ، وتكف عن الغارات عبر هذه الحدود على الأرض المجاورة ، وأن تراعي بدقة نصوص اتفاقات الهدنة .

تجاهلت اسرائيل هذا القرار ، وتابعت التوغل في سيناء . فصدر قرار آخر (قرار الجمعية العمومية الرقم ١٠٠٢ "E.S") في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ يطلب الى اسرائيل مرة أخرى ان تسحب فوراً جميع قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة التي حددها اتفاق الهدنة العامة بين مصر واسرائيل في ٢٤ شباط ١٩٤٩ (بعد حرب فلسطين) ، ولكن اسرائيل لم تطع هذا القرار أيضاً .

وفي ٢٤ تشرين الثاني اصدرت الجمعية العمومية قراراً ثالثاً (رقم ١١٢٠ – ١١) ، أمرت فيه اسرائيل بالاذعان للقرارين السابقين حالاً ، ولكن من دون جدوى . لذلك اتخذنا قراراً آخر في الجلسة المتكاملة ٦٤٢ للجمعية العمومية (القرار الرقم ١١٢٣ – ١١) في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ حددنا فيه فترة خمسة أيام للانسحاب . وقد تكلمت في ذلك الاجتماع وقلت انه لاشك هناك ولا غموض في ان الانسحاب التام يجب أن يتم خلال خمسة أيام فقط ، وان على الأمين العام في نهايتها أن يقدم تقريراً الى الجمعية .

صوتان عارضا القرار فقط : صوت فرنسا وصوت اسرائيل ، أما بريطانيا فقد أيدته وفقاً للمبدأ . أما موقف اسرائيل فقد كان ان " سياسة تقتصر على الانسحاب من دون اجراءات تتعلق بها وترافقها ستؤدي الى نتائج كالحرب بحراً وبراً " . وقد وافقت فرنسا الى الرأى القائل " ان لاسرائيل حقاً في بعض الضمانات الخاصة بالحماية من غارات الفدائيين الفلسطينيين وبحرية المرور في القناة قبل أكمال

الانسحاب من مصر" .

على الرغم من كل أوامر الأمم المتحدة ، وبعد أن تمركزت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في منطقة القناة ، تمسكت اسرائيل بأجزاء من غزة وشرم الشيخ التي احتلتها خلال حرب السويس القصيرة .

وفي ٢ شباط ١٩٥٧ بذلنا جهداً آخر في الأمم المتحدة لازاحة اسرائيل ، فقدمت البرازيل وكولمبيا والهند واندونيسيا والنرويج والولايات المتحدة ويوغسلافيا قرارين أديا الى اختلاف واضح في الرأي بيني وبين ممثل ناصر .

أبدى القرار الأول (الرقم ١١٢٤) أسفاً لعدم إذعان اسرائيل لطلب الانسحاب التام الى وراء خط الهدنة من دون تأخير ، وحث القرار الثاني (الرقم ١١٢٥) مصر واسرائيل على مراعاة نصوص اتفاق الهدنة العامة بدقة ، وجاء فيه ايضا ما يلي :

" .... بعد انسحاب اسرائيل التام من منطقتي شرم الشيخ وغزة ، تتطلب المحافظة الدقيقة على الهدنة وضع قوات الطوارئ الدولية على خط الهدنة المصرية الاسرائيلية وتنفيذ كل الاجراءات الأخرى كما اقترحت في تقرير الأمين العام ..." .

قدمت هذين القرارين ، بحسب الظاهر ، دول صديقه ساعدتنا طوال وضع السويس الطارئ . لذلك أغضبني أن أرى القرار الثاني ، بدلا من جعل اسرائيل تنسحب حالا ، يمنحها شروطاً في مقابل الانسحاب .

عقدت الكتلة العربية في الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً لتحليل القرارين . قلت عينا أن نرفض القرار الثاني الذي يدعو الى وضع قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ وعلى طول قطاع غزة وينص حرية المرور في مضيق تيران والقناة . لكن صديقي الدكتور فوزي ، وزير خارجية مصر ، طلب الا أعارض الجمعية العمومية في وضع قوات الطوارئ ، وقال انه تلقى تعليمات من الرئيس ناصر بقبول ذلك ، فلم يكن لي خيار سوى موافقة الدكتور فوزي . على اني ساظهر رأيي الخاص لكن العرب كمجموعة سيمتنعون عن الموافقة على القرار الثاني .

قلت في خطابي أمام الجمعية العمومية الذي بحثت فيه القرارين ما يلي :

" أتكلم بأسف وخيبة أمل ... بأسف على الأمم المتحدة التي تحاول بتبني مسودة القرار الثاني اضعاف ما تبقى لها من قوة معنوية . أما خيبة الأمل فيزيدها اشفاقي على الوفود التي كانت حتى ذلك اليوم تعلن بعبارات مؤكدة ان انسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة يجب ان يكون غير مشروط ، فإذا بها تظهر امامنا فجأة مدافعة عن قرارين يعطيان في جوهرهما الضمانات الضرورية التي طلبتها اسرائيل " .

ثم اشرت الى أنه مهما تكن العبارات فان الانسحاب اصبح الآن مشروطاً وقد كان بلا شروط في سلسلة القرارات الأولى التي اهملتها اسرائيل . ثم تابعت خطابي :

" دعيت الجمعية العمومية الى دورة طارئة لغرض ، وغرض واحد فقط ، هو كبح عمل العدوان ، وجعل العمل العدواني باطلا ولاغياً ، وحمل القوات التي هاجمت الأرض المصرية على الانسحاب الى ما وراء خط الهدنة من دون قيد أو شرط " .

" لكن دعونا ندرس مسودة القرار الثاني . قيل لنا انه اذا اتخذ فلن ينفذ حتى ينفذ الانسحاب التام . قيل لنا أيضاً انه لم ينفذ الانسحاب فلن يكون القرار سوى قطعة ورق . ما الذي سيحدث اذا رفضت اسرائيل الطلب الذي تضمنته مسودة القرار هذه ؟"

" حين قدمنا القرار الذي دعا الى الانسحاب خلال خمسة أيام ، وطلبنا الى الأمين العام تقديم قرار الينا في نهاية تلك الأيام الخمسة ، كنا نعتقد أن اسرائيل لن تطيع ، وان النتيجة ستكون قراراً جديداً تصدره الجمعية العمومية ، تدين به اسرائيل وتنزل بها عقوبات كموقف المعونة المالية والعسكرية والاقتصادية عنها .

" ونحن نواجه الآن ، بدلا من ذلك ، مسودتي قرارين هما في رأيي ، وبغض النظر عن أي تفسير لهما ، قراران يعتمد أحدهما على الآخر . لن تنسحب اسرائيل حتى تضمن تنفيذ القرار الثاني "بحضور الأمم المتحدة"" .

يظهر هذا الخطاب انني ايدت ناصر تأييداً تاماً في أزمة السويس وما بعدها ، ولاريب في انني أيدته خلال حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧ .

أساء كثير من الناس فهم موقفي . أود أن اوضح انني اتخذت ذلك الموقف لأنني أعتقد ان السودان يتأثر بمد الحوادث السياسية في مصر وجزرها ، ونظراً الى حبي الحقيقي لمصر والشعب المصري : لم أكن أبداً ناصرياً .

١٢ - الأمم المتحدة والعالم العربي

كل دورة من دورات الجمعية العمومية ، منذ ان دخلنا الأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٦ ، سواء أكانت خاصة أم عادية ، سادتها فعلاً قضايا العرب والشرق الأوسط ، فلا استطيع ان أفكر في منطقة أخرى من مناطق العالم ظهرت باستمرار في طليعة مناقشات هذه المنظمة منذ انشائها .

انضممنا الى جامعة الدول العربية ، والى المجموعات افريقية والأفرو – آسيوية في الأمم المتحدة ، وحضرنا اجتماعاتها لنوافق أو نحاول ان نوافق على السياسة وخطوات العمل ، وكثيراً ما كان ذلك عملاً مرهقاً .

في كانون الثاني ١٩٥٧ كانت النقطة الرئيسية التي يدور حولها الحديث في أروقة الأمم المتحدة وعواصم العالم مبدأ الرئيس ايزنهاور . بعد مضي بضعة أشهر على إعادة انتخابه رئيساً فترة صرح أيزنهاور بأن "الشيوعية الدولية" أكبر خطر على الشرق الأوسط . عزم على "ملء الفراغ في المنطقة" ، ووعد بتقديم معونة مالية بالتشاور مع الأمم المتحدة لأي بلد يطلبها في الشرق الأوسط وخصوصاً لتلك التي ساعدت على مقاومة الشيوعية الدولية .

لقي مبدأ ايزنهاور استقبالاً متنوعاً . رحبت به الدول الغربية ، ولكن على الأقل بعض بلاد الشرق الأوسط لم يرق له ابداً ، فقد بدا للكثيرين منا محاولة أميركية لشراء مزيد من النفوذ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . لا أودّ ان أحكم على المبدأ ، وكل ما أريد قوله هنا أن الصحافيين في روما سألوا عن رأيي في تصريح ايزنهاور ، وأنا في طريق عودتي الى الأمم المتحدة من العطلة ، فقلت لهم : " إذا كان هناك فراغ في الشرق الأوسط ملأناه بأنفسنا . لسنا بحاجة الى أي دول أجنبية لتأتي وتملأه " .

وحين وصلت الى نيويورك ، قرأت نص المبدأ وارسلت كتاباً شخصياً الى عبد الله خليل ، رئيس الوزراء ، اخبره فيه بأن على السودان الاّ تكون له علاقة بذلك المبدأ .

في أوائل شباط ١٩٥٧ ظهرت قضية الجزائر بقلق واهتمام . لا لأن الجزائر بلد عربي وشبيه بنا في افريقيا بل لأننا تعهدنا أيضاً أن ندافع عن قضية حرية كل بلد واستقلاله .

نزلت الجيوش الفرنسية في الجزائر للمرة الأولى في سنة ١٨٣٠ ، واخذت

توسع دائرة نفوذها تدريجياً الى أن احتلت البلد كله في سنة ١٨٥٧ . وقد واجه المستعمرون ، كما في السودان ، استياء ومقاومة شديدين ، ولم يستطيعوا ان يدّعوا تهدئة البلد إلا في سنة ١٨٨١ .

حدث بعض الهياج في سبيل قدر أكبر من الحكم الذاتي لمسلمي الجزائر ، وتحدث البعض عن الاستقلال في منتصف العشرينات ، ولكن لم يبدأ أول عصيان عسكري مسلح إلا في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤ ، ألف زعماء الثورة والداعون اليها جبهة التحرير الوطني بعد ذلك فوراً ، وكانت المحاولة الأولى التي قامت بها الجبهة من مقرها في القاهرة في ذلك الحين جعل القضية دولية بعرضها على الجمعية العمومية في الأمم المتحدة ، وقد تمّ ذلك في ايلول ١٩٥٥ ، ولكن فرنسا انسحبت فلم تؤد المحاولة الى نتيجة عملية .

كانت مناقشاتنا في الأمم المتحدة ، في شباط ١٩٥٧ ، نتيجة محاولة أخرى قامت بها الدول العربية لعرض القضية الجزائرية على الهيئة العالمية . كانت جبهة التحرير الوطني تمرّ بفترة عصيبة ، وكذلك قوتها الضارية في الجزائر نفسها ، اي جيش التحرير الوطني . كان الفرنسيون يعززون قواهم في الجزائر ، ويقوون اجراءاتهم المضادة لجبهة التحرير الوطني . والواقع انه تقرر في الشهر الفائت التقدم بقوة كبيرة نحو القصبة ، حصن جبهة التحرير الوطني في العاصمة الجزائرية . وقد نشبت معركة الجزائر السيئة المشهورة في شهر شباط حين قام ١٠٠٠٠ مظلي فرنسي بقيادة الجنرال ماسو بمحاصرة القصبة وتمشيطها . وفي نهاية الشهر اجبر الفرنسيون زعماء جبهة التحرير الوطني الكبار على الهرب الى تونس .

كان الثوار الجزائريون مقسومين بسبب المنافسات الداخلية فمثلاً ، لم يكن جيش التحرير الوطني في الجزائر يقاتل الفرنسيين فقط ، بل كان يجد أيضاً مضايقة شديدة من القوات المسلحة الصغيرة العنيفة التابعة لحركة التحرير الوطني المنافسة لجبهة التحرير والتي يقودها مصالي الحاج الشديد النزق . وقد ظهرت هذه الانقسامات الداخلية في الأمم المتحدة حيث كثيراً ما تشاجر مولاي رباح ممثل حركة التحرير وفرحات عباس ومحمد يزيد ممثلا جبهة التحرير ، فتدخلت أخيراً بين الفريقين للتوصل الى شئ من التفاهم ، ولكن ذلك لم يدم طويلاً . ان مصالي الحاج الذي كان يطمح الى قيادة جميع المسلمين الجزائريين استمر في معارضة جبهة التحرير الوطني حتى نهاية الثورة .

لم يسمح لممثلي الجزائر بحضور المناقشات العامة في الأمم المتحدة ، ولكن كان لهم نشاط في أروقتها . كانت الصحافة العالمية تنشر التقارير عن العنف والتعذيب الوحشيين في الجزائر ، ولكن الجزائريين ومندوبي الدول العربية في

الأمم المتحدة كانوا مهتمين بصورة أساسية بشئ واحد فقط وهو حق الشعب الجزائري في تقرير المصير .

أصبح التكتل في الجمعية العمومية واضحاً . كانت الدول العربية تؤيدها دول عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية في جانب ، وكانت فرنسا تؤيدها الدول الغربية في الجانب الآخر . أما الولايات المتحدة فقد اتخذت موقف حياد جباناً . وجدت الطريقة الفرنسية في معالجة المشكلة الجزائرية مؤسفة ، ولكنها ترددت في معارضة فرنسا . بدا أنه شئ يغير موقف فرنسا : ان الجزائر ، كقسم من فرنسا ، مسألة داخلية لا يمكن البحث فيها .

استشهدت الدول الاستعمارية معاً بالبند ٢ -٧ من ميثاق الأمم المتحدة وهذا نصه :

" لا شئ في الميثاق الحالي يخول الأمم المتحدة التدخل في أمور هي في جوهرها ضمن السلطان القضائي المحلي لأي دولة ، أو يتطلب من الأعضاء تقديم أمور كهذه للتسوية بموجب الميثاق الحالي ، لكن هذا المبدأ لن يمنع تطبيق الاجراءات التنفيذية بموجب الفصل ٧ " .

تحدى مسيو كريستيان بينو ، وزير خارجية فرنسا ، اختصاص الأمم المتحدة بالجزائر التي قال انها مسألة فرنسية داخلية .

ان البند ٢ – ٧ ن في رأيي ، لم يقصد تطبيقه على البلاد الواقعة تحت الحكم الأجنبي لأن الدول الاستعمارية لا تستطيع أن تعتبر تلك البلاد جزءاً من أراضيها . لو كان هذا معنى البند لجردت الأمم المتحدة من كل سلطاتها .

هذا ما قلته للجمعية العمومية ، وقلت أيضاً ان من واجب الجمعية العمومية ان تقرر ما اذا كان من اختصاصها ان تناقش قضية ما وتتخذ فيها قراراً ، ولا يجوز للمدعي او المدعى عليه أن يقررا اختصاص الجمعية العمومية أو عدمه . ثم قلت :

" إن واضعي الميثاق لا يقصدون أن يزيلوا بالبند ٢ – ٧ حق الأمم المتحدة في منح الشعوب المستعمرة الحق في تقرير المصير . ولو كان هذا قصدهم لما نص الميثاق على حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، ولو كان هذا قصدهم لما كوّن الفصل ٢ جزءاً من الميثاق " .

قلت إن الجزائر ليست جزءاً من فرنسا .

" ذكر وزير خارجية فرنسا ، وفي تحليله لأسباب نشوء الثورة الجزائرية ، النشاطات الشيوعية ودورها في إثارة الصراع في الجزائر . هذا النوع من الزعم يلائم بعض البلاد . ولكنه طعن يتيح لكثير من بلاد العالم أن تقف ضد أي قضية لمجرد أنها موسومة بالشيوعية . لقد وسمت كل حركة قومية وتحريرية في

افريقيا وآسيا بأنها حركة شيوعية " .

" لا يمكن تحقيق التعاون بين اوروبا وافريقيا برؤوس الحراب ، بل بالتفاهم والاحترام المتبادلين فقط . أعطوا الافريقيين حريتهم ... عاملوهم كنظراء ، ثم انتظروا منهم التعاون . سيكون استقلال الجزائر الامتحان الحاسم " .

كانت النتيجة الوحيدة للمناقشة في الأمم المتحدة أن استطاعت جبهة التحرير الوطني زيادة تدويل القضية الجزائرية ، وقد كان ذلك طبعاً هدفها الأساسي . حاولنا في اللجنة الأولى للجمعية العمومية في الأمم المتحدة أن نتوصل الى قرار – كنت قد وضعت مسودته – يمنح الشعب الجزائري الحق في تقرير المصير . وقد خرج القرار من اللجنة بعد مناقشة مرهقة كادت تكون شبه برلمانية ، وذلك قلما يحدث في الأمم المتحدة . ثم رفع القرار الى الجمعية العمومية فكان بالنسبة الينا في الوقت الحاضر نصراً كافياً . وقد أشرت الى ذلك في خطابي بما يلي :

" كان القرار عادلاً ، وقد أظهر في مقدمته أن الجمعية العمومية قد بحثت في القضية الجزائرية " .

" ويعني هذا أن الجمعية العمومية قد جعلت القضية من اختصاصها . واذا ما جعلت الجمعية العمومية قضية ما من اختصاصها فذلك يعني أنها تقلدت الحق في النظر فيها " .

كان ذلك أول أشعة الأمل ، لا أكثر . وقد حارب الجزائريون خمس سنوات أخرى قبل أن فازوا باستقلالهم من حكومة الجنرال ديغول في سنة ١٩٦٢ .

في مقابلة مع فرحات عباس خلال المناقشة في الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٧ لمته لجهله اللغة العربية . كان فرحات عباس ، احد أعضاء الحركات التحررية الجزائرية الأولى ، احد المثقفين الذين تلقوا تربية فرنسية قبل التحاقه بجبهة التحرير الوطني ، وقد أجابني عن لومي له بقوله : " آسف ، ولكن ذلك نتيجة سياسة فرنسا في التربية " .

لم اقتنع ، وقلت : " ان رجلاً مثلك يطمح الى قيادة قومه يجب ان يتعلم لغة بلده " .

. بعد سنتين جاء الى السودان زائراً وحاول أن يكلمني بالعربية .

لم تكن مشكلة فرحات عباس ، طبعاً ، استثنائية ، فإن معظم اعضاء حكومة المنفى الموقتة التي ألفت في القاهرة في أيلول ١٩٥٨ والتي كان فرحات عباس - رئيس وزرائها ، كانوا يتكلمون الفرنسية ، ولم يكن بينهم اثنان يتكلمان العربية بشئ من الطلاقة . حتى بعد الاستقلال كان بن بيلا كل خطاباته العامة بالفرنسية ، ولم تصبح العربية لغة رسمية إلاّ بعد أن قام هواري بودين بإسقاط بن بيلا واستلام

الحكم في تموز ١٩٥٦ . ومع ذلك فان فرحات عباس قد حاول .

كانت المناقشة التالية المهمة التي اشتركت فيها في الأمم المتحدة قد أثارت عواطف جميع البلاد العربية ، وقد دارت حول أزمة لبنان في سنة ١٩٥٨ التي تطورت من مسألة داخلية الى قضية دولية وجاءتنا بمشهد غريب للقوات الأميركية تخوض شواطئ بيروت الجميلة .

كانت الأزمة اللبنانية تختمر خلال السنتين الماضيتين . أولاً كان العربَ عامة ، والاقلية الاسلامية في بيروت خاصة ، غير راضين عن التأييد الفاتر الذي قدمته لمصر حكومة الرئيس كميل شمعون خلال ازمة السويس . ثم إن شمعون في سنة ١٩٥٧ أيد مشروع ايزنهاور ، فكان العضو الوحيد في جامعة الدول العربية الذي اتخذ هذا الموقف السياسي باستثناء العراق . ثم جاءت الوحدة السورية – المصرية – الجمهورية العربية المتحدة – فكانت عاملاً آخر ألقى وقوداً على حالة عدم الاستقرار في لبنان . لذلك حين أشيع أن شمعون ينوي السعي لتجديد انتخابه رئيساً ست سنوات أخرى ، خلافاً للدستور اللبناني ، بدأت الحرب الأهلية بين جماعة شمعون التي يؤيدها في الدرجة الأولى المسيحيون اللبنانيون ، وبين المجتمع الاسلامي الأقل قليلاً .

شكت الحكومة اللبنانية الى جامعة الدول العربية مدعية ان الجمهورية العربية المتحدة سببت المتاعب في لبنان بتقديم المال والسلاح والذخيرة للمعارضة . وقد تقدمت بهذا الادعاء في اجتماع جامعة الدول العربية الذي عقد في بنغازي في تموز ١٩٥٨ ، أمام اللجنة السياسية .كنت أرأس في الاجتماع الوفد السوداني . استمعنا بأناة الى القضية اللبنانية ، وسجلنا الأدلة ، ثم استمعنا الى رد ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، وتوصلنا الى قرار كان في رايي حلاً تاماً للنزاع . بيد أن جهاز جامعة الدول العربية ضعيف في هذا الشأن ، وقد أحبط القرار بالبند ٦ من ميثاق الجامعة . ان مضمون هذا البند بعيد الأثر ولذلك فانني اورد في ما يلي نصه كاملاً :

" في حالة اعتداء أو التهديد باعتداء دولة على دولة عضو ، يحق للدولة التي اعتدي عليها أو هددت بالاعتداء أن تطلب في الحال اجتماع المجلس . ويقرر المجلس بالاجماع الاجراءات الضرورية لصدّ العدوان . واذا كانت المعتدية دولة عضواً فإن صوتها لا يحسب في تقرير الاجماع " .

صوتنا جميعاً للقرار الخاص بلبنان ولكن مندوب اليمن عارضه ، ولذلك سقط القرار . بيد ان لبنان صرح في الوقت نفسه بأنه لنْ يقبل قرار جامعة الدول العربية حتى لو كان نافذاً . ذلك بأن الدكتور شارل مالك ، وزير خارجية لبنان ، وكان في الأمم المتحدة في ذلك الوقت ، احال القضية على مجلس الأمن :

كان الوضع اللبناني لا يزال يضطرب في الأمم المتحدة حين قام ضباط الجيش في العراق بانقلاب أطاح الملك الشاب فيصل وعائلته الملكية وحكومة نوري السعيد في ١٤ تموز ١٩٥٨ . كانت الناحية المروعة بصورة خاصة في ذلك الانقلاب ، في رأيي ، أن العائلة المالكة ونوري السعيد ، احد كبار الساسة العرب في زماننا ، قتلوا بوحشية . أما نوري السعيد فقد جرّت جثته في شوارع بغداد .

غيرت نهاية حكومة فيصل الموالية للغرب الصورة كلها سياسياً . إذ بدا أن مركز الغرب قد اصبح مهدداً في كل أنحاء الشرق الأوسط سارعت الأمم المتحدة الى تنظيم اجراءات مضادة ، فأنزلت جنود البحرية على شواطئ لبنان ، وارسلت بريطانيا جنوداً الى الأردن ، وقد تمّ ذلك في كلا الحالين بطلب من الحكومتين المعنيتين . وهكذا دخلت الجيوش الأجنبية بلاداً عربية مرة أخرى فأحدث ذلك هياجاً شديداً في السودان وفي أجزاء اخرى من العالم العربي . حدث في الخرطوم ، مثلاً ، ضغط شعبي يطالب السودان باتخاذ إجراء ما . رأينا ان التطورات التي جرت في الشرق الأوسط خلال تلك الاشهر القليلة الماضية قد عرضت السلم للخطر ، وذلك من شأن الأمم المتحدة ، فدعيت الجمعية العمومية الى دورة طوارئ خاصة .

بذلت الوفود جميعاً جهوداً كبيرة من وراء الستار في جمع المؤيدين لعدد من القرارات . قدم الاتحاد السوفيتي قراراً ، وقدمت كندا وكولمبيا والدانيمارك وليبيريا ودول أخرى قراراً آخر ، وكانت المجموعة العربية تفكر في قرار ثالث ، وقد توصلت أخيراً الى الاتفاق على مسودة قرار مؤرخ آب ١٩٥٨ .

في صباح ذلك اليوم دعيت الى مقابلة جون فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، في مكتبه في والدورف استوريا تاورز . وحين التقينا طلب ان نقبل القرار الذي قدمته كندا والدول الأخرى ، وإلاّ نتقدم بقرار عربي منفصل . قلت له بما أن النزاع عربي فنحن أقدر من الآخرين على ايجاد الحل المرضي .

كان مستر دالاس . كالعادة ، متعجرفاً جداً . سحب كتاباً من رف الكتب وأخذ يقرأ فقرة عن الشيوعية الدولية ، ثم قال : " أنتم دولة صغيرة وتحتاجون الى مساعدة الدول الكبرى " . اجبته قائلا : " يا حضرة الوزير ، هل لي بأن أذكرك بأن الدول الكبيرة تحتاج أحياناً الى مساعدة الدول الصغيرة ؟ أما ما قرأته عن الشيوعية الدولية فدعني اذكرك بأنني أعرف الكفاية عن الشيوعية نظريا وعملياً . شكراً " ، وخرجت .

كانت الجمعية ستجتمع في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر . تأخرنا في الانتهاء من وضع مسودة قرارنا فأرسلت الى سير لسلي مونرو ، رئيس الجمعية العمومية في تلك السنة ، أطلب تأخير الاجتماع ساعة ، فأجاب انه يستطيع تأخيره نصف

ساعة فقط . بدأ الاجتماع في الثالثة والنصف ، ولم تكن حتى هذه النقطة من المناقشة قد قدمت مسودة القرار الروسي ولا مسودة إلقرار الآخر . اتضح ان هناك كثيراً من الالتباس في أفكار العديدين بحيث اتجهت الجمعية الى القرار العربي بالكثير من الراحة . طلبت مني الدول العربية العشر – العراق ، الأردن ، لبنان ، مراكش ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، تونس ، الجمهورية العربية المتحدة ، اليمن – أن أقدّم القرار العربي .

حين بدأت خطابي لم يكن نصّ مسودة قرارنا قد وزّع على أعضاء الجمعية ، ولذلك ارتجلت مقدمة يتسلم كل وفد خلالها نسخته . قلت :

" لست أتكلم في هذه المرة باسم السودان . انه لشرف لي وامتياز ان أتكلم باسم جميع الدول العربية الممثلة في الجمعية العمومية . أتكلم باسم عشر دول عربية لا تجمعها لغة مشتركة أو تراث تاريخي وثقافي مشترك فحسب ، بل يجمعها الدم أيضاً " .

" لاريب في ان هدف الأمم المتحدة وغرضها توطيد السلم والأمن الدولي . وإني لفخور بأن أقول ان مسودة القرار التي وزعت الآن مخطط لحلول سلمية ، وأرجو أن تدل على بداية تفاهم لا بين الدول العربية فحسب ، بل ايضاً بين جميع الدول الأعضاء المجتمعة هنا " .

كان قد تمّ توزيع مسودة القرار ، فبدأت أقرأها :

" ان الجمعية العمومية

" إذ تشير الى هدف ميثاقها أنه تمارس الدول التسامح وان يعيش بعضها مع بعض في سلام كجيران طيبين ،

" وإذ تشير الى ان الدول العربية وافقت في ميثاق جامعة الدول العربية على تقوية العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط الدول العربية ، وأن تؤيد وتركز هذه الروابط على اساس احترام استقلال هذه الدول وسيادتها ،

" وإذ ترغب في تخفيف التوتر الدولي ،

" -١ ترحب بالتأكيدات المجددة التي اعطتها الدول العربية بأن تحترم كل دولة نظام الحكم الثابت في الدولة الأخرى ... وتتعهد كل دولة بالامتناع عن اي عمل يعدّ تغييراً لنظام الحكم الثابت . وتناشد جميع الدول ، اعضاء الأمم المتحدة ، أن تتصرف بدقة وفقاً لمبادئ الاحترام المتبادل لوحدة أراضي كل دولة وسيادتها ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل التام في الشؤون الداخلية لكل دولة ، والمنفعة المتعادلة والمتبادلة ، وأن تتأكد من أن سلوكها قولاً وعملاً يتفق مع هذه المبادئ .

" -٢ تطلب من الامين العام أن يقوم منذ الآن ، بالتشاور مع الحكومات المعينة

، بالترتيبات التي تساعد بصورة كافية على دعم اغراض الميثاق ومبادئه في ما يتعلق بلبنان والأردن في الظروف الحاضرة ، وبذلك تسهل انسحاب الجيوش الأجنبية من البلدين في وقت مبكر .

" ٣- تدعو الأمين العام الى التشاور ، عند الضرورة ، مع بلاد الشرق الأدنى العربية من اجل المساعدة الممكنة في ما يختص بمؤسسة التنمية العربية المخصصة لزيادة النموّ الاقتصادي في البلاد " .

واخيراً دعا التقرير الأمين العام الى تقديم تقرير عن التقدم بحيث لا يتاخر عن ٣٠ أيلول ١٩٥٨ . وقد ختمت خطابي بما يلي :

" ضمنت الدول العربية جميعاً هذا القرار . في المداولات التي جرت في ما بيننا كنا نعالج نزاعاً بين أعضاء عائلة واحدة . كانت مناقشاتنا صريحة ، ولذلك استطعنا ان نتوصل الى نتيجة سارة . كانت بيننا روابط متينة في الماضي . ولدينا روابط متينة في الوقت الحاضر ، وكلنا يطمح الى مستقبل مجيد للدول العربية كي تساهم مرة أخرى في التراث الإنساني في حقول المعرفة وسعادة البشر .

" سيكون هذا ، بالنسبة إلينا نحن العرب ، بداية مستقبل مجيد ... بداية تقوية روابطنا ، والتعاون في ما بيننا ، وتسامح بعضنا مع بعض . سنفعل ولا شك كل ماهو ممكن لتحقيق آمالنا ومطامحنا والتعاون الصادق في ما بيننا . نرجو ان نكون قادرين على المساهمة في خير شعبنا العربي سواء أبقي موزعاً بين دول مختلفة مستقلة ، أو في منظمة إقليمية ، أو تحت اي نوع من الحكم يتفق عليه الناس في البلاد العربية ، أم أصبح دولة واحدة " .

أشعر بعد التأمل بأنني ربما كنت متفائلاً كثيراً ، أو ربما ذهبت في الأمل بعيداً ، ولكنه كان أملاً خالصاً ، فقد تفوهت بهذه الكلمات :

" مرة اخرى سيأتي النور من منطقتنا . ستكون رسالتنا منذ الآن السعي للكمال الإنساني ، للسلام والأمن ، لا لتحطيم الجنس البشري وإفنائه . بما أن مسودة القرار جاءت من الدول العربية بالاجماع ، وبتفاهم واتفاق تامين ، أناشد زملائي المندوبين هنا أن يقروه ، وان يؤيدوا الجمعية بالاجماع ، كي نثبت للدول الأعضاء ، وللدول الأخرى في كل انحاء العالم ، ان الرجال الذين يجتمعون هنا حكماء ، وان مصلحة الانسانية في قلوبهم ، وان رسالتهم رسالة سلام وأمن لا فناء وهدم " .

قبل القرار العربي بالاجماع .

حين أطلع الى الوراء أجد من الصعب أن أرى جون فوستر دالاس الذي أمّل ان يربح بمحاولة اقناعنا بالعدل عن تقديم قرار عربي .

بينما انسحبت القوات الأمريكية أخيراً من لبنان والبريطانية من الأردن ، كان لدعم واشنطن لحكومة شمعون نتيجة غريبة بالنسبة إلي ! أجبر شمعون على

التخلي عن رئاسة لبنان ، لكن يبدو أن إعجاب الأميركيين بما مثله شمعون قد استمر .

كان في دورة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٨ مرشحان لرئاسة الجمعية العمومية هما أنا وشارل مالك . كانت الولايات المتحدة تدعم ترشيح الدكتور مالك ، أما انا فلم أكن تواقاً بصورة خاصة لترشيح نفسي ، ولكن بعد جدل طويل اقنعتني الدول العربية بقبول الترشيح .

كان غير عادي ابداً ان يرشح شخصان لرئاسة الأمم المتحدة من منطقة واحدة في وقت واحد . ايّد فوستر دالاس الدكتور مالك بسبب علاقاته الوديّة جداً بواشنطن ، وربما لسبب آخر ! ذلك بأن مالك ايّد مبدأ أيزنهاور بينما أنا ومعظم رجال الدولة العرب أعلنا معارضتنا له . ثم هناك التدخل الأميركي المباشر الأخير في لبنان بدعوة من حكومة شمعون التي كان مالك وزير خارجيتها . أما أنا فقد اختارتني الدول العربية لعدة أسباب منها خبرتي السياسية والقانونية ، واهم من ذلك حياد السودان في الشؤون العربية الداخلية . كثيراً ما أسأل نفسي : ترى هل المقابلة غير الحاسمة بيني وبين فوستر دالاس في والدورف أستوريا لم تنس تماماً ؟

وافق الاتحاد السوفيتي على ترشيحي ، وانسحب مرشح الكتلة الشرقية ليفسح لي في المجال .

كانت علاقتي بالدكتور مالك حسنة ، وان كنت أشعر بأنه جرّ إلى الدبلوماسية متردداً ، وانه كان يفضل البقاء في الجامعة . ألقى مرة محاضرة في نيويورك فقدمته بقولي : " استطيع أن اتصور صديقي شارل جالساً في مكتبه يفكر في هل يخوض وحل السياسة أن اسمعه يهمس : كلاهما قريب ، وكلاهما عزيز ، لكن لا أعرف من منهما الأعزّ ! " .

كان التماس الاصوات شديداً . اضطرب فوستر دالاس حين تبين ان أكثرية الوفود تميل اليّ ، فحضر من واشنطن الى نيويورك لتأييد مالك ، وذهب في ذلك الى حدّ ان أبرق الى مختلف رؤساء جمهوريات اميركا اللاتينية ، وهدّد وفودها في الأمم المتحدة بقطع المعونة الأميركية عن بلادها اذا لم تنتخب شارل مالك .

في يوم الثلاثاء ، ١٦ أيلول ، قبل دخول قاعة الجمعية العمومية بعشر دقائق أوقفني مستر دالاس عن المدخل وقال جملة مختصرة : " يؤسفني الاّ نستطيع تأييدك ، فقد وعدنا بذلك الدكتور مالك قبل زمن طويل " .

كان المندوبون والصحافيون واقفين على مسمع من حين أحبته : " شكراً يا حضرة الوزير . أفهم ان تعطوه صوتكم لأنكم وعدتموه به ، أمّا ما لا استطيع فهمه فهو تماماً الفشل والنجاح ، والفشل بالنسبة الي هو الخطوة الأولى نحو النجاح .

لكن بلدي لن يغفر أبداً هذه الأساليب ، وسينظر اليك دوماً بازدراء" .

انتخب الدكتور مالك رئيساً ، فقد نال احد عشر صوتاً أكثر مني . وعلى الرغم من كل المساعي في ردهات الأمم المتحدة والمناورات التي جرت قبل الانتخابات ، لم يكن بيني وبينه شعور سيئ ، فقد تقدمت من الدكتور مالك بعد اعلان انتخابه مباشرة فصافحته وهنأته ، والتقطت صورة وانا أصافحه جعلت منها الأمم المتحدة طابع بريد ، فهل كانت تحاول تخليد ذكري النصر أم الشهامة ؟ لست أدري ! لكن لا بدّ من أن أضيف أنه بدا لي ان جون فوستر دالاس لم يحمل حقداً علي . في الخطاب الذي ألقاه وهنأ فيه الدكتور شارل مالك خرج عن الموضوع واثني علي بسخاء ، وكذلك فعل سلوين لويد رئيس وفد بريطانيا .

تركت في دروة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٨ ذكري أخيرة سببها هجوم جنوب افريقيا بصورة مذهلة وضارية على الدول الصغيرة اعضاء الأمم المتحدة ، فقد اراد وزير خارجية تلك الدولة تعديل الميثاق بحيث يحرم الدول الصغيرة حقوقاً متساوية في علمية التصويت في الهيئة الدولية ، فكانت خطوة أثيمة يراد بها هدم احد أهم الأعمدة التي تقوم عليها الأمم المتحدة .

قاوم الوفد السوداني ذلك بعنف . أكدنا أن لجميع الدول الحق في ان تتمتع بصورة متساوية بجميع الحقوق والامتيازات التي تمنحها عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

لا ريب في ان معارضة بريتوريا الشديدة للدول الصغيرة في الأمم المتحدة تنسجم مع نظام قائم على سياسة التمييز العنصري ، لكن محاولة جعل الدول الصغيرة "أعضاء مرتبة ثانية" شئ لا يطاق أبداً . ان ميثاق الأمم المتحدة لا يؤكد مبدأ تساوي الدول فحسب بل انه في الحقيقة يقوم على هذا المبدأ ، فإن الفقرة ١ من البند ٢ تنص ما يلي :" تقوم المنظمة على اساس مبدأ تساوي جميع اعضائها في السيادة " . ويضع الميثاق بعض المبادئ الأساسية التي يجب على المنظمة ان تحترمها في عملها عن طريق أجهزتها المختلفة . ثم ان الاعضاء ملزمون أيضاً بهذه المبادئ نفسها .

ان ميثاق الأمم المتحدة ، على عكس ميثاق عصبة الأمم الذي لم يظهر مفهوم مساواة الدول ، قد جعل هذا المفهوم أحد أعمدته الرئيسية .

ثم ان اي محاولة لتغيير مبادئ الميثاق الأساسية لن تؤدي ، في رايي إلاّ الى اضعاف بنيان هذه المنظمة الدولية . لذلك فاننا نعتبر اقدام اي ممثل لدولة عضو على التصريح من هذا المنبر بعبارات واضحة بأن حكومته ستسهل أي قرار أوْ حكم اتخذ في دورة الجمعية العمومية الموقرة تحدياً لميثاق الأمم المتحدة ، وعدم احترام مفضوحاً للهيئة العالمية . لقد كان من الطبيعي أن يهمل اقتراح جنوب

افريقيا .

بعد تلك الدورة الحافلة المضنية رجعت الى السودان لأواجه انقلاباً عسكرياً في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ . هكذا خرجت من الوزارة ، وبقيت ستة أعوام بعيداً عن الأمم المتحدة . وحين عدت الى الحكم في كانون الأول ١٩٦٤ كان الشرق الأوسط يتحرك مرة أخرى نحو أزمة جديدة بلغت ذروتها في حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ .

القسم الثالث

الحَرب التي لَم يُردها أحَد

١٣ - غيوم قاتمة

كانت حرب الأيام الستة حرباً لم يُردها أحد ولكنها ورطت كل رجل دولة في الشرق الأوسط ، وآخرين غير قليلين في أماكن أخرى . منذ ذلك الحين والزعماء السياسيون في انحاء العالم يبذلون جهدهم ويكرسون مهاراتهم للبحث عبثاً عن حل عادل وعملي لمشكلة الشرق الأوسط ، واستمرت حالة الحرب نحو ست سنوات .

يقال ان وقت اي من رجال الدولة يجب أن يكرس للاهتمام بعدم جدوى الحرب . ولكن فلسطين بالنسبة الى العرب ليست قضية سياسية غامضة ، بل من شؤون القلب التي تثير الانفعال العميق والعاطفة الشديدة . ان الدعوة الى حل عسكري نهائي للمشكلة لم تأت من الزعماء العرب فقط بل ايضاً من الشعب العربي العادي . في حزيران ١٩٦٧ لم نكن مستعدين لمواجهة مسلحة مع اسرائيل ولو كانت هناك حتى اوائل ايلول ١٩٦٥ دلائل على أننا نقترب من حريق في المنطقة .

لم يكن أحد ، وخصوصاً في العالم العربي ، يتوقع الحرب او يريد نشوبها حين نشبت . لا ريب في أن الزعماء العرب اتفقوا بصورة واضحة على وجوب تجنب الحرب في ذلك الحين ، واذا كنا قبلنا حتمية الحرب إلاّ أننا لم نكن مستعدين لها . أما إهمال ناصر لذلك الاتفاق فقد كان السبب المباشر لأكبر هزيمة محطمة في التاريخ العربي الحديث . ومع ذلك ، حين جاءت الحرب في صيف ١٩٦٧ ، وقفنا مع ناصر وقدمنا له ما نستطيع من تأييد . وبعد ذلك ، في أشدّ ساعاته ظلاماً ، قدمنا له مساعدة عملية .

ان الصراع ضد اسرائيل ، كما جرى الاتفاق في مؤتمر القمة في الخرطوم بعد حرب الأيام الستة فوراً ، سيستمر ولا بدّ من أن يستمر . وما لم ينبثق في النهاية حل سياسي – ويبدو من الصعب تصور نوع التسوية السياسة التي ستكون مقبولة لدى الجميع – فلا مفرّ من حرب أخرى في المنطقة . والامل الاّ يدفع فراغ الصبر ، أو العمل الفجائي ، أو التدخل الأجنبي ، بالعرب الى حافة الجرف مرة أخرى ، فان حواف الجرف عرضه للانهيار فجأة .

في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدار البيضاء في ايلول ١٩٦٥ بحثنا بصورة وافية في الدلائل التي تنذر بتجدد الحرب . في ذلك المؤتمر اتفقنا على أننا ما زلنا غير مستعدين عسكرياً .

ان السؤال الذي قد طرح هو هذا : على أي أساس دستوري تصدر مؤتمرات القمة التي يحضرها رؤساء الدول العربية القرارات المهمة أو تنفيذها؟

ان ميثاق جامعة الدول العربية ، في بنائه التنظيمي ، لا ينص اجتماعات ملوك العرب ورؤساء دولهم . بيد أن بروتوكول الاسكندرية الذي انبثق من اجتماعات عقدت بين ٢٥ أيلول و٧ تشرين الأول ١٩٤٤ ، وأدت الى ولادة جامعة الدول العربية ، قد اشتمل على النص التالي :

" سيكون هدف الجامعة الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تعقدها الدول المذكورة أعلاه ، وعقد اجتماعات دورية تقوي العلاقات بين هذه الدول ، وتنسيق خططها السياسية لضمان تعاونها ، وحماية استقلالها وسيادتها ضد اي عدوان بوسائل ملائمة ، والاشراف عموماً على شؤون البلاد العربية ومصالحها " .

كذلك برزت فلسطين في برتوكول الإسكندرية بصورة جليّة :

" ترى اللجنة أن فلسطين تكوّن جزءاً مهماً من العالم العربي ، وان حقوق عرب فلسطين لا يمكن ان تمس دون الاضرار بسلام العالم العربي واستقراره .

" وترى اللجنة أيضاً أن التعهدات التي تربط الحكومة البريطانية والتي تنص على وقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة على الأراضي العربية ، وتحقيق استقلال فلسطين ، حقوق عربية دائمة يشكل تنفيذها السريع خطوة نحو الهدف المنشود ، ونحو استقرار السلام والامن " .

ثم ميّز البرتوكول الشعب اليهودي من الصهيونية تمييزاً مهما فقال :

" تعلن اللجنة أنها ليست دون غيرها في الأسف على المصائب التي انزلتها في اليهود الدول الأوروبية الدكتاتورية ، لكن قضية اولئك اليهود يجب ألاّ يخلط بينها وبين الصهيونية ، لأنه لن يكون هناك ظلم وعدوان أعظم من حلّ مشكلة يهود أوروبا بظلم آخر ، اي بالحاق الظلم بعرب فلسطين على اختلاف أديانهم وطرائفهم " .

ان اثنين من هذه النقاط ، المحافظة على الأراضي العربية ، وكبح الصهيونية ، أعطتا الرئيس ناصر فرصة بدء مؤتمرات القمة العربية .

دعي أول مؤتمر قمة عربي الى القاهرة في كانون الأول ١٩٦٣ للبحث في قضية تحويل اسرائيل مياه نهر الأردن من طرف بحيرة طبريا الشمالي الى صحراء النقب ، وقد تم التحويل في شتاء ١٩٦٣ على الرغم من التحذيرات العربية المتكررة ، ووضع الشرق الأوسط في حالة خطرة .

انتهز ناصر الفرصة للتوصل الى تسوية بينه وبين بعض أعدائه القدامى كالحبيب بورقيبة ، والملك حسين ، والحسن الثاني ملك المغرب ، والملك سعود ، ولكن بعض هذه التسويات لم يدم طويلاً .

كان ناصر مهتماً كثيراً ، كالملك حسين ، بالوضع العسكري في الشرق الأوسط ، ولكن الخوف الذي طغى عليه هو أن تنتظر الدول العربية من مصر تحمل عبء الحرب مع إسرائيل في حال نشوبها ، فقرر مؤتمر القمة تأليف قيادة عسكرية عربية موحدة على رأسها لواء مصري . كذلك اتفق على تأسيس منظمة تحرير فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني . لن تكون المنظمة حكومة منفى ولكن سيكون لها جيشها الخاص . واتفق الزعماء العرب ايضاً ، بعد تردد ، على أن يرئس المنظمة الجديدة المحامي الفلسطيني أحمد الشقيري ، وقد كان موضع خلاف .

ثم قرر مؤتمر القاهرة عقد مؤتمر قمة ثان في الاسكندرية في ايلول ١٩٦٤ . لم يتحقق فيه سوى القليل ، ان كان قد تحقق شئ . كانت القيادة العربية الموحدة قد تشكلت ، ولكن لبنان وسوريا ترددتا في تنفيذ مقترحات قمة القاهرة تحويل منابع الأردن الى الأراضي العربية ، فقد طالبتا بحماية من الانتقام الاسرائيلي أكثر مما كانت الدول العربية مستعدة لتقديمه .

كانت احدى النواحي المهمة في مؤتمر القمة الذي عقد في الاسكندرية أن الأمير فيصل ، الذي تسلم الحكم من أخية المريض الملك سعود في كل شئ ما عدا اللقب ، قد مثل فيه بلده ، اتفق مع الرئيس ناصر على أن مشكلة اليمن ، سبب العداوة بين البلدين ، يجب أن تحلّ . والواقع انه لم يبد على أحد منهما التفكير في نوع من الحلّ في تلك المرحلة ، ولم تحل المشكلة نهائياً إلاّ في بيتي في الخرطوم بعد ثلاث سنين ، وبعد خسائر لا تحصى في الأرواح والأموال .

اتفق الملك ورؤساء الدول العرب في الاسكندرية على تأليف لجنة دائمة من ممثليهم الشخصيين ، وعلى ان يجتمع رؤساء وزارات الدول العربية مرتين في السنة لتنفيذ قرارات مؤتمرات القمة السابقة وتحضير جدول أعمال لمؤتمر القمة التالي .

لم أحضر اجتماعي القاهرة والاسكندرية لأنني كنت خارج الحكم . لكن في سنة ١٩٦٥ ، حين كنت وزير خارجية السودان ، حضرت اجتماع رؤساء الوزارات العربية في القاهرة مع رئيس وزراء السودان سر الختم الخليفة .

لم يكن مؤتمراً مريحاً جداً . ذلك بأن المشاعر بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كانت تزداد سوءاً بسبب اليمن وان لم يجرؤ أحد على ذكر اليمن ، وكانت تونس تهاجم بسبب سياستها اليمينية . اراد اعضاء الجامعة المتطرفون طرد تونس ، فاعترضت على ذلك لأن هذا الاجراء ليس علاجاً للمشكلة . قلت للمؤتمر : " اذا كنتم تعتقدون أن الجامعة في وضعها الحالي معبد أجوف فعلينا الاّ نهدمه بل أن نحافظ عليه ، فقد يأتي يوم تظهر فيه أجيال عربية أفضل وتترنم بمجد الشعب العربي في هذا الهيكل " .

عارض الزعيم السوري ، نو الدين الاتاسي موقفي ولكنه اقرّ في نهاية الاجتماع وبقيت تونس عضواً في الجامعة .

حضرت مؤتمر القمة في الدار البيضاء مع الرئيس السوداني السيد اسماعيل الأزهري كرئيس للوزارة السودانية . قابلنا في الرباط جلالة الملك الحسن الثاني واخاه الأمير عبد الله . وبعد ان تفقد الرئيس الأزهري حرس الشرف ركبنا السيارة الى الدار البيضاء .

وجدنا على الطريق مئات الجنود بلباس الميدان ، وكان عددهم أكثر في الدار البيضاء نفسها ، فجعلني ذلك أشعر كأننا في ساحة حرب . كانت اجراءات الأمن شديدة جداً ، وقد سألت الملك الثاني في ما بعد عن سبب ذلك فأجاب : " كثيرون من اخواننا (يعني رؤساء الدول) طلبوا اجراءات أمنية " . ثم تابع قوله بلغة عربية سليمة : " رأينا أن نوفرها لهم لا بصورة كافية فقط بل واضحة أيضاً "

ان الملك الحسن الثاني أحد زعماء العرب القليلين الذين يتقنون اللغة العربية ، وقد استطعت كشاعر تقدير اتقانه اياها . سألته مرة بعد انتهاء المؤتمر كيف تمكن من ذلك فاجاب بأنه حين رجع من الدراسة في باريس أحضر له والده ، الملك محمد الخامس ، أساتذة من جامعة القروين قرب فارس فعلموه الفقه الإسلامي واللغة العربية .

قلت : " رحم الله اباك . لقد منحك ثروة يجب ان تشكرها ونشكرها جميعاً له " .

ارتبك قليلاً ، ثم قال : " أعرف أنني يجب أن أكون شاكراً ، لكن لمَ أنتم ؟ " .

فأجبت : " تخلصنا في المؤتمر ، على الأقل بعض الوقت ، من الاستماع الى الأخطاء النحوية ، وأؤكد لك يا صاحب الجلالة أن هذه نعمة كبيرة " فابتسم الملك ولم يعلق بشئ .

قبل أن يعقد مؤتمر القمة اجتماعه التمهيدي قمت بالزيارات التقليدية للملوك ورؤساء الدول الذين وصلوا الى الدار البيضاء قبلنا . زرت الملك فيصل (الذي توج ملكاً في الآونة الأخيرة بعد تنازل أخيه الملك سعود) ، والرئيس الجزائري بومدين الذي أطاح حكومة بن بيلاً قبل ثلاثة اشهر فقط ، لكنني قبل ذلك ذهبت لرؤية الرئيس ناصر .

حدثني عن مؤامرة الإخوان المسلمين ومحاولتهم قتله ، وقال إن أول خبر عن المؤامرة وصله من الملك حسين . انبرى البوليس المصري للعمل في الحال ، وقبض على الإخوان المسلمين . وقال ناصر أيضاً أن البوليس اكتشف كميات هائلة من الأسلحة والمتفجرات مخبأة لدى الاخوان المسلمين .

ثم قال فجأة : " بالمناسبة ، هرب الإخوان المسلمون بعض الأسلحة من السودان ولدي اسمان او ثلاثة سأعطيك إياها حين عودتك " .

غيّر الحديث لحظة ، شاكياً من الصحافة السودانية وبعض التهجمات الشخصية عليه .

قلت له : " ولكن الصحافة في السودان حرة ، لا نستطيع تكميمها " .

فرد علي بانها تتعدى حدود الحرية ، وتتجه نحو الفوضى المطلقة .

رجع فجأة إلى الإخوان المسلمين فقال : " لست خائفاً منهم ، ولكنني خائف عليك منهم إنهم خطرون جداً " .

لم يزد شيئاً آخر . طبعاً كان الاخوان المسلمون محظورين في ذلك الوقت في مصر لا في البلاد العربية الأخرى . وأظن ان ما عناه ناصر هو أن الاخوان قد يحاولون اسقاطي او قتلي . لا أعرف هل ما زعمه من أن الاخوان المسلمين هربوا السلاح من السودان الى مصر صحيح أوغير صحيح ، ولكن اعلم ان ناصر قال إنهم فعلوا ذلك .

ترأس ناصر الاجتماع التمهيدي لمؤتمر القمة . تحدث طويلاً ، متناولا المواضيع التي على جدول الاعمال ومعقباً على القضايا السياسية الراهنة . ثم ألقى الملك الحسن الثاني خطاباً بليغاً وموزوناً ، فرحب اولاً بالضيوف ، وتمنى للمؤتمر النجاح ، ثم تناول أكثر مشكلاتنا إلحاحاً .

في أثناء المناقشة بدأت سوريا والعراق تتهم احداهما الأخرى بالحرب الباردة والدعاية الإذاعية ، فأصبح الجوّ كريهاً . فاقترحت لتصفيته تأجيل الاجتماع ، ودعوى الملوك والرؤساء الى اجتماع سري . اجتمعنا وبعد نصف ساعة هدأ الشجار بين الرئيس العراقي عبد السلام عارف والرئيس السوري أمين الحافظ ، حتى لقد اخذ كل منهما ينادي الآخر بـ " أبي أحمد " و " أبي عبده " على الطريقة الودية العربية المالوفة . كانت بين سوريا والعراق منافسة متزايدة سببها الرئيس حزب البعث . ذلك بأن البعثيين كانوا يحكمون سوريا في ذلك الوقت بينما انتهز الرئيس عبد السلام عارف فرصة الانقسام بين البعثيين العراقيين واستولى على الحكم بمساعدة الجيش . ازداد التراشق بالكلام بين سوريا والعراق ، ولكن العلاقات بين ناصر وعارف تحسنت . لم يكن ناصر محباً للبعثيين ، وقد بادله البعثيون هذا الشعور . (قتل عبد السلام عارف في حادث طائرة في نيسان ١٩٦٦ فخلفه أخوه عبد الرحمن عارف الأمر الذي أراح عبد الناصر كثيراً لأنه كان يخشى أن يستولي البعثيون على الحكم في العراق) .

ما أن هدأت الخلافات بين سوريا والعراق ، على الأقل موقتاً ، حتى تحول مؤتمر الدار البيضاء الى الموضوع الأساسي ، أي مشكلة مياه الأردن . كانت هناك مخاوف كثيرة من أن تعمد اسرائيل ال قصف المنشآت في سوريا ولبنان والأردن ، فاقترحت وضع ميثاق تضامن عربي ، وطلب مني تقديم اقتراح بذلك ، فوضعت

مسودة اقتراح ، وبعد مناقشتها وقع عليها جميع الملوك ورؤساء الدول الحاضرين وهذا نصه :

" إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي ،

" وإيماناً بالحاجة الى الانسجام والوفاق بين الدول العربية لكي يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً في اقرار السلام ،

" ورغبة منا في توفير جوّ يسوده روح الود والاخاء بين البلاد العربية حتى لا يتمكن الأعداء من أن يفتوا في عضد الدول العربية ،

" فقد التزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد في الدار البيضاء بين ١٣ و ١٧ – ٩ – ١٩٦٥ ما يلي :

" ١ . العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين .

" ٢ . احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

" ٣ . مراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه وفقاً لمبادئ القانون والعرف الدولي .

" ٤ . استخدام الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل الإعلام لخدمة القضية العربية .

" ٥ . مراعاة حدود النقاش الموضوعي والنقد الباني في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحافة والاذاعة وغيرها من وسائل النشر .

" ٦ . مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتجريم أي عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعي والنقد الباني ، ومن شأنه الإساءة الى العلاقات بين الدول العربية أو التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية " .

خلال مناقشة الوضع العسكري قدم الفريق علي علي عامر ، رئيس اركان القيادة العربية الموحدة ، تقريراً ، ووضعنا له في ما بعد عدداً من الأسئلة ، فتبين لنا أن الدول العربية مجتمعة كانت من حيث العتاد الحربي والمعدات والتدريب دون اسرائيل . وقد قدرنا أننا بحاجة الى ثلاث سنوات أخرى قبل أن نتعادل معها ، شرط ألا تحسن اسرائيل مواردها الحربية بصورة كبيرة جداً خلال تلك السنوات الثلاث .

لذلك وضعت اقتراحات مفصلة للحصول على طائرات مقاتلة ودبابات للاردن وسوريا ، ولبناء طرق ومطارات في الأردن . وقد اتفق على تخصيص مبالغ من

المال تدفعها الدول الغنية لجيش التحرير الفلسطيني ولمساعدة الأردن في جهوده العسكرية .

وبعد نظر دقيق طلب المجتمعون الى الملك فيصل ان يستعمل علاقاته الحسنة في محاولة جمع الدول الاسلامية على مناصرة القضية الفلسطينية . وقد كانت لهذا القسم من مقررات المؤتمر أهمية خاصة بالنسبة الى التطورات التالية كما سنرى .

على الرغم من أن المؤتمر قد نجح في اصدار قرار خطير حول الوحدة العربية وتوحيد العمل ، إلا أنه لم يخل من ملاحظات مؤلمة للنفس .

خلال الاجتماع الأخير الذي عقده المؤتمر تلقى الرئيس عارف معلومات تقول إنه جرت محاولة انقلاب في العراق رتبتها بعض العناصر الناصرية ، لكن أخاه عبد الرحمن عارف أحبط المحاولة وارسل المتهمين في طائرة الى القاهرة . وحين سأل أحد رؤساء الدول الحاضرين عما جرى في العراق ، هزّ كتفيه وقال : " اسأل الأخ جمال ! " . حافظ ناصر على بروده المعتاد ، وأعاره أذناً صماء . أما عارف فقد ترك الى العراق فوراً تاركاً وراءه جواً جديداً من عدم الثقة .

أحسست باشمئزاز وتشاؤم بمستقبل العلاقات العربية الداخلية ، وقلت لنفسي : " ما اسخف محاولة تعزيز التضامن العربي في جوّ غير متجانس كهذا ! " .

بعد شهرين أهمل ميثاق التضامن العربي الذي وضع في الدار البيضاء بصورة غريبة إذ هاجمت الاذاعات العربية والمصرية الملك حسين الذي تعرضت علاقته بالقاهرة للكثير من التقلبات . كذلك هاجمت وسائل الإعلام المصرية جميعاً الملك فيصل زاعمة أنه يعمل من أجل حلف إسلامي . ويبدوا أن المهاجمين قد نسوا أنه طلب الى الملك فيصل في الدار البيضاء بصورة واضحة أن يستعمل علاقاته الحسنة في حمل الدول الاسلامية على التعاون في سبيل قضية فلسطين .

كثر الحديث في مصر عن زيارة الملك فيصل الرسمية لايران في كانون الأول ١٩٦٥ ، حين ألقى خطاباً في البرلمان الايراني قال فيه إنه يشعر بالحاجة الى وحدة اسلامية ضد النفوذ الهدام والغريب من الخارج . ويبدو أن المصريين افترضوا له كان يحاول تأليف جبهة ضد ناصر ... ولكن الملك فيصل أنكر ذلك .

في أوائل ١٩٦٦ بدأ الملك فيصل سلسلة زيارات رسمية للاردن والسودان وباكستان وتركيا .

في السودان قال بصراحة في عشاء رسمي أقيم تكريماً له إنه لم يكن يعمل لتحالف اسلامي . " وكل ما في الأمر هو اتحاد تضامن اسلامي كوّنه في الأصل أخي الملك سعود ، والرئيس ناصر ، ورئيس الصومال " .

بعد زيارة الملك ذهبت الى القاهرة لحضور اجتماع رؤساء وزارات الدول

العربية . فسألني الصحافيون هل دعا الملك فيصل السودان الى الانضمام الى الحلف الاسلامي ، فاجبت أن ذلكا سخف . لم يكن الملك فيصل يعمل لحلف اسلامي . ثم أخبرتهم بما تمّ في مؤتمر القمة في الدار البيضاء وبما قاله الملك فيصل في الخرطوم ، لكن ليس عجيباً ألاّ يجرؤوا على نشر ما قلته لهم ، ولكنهم نقلوا كل ذلك الى الرئيس ناصر .

وحين قابلته سألني عن أقوالي للصحف ، فذكرته بما اتفق عليه في الدار البيضاء ، ولكنه بدا كأنه لايذكر شيئاً . وهكذا استمر الهجوم على الملك فيصل في كل وسائل الاعلام المصرية .

وأشدّ خطراً من ذلك أن الرئيس ناصر تجاهل تماماً ما أوصى به مؤتمر الدار البيضاء من أننا نحتاج الى ثلاث سنين لرفع القوات العربية المسلحة الى مستوى قوات اسرائيل في القوة والتدريب . اصابنا الذهول جميعاً !

بعد مرور سنة وأربعة أشهر على مؤتمر الدار البيضاء بدأت غيوم العاصفة مكفهرة جداً في سماء العالم العربي .

لم ينفذ شئ من وصايا مؤتمر القمة ، ولم ترسل الى الأردن طائرات أو دبابات ، ولا وضعت خطط وتصاميم للمطارات ، ناهيك من إنشائها ؟!

على الرغم من كل ذلك طلب الرئيس ناصر ، بتحريض من السوريين ، من الامين العام للامم المتحدة سحب قوى الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ على فم خليج العقبة . ان قوة الطوارئ المؤلفة من ثلاث آلاف رجل حافظت على السلام في المنطقة منذ ما بعد حرب السويس في ١٩٥٦ بفترة قصيرة ، لكن بما أنها كانت هناك بطلب من مصر ، لبّى يوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، طلب ناصر وسحب تلك القوة . كذلك أغلق ناصر ممرات تيران وبذلك اغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية .

بعد ذلك قال في مؤتمر صحافي : " نحن لا نواجه اسرائيل بل أولئك الذين وراءها . نواجه الغرب الذي خلق اسرائيل " . ثم تكلم في مجلس الامة فكرر قوله : " إذا استخفت البلاد الغربية بنا علمّناها كيف تحترمنا " .

ثم أخذ يتحدى الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى ، ان ترفع الحصار عن خليج العقبة ، وقال محذراً إنه في حال تدخل بلد في الحرب بين الدول العربية واسرائيل سيغلق قناة السويس .

عهد مجلس الأمة المصري الى ناصر في الحكم بمرسوم خلال أزمة الشرق الأوسط . قال لمثلين من المجلس زاروه في قصر الرئاسة ليطلعوه على هذا القرار ، ان روسيا ستقف الى جانب مصر في المعركة . وأعلن " ان القضية ليست حول خليج العقبة ، أو مضائق تيران ، او انسحاب قوة الطوارئ الدولية ، انها قضية

الاعتداء على الفلسطينيين في ١٩٤٨ بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا " . ان رسالة التاييد من رئيس الوزارة الروسية نقلها الى ناصر شمس الدين بدران ، وزير الحربية المصرية ، الذي رجع في ذلك اليوم من زيارة قصيرة وسريعة لموسكو . في تلك الليلة قال ناصر في مؤتمر صحافي انه حتى لو جاء الاسطول السادس لمساعدة اسرائيل في مواجهتها الحالية للعرب فإنه لن يطلب تدخل الاتحاد السوفيتي ، وراح يشرح قانونية طلبه سحب قوة الطوارئ الدولية وحصار خليج العقبة وصحتها الشرعية .

كانت دلائل الحرب واضحة لأي مراقب سياسي . ونحن في السودان شعرنا بالكارثة المقبلة . كنت قد انتخبت رئيساً للوزراة مرة ثانية في ١٨ أيار ١٩٦٧ (اليوم التالي ليوم مولدي) ، وألفت حكومة ، وعرضت سياستي على الجمعية التاسيسية .

أرسلنا على عجل وفداً مزوداً بسلطة عالية ليكتشف ما يريد ناصر عمله . قال إنه مستعد لمحاربة اسرائيل وحده ، وانه لايحتاج الى مساعدة عسكرية ، بل يريد تأييداً معنوياً . وفكر لحظة ثم أضاف انه قد طلب منا مؤناً لجنوده كاللحم .

في رأيي أن ناصر كان ، حتى آخر لحظة ، لا يعتقد أن الأمر سيؤدي الى حرب فعلية . كانت خطته مناورة سياسية ، ولكنه ذهب فيها بعيداً ولم تبق هناك طريقة شريفة للتراجع ، وأخيراً هبت العاصفة يوم الاثنين في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

١٤ - حرب الايام الستة

نشبت حرب الايام الستة في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، مبتدئة بموجات من الهجوم الاسرائيلي جواً وبراً . كانت هذه الغارات الجوية حاسمة شلت سلاح الجوّ السوري والاردني ، وخصوصاً المصري ، قبل أن يستطيع معظم الطائرات الارتفاع عن الأرض ، وتركت جيوش هذه الدول عرضه للهجمات الاسرائيلية التالية بصورة محزنة .

يعتقد عموماً أن عدوان الطيران الاسرائيلي كان مفاجأة لمصر ، وليس ذلك بصحيح تماماً .

بعد مضي شهر على الحرب تقريباً قابلت الرئيس ناصر على انفراد في احدى الامسيات في القاهرة وسألته كيف وقعت الهزيمة ، فأذهلني جوابه . لم يدرك ليلة الحرب حتمية نشوبها فحسب بل تكهن ايضاً متى وكيف ستقع !

قال ناصر وهو جالس على كرسي ، وقد ارتدى قميصاً قصير الكمين مفتوح الياقة ، وبدا عليه التعب الشديد : " يا عزيزي محجوب ، لقد تنبأت بأن الهجوم الاسرائيلي سيقع إما يوم الأحد في ٤ حزيران وإما يوم الاثنين في ٥ حزيران . لذلك أمرت القائد بأن يبقي ثلث طائراتنا في الجوّ طوال الوقت . فعلوا ذلك يومي السبت والأحد ، لكن في صباح الاثنين أهملت اوامري . لهذا استطاع العدو ان يوجه ضربته الى سلاح الجوّ وهو على الأرض " .

صمت لحظة ثم أضاف : " هناك عامل آخر مهم هو أن قواتنا لم تحصل على أكثر من ١٥ في المئة من التدريب " .

لقد كانت النتيجة هزيمة منكرة . ان الغارات الجوية الاسرائيلية التي وقعت في اليوم نفسه الذي اهملت فيه أوامر ناصر الى سلاحه الجوي كانت مركزة على سبعة عشر مطاراً حربياً مصرياً ، فخطم على الأرض معظم طائرات البلد (كانت تقدر بنحو ٥٠٠ طائرة معظمها من المقاتلات ، والمطاردات السريعة ، وقاذفات القنابل الخفيفة والمتوسطة) .

أما وقد أصبحت قوات ناصر الأرضية من دون حماية جوية فقد أبيد معظمها نقل إلي ناصر خبر الهزيمة على حقيقتها بالكلمات التالية : " في ٩ حزيران ، حين استقلت ، لم يكن بين الاسماعيلية وبيتي سوى بضع مئات من الجنود . ولو ارادت القوات الاسرائيلية دخول القاهرة لاستطاعت ذلك " .

سألته لمَ كان ذلك العدد القليل من الجنود في تلك البقعة الحيوية وقد كان الجيش المصري يقدر على الأقل بمائتي ألف رجل ؟ فأجاب : " لأن خمسين ألفا من جنودنا كانوا في اليمن " .

وهكذا في ساعة الخطر كانت قوى الدفاع المصري مكشوفة ، وربع جيشها على الاقل في الجهة المقابلة من شبه جزيرة العرب يقاتل في حرب عربية داخلية !

إن اجراء ناصر المتهور في أيار ١٩٦٧ الذي أدىّ الى الحرب يستحق بعض البحث والتحليل . دعوني اقتبس كلماته التي وصف بها عمله . قال في خطاب ألقاه في قيادة سلاح الجوّ وأذاعة راديو القاهرة في اليوم التالي :

" في ١٣ أيار تلقيت معلومات موثوقاً بها ان اسرائيل تحشد قوات مسلحة ضخمة علي طول الحدود السورية تراوح بين احدى عشرة وثلاث عشرة فرقة . قررت اسرائيل أن تهاجم سوريا في ١٧ أيار .

" ثبت لدينا أن السوريين أيضاً تلقوا هذه المعلومات ، وبناءً على ذلك ذهب الفريق محمد فوزي الى دمشق لتنسيق الأمور . قررنا اذا هوجمت سوريا ان تدخل مصر المعركة منذ البداية وفي ١٤ أيار بدأت قواتنا تتحرك في اتجاه سيناء لتأخذ مراكزها .

" وفي ١٦ أيار طلبت سحب قوة الطوارئ الدولية ، فبدأت حملة عالمية كبرى ، تقودها الولايات المتحدة ، وبريطانيا وكندا ، ضد سحب القوة الدولية من مصر . وانه شعور بأن تلك محاولة لتحويل قوة الطوارئ الدولية الى قوة تخدم الاستعمار الجديد . وانه لواضح ان قوة الطوارئ الدولية التي دخلت مصر بموافقتنا لا تستطيع الاستمرار في البقاء إلاّ بموافقتنا " .

سحبت قوة الطوارئ الدولية واغلق ناصر ممرات تيران . ويقال ان بُريطانيا والولايات المتحدة كانتا ، في ذلك الوضع المتفجر ، تعدان مع أكبر عدد ممكن من الدول البحرية تصريحاً مشتركاً يعتبر خليج العقبة طريقاً مائياً دولياً ، كما ان الدولتين وضعتا اسطوليهما في المنطقة في حالة استعداد تام .

في ٣ حزيران عين الجنرال موشيه دايان وزيراً للدفاع الاسرائيلي . كانت اسرائيل تستعد للحرب . لم يمكن هناك دليل بين الفريقين على تسوية لمسألة خليج العقبة . واكتمع في بغداد في ٤ حزيران وزراء البترول العرب ووضعوا قرارات عظيمة الأهمية ، على ان تنفذ على خطوات اذا ما تلقت اسرائيل مساعدة اجنبية ، وتحرك بعض القوات العراقية نحو الأردن .

في صباح الاثنين ، ٥ حزيران ، هجمت اسرائيل ، واغارت طائراتها على خمسة وعشرين مطاراً في مصر والاردن وسوريا والعراق . أولا ، كما هي عادة اسرائيل ، برر الهجوم باتهام مصر بالهجوم على النقب ، لكن زعماء اسرائيل اعترفوا في

ما بعد بأنهم كانوا البادئين بالضرب . في ذلك اليوم الأول من الحرب اذاع راديو القاهرة سلسلة بلاغات حربية ادعت ان سلاح الجوّ المصري اسقط عدداً من الطائرات الاسرائيلية ، وأخذت الجماهير تهتف كلما تزايد العدد ساعة بعد أخرى . ثم ظهر في ما بعد ان مصر لم تسقط طائرة اسرائيلية واحدة ، وان الطيران الاسرائيلي قد حقق أهدافه بتعطيل عدد كبير من الطائرات المصرية والأردنية والسورية والعراقية ، فقد ادعي ان ٢٨٠ طائرة حطمت على الأرض في مصر وحدها ، وان ٧٢ طائرة على الأقل حطمت في أماكن أخرى .

في الوقت نفسه تقريباً هاجمت القوات الاسرائيلية المدرعة خان يونس ورفح في الطرف الغربي من قطاع غزة مخترقة الخطوط المصرية حتى وصلت الى الساحل . واندفعت قوة أخرى نحو الغرب على طول ساحل سيناء فوصلت الى بلدة العريش واحتلتها في اليوم نفسه . وفي ٥ حزيران ايضاً نشب القتال في القدس التي كانت في يد الأردن .

كانت لنشوب الحرب أصداء فورية في العواصم العربية وفي الأمم المتحدة. دخلت قاعة الجمعية التأسيسية لمناقشة سياسة الحكومة ، فطلبت الى رئيس المجلس ان يسمح لي بالكلام ، ونقلت الخبر الى المجلس . اعلنت باسم الشعب السوداني والجمعية التأسيسية والحكومة ان السودان في حالة حرب مع اسرائيل.

وعدت المجلس باطلاعه على التطورات الأخرى ، وتعهدت بأن تقدم الحكومة لمصر الاشياء التي طلبتها ، اي المؤن لجيشها . وقلت للمجلس انني سأرسل فرقة سودانية للاشتراك في الحرب ايضاً . (وصلت الفرقة بعد ان انتهت الحرب الخاطفة وعسكرت في بور فؤاد) .

اعلنت ان جوّ السودان وموانئه ستغلق في وجه طائرات بريطانيا والولايات المتحدة وسفنها ، وان السودان سيقطع العلاقات الدبلوماسية مع اي بلد يساعد اسرائيل . فضّ الرئيس الجلسة ، واجتمع مجلس الوزراء بقية ذلك اليوم ومسائه . وبقيت سفارتنا في القاهرة على اتصال بتطور الأمور .

عقد مجلس الأمن في الأمم المتحدة دورة طارئة في الساعة ٢،٢٢ من مساء ٥ حزيران . قرأ رئيس المجلس رسائل من اسرائيل ومصر تتهم كل منهما الأخرى ببدء العدوان . وذكر الأمين العام ان القتال كان واسعاً ولا يستطيع ان يقول من بدأه . ثم استراح المجلس فترة قصيرة ، سمح بعدها بمناقشة اقتراح هندي يدعو الى وقف اطلاق النار والعودة الى مواقع ما قبل الحرب .

أيدت روسيا الاقتراح وان كان الاتحاد السوفيتي يرغب ايضاً في إدانة اسرائيل بالعدوان في اي قرار يمكن اتخاذه . أما الولايات المتحدة فقد ايدت مجرد طلب

لوقف اطلاق النار .

لكن بينما كان المجلس يناقش الوضع سقط مئات القتلى في ميادين القتال اليوم الأول من الحرب .

بعد البلاغ الأول الذي أعلنته القاهرة عن الغارات الجوية على مصر ، بادرت الدول العربية الى اعلان تاييدها للجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا ، وقرر مؤتمر البلاد العربية المنتجة للبترول المنعقد في بغداد بالاجماع وقف ضخ البترول الى اي بلد يهاجم أو يشترك في مهاجمة أرض اي دولة عربية أو مياهها الاقليمية وخصوصاً خليج العقبة .

واذ اندفع الاسرائيليون في سيناء نحو الجنوب ، وتقدموا باعداد كبيرة نحو الارض الأردنية في الشرق صدر عن القيادة العليا في الجمهورية العربية المتحدة بلاغ مثير بعيد الأثر جاء فيه : " هناك برهان ثابت على ان الولايات المتحدة وبريطانيا تزودان اسرائيل بالتأييد الجوي . ان الطائرات من حاملات الطائرات تقدم للقوات الاسرائيلية غطاءً جوياً على الجبهتين المصرية والأردنية " . وقد جاء هذا البلاغ بعد محادثة بالتلفون في ساعات النهار الأولى بين الملك حسين والرئيس ناصر .

صدرت الأوامر في القاهرة باغلاق قناة السويس لأن اسرائيل حاولت مراراً مهاجمة السفن فيها . وقامت تظاهرات نهبت القنصلية الاميركية في الاسكندرية ، واشعلت النار في القنصلية البريطانية ، كما أحرقت مكتبة أميركية . وقد كان من الطبيعي ان تنكر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تهمة تزويد اسرائيل بالعون الجوي .

قامت التظاهرات في كل مكان في العالم العربي : في عمان ، ودمشق، وبغداد ، وبيروت ، وسواها من المدن الكبرى . وقطعت الجزائر والسودان وسوريا والجمهورية العربية المتحدة واليمن العلاقات الدبلوماسية بينهما وبين الولايات المتحدة ، بينما قطعت سوريا والسودان العلاقت بينهما وبين بريطانيا أيضاً . كذلك منعت الكويت والجزائر تسليم البترول للولايات المتحدة وبريطانيا، ووضعت الشركات الاميركية والبريطانية تحت الاشراف الحكومي . وأوقف في العراق ضخ البترول ، وأعلن عمال البترول مقاطعة السفن والطائرات الأميركية والبريطانية . أما لبنان فقد منع تحميل البترول في مصبي صيدا وطرابلس ، وأما في المملكة العربية السعودية فقد قال الملك فيصل محذراً إن بلده سيتخذ عدداً من الاجراءات الشديدة ضد كل من يساعد أعداءنا ويمدهم بالمعونة .

أظهرت الحرب مثلا نادراً للتضامن العربي . لا ريب في اننا رأينا أن وقت الحرب لم يحن بعد ، ولكن اذ وقعت وقفنا ، أو على الأقل معظمنا ، معاً .

واذ مرت تلك الساعات الرهيبة من ثاني أيام الحرب ، توغلت اسرائيل في سيناء نحو قناة السويس . وسقطت مدينة غزة . أما في الجبهة الشرقية فقد وصلت المدرعات الاسرائيلية الى اريحا ونهر الأردن . ثم سقطت أريحا . وأعلن راديو القاهرة ان القوات المصرية في شرم الشيخ انسحبت لتنضم الى سائر الجيش ، وان قتالاً شديداً يدور على خط الدفاع الثاني في سيناء . كذلك استسلم القائد المصري في قطاع غزة بعد ان فصلت قواته كلياً .

جلسنا في غرفة مجلس الوزراء في الخرطوم نستمع الى تقارير الراديو . إن القوات الاسرائيلية التي احاطت بالقدس خلال الليل اقتحمت المدينة القديمة في الصباح عن طريق باب الأسباط ، وبذلك سقطت القدس ، فكان سقوطها اسوأ اللحظات المحزنة التي مرت بنا في ذلك اليوم . لقد ذهلنا جميعاً ، واخذ شريف الهندي ، وزير المال ، يبكي .

كان اعضاء مجلس الامن في الأمم المتحدة يتجادلون غاضبين طوال اليوم، وكانت المجادلات والمفاوضات عنيفة خاصة بين ممثلي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية . واخيراً في ساعة متأخرة من مساء يوم الثلاثاء ، ٦ حزيران ، اجتمع المجلس مرة أخرى واتخذ بالاجماع قراراً يدعو الى وقف اطلاق النار فوراً كخطوة أولى . وفي ما يلي نصّ القرار :

" ان مجلس الامن اذ يقلقه نشوب القتال ، ونظراً الى الوضع الخطر في الشرق الأوسط ،

" ١ . يناشد الحكومات المعنية ان تتخذ منذ الآن ، كخطوة أولى ، كل الاجراءات لوقف اطلاق النار فوراً ووقف كل نشاط عسكري في المنطقة .

" ٢ . يطلب من الأمين العام أن يواصل اطلاع المجلس على الوضع العام حالاً .

ومما هو جدير بالذكر ان المجلس وهو يحثّ على وقف الحرب لم يوجه اللوم الى اي من الطرفين في بدء القتال ، ولكن أحداً لم يلاحظ ذلك في حينه ، وهو أمر يؤسفني أن اقول إنه ليس نادراً في تاريخ الأمم المتحدة .

في اليوم الثالث ، ٧ حزيران ، انتهت الحرب على الجبهة الأردنية تماماً ، ولكن القتال استمر في صحراء سيناء الجافة . قاتل الجنود المصريون بشجاعة من دون تاييد جوي ولكنهم لم يستطيعوا مقاومة طائرات الميراج النفاثة ودبابات سنتوريون وباتون الاسرائيلية .

قبل الأردن بوقف اطلاق النار وابلغ مجلس الأمن ذلك في ساعة متأخره من المساء . أما مصر فقد رفضت دعوة الأمم المتحدة ، وأعلنت ان قواتها ستواصل القتال ما دامت اسرائيل موجودة . ولم تكن الحرب قد بدأت على الجبهة السورية.

في ساعة متأخرة من ذلك اليوم اجتمع مجلس الأمن بدعوة من المندوب السوفيتي الذي قدم قراراً أقوى يدعو الى وقف اطلاق النار فوراً . وافق المجلس ودعا الى انهاء كل نشاط عسكري في الساعة الثامنة من مساء ٧ حزيران بحسب توقيت جرينتش .

كذلك أنذرت روسيا اسرائيل بأن تقبل الدعوة الى وقف اطلاق النار وإلا قطعت موسكو علاقاتها الدبلوماسية بها . والواقع ان الاتحاد السوفيتي قطع العلاقات الدبلوماسية بينه وبين اسرائيل في ١٠ حزيران .

في ٨ حزيران قبل كل من اسرائيل ومصر الدعوة الى وقف اطلاق النار شرط ان يكون الطرف الآخر هو البادئ . لذلك لم تقف الحرب . في ذلك اليوم الرابع من أيام الحرب أيضاً قام المصريون بهجوم مضاد في سيناء الغربية ولكنه كان غير فعال . وفي الليل قالت اسرائيل ان جميع طرق الهرب نحو القناة قد أغلقت في وجه القوات المصرية . ألوف من الجنود المصريين كانوا بالفعل من دون حماية منظمة ، وكثيرون منهم كانوا حفاة وعطاشاً ، لم يجدوا ما يفعلونه خيراً من شق طريقهم عبر الصحراء الى القناة .

في ٩ حزيران تقدمت اسرائيل نحو قناة السويس وأعلنت أن سيناء بأسرها قد سقطت . بيد ان الحرب مع سوريا في الشمال بدأت بقتال ضار على الحدود . اتهم كل فريق الآخر بالعدوان ، وفي عمان أعلن الملك حسين ان الاعتداء الاسرائيلي على الأردن قتل خمسة عشر ألفاً من الشعب .

في الوقت نفسه انفجرت في القاهرة أكبر قنبلة : قبل الرئيس ناصر مسؤولية الهزيمة وأعلن استقالته . قال للشعب في كلمة أذيعت بالراديو والتلفزيون : " قررت أن أتخلى ، كلياً ونهائياً ، عن اي عمل رسمي ، وعن اي دور سياسي ، وان أعود الى صفوف الشعب لأقوم بواجبي معه " . وقال ان خلفه سيكون زكريا محيي الدين .

أدت إذاعة هذا النبأ الى تظاهرات واسعة في القاهرة والمدن المصرية الأخرى . وكذلك في بيروت وبغداد والخرطوم وسائر المدن العربية . وبعد ساعات قليلة اذاع راديو القاهرة ان جمال عبد الناصر قد تأثر كثيراً بالتظاهرات التي طالبت بعودته ، وانه سيقابل مجلس الأمة في الصباح ليبحث في استقالته .

لكن التظاهرات العربية لم تكن تأييداً لناصر . في الجزائر ، مثلاً ، كان المتظاهرون ضد قبول ناصر وقف اطلاق النار الذي اعلن في ٨ حزيران . وكانت تسمع صيحات تقول : " ناصر خائن ! " ... " اشنقوا ناصر " .. وحين ظهر الرئيس بومدين امام المتظاهرين صاحوا : " اعطنا السلاح ! " ومع ذلك أذاع راديو القاهرة أن التظاهرات في الجزائر كانت أيضاً تأييداً لناصر . ومهما يكن فقد بقي ناصر في الحكم ، بعد أن أقنعة مجلس الأمة بسحب استقالته .

استمر القتال ، في الوقت نفسه ، في الشمال ، وأخذت الجيوش الاسرائيلية تزحف على الأرض السورية حتى احتلت أخيراً مرتفعات الجولان الاستراتيجية .

في منتصف اليوم السادس والأخير من أيام الحرب ، وهو يوم السبت العاشر من حزيران ، بلغت اسرائيل الأمم المتحدة أنها ستتوقف عن القتال ، وبعد ظهر اليوم نفسه اشرف الجنرال اودبول ، رئيس لجنة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين القوات الاسرائيلية والسورية .

وأعلنت القاهرة في الوقت ان السفن التي اغرقتها الغارات الجوية الاسرائيلية قد أغلقت قناة السويس ، ولا تزال مغلقة حتى اليوم .

هكذا انتهت حرب الأيام الستة ، تلك الحرب التي لم يردها أحد والتي لم نكن نحن العرب مستعدين لها ... الحرب التي استعجلها الرئيس ناصر فجأة ، وانتهت بسرعة وبخسائر فادحة للعرب . لقد احتلت اسرائيل خمس مساحة مصر وأغلقت قناة السويس ، وخسر العرب ضفة الأردن الغربية ومن ضمنها القدس ، واحتل العدو مرتفعات الجولان السورية . فكان لا بدّ للهزيمة العسكرية وخسارة الكثير من الارواح العربية من أن يزدادا تفاقماً بالتمزق السياسي الواسع الذي نتج من خسارة الحرب والكارثة الاقتصادية التي تلتها .

١٥ - على موائد المؤتمرات

توقف اطلاق النار في ميادين القتال ، ولكن حرب الكلمات الطويلة استمرت بلا نهاية على موائد المؤتمرات .

كان هناك تطوران رئيسان : في نيويورك طلبت روسيا دورة خاصة للجمعية العمومية في الأمم المتحدة ، وفي الشرق الاسوط دعي وزراء خارجية الدول العربية إلى اجتماع في الكويت .

رأست الوفد السوداني إلى ذلك الاجتماع الذي افتتح في قصر فخم في ١٧ حزيران .

رأس الاجتماع الشيخ صباح الأحمد الجابر ، وزير خارجية الكويت . حضر الاجتماع ممثلو الثلاث عشرة دولة عربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وانضم اليهم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

اذكر تماماً أنه حين دخل الشقيري قاعة المؤتمر ، كان يسير وراءه رجل سمين ثقيل مكوّر ، يبلغ وزنه نحواً من ١١٤ كيلو غراماً ، ويرتدي الزي العسكري ، وقد جلس وراء الزعيم الفلسطيني .

لم أكن أعرفه ، فسألت عنه عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، فأجابني انه وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني .

كان رد فعلي العفوي " ان كان هذا قائد جيش التحرير فلا عجب ان خسر العرب الحرب ! " .

افتتح الشيخ صباح المؤتمر مرحباً بالوفود وشارحاً الوضع السياسي الراهن . طلبت الكلام ، فقد أحضرنا معنا اقتراحاً شاملاً لجبهة عربية موحدة ضد اسرائيل ، وحين سمح لي الشيخ بذلك عرضت الاقتراح على الحاضرين . وهذا نصه :

" ١. يرى السودان أن التقارب العربي ضروري لتنقية الجوّ العربي من كل الخلافات . لن تكون الدول العربية قادرة على مواجهة اسرائيل والبلاد الاستعمارية التي تؤيدها ما لم تقف متحدة فعلاً مع تعاون صحيح قائم على الصراحة والمواجهة والصدق المتبادل التي تعيد الثقة بالنفس بينها .

" ٢. يوصي السودان بتنسيق جميع امكانات البلاد العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية ، وتضامنها وتوجيهها نحو تحقيق النصر .

" ٣. (أ). ان التضامن العربي ، الذي يجب أن يكون أساس الجهد العربي الموحد ، لا بدّ من أن يقوم على قبول جميع الدول العربية بمبدأ التعايش بين جميع الانظمة المختلفة السائدة الآن من دون اي محاولة من اي بلد عربي للتدخل في شؤون البلد الآخر .

(ب). لا بدّ من توسية جميع المشكلات المعلقة بن البلاد العربية ، وخصوصاً مشكلة اليمن .

(ج). يجب ان تكون لجميع الجيوش العربية قيادة موحدة ، وخطط تدريب مشترك ، واسلحة موحدة .

(د). جميع الأموال الاحتياطية العربية المودعة في الخارج يجب أن تستثمر داخل البلاد العربية وذلك لتنمية اقتصادها ، وتزويد جيوشها وتجهيزها ، والاعداد للمعركة الفاصلة .

(هـ). يجب توحيد السياسة الخارجية العربية على أساس مبدأ " معاداة أعداء العرب ومصادقة اصدقائهم " .

(و). على الدول المنتجة للبترول ان تستمر في وقف الضخّ بغض النظر عن الكلفة أو النتيجة .

(ز) يجب ان يكون لزاماً على الدول العربية الأخرى القيام بأعمال انتقامية مماثلة ضد مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا الاقتصادية في بلادها .

(ح). إزالة القواعد الأجنبية في البلاد العربية حالاً .

(ط). على البلاد العربية والاسلامية ان تنسق جهودها وتقف معاً لسحق اسرائيل .

(ي). يجب بدء اتصالات بالبلاد الصديقة في افريقيا وروسيا واميركا اللاتينية واوربا لشرح القضية العربية لها واقناعها بعدالة هذه القضية ، وكسب تأييدها .

(ك). على جميع الدول العربية ان تقف متحدة في الأمم المتحدة في المنظمات الدولية الأخرى .

تلا ذلك نقاش عام للاقتراح السوداني ، وكان نقاشاً عنيفاً .

عارض منجي سليم ، وزير خارجية تونس ، فكرة معاداة الدوَل العربية لأعداء العرب ومصادقة أصدقائهم . قال : " اعتقد أن مآسينا تنبع من مثل هذا الشعار " واستشهد بقول تشرشل : " ليس هناك أصدقاء او أعداء دائمون في السياسة ، بل مصالح دائمة فقط ".

وتطرق وزير خارجية الكويت إلى موضوع ودائع بلده بالجنيه الاسترليني في لندن التي تبلغ كما قال ١٤٠ مليون جنيه فقط . ثم قال ان هذه الودائع اذا سحبت من لندن ووضعت في سويسرا فان الفائدة التي تدفعها سويسرا هي ٢٪ بينما

يستثمر المبلغ في لندن بفائدة ٦ في المئة .فهل الغرض من تحويل الودائع الحاق الضرر بالعدو أم بأنفسنا ؟ على أنه لم يذكر شيئاً عن توظيف المال في البلاد العربية نفسها .

وأراد وزير خارجية مراكش البحث في الخلاف الطويل على الحدود بين مراكش والجزائر ، فرد عليه الوزير الجزائري ببرود : " ان موقفنا من الخلاف على الحدزد معروف تماماً ولن نتزحزح عنه " . (طالما طالبت مراكش بمنطقة واسعة من الصحراء الجزائرية) .

ثم تحولت المناقشة إلى نقطة اخرى . أصرّ الجانب المتطرف على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا (حين نشبت حرب الأيام الستة قطع بعض الدول العربية العلاقات ولم يقطعها البعض) . وقطع موارد البترول عن اي بلد يؤيد اسرائيل . لم يلق الاقتراح استجابة ، بينما كانت للاقتراح الثاني وجهة نظر واضحة أكثر ايجابية .

انفض اجتماع الكويت من دون اي قرارات أو بيان . وبما أننا كنا جميعاً سنترك الكويت في الصباح لحضور الدورة الطارئة للجمعية العمومية في الأمم المتحدة ، فقد اتفقنا على متابعة مداولاتنا في نيويورك .

تركنا جميعاً الى نيويورك على متن طائرة كويتية خاصة كانت ستقف في استنبول وباريس للتزود بالوقود . لكن ونحن فوق تركيا امرت السلطات التركية طائرتنا بالهبوط في أنقرة . أكانت مؤامرة ؟ مكيدة شريرة دبرها ورثة العثمانيين ؟ لا شئ مثير ، مجرد سوء فهم لطلب السماح الهبوط في استنبول .

عقدت الدول اعضاء الجامعة العربية اجتماعاً فورياً في نيويورك لتخطيط استراتيجيتنا في الدورة الطارئة ، وعينني وزراء الخارجية العرب ناطقاً باسمهم .

كانت قضية اسرائيل كما وضعها امام مجلس الأمن ابا ايبان ، وزير الخارجية الاسرائيلية ، أن اسرائيل لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها خلال حرب الأيام الستة ما لم يعترف العرب بوجودها ، ويضمنوا حدودها ، وحقوقها في الملاحة في طرق السويس والعقبة المائية .

وجدت اسرائيل تأييداً دبلوماسياً من الدول الغربية تقودها الولايات المتحدة . كان هذا الوضع مختلفاً عن الوضع في حرب السويس سنة ١٩٥٦ حين كان المعسكر الغربي منقسماً ، وحين هاجمت قوات بريطانيا وفرنسا مصر متحدية بصورة مباشرة قسماً كبيراً من الرأي العام العالمي ومن ضمنه الولايات المتحدة . أما الآن فلم تدخر الولايات المتحدة جهداً ، داخل مجلس الأمن وخارجه ، في تأييد موقف اسرائيل .

دعا الاتحاد السوفيتي الى دورة طارئة للجمعية العمومية آملاً أن تتخذ

الجمعية قراراً يأمر بسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . انبرت واشنطن لمقاومة الخطة السوفيتية ، ولكن حين اتضح انه سيكون هناك ، بالضغط الاميركي ، تأييد كاف لاسرائيل (بواسطة أميركا اللاتينية وبعض الدول الافريقية) يحول دون أكثرية الثلثين اللازمة لنجاح القرار ، لم تعارض الولايات المتحدة اجتماع الجمعية العمومية .

بدأ ذلك في ١٧ تموز وانتهى الأمر فوراً الى مأزق .

قدم مستر اليكسي كوسيجين ، رئيس الوزراء السوفيتي القرار الرقم (أ-د-٥١٩) الذي يدعو الى إدانة اسرائيل كبلد معتد والى الانسحاب الفوري من الاراضي العربية المحتلة . كذلك طالب القرار بتعويض كاف من الخسائر التي يتعرض لها العرب نتيجة ذلك العدوان .

عارضت الولايات المتحدة الخطوة السوفيتية بقرار معاكس (رقم أ-ل-٥٢٠) يقترح حلّ النزاع بين اسرائيل والدول العربية بمفاوضات مباشرة بين الفريقين بمساعدة وسيط مقبول لدى كل منهما ، وطالب الدول العربية بالاعتراف باسرائيل بحدودها الحالية ، واحترام سيادتها على اراضيها ، وضمان حرية المرور للسفن الاسرائيلية بطرق السويس والعقبة المائية .

بما أن كل دولة كبرى نظرت الى القضية من وجهة مضادة كانت النتيجة المحتومة ان ايّا من القرارات لم يحصل على أكثرية الثلثين التي يقتضيها نظام الجمعية العمومية في الأمور الحيوية كالحرب والسلم .

توقف الجانبان لتأمل الوضع . وخرجا بفكره ايجاد قرارات لا يبدو في ظاهرها الانحياز الى هذا الفريق او ذاك . تطلع الأميركيون الى بلاد اميركا اللاتينية لزعاية قرار ما ، وتطلعت الدول العربية والاشتراكية الى بلاد كتلة " عدم الانحياز " لوضع قرار يتضمن موقفها ، فكانت النتيجة قرارين آخرين وضعا امام الجمعية العمومية .

دعا قرار دول عدم الانحياز (أ-ل-٥٢٢) الى انسحاب القوات الاسرائيلية فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة شرط ان ينظر مجلس الامن في جميع جذور الصراع – السياسية والقانونية والإنسانية – وفقاً للبندين ٢ و ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وأكد القرار ان هذا لن يعتبر بأي طريقة شرطاً اساسياً لانسحاب القوات الاسرائيلية الذي كان كل الغرض من القرار .

اما قرار أميركا اللاتينية (أ-ل-٥٢٣) ، الذي وضع بتحريض من الولايات المتحدة ، فلم يكن اقتراحاً مخلصاً ، فقد شعرنا بأنه انما قدم لبعثرة الاصوات وجعل حصول قرار دول عدم الانحياز على اكثرية الثلثين المطلوبة أمراً مستحيلا

صيغت كلمات ذلك القرار ببراعة بحيث لا يجد بعض البلاد سبباً لعدم تأييده . وبدلا من ان ينص سحب القوات الاسرائيلية بأسرع ما يمكن من الأراضي التي احتلت خلال الحرب ، جعل سحبها مشروطاً بانهاء كل الفرقاء ما بينهم من عداوات ، والعمل من اجل التعايش السلمي وعلاقات الجوار الحسنة .

وحضّ القرار مجلس الأمن على وضع خطط لضمان حرية الملاحة للبواخر الاسرائيلية في الطرق المائية الدولية .

بذلنا كل جهد لاستمالة الجمعية الى موقفنا . خاطبت الوفود في ٢١ حزيران فاشرت الى ان الجمعية تلتئم للحكم على أحد اعضائها بتهمة العدوان السافر المتعمد الجائر!

أستشهد بالقانون الدولي في ما يتعلق بالملاحة في خليج العقبة ، وقلت : " بما أن الخليج تحده الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وبما ان الدولتين في حالة حرب مع اسرائيل ، فإذا منعت اي منهما مرور السفن التابعة لدولة في حالة حرب معهما كانت تؤكد حقوقها في السيادة ، وتعمل كلياً ضمن تلك الحقوق " . ثم حاولت ان ابرهن ان المبدأ القانوني يجب ان يطبق تلقائياً : " إن العمل غير القانوني لا يمكن ان يؤدي الى نتائج قانونية ، ولا الى الحصول على الحقوق " .

ثم اقتبست البند ١٧ من ميثاق منظمة الدول الاميركية الذي نصه : " لا يمكن الاعتراف بحيازة اي اراضي أو الحصول على منافع خاصة بالقوة أو بوسائل قسرية أخرى " .

" هذه قضية اغتصاب يجب ان تعالج عن طريق الأمم المتحدة . فاذا خضعت الأمم المتحدة وأيدت سبيلا غير عادل حينئذ لا تضع سابقة خطرة جداً فحسب بل تضعف أسسها ايضاً ، لأن القوة ستصبح السلطة الوحيدة في تقرير الأعمال .

ذهبت كلمتنا سدىً وكانت النتيجة جموداً ، لأن احداً من القرارات الاربعة التي قدمت في الدورة الطارئة التي عقدتها الجمعية العمومية لم ينل الأكثرية اللازمة .

أما القرارات الأخرى الثانوية ، كالمساعدة الانسانية للمدنيين وأسرى الحرب وما يتعلق بالاجراءات الاسرائيلية لتغيير وضع مدينة القدس ، فقد اقرت ، ولكن اسرائيل رفضت ان تطيع وتنفذ القرار الخاص بالقدس .

للتخلص من هذا المازق اجلت الدورة الى ١٢ تموز (يوليو) كي تتمكن الوفود من دراسة امكانات تسوية بين قرار اميركا اللاتينية وقرار الدول غير المنحازة . والواقع ان المحاولات كانت عقيمة لأن العرب تمسكوا بشدة بموقفهم وهو الا تكون هناك مفاوضات ولا تسوية ولا اعترف باسرائيل قبل جلاء قواتها التام عن

الأراضي المحتلة .

حين تكلمت في الجمعية العمومية في ٥ تموز حذرتها من الخطر الناجم عن تلاعب الدول الكبرى ، وشددت على ما في الأمم المتحدة من اعراض المرض الذي قضى على عصبة الأمم القديمة :

" شاهدنا خلال هذه الدورة اعراض المرض نفسه الذي ادىّ الى زوال عصبة الأمم . واذا لم يقف على هذه الأعراض أدت ولا ريب الى انقراض الأمم المتحدة.

" حين يحدث ذلك تكون البشرية قد فقدت كل أمل لأنه لن تكون هناك منظمة أخرى تحلّ محلها .

" واذا كنا نندب مصير الأمم المتحدة ، ونتكهن بزوالها ، فانما نفعل ذلك بقلب حزين لأنها الصرح الذي يضم آمال البشرية جمعاء ومطامحها . اذا انهارت الأمم المتحدة لن تخسر الدول الصغيرة كثيراً لأنه ليس لديها شئ كثير تخسره ، أما الدول الكبيرة فستكون هي الخاسرة الكبرى .

" ان ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدنا بتاييده في الخرائب الآن ، أتلفته تلك الدول الجبارة التي ينبغي أن تكون المؤيدة الرئيسة له . سيكون التاريخ شاهداً على ذلك كما سنكون نحن الدول الصغيرة " .

لم يرد الاتحاد السوفيتي ان يرى الطوارئ التي عقدت بطلبه تؤجل من دون اتخاذ قرار ، فقد شعر بأن ذلك يعادل نوعاً من الهزيمة . لذلك ، بينما طالب قراره الدول بأدانة إسرائيل وانسحابها ، اذا به يتبع في المراحل خطة اكثر ليناً ويتخذ موقفاً أقل عناداً . والحقيقة انه بدا ان روسيا والكتلة السوفيتية يسرها أن تتخذ الجمعية العمومية اي قرار يثبت مبدأ الانسحاب ، ولا ضرر اذا نص ذلك القرار انهاء حالة الحرب وبالتالي الاعتراف بوجود اسرائيل .

ان الدول الغربية عموماً ، باستثناء فرنسا واسبانيا ، أيدت وجهة النظر الأميركية وذلك في الدرجة الأولى لتقوية الميثاق الغربي بالوقوف الى جانب الولايات المتحدة ضد الكتلة السوفيتية ، وبسبب العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة واسرائيل الأمر الذي يرمز الى النفوذ الغربي في الشرق الأوسط .

أيّد الجنرال ديغول ، من الناحية الأخرى ، قضية العرب منذ البداية وقد فعل ذلك ضد الراي العام الفرنسي المؤيد لإسرائيل ، وعلى الرغم من ان القسم الاكبر من آلة الحرب الاسرائيلية ، وخصوصاً السلاح الجوي ، جاء من فرنسا (ان طائرات الميراج والمايسترز الفرنسية مكنت اسرائيل من انزال الضربات الأولى التي شلت القوى الجوية المصرية والأردنية وكانت حاسمة خلال حرب الأيام الستة) .

ان تأييد الجنرال ديغول للعرب جعل فرنسا تستقل سياسياً عن الكتلة الأميركية . واكسبها شكر كثيرين من العرب وصداقتهم ومع ذلك رفضت الدول الافريقية التي تتكلم الفرنسية ان تتبع فرنسا وتؤيد وجهة النظر العربية . أما الدول الافريقية الأخرى فقد اتخذت مواقف مختلفة تبعاً لاتكالها على الولايات المتحدة او استقلالها عنها . وأما الدول الاسلامية ، مثل افغانستان وباكستان وتركيا واندونيسيا وايران فقد ايدت العرب تأييداً تاماً لأنها اعتبرت قضيتهم قضية اسلامية .

ان جميع المناورات والمحاولات للتوصل الى تسوية مقبولة ، وكل التحذيرات من عجز الولايات المتحدة في اوقات الحاجة الماسة والشدة ، لم تثمر شيئاً .

أما وقد عجزت الجمعية العمومية عن اتخاذ قرار غير مشروط في دورتها الطارئة فقد أرجعت القضية كلها الى مجلس الأمن .

على الرغم من انه لم يتحقق شئ له قيمته في هذه الدورة الطارئة من وجهة النظر العربية الإجمالية ، إلا انها تركت أثراً نافعاً جداً داخل الجانب العربي .

كان الملك حسين والرئيس السوري نور الدين الأتاسي بين زعماء العرب الذين حضروا الدورة . وكانت الخلافات القديمة بين زعيمي هذين البلدين العربيين المتجاورين قد زادت بعد حرب الأيام الستة ، والعلاقات بينهما ساءت كثيراً لذلك رأيت ، على الأقل من اجل ظهور العرب في الأمم المتحدة جبهة موحدة ، من الحكمة ان نجمع بينهما .

عرضت الفكرة على الملك حسين فرحب بها حالاً . ثم كلمت الرئيس الأتاسي بالتلفون فرفض طلبي على الرغم من توسلاتي ، فتألمت واظن انني كنت ، في نهاية المكالمة جافاً . وبعد ربع ساعة اتصل بي الدكتور ماخوس ، وزير خارجية سوريا ، وقال ان الرئيس الأتاسي قد وافق على الاجتماع الى الملك حسين شرط أن يتمّ ذلك في البيت الجزائري . قلت له ان المهم هو اللقاء لا مكانه ، وحددنا الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي ، ٢ تموز ، موعداً له .

في اليوم التالي صحبت الملك في سيراته من والدورف استوريا الى البيت الجزائري وبعد ربع ساعة وصل الرئيس الأتاسي ومعه الدكتور ماخوس وبو تفليقة وزير خارجية الجزائر .

وبعد مقابلة تمهيدية قصيرة ، تركنا الملك والرئيس وحدهما ساعة ليبحثا على انفراد في ما بينهما من خلافات .

في نهاية الاجتماع رجعت مع الملك حسين الى الفندق .

لا استطيع القول باخلاص ان ذلك الاجتماع الخاص قد سوى ما بين دمشق وعمان من خلافات تاريخية قديمة . كانت سوريا في أحد الأيام تحلم بسوريا

الكبرى التي تضم ما دعي " شرق الاردن " ثم في الآونة الأخيرة " الأردن " . كانت هناك خلافات عائلية ، ثم سياسية وايديولوجية ، ونزاع طويل يهدأ معظم الوقت ثم يتفجر احياناً في مشاحنات علنية وتبادل للتهم .

كانت النقطة المهمة ان الملك حسين والرئيس الأتاسي اجتمعا فعلاً خلال الدورة الطارئة التي عقدتها الأمم المتحدة في نيويورك .

رأيت في الملك حسين دوماً رجلاً ذكياً وجريئاً ، يحترم من كانوا أكبر منه سناً . اعجبتني صراحته وترفعه عن النفاق ، وتحرره من اعتقاد العصمة التي يظهرها بعض الحكام .

عاش الملك حسين حياة خطرة منذ ان ارتقى العرش في السادسة عشرة من عمره بعد اغتيال جده عبد الله في سنة ١٩٥١ . جرت عدة محاولات لقتله ، وذمته صحف البلاد العربية المجاورة وإذاعاتها . كذلك عاش بلده سنوات في ظل اسرائيل الأقوى منه ، وتعرض استقرار العرش لهزة عنيفة اكثر من مرة من قبل القوى الداخلية ومن ضمنها الفدائيون الفلسطينيون الذين كونوا دولة داخل الدولة الأردنية .

أن الملك حسين رجل شجاع يتحمل الأعباء بجلد . انه يتمتع باحترام البدو الأشداء بصورة لا حدود لها ، والبدو لا يحترمون سوى شيئين : الشجاعة والكرم

ونظراً الى إعجابي بالملك حسين سرني أن أرتب ذلك الاجتماع بينه وبين الرئيس الأتاسي ، وربما يتحقق قدر قليل من التسوية بين ذينك العدوين العربيين .

في اثناء دورة الأمم المتحدة تابع وزراء الخارجية العرب مؤتمرهم الذي بدأ في الكويت . واذ اتضح بصورة متزايدة ان خطوات عملية قليلة ستنتج من المناقشات تحولنا الى البحث في امكان عقد مؤتمر قمة عربي آخر ، على أن يكون هذه المرة في الخرطوم . حظيت فكرة المؤتمر بموافقة عامة ، ولكن الجزائر وسوريا اعترضتا عليها ، وقد بنت الجزائر اعتراضها على كون مؤتمرات القمة لم تخدم اي غرض ، وبنته سوريا على اساس قرار اتخذه الحزب لمقاطعة مثل هذه المؤتمرات .

بينما كانت هذه الاجتماعات سائرة في نيويورك ، اجتمع في القاهرة في ١٢ تموز الرئيس ناصر ، والرئيس بومدين ، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، والرئيس السوداني اسماعيل الأزهري ، وانضم اليهم في اليوم التالي الرئيس الأتاسي .

حين تلقيت نبأ هذه " القمة العربية الصغيرة " إبرقت الى الرئيس ناصر اطلب متابعة الاجتماع الى حين وصولي الى القاهرة .

تركت نيويورك مع الوفد السوداني الى العاصمة المصرية . وهكذا بعد الكويت ونيويورك جاءت القاهرة ، وقد ظهر في ما بعد أنه مؤتمر ساحر عظيم الأهمية .

١٦ - وفد عربي الى موسكو

وصلنا الى القاهرة في الساعات الأولى من يوم الأحد ، ١٦ تموز ، ولم نكد نستريح من عناء الرحلة الطويلة من نيويورك حتى حضرنا اجتماعاً عقدته القمة الصغيرة في الساعة ١،٣٠ مساءً للاستماع الى تقريري .

عرضت دراسة واسعة لكل ما جرى في الأمم المتحدة ، واضفت تحاليلي السياسية الخاصة للوضع ، وأكدت الحاجة الى قمة عربية كاملة ، وذكرت الأسباب التي جعلت الرئيس السوداني يقترح عقدها في الخرطوم .

لم يمض وقت طويل حتى اقتنع المجتمعون بأنه لا أمل في التوصل الى حل سياسي عن طريق الأمم المتحدة ، فقد ترك العرب امام خيار واحد : سلسلة عمل عسكري طويل ، واعداد لذلك العمل ، وانزال ضربة حاسمة متى حان الوقت .

وعلى الدول العربية في الوقت نفسه أن تشدد ضغطها السياسي بالطرق التالية :

١ - وقف موارد البترول عن أصدقاء اسرائيل .

٢ - سحب الودائع والأموال الاحتياطية من البنوك الغربية .

٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل البلاد التي ساعدت اسرائيل .

٤ - تشديد العقوبات الاقتصادية ضد اسرائيل .

٥ - تسوية قضية اليمن .

٦ - اتخاذ سياسة مشتركة نحو فلسطين .

كذلك وافقت " القمة الصغيرة " في القاهرة على النظر بارتياح الى اقتراح السودان عقد قمة عربية في الخرطوم .

استؤنفت المحادثات في مساء الأحد فاستمعنا الى الرئيس ناصر يتحدث بصراحة عن الوضع العسكري .

شدد في حديثه على الحاجة الملحة الى بناء عسكري يعوض من الخسارة التي لحقت بالقوات المصرية في حرب الايام الستة وخصوصاً بسلاح الطيران .

ثم تحول الاجتماع الى المحادثات التي جرت بين ناصر ونائب وزير الخارجية السوفيتي ، جيكوب ماليك ، الذي كان قد حضر الى القاهرة للتداول مع الرئيس المصري . اخبرنا ناصر أن الوزير السوفيتي ادعى ان الاتحاد السوفيتي يشارك العرب في الهزيمة . لقد طالب الأمم المتحدة بعقد دورة طوارئ خاصة ، وأيد

العرب ، ولكن خطوة الجمعية العمومية فشلت .

بعد دراسة دقيقة للموقف السوفيتي لم يجد رؤساء الدول المجتمعون سبباً لانزلاق العالم العربي في هوة الاقتراحات العديدة التي قدمها الاتحاد السوفيتي . بيد أنهم قرروا ، لارضاء موسكو ، ارسال الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والرئيس الجزائري بومدين في مهمة الى موسكو لها هدف مزدوج : أولاً شرح الموقف العربي وشكر الكتلة السوفيتية على تاييدها للعرب ، وثانياً معرفة مدى استعداد الاتحاد السوفيتي لدعم الصراع العربي عن طريق السلاح والتقنيين والمتطوعين .

سافر الرئيسان الى موسكو في صباح اليوم التالي ، الاثنين ١٧ تموز ، وعادا مساء الثلاثاء الى القاهرة . استقبناهما أنا والرئيس ناصر في المطار ، وذهبنا جميعاً الى قصر القبة لعقد اجتماع (كان الرئيسان الازهري والأتاسي قد رجعا الى الخرطوم ودمشق) .

ما أن جلسنا حتى قال لي الرئيس عارف : " لقد تكلم الروس بلغتك ! " سألته ما الذي يعنيه فقال : " ستعرف حين يقدم بومدين تقريره عن المحادثات في الكرملين " .

ثم روي الرئيس الجزائري هذه الحكاية المذهلة : أخبرهما الروس أن المؤتمر الثاني الذي عقدته الدول السوفيتية في بودابست أعلن تاييده لمبدأ الحل السلمي للمنازعات ، وأكد تاييده للتعايش السلمي بين البلاد والمحافظة على السلام العالمي . لذلك كان السوفيت يصرون على التوصل الى حل سلمي عن طريق دورة الطوارئ التي افتتحتها الأمم المتحدة لو ارتبط الحلّ بشروط . كان هذا هدفهم الرئيس ، ويردون من العرب أن يساعدوا . حتى أنهم ذهبوا الى حدّ ان اظهروا أنهم لا يجدون باساً في اعتراف العرب بإسرائيل اذا كان ذلك يضمن للاتحاد السوفيتي كدولة كبيرة ، الاّ تعاني هزيمة دبلوماسية .

وعد الزعماء السوفيت بأن يستمروا في تزويد الدول العربية بالاسلحة للتعويض من الخسائر المصرية . والواقع ان السلاح الروسي كان قد بدأ الوصول الى مصر لبناء قوتها المسلحة بأسرع وقت ممكن .

أخذ الرئيسان فكرة ان لدى الروس بعض التحفظات حول امكان عمل عسكري ، ولكن ذلك لم يعتبر أمراً ذا أهمية مباشرة لأنهما كانا يريان ان القتال لن يستأنف خلال السنتين او الثلاث القادمة .

لذلك ثبتت سهمة الرئيسين في موسكو تقديرنا الخاص فقط ، وهو الى الحلّ العسكري في الوقت الحاضر غير وارد ، وان الحل الدبلوماسي ميؤوس منه نظراً الى الاتجاه السائد في الأمم المتحدة . وقد اتفقنا على أن الطريق الوحيد

المفتوح أمامنا هو حلّ سياسي يؤدي في النهاية الى نزاع مسلح وان كان السوفيت لم يظهروا حماسة لمثل ذلك الحل . كانوا يتخشون الاحراج الذي قد يتعرضون له دولياً ، ولمحوا الى ان النزاع المسلح قد يتطلب قواعد عسكرية روسية في البلاد العربية التي تحدّ اسرائيل .

تجاوز الوقت منتصف الليل قبل ان انتهينا من تحليل موقف الكرملين وإعادة تركيبه .

في العاشرة من صباح الغد عدنا الى الاجتماع . تكلمت أولاً واقترحت أن علينا ، في ضوء نتائج مهمة موسكو ، أن ندعو فوراً الى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب . وقد عرضت ، من اجل ذلك ، أن أزور بعض بقاع العالم العربي الحساسة سياسياً . كذلك عرضت وضع خطة مفصلة لحل سياسي معقول ومقبول لا ينكر حقيقة القضية الفلسطينية .

ثم تكلم الرئيس ناصر ، فأعرب عن شكه في فائدة اي حلّ سياسي . أكد أن مثل ذلك الهدف يتطلب من العرب القبول بمبدأ " الاخذ والعطاء " الذي سيخرجون منه ولا ريب خاسرين . كذلك تكلم بصورة مطولة عن مضامين الهزيمة وآثارها كما تنعكس على الوضع الداخلي في مصر .

رأى أننا قد وصلنا الآن الى طريق مسدود . قال ان وضع العرب يمكن ان يشبه بسمكة علقت بصنارة الامبريالية العالمية القوية . قال ايضاً انه شعر بالعجز عن فتح حوار مع الاميركيين ولو كمخرج لمن سيخلفه ، فقد كان مقتنعاً بأنه لا مخرج له .

قال اننا نحتاج الآن الى نوع من العمل الحاسم تقبله الشعوب العربية ، الى شيْ يسدّ الفراغ الى ان يأتي الوقت الذي نقدم فيه على هجوم مسلح ناجح . خشي الا يؤدي الاجتماع الحالي في القاهرة الى حلّ سياسي ، ولا مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو مؤتمر القمة العربي .

أعتقد أن ناصر كان صادقاً في كل كلمة قالها ، فقد كان يائساً من الوضع فعلاً .

تكلم بعده الرئيس بومدين فقال ان كلا من الاميركيين والروس يتبع السياسة نفسها في عدم الموافقة على الصراع المسلح كوسيلة لاسترداد الشعب حقوقه . شعر هو أيضاً ، موقتاً ، بأن الحلّ السياسي هو الطريق الوحيد الممكن ، ولكنه كان يخشى أن يؤدي ذلك الى انهيار الأنظمة التقدمية وإزالة قضية تحرير فلسطين بأسرها . قال لنا ان الروس اتهموا نظامه بالتطرف ، وبالقتال بالشعارات . وفي ما يتعلق بالوضع العربي الاسرائيلي قال الروس محذرين ان العودة الى الكفاح المسلح راساً ستقوي قبضة اسرائيل على الأراضي المحتلة ، وقد تأتي بالاحتلال أيضا

الى اعتاب القاهرة ودمشق .

كان ما استخلصته ان المغامرة العسكرية غير عملية وقد تكون انتحاراً . فلم يكن لدينا خيار سوى استعمال الطرق السياسية التي قد تؤدي في النهاية الى حل سلمي أو عسكري . وفي كلا الحالين كانت الوحدة العربية شرطاً أساسياً أكيداً .

وافق ناصر على ذلك ، ولكنه كرر القول انه غير مقتنع بامكان الحل السياسي . فالعبارة نفسها ليست غامضة فحسب بل لا معنى لها ايضاً لاسرائيل وأولئك الذين يدعمونها ، فهي لا تعني بالنسبة اليهم سوى ان ييأس العرب ويستسلموا .

بيد أنه وافق على اقتراح عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب ، ومؤتمر قمة عربي ، وأعرب عن أمله في أن يحقق الاجتماعان شيئاً كثيراً .

عند هذه النقطة قرأ الرئيس ناصر اقتراحاً جديداً لقرار الأمم المتحدة كان قد تسلمه من نائب وزير الخارجية الروسي جيكوب ماليك ، فوجدناه اضعف من تلك التي رفضناها في الدورة الطارئة . قلت لناصر : " لا يمكن أن أقبل هذا ، لأنني اذا قبلته لا أستطيع العودة الى بلدي ولا حتى مواجهة بناتي " ، فأسقط القرار .

استمرت هذه المناقشات الشديدة عقب حرب الأيام الستة في الأشهر التالية . ولكن " القمة الصغيرة " في القاهرة اعطتني شخصياً نظرة واضحة إلى ناصر في الهزيمة .

سألني ونحن خارجون من غرفة المؤتمر أن أراه في بيته في منشية البكري في القاهرة في الثامنة من مساء ذلك اليوم .

ذهبت ، وبعد اجراءات الأمن العادية سمح لسيارتي بالدخول . أخذني سكرتير الى غرفة جانبية واسعة بنيت حديثاً وأثثت لتكون غرفة طعام . جلست نحو عشر دقائق ، ثم دخل ناصر من غرفة الجلوس برتدي قميصاً مفتوح الياقة قصير الكمين ، فامسك بذراعي واعتذر إليّ من تأخيري قائلاً وهو يبتسم ان جيكوب ماليك أطال الزيارة . ثم أضاف : " قلت لماليك إننا رفضنا القرار السوفيتي " . توقف قليلاً وتابع كلامه : " يا عزيزي محجوب ، طلبت ان تأتي لأنني اردت شخصاً استطيع ان افرغ امامه ما في قلبي " .

بدا متعباً جداً ، ومحزوناً جداً . عرفته سنوات طويلة ، وفي ساعة الهزيمة صدقته حين قال إنه أراد التنفس عن مشاعره الداخلية الحقيقية . وقد دونت في ما بعد ، في الليلة نفسها ، البحث الذي دار بيننا ، وها أنا أنقله بنصه .

قال لي ناصر : " كان خيراً لي لو مت قبل أن أشهد هذه الهزيمة . واسوأ من الهزيمة نفسها خيبة أملي في صديق العمر عبد الحكيم (القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية) .

" قلت لعبد الحكيم ان الحرب الحديثة اصبحت علماً ، وان كلاً منا قد ابتعد عن الجيش زمناً طويلاً ، ولم يعد صالحاً للقيادة العليا . طلبت منه أن يبقى نائباً للرئيس وأن يستقيل من قيادة القوات المسلحة ، ولكن عبد الحكيم أصرّ على الاحتفاظ بالمنصبين .

" وليس ذلك كل شئ . دفع بعض كبار الضباط الى تقديم عريضة يطلبون فيها إبقاءه قائداً عاماً ، فارجعت العريضة إليهم وأخبرتهم ان هذا امّر عائد الى نظام الجيش . ولكنهم قدموا عريضة أخرى فكان لا خيار لي في هذه المرة سوى فصلهم جميعاً من الجيش .

" غضب عبد الحكيم واعتكف في قريته . ارسلت اطلب عودته الى بيته في القاهرة ، فعاد . بيد أن الضباط يتابعون زيارته في بيته ، وتلك مسألة تزعجني .

كانت مرارة عبد الناصر ، طبعاً ، مفهومة . لاريب في ان عبد الحكيم عامر كان اقدم أصدقائه ، وكانت لناصر أعظم الثقة به ، ترجع صداقتهما الى ايام الكلية العسكرية ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ . ان الطويل النحيل عبد الحكيم والطويل الممتلئ جمال كانا لا ينفصلان . كان اصدقاء جمال يدعونه " جيمس " ، واصدقاء عبد الحكيم يدعونه " روبنسون " لأنه كان محباً لقصص الرحلات . بقيا صديقين طوال حياتهما العسكرية ، وكان عبد الحكيم من أكبر مساعدي ناصر في انقلاب الضباط الأحرار في سنة ١٩٥٢ . لقد اشتركا في تقلبات سنوات حكم ناصر الصعبة ، وخلال الوحدة القصيرة المشحونة بالمشكلات مع سوريا التي اعلنت في ١٩٥٨ ، وكان عامر عشية حرب الأيام الستة القائد العام للجيش المصري ، ولا شك في انه كان احد " الصقور " في المعسكر المصري الذين يصرون على الهجوم قبل أن تبدأه اسرائيل ، الأمر الذي بدا أن ناصر كان متردداً في الإقدام عليه .

في الوقت الذي دارت فيه هذه المحادثة الخاصة لم يتسرب الى الشعب المصري سوى القليل مما حدثني به ناصر ، ان كان قد تسرب شئ . لكن بعد أربعة أيام ، في ٢٣ تموز ، لام ناصر علناً بعض قواده ، وخصوصاً قواد السلاح الجوي ، في الهزيمة وشلّ السلاح الجوي قبل بدء الحرب فعلاً . وفي أوائل السنة التالية حكم بالسجن خمسة عشر عاماً على اسماعيل لبيب ، نائب مارشال الجوّ المتعاقد والرئيس السابق لقسم الدفاع الجوي ، كما حكم بالسجن المؤبد على محمد صدقي محمود مارشال الجوّ المتعاقد والقائد السابق للسلاح الجوي . أما تحرك عامر ضد ناصر فقد ظهر علناً جزئياً بعد شهر من المحادثة .

بعد أن أطلعني ناصر على شجاره مع عامر ، وتحطيم سلاحه الجوي في ٥ حزيران – كما ورد ذكره في فصل سابق – توقف لحظة وأخذ يفكر ، ثم سألني : " ما رأيك في ما رايت في القاهرة خلال اقامتك ؟ أعرف ان لك اصدقاء كثيرين هنا

وانت أقدر منا على تقدير الوضع لأن اصدقاءك يكلمونك بحرية " .

قلت له : " ان الوضع الذي أجده وضع قلق وضياع تام . كنت تقول لي إن الحرب الحديثة اصبحت اليوم علمية ، لكنني أرى ان الحروب ليست مجرد معارك يقوم الجنود وقوة السلاح بكسبها . ان معنويات الشعب مهمة جداً ، والمعنويات في الجمهورية العربية المتحدة منحطة جداً منذ سنوات كثيرة ، قبل ثورة ٢٣ تموز وبعدها . لقد كبتت الحريات الأساسية ، وسجن كثيرون من الناس أو حجزوا . وصودرت أملاك الكثيرين . أقترح ، كاجراء أولي ، أن تفرج عن بعض المساجين وعن المحجوزين ، وان ترفع الحجز عن املاك الآخرين " .

وعد الرئيس ناصر بأن يعمل باقتراحاتي . لا أعرف الى اي حدّ وصل في ذلك ، لكن من المؤكد أن حرية القول في مصر زادت على ما كانت عليه منذ زمن طويل .

على أن افكاره خلال محادثاتنا الخاصة كانت مستغرقة في هزيمته . قال لي : " اتدري أنه لم يكن ، يوم استقلت في ٩ حزيران ، بين الاسماعيلية وبيتي سوى اربعمائة جندي ؟ كانت الجيوش الاسرائيلية قادرة على دخول القاهرة لو أرادت" .

أظن أن أحداً من الزعماء المصريين ، ولا سيما ناصر ، قد اعترف علناً بهذه الحقيقة المذهلة . انه لأمر عرضة للجدل ان يكون الاسرائيليون قد قصدوا الاندفاع بغزوتهم عبر قناة السويس الى قلب مصر . لكن لو كانت لديهم خطة كهذة لاستطاعوا الزحف على القاهرة .

قال ناصر ، كما ذكرت سابقاً ، ان سبب هذا الوضع الغريب انهماك خمسين ألف جندي مصري في حرب اليمن التي لا جدوى منها . لذلك قررت ان احاول المساعدة على حل مشكلة اليمن التي طال قرحها .

طبعاً يظل مهماً ، وان كان نظرياً ، أكان وجود الخمسين ألف جندي في مصر في تلك الظروف السائدة يحدث فرقاً كبيراً في نتيجة حرب الأيام الستة أم أنهم بالفعل انقذوا بوجودهم في تلك الجهة من شبه الجزيرة العربية ؟

١٧ - مؤتمر القمة العربي في الخرطوم

أعدّ المسرح لمؤتمرين خطيرين وتاريخيين في الخرطوم : اجتماع وزراء الخارجية العرب ، ثم مؤتمر قمة لرؤساء الدول العربية . كانا اجتماعين حاسمين عقدا وراء ابواب مغلقة ، واعتقد انه لم تنشر عنهما حتى الآن معلومات صحيحة.

سأحاول في هذه الرواية الأصلية ان أظهر في أي النواحي استطاع الزعماء العرب أن يحققوا نتائج مثيرة مهمة وفي أي النواحي فشلوا ، حالات النصر المقيد والعبث بعد الهزيمة المنكرة في حرب الأيام الستة .

نحن في السودان اعتبرنا هذه الاجتماعات ذات اهمية عظمى بالنسبة الى العرب . واجهنا الدليل الصارخ على ان قضية العرب قد وصلت على المستوى الدولي إلى طريق مسدود ، لم يتحقق شئ في الأمم المتحدة ، وتمسكت اسرائيل بالأراضي المحتلة بشدة . أما في البلاد العربية التي تعرضت مباشرة لويلات الحرب ، فقد جرت محاولات يائسة لاعادة بناء القوات المسلحة ، وتخليص الاقتصاد الممزق من براثن الإفلاس المطبق .

كانت الخرطوم الموقع الوحيد المقبول سياسياً للمؤتمر لدى زعماء العرب . المحافظين والمتطرفين . في تلك الفترة الخاصتو من التاريخ كانت ستظهر اعتراضات على اي عاصمة عربية تضيف زعماء العرب جميعاً

بدأ اجتماع وزراء الخارجية في ١ آب ، وكممثل الدولة المضيفة رحبت بهم. وناشدت العرب جميعاً في مستهل كلامي ان يضعوا خطة موحدة لمواجهة الاعتداء في الشرق الأوسط ، ثم تبحث " خطة المعركة " في اجتماع القمة المقترحة . كان تشديدي على الحاجة المطلقة الى وحدة عربية .

واذ كانت النقطة الأساسية التي دار حولها الاجتماع فإني أود أن أقتبس ثلاث فقرات من حديثي الى وزراء الخارجية :

" ما جرى بين الخامس والعاشر من حزيران ان لم يكن اعتداء جغرافياً على أرضنا العربية بقدر ما كان اعتداءً تاريخياً على مصيرنا ووجودنا . ويخطئ من يعتقد أو يتصور أن الغزوة الصهيونية الاستعمارية قد انتهت باحتلال ما احتلته من فلسطين الحبيبة وما جاورها من اقطار عربية . على النقيض فانها هي البداية تلك التي شاهدناها ، البداية لغزوة استعمارية من نوع جديد يستهدف الانسان قبل

الأرض والتاريخ قبل الجغرافيا والوجود من جذوره وأصوله قبل شكله .

" لا بدّ من أن نؤكد هنا ضرورة وحدة الصف ووحدة العمل من أجل الكفاح العربي المشترك بصرف النظر عن تعدد الانظمة المختلفة في البلاد العربية ووجوب قيام تعايش سلمي مستقر بين مختلف هذه الانظمة السياسية في الوطن العربي ذلك بأن فقدان المعارك السياسية والاقتصادية والعسكرية لا يقع على نظام دون سائر الانظمة . كما ان النصر لا يكون من نصيب نظام بعينه بل نصيب الوطن العربي كله " .

كانت المناقشات التي تلت ذلك صريحة وواقعية . وأخيراً أوصى وزراء الخارجية بما يلي :

١ - يدعو الوضع الى وحدة مطلقة في العمل ، والى " تطهير " الجوّ العربي من كل الخلافات .

٢ - يجب ان يتحمل العرب جميعاً عبء أثر الاعتداء ، ومهمة استعادة الأراضي العربية المحتلة .

٣ - اي جهد أو اجراء سياسي يخصص أو ينفذ لإزالة آثار الحرب يجب أن يأخذ في الاعتبار عدم اهمال القضية الفلسطينية .

٤ - على وزراء المال والبترول العرب وخبرائهم أن يجتمعوا في بغداد في ١٥ آب للنظر في دور الاقتصاد العربي كسلاح فعال في الاستراتيجية العربية للمعركة المقبلة ، ويجب ان ترفع توصيات ذلك المؤتمر الى وزراء الخارجية العرب .

٥ - على البلاد العربية المنتجة للبترول ان تحافظ على حظر ضخّ البترول لبريطانيا والولايات المتحدة تمشياً مع قرارات مؤتمر البترول العربي وحتى اشعار آخر .

٦ - يجب أن تصفى بسرعة جميع القواعد الأجنبية في البلاد العربية .

اوصى اجتماعنا أيضاً بتوحيد الخطط السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من أجل تقوية التعاون العربي وتحقيق المطامح العربية .

اجتمع وزراء المال والاقتصاد والبترول من ثلاث عشرة دولة عربية ومن مشيخات البحرين وقطر وابوظبي في بغداد بحسب الاتفاق ووضعوا قائمة بالاسلحة الاقتصادية التي يمكن ان نستعملها في استراتيجيتنا المشتركة الاجمالية. وقد تضمنت القائمة توصيات بعيدة الأثر قدمت الى وزراء الخارجية العرب في الخرطوم .

١ - البترول :

وقف الضخ كلياً والى اجل غير محدود الى ان تزال آثار الاعتداء الحربي . وقد

أوصي بعدة اجراءات لتخفيف اثر هذه الخطوة في اقتصاد الدول المنتجة للبترول خاصة ، ولدراسة ردود الفعل السياسية والاقتصادية في العالم أجمع بدقة .

٢ - الإجراءات المالية :

(أ) سحب الأموال العربية من منطقتي الدولار والاسترليني ، وخفض الاستثمارات العربية في هاتين المنطقتين بطريقة تضمن عدم تسرب الأموال العربية الى اسواقهما .

(ب) تحويل احتياط الذهب العربي من بريطانيا والولايات المتحدة الى أماكن أخرى .

(ج) تحويل كل الاستثمارات الحكومية العربية الى الاسواق العربية كلما كان ذلك ممكناً .

(د) تأسيس مجمع احتياطي من العملة الأجنبية للبلاد العربية ، وصندوق تنمية عربي ، واتحاد للدفعات العربية .

في ٢٦ آب (اغسطس) بحث وزراء الخارجية العرب في الخرطوم في هذه التوصيات ، ونظروا بدقة في الوضع الإجمالي للاقتصاد العربي وتطويره في خدمة القضية العربية .

أما جدول الأعمال الذي وضعنا مسودته لمؤتمر القمة في الخرطوم فقد عكس خطة العمل الأساسية ذات الشعب الثلاث التي كنا نسعى اليها :

١. تنسيق الجهود لإزالة آثار الحرب بالعمل العسكري والاقتصادي والسياسي.

٢. درسة نقاط الضعف العربية التي أدت الى الحرب كي يصبح بالإمكان تفاديها في المستقبل .

٣. تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد العربية .

عين يوم ٢٩ آب ١٩٦٧ موعداً لمؤتمر القمة .

كان قد مرّ على الهزيمة نحو ثلاثة أشهر ، وانهينا ستة أسابيع في محادثات عربية داخلية مركزة ، وبدا انه لا حلّ للمشكلة على المستوى الدولي . ومع ذلك فاني اعتقد ان العالم العربي ، بعد صدمة الهزيمة الأولى وما جلبته من مذلة وكبت بدأ الآن يأمل أن تؤدي المحادثات والحوادث التالية والمناقشات الى شئ إيجابي .

وقد انعكست الآمال في الترحيب العظيم الذي قابل به اهل الخرطوم رؤساء الدول الذين وصلوا في ٢٩ آب لحضور مؤتمر القمة الذي كان اول اجتماع تام حضره زعماء العرب جميعاً منذ الحرب .

ان الملوك والرؤساء وممثلي رؤساء الدول جميعاً استقبلوا استقبالاً حاراً ، ولكن

ناصر حظي باكثر الترحيب . ذهبت معه الى المدينة في سيارة مكشوفة بينما بقي الرئيس اسماعيل الأزهري في المطار لاستقبال الملك فيصل الذي كان ينتظر وصوله خلال نصف ساعة .

على جوانب الشوارع المؤدية الى فندق السودان الذي خصص لإقامة الملوك ورؤساء الدول احتشدت الجماهير الكبيرة هاتفة مطلقة الشعارات ! كان استقبالاً صاخباً عفوياً واصيلاً ، وبدا ان صرخات التاييد لناصر التي انبعثت من ألوف الحناجر اعطته حياة جديدة . لقد تلقى اول تفويض شعبي للبقاء في الحكم حين قدم استقالته بعد الهزيمة العسكرية ، واعتقد ان الترحيب العجيب الذي لقيه في الخرطوم كان التفويض الثاني . كان استفتاءً مؤكداً .

خففت سيارتنا من سرعتها امام الجماهير الزاحفة الى حدّ ان لحقت بنا سيارة الملك فيصل . لن أنسى أبداً منظر عشرات الألوف من حولنا يصيحون : " إلى النصر يعيش ناصر وفيصل ! " .

بدأت أولى جلسات القمة في مبنى البرلمان بعد نحو ساعتين . وقد ترأس الرئيس الأزهري الاجتماع بصفته المضيف . قال في خطاب الافتتاح ان نكسة العرب الأخيرة قوت عزيمتهم ووحدة هدفهم .

بعد هذا الاحتفال العام عقد المؤتمر جلسة في غرفة مغلقة . طلب الرئيس الأزهري أن ألقى كلمة ، وكان موضوعي – وهو الموضوع الذي كنت أصر عليه في اللقاءات العربية الأخيرة – الوحدة العربية الحقيقية التي امتنعت منا حتى الآن .

ذكرت الاجماع الذي توصل اليه وزراء الخارجية في توصياتهم لمؤتمر القمة، وأعلنت أن الوحدة العربية ضرورة حيوية للصراع في هذه الساعة الحاسمة . شددت على اعتقادنا ان العدوان الأخير انما كان هدفه ذاتيتنا وتاريخنا وتراثنا المجيد .

توسلت الى المؤتمر أن يهتم بالذاتية العربية ، وباحياء الماضي العربي ، وعقد العزم على بناء حاضر متين ومستقبل مشرق .

ثم أجل المؤتمر الى صباح اليوم التالي ، ٣٠ آب . ومن المستحيل ان نذكر اسماء الذين حضروا هذا المؤتمر ، وهم :

الملك حسين بن طلال المملكة الأردنية ، اسماعيل الأزهري رئيس مجلس الدولة السوداني الأعلى ، الفريق عبد الرحمن عارف رئيس العراق ، الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، عبدالله السلال رئيس جمهورية اليمن ، الأمير صباح السالم الصباح حاكم الكويت ، الأستاذ شارل حلو رئيس لبنان ، الأمير حسن الرضا ولي عهد المملكة الليبية ، الباهي الأدغم وزير الدولة التونسي لشؤون الرئاسة

ممثلاً للرئيس بورقيبة ، عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وعضو مجلس الثورة ممثلاً للرئيس بومدين ، والدكتور محمد بن هيما رئيس وزراء مراكش ممثلاً للملك الحسن الثاني .

يتبين من هذا ان ثمانية من رؤساء الدول حضروا الاجتماع بينما مثل دول المغرب الأربع مندوبين عنها . اما سوريا فلم تمثل على الرغم من نصف الوعد الذي قطعوه لي بالحضور حين ذهبت الى دمشق في ٢٣ آب وحاولت اقناعهم بذلك . (قابلت الرئيس الأتاسي وسواه من اعضاء الحكومة فأخبروني ان قراراً حزبياً يمنعهم من حضور مؤتمرات القمة . اقترحت ان يدعوا الى اجتماع حزبي ينقض ذلك القرار ، فاحتجوا بان ذلك يستغرق وقتاً ، ولكنهم سينظرون في الأمر . وفي النهاية لم يحضروا) .

حين عقد مؤتمر القمة جلسة سرية في اليوم التالي عدد الملك حسين الخسائر التي مني بها الأردن في حرب الايام الستة ، وذكر لنا الرئيس ناصر بصورة مطولة كيف بدأت الحرب ، والخسائر التي تعرضت لها الجمهورية العربية المتحدة ، والاجراء الذي علينا أن نتخذه الآن . واستمرت المحادثات حتى ساعة متأخرة من المساء .

بعد عشاء رسمي في قصر الرئاسة في تلك الليلة ، اقترح الرئيس ناصر أن يحضر هو والملك فيصل الى بيتي للبحث في مشكلة اليمن . وقد تمّ ذلك ، واتفقنا على خطة لانهاء المشكلة اليمنية التي أساءت الى العلاقات بين الزعيمين . وسأروي في القسم التالي من هذا الكتاب للمرة الأولى قصة حرب اليمن بكاملها وكيف استطعت أن اساعد على وضع حدّ لها .

كان الملوك ورؤساء الدول والمندوبون الآخرون في قمة الخرطوم واقعيين جداً في مناقشتهم وأهدافهم . مضت سنوات والاشاعات والتكهنات تدور حول ما جرى وراء الأبواب المغلقة . وفي ما يلي قصة المناقشات السرية كاملة :

في ما يتعلق بمسألة قطع البترول العربي كسلاح في المعركة وزن المجتمعون بدقة حسنات ما دعوه " موقفاً سلبياً " وسيئاته ، اي قطع موارد البترول عن البلاد الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد قرروا في النهاية ان ذلك سيكون أكثر ضرراً للاقتصاد العربي منه لاقتصاد اعداء العرب . ثم نظروا في ضخ البترول كسلاح إيجابي . وهنا ايضاً تقرر ، بعد جدل طويل ، ان تدفق البترول يجب أن يستمر . اعتبر البترول مصدر دخل ايجابيا للعرب يمكن أن يستعمل في خدمة الاقتصاد العربي وفي المساعدة على إزالة آثار الاعتداء الاسرائيلي .

عند هذه النقطة جرى تقدير لحاجات الدول العربية التي تكبدت الخسائر واضراراً مباشرة نتيجة حرب الأيام الستة .

• قال الرئيس ناصر ان الجمهورية العربية المتحدة ، علاوة على خسائرها في الرجال والعتاد العسكري ، والحاجة الى إعادة بناء قواتها المسلحة ، ستظل تخسر ١١٠ ملايين جنيه سنوياً بسبب اغلاق قناة السويس .

وأشار الملك حسين الى أن بلده يحتاج الى ٤٠ مليون جنيه سنوياً ليدّ نفقات إدارة الدولة ، والمحافظة على الجيش ، وتزويد المواطنين في الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل بالأغذية والرواتب والأجور للمحافظة على معنوياتهم .

كيف نجمع هذه الأموال ؟ هذا هو السؤال الذي طرح على اعضاء مؤتمر القمة بصراحة .

ساد الاجتماع صمت كلي . لم يتكلم أحد .

كنت جالساً الى جانب الملك فيصل ، فاتفت اليه وقلت : " أبا عبد الله ، ان لك الكلمة الأولى " .

كان الملك فيصل متردداً في البدء . قال : " هل أكون البادئ ؟ " . أجبته : " نعم " فكر لحظة ثم قال : " ستساهم المملكة العربية السعودية بخمسين مليون جنيه سنوياً " .

ثم التفت الى الشيخ الصباح ، حاكم الكويت ، وقلت : " اذا كانت المملكة العربية السعودية ستساهم بخمسين مليون جنيه ، فمن المؤكد أن الكويت تستطيع أن تساهم بستين مليوناً " .

اعترض سموه قائلاً : " لكن لا تنس اننا دفعنا لمصر خمسة وعشرين مليون جنيه ! " . قلت له : " كان ذلك عمل احسان مضى كالصدقة الخفية ، لا تهتم به الآن . نهتم بالمساهمات للوضع الحاضر فقط " .

التفت الشيخ الصباح الى وزيري الخارجية والمال الكويتيين وشاورهما همساً ، ثم أعلن أن الكويت ستساهم بخمسة وخمسين مليون جنيه سنوياً .

ثم التفت الى المندوب الليبي وقلت أظن مساهمة بلده يجب أن تكون ثلاثين مليون جنيه في السنة . فرد على حالاً ولي العهد الأمير حسن الرضا ووزير خارجية ليبيا انهما ليس مفوضاً إليهما جعل ليبيا تلتزم هذا المبلغ . قلت : " سنعتبر مساهمة ليبيا ثلاثين مليون جنيه . يمكنكما ان تطلبا الى جلالة الملك ادريس الموافقة ، وأنا متأكد من أنه سيوافق " .

بعد أن ضمنا ١٣٥ مليون جنيه سنويا – واظن ان الأمر استغرق نحو عشرين دقيقة – كتبت رقمين على قطعة ورق ومررتها الى الرئيس ناصر ، فنظر اليها لحظة ثم هزّ رأسه موافقاً . عندها اعلنت ان اربعين مليوناً تذهب الى الأردن ، والباقي،وهو ٩٥ مليوناً للجمهورية العربية المتحدة . وفي ما يلي نصّ القرار الذي اتخذته القمة في هذا الشأن :

" وافق كل من المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، والمملكة الليبية على دفع المبالغ السنوية التالية ، على ان يتم الدفع سلفاً كل ثلاثة أشهر ابتداءً من منتصف اكتوبر الى ان تزال آثار العدوان : المملكة العربية السعودية ٥٠ مليون جنيه ، الكويت ٥٥ مليون جنيه ، ليبيا ٣٠ مليون جنيه " .

" بهذه الطريقة يضمن الشعب العربي ان يكون قادراً على الاستمرار في المعركة دون اي ضعف الى ان تزال آثار العدوان " .

بدأ بعد ذلك النظر في القضية السياسية . كان النقاش هنا طويلاً بصورة خاصة لأنه نشأت صعوبة في الموافقة على ما اعتبرته نقطة أساسية : ما الذي تعنيه تماماً عبارة " التسوية السلمية " ؟ والواقع ان الخلاف دام حتى نهاية المؤتمر على الرغم من ان البلاغ النهائي تضمن اجماع الرأي على انه يجب ألاّ تكون هناك تسوية سلمية مع اسرائيل .

اقترح الرئيس ناصر خلال المناقشة أن يسمح للملك حسين بالعمل شخصياً لتسوية من جانب واحد مع اسرائيل في ما يختص بالاردن . لكن الملك حسين رفض ذلك رفضاً باتاً وقال ان اي تسوية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تسوية عربية شاملة .

ثم تدخل رئيس وفد التحرير الفلسطينية وأثار موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة الشائك ن وهما جزءان من فلسطين كانا تحت الحكم الأردني والمصري منذ حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨ الى حرب الأيام الستة . فأسرعت الى مقاطعته وذكرته بما قلته له في هذا الموضوع في مناسبة سابقة وهي أنه يجب ألاّ نختلف على التفصيل قبل أن نحصل على القماش . علينا أن ننتظر حتى نستعيد الاراضي التي احتلتها اسرائيل ثم يتوافر لدينا الوقت لتسوية حقوق التملك .

كذلك ظهرت مخاوف من أن تؤدي التسوية الى مفاوضات مع اسرائيل – مباشرة أو غير مباشرة – أو الى الاعتراف بها . فأظهرت اصراري على ان يتضمن القرار في هذا الموضوع المبادئ التي اقترحت في مؤتمر وزراء الخارجية العرب على حقوق عرب فلسطين في بلدهم .

أدّى ذلك تقريباً إلى حلّ المؤتمر بأسره . ان الخطة التي اتبعتها هي أنه اذا لم توضع صيغة القرار بهذه الطريقة فإننا قد نعتبر ان مؤتمر القمة لم يعقد أبداً .

واذ رأى الرئيس ناصر كم كنت عنيداً في هذه النقطة التفت إلي وسأل : " هل أنت دكتاتور ؟ " فاجبت : " يا صاحب الفخامة كان الأجدر أن أسالك هذا السؤال " .

وأخيراً أصدر المؤتمر بلاغاً وقراراً قرئا في جلسة مفتوحة ختمت بها القمة بعد الظهر في الاول من أيلول ١٩٦٧ . قرأت ما يلي :

أولاً : اكد المؤتمر وحدة الصف العربي ، ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب ، كما أكد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء وتطبيقه .

ثانياً : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على اساس ان الاراضي المحتلة اراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء .

ثالثاً : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضي العربية المحتلة بعد ٥ يونيو وذلك في نطاق المبادئ الاساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع اسرائيل او الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه .

رابعاً : كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد أوصى بامكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الامر ملياً ان الضخ نفسه يمكن ان يستخدم كسلاح ايجابي باعتبار البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة . قرر المؤتمر استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة عربية ايجابيه يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية وفي الاسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت لعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية من الصمود لازالة آثار العدوان ، وقد اسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام اي ضغط اقتصادي .

خامساً : أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لانشاء صندوق الانماء الاقتصادي العربي طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد ببغداد .

سادساً : قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الاعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف .

سابعاً : قرر المؤتمر تصفية القواعد الاجنبية في الدول العربية .

قرار لمؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية
المنعقد في الخرطوم من ٢٩ أغسطس ١٩٦٧

قررت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والمملكة الليبية ان تلتزم كل منها بدفع المبالغ التالي بيانها سنوياً ومقدماً عن كل ثلاثة اشهر ابتداء من منتصف اكتوبر الى حين ازالة آثار العدوان :

المملكة العربية السعودية	خمسين مليون جنيه استرليني
الكويت	خمسة وخمسين مليون جنيه استرليني
المملكة الليبية	ثلاثين مليون جنيه استرليني

تكلم الرئيس اسماعيل الأزهري بلساننا حين أنهى المؤتمر بهذه الكلمات :

لقد ساد اجتماعاتكم الشعور المشترك بعظم المسئولية التاريخية التي تواجهها الشعوب العربية في هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من مراحل نضالها . مؤكدين تصميمهم الوقوف صفاً واحداً في مواجهتهم للتحديات المصيرية .. وما تلقيه على الشعوب العربية من مسؤوليات .

وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم ابعاد العدوان الذي تعرضت له الدول العربية في الخامس من يونيو الماضي وقرروا ان إزالة العدوان من الارض العربية هي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية تحتم تعبئة الطاقات العربية مع ايمانهم التام بان هذه الطاقات كفيلة بازالة آثار العدوان وبان النكسة التي تعرضت لها الشعوب العربية يجب أن تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك .

وفي ظل هذا التقييم اتفق اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم على الوسائل الفعالة التي تكفل تحقيق ازالة آثار العدوان ومن بينها دعم الدول التي تأثرت مواردها الاقتصادية مباشرة نتيجة للعدوان وذلك لتمكين هذه الدول من الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية .

وعبر أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثليهم عن ايمانهم الراسخ وعزمهم الاكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد من اجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه . ويناشد القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم بتأييد هذا الحق العادل باتخاذ مواقف ايجابية ازاء قوى الاستعمار الصهيوني التي تحول بين شعب فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق .

عرض الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم العلاقات بين دولهم في جميع مجالاتها واتفقوا على اتخاذ الخطوات التي من شأنها دعم وتعزيز العلاقات بينها

وفقاً لميثاق التضامن العربي بغية تحقيق آمال الشعب العربي في التقدم والرخاء واعرب اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة الى عقد هذا الاجتماع التاريخي كما عبروا عن مشاعرهم الفياضة تجاه الاستقبال الحماسي الذي استقبلهم به شعب السودان الكريم .

كتب المعلقون العرب والدوليون في ذلك الوقت وبعده عن أهمية مؤتمر القمة في الخرطوم. والواقع انه كانت هناك آمال واسعة في ان يؤدي الى خطوات عربية فعالة وموحدة نحو استعادة الأراضي – والكرامة – العربية التي ضاعت خلال حرب الأيام الستة . فما الذي حققه المؤتمر فعلاً ؟

الآن اذ انظر الى الوراء بموضوعية صقلها الزمن استطيع القول انه كانت هناك نتائج ايجابية كثيرة ، وبعض النتائج السلبية .

أولاً ، اقنعنا البلاد العربية الغنية المنتجة للبترول بأن تقدم مساعدة مالية كبيرة للبلاد التي مزقت الحرب اقتصادها . والمفهوم ، كما أظن ، ان هذه البلاد كانت مترددة في قطع مواردها البترولية عن البلاد الغربية ، وهو مصدر ثروتها ، ولكنها وافقت على اعطاء مصر والأردن جزءاً من دخلها .

ثانياً ، أعادت القمة تأكيد حاجة العرب الحيوية الى الوحدة ، وإن كان غياب سوريا في حد ذاته خرقاً لتلكم الوحدة الضرورية جداً .

ثالثاً ، تبنت أخيراً مبادئنا الثلاثة وهي : لا صلح مع اسرائيل ، ولا اعتراف بها ، ولا مفاوضات معها ، وإصرار على حقوق الشعب الفلسطيني .

ان هذه النقطة ، على الرغم من عبارة البلاغ الاخير ، قد أظهرت الافتقار الى الاجماع في معالجة العرب للمشكلة الأساسية : ما الذي يجب عمله حيال اسرائيل ؟

جرى بعض الكلام عن نوع من التسوية مع اسرائيل . في ذلك الوقت ، بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على الهزيمة المدمرة في ميادين القتال ، كان هناك اتجاه نحو صيغة من الاتفاق من دون المبادئ الثلاثة التي وضعناها ، وقد تكون خطوة أولى نحو التفاوض في تسوية نهائية .

ان ناصر هو الذي اقترح أن يعمل الأردن لتسوية لنفسه من جانب واحد ، وهو اقتراح مذهل . ظهرت منذ ذلك الحين اشاعات – انكرت كلها – ان الملك حسين قابل سراً زعماء اسرائيل .لكن استطيع أن أقول جازماً ان الملك في أيام مؤتمر

الخرطوم كان ضد اي اتفاق منفصل مع اسرائيل ، وقد أصرّ على طريقة عربية موحدة لمعالجة المشكلة .

لذلك كانت المعضلة : كيف نصوغ تسوية يبدو أن معظم أعداء مؤتمر الخرطوم كانوا يريدونها . ان البلاد العربية لا شك الآن في أنها وقفت وحيدة في رفضها التفاوض مع اسرائيل . فالولايات المتحدة والدول الغربية الكبيرة كانت ضد الحرب علنا ، ومن الواضح ان الاتحاد السوفيتي كان يريد طريقة سلمية تخرجه من الورطة . حتى البلاد غير المنحازة أشارت الى أنها تفضل تسوية سلمية . اقترح المارشال تيتو ، مثلاً ، أن " ضمانة عدم اعتداء " من العدول العربية لاسرائيل يمكن ان تكون خطوة أولى نحو المفاوضات . ان معظم الدول ، ومن ضمنها عدة دول عربية ، أصبحت ترى أن وجود اسرائيل حقيقة وان رفض قبولها لا يعني سوى القتال عاجلاً أو آجلاً .

كانت العقبة الكبرى في الخرطوم موقف منظمة التحرير الفلسطينية . ذلك بأن مندوبيها رفضوا بصورة باتة مجرد ذكر تسوية سلمية مع اسرائيل . ان موقفهم العنيد هو الذي اضطرني الى الاصرار على المبادئ الثلاثة كي نتجنب انهيار المؤتمر الذي كادت منظمة التحرير الفلسطينية تودي اليه .

حقق مؤتمر الخرطوم من ناحية أخرى شيئاً ذا أهمية حيوية ، فقد اتخذت خلال القمة خطوات جمع الرئيس ناصر والملك فيصل لاتخاذ الخطوات الأولى في سبيل إنهاء حرب اليمن . وسنرى في الفصل التالي كيف تحقق ذلك ، وكيف انهي نزاع عربي داخلي كريه .

جاءت تتمة مؤتمرنا في تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٦٧ في الأمم المتحدة ، حيث نظر مجلس الأمن في قرار جديد حول الشرق الأوسط قدمه الوفد البريطاني .

درست نص القرار فوجدته غامضاً في نقاط كثيرة . وفي ما عدا عباراته التي كانت قابلة لأكثر من تأويل واحد ، لم ينص انسحاباً اسرائيلياً كاملا خلال فترة معقولة من كل الأراضي العربية المحتلة . ثم ان القرار قد تحدث عن " انهاء كل الاعتداءات وحالات الحرب ، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها ، واستقلالها السياسي ، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديدات بالقوة ومن اعمال القوة ، والاعتراف بذلك " .

أبرقت قائمة بالتحفظات عن النص البريطاني الى ممثلنا الدائم أطلب منه أن يتصل بالممثل البريطاني الدائم ، اللورد كرادون ، ويطلب تعديلات تزيل الغموض . رأيت أن الفقرة التي نصها " انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من اراض احتلت في القتال الأخير " . كذلك أشرت الى أن المسودة البريطانية حذفت كلياً أي ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني ما عدا إشارة عابرة الى ضرورة" تحقيق تسوية

عادلة لمشكلة اللاجئين " .

شددت على كون القرار البريطاني يناقض تماماً قرارات مؤتمر القمة في الخرطوم ، وطلبت من ممثلنا تنسيق العمل مع وفدي الجمهورية العربية المتحدة والأردن لتحقيق التعديلات التي اقترحتها ، فأظهر الردّ الذي تسلمته من نيويورك أنه وان كان المندوبون العرب متفقين على ان مسودة القرار البريطاني دون ما يطمح اليه العرب إلا أن سوريا والجمهورية العربية المتحدة والأردن اقترحت ، أمام مجلس الأمن ، على تحيد مواقفها من دون اي تعليق معين على أي قرار .

نوت سوريا أن ترفض مسودة القرار البريطاني ولكنها امتنعت عن التعليق عليه حين قدم الاتحاد السوفيتي قراره الخاص الذي لم يكن صريحاً كما كان منتظراً . وفي رأيي أن القرار الروسي لم يكن خيراً من القرار البريطاني . لقد حثّ جميع الفرقاء على سحب قواتهم الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وأوصى بأن تحترم كل دولة الاستقلال السياسي لجميع الدول الأخرى في المنطقة وسلامة أراضيها . هنا أيضاً لم يكد يذكر شئ عن محنة عرب فلسطين ، ما عدا مجرد القول انه " يجب أن تكون هناك تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين " . وقد ذكر القرار بصورة خاصة ان على جميع دول المنطقة وضع حد لحالة العرب ، واتخاذ اجراءات تؤدي الى تحديد سباق التسلح الهدام الذي لا طائل تحته . ان هذه التوصيات الضعيفة لا يمكن أن تكون أكثر من عبارات القرار البريطاني الغامضة .

أرسل ممثلنا الدائم تقريراً عن نتيجة تشاوره مع اللورد كرادون حين أراد التصول الى تعديل للمسودة البريطانية . قال اللورد كرادون إن الجانبين في المجلس ألحا عليه ان يحدث بعض التغيرات في المسودة في ما يتعلق بشكليات الانسحاب ، ولكنه قاوم الضغوط " لأن اي تغيير يؤدي الى هدم الثقة في عدم انحياز بريطانيا ورغبتها في العدالة في هذه القضية " .

قالت الولايات المتحدة إنها ستؤيد الخطة البريطانية لأنها " لست غير منسجمة " مع سياستها الخاصة . والواقع ان القرار البريطاني لقي عموماً تأييداً عظيماً في المجلس ، واتخذ بالاجماع . وقد عرف منذ ذلك الحين بقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . ثم كلف الدكتور غونار يارينغ مهمة محاولة ايجاد إطار لاتفاق بين الجانبين ، تلك المهمة التي كانت حتى الآن غير ناجحة .

اعتقد أنه كان شيئاً غريباً ان تقبل الجمهورية العربية المتحدة والأردن بالقرار البريطاني لأنه أسوأ من القرار الاميركي ومن قرار اميركا اللاتينية اللذين رفضا في دورة الجمعية العمومية الطارئة بعد حرب الأيام الستة .

أما صيغة القرار الروسي فلم تدهشني لأنها تمشت مع موقف الروس خلال

الاجتماعات الأخيرة من الدورة الطارئة . وأما قبول العرب بالمسودة البريطانية فقد كان ، من ناحية أخرى ، مناقضاً تماماً للمبادئ الثلاثة التي وضعها مؤتمر القمة في الخرطوم ، كما أنه اهمل حقوق الشعب الفسلطيني . والشئ الوحيد الذي لم يمسّ من القرارات التي اتخذت في الخرطوم ، وهو شئ ايجابي جداً ، انما هو قرار التضامن الاقتصادي الذي سنوياً . ان الدولتين بالقرار البريطاني نقض تماماً قرارات الخرطوم الأخرى .

قمت بزيارة رسمية لليبيا في آب ١٩٦٨ ، وفي حديث خاص دار بيني وبين رئيس الوزراء عبد الحميد الباكوش ، قال لي : " حين تسرع ناصر في حرب حزيران لم يستشر الدول العربية ، فكانت النتيجة هزيمة مدمرة للجمهورية العربيةالمتحدة وعاراً للشعب بأسره . فلماذا ندعى الآن الى ان نتحمل معه تسوية مذلة غير شريفة مع اسرائيل جلبها تصرفه من جانب واحد ؟ دعه يقاس الذل وحده ! " .

أجبت : " لا استطيع أن أخالفك . لهذا السبب رفض السودان قرار مجلس الأمن الذي صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) " .

ومن الغريب ان اللواء جعفر النميري وزملاءه حين جاءوا الى الحكم في الانقلاب العسكري الثاني في ٢٥ أيار ١٩٦٩ أعلن نظامهم قبول قرارين تشرين الثاني كجزء من " اجراءاته الثورية " .

وفي السنة نفسها قبل بهذا القرار النظام الليبي الذي جاء الى الحكم بالانقلاب الذي وقع في ١ أيلول ١٩٦٩ .

ان قبول هذين النظامين بقرار تشرين الثاني يجعلني أتساءل : أهو جزء من سياسة هذه الثورات ومبدئها ، الناتجة من الانقلابات ، أن تنحني للذل الذي أنزل بالشعب العربي ؟

القسم الرابع

اليمن : حَرْبُ السّنوات الثّمان

١٨ - خطأ ناصر في اليمن

ان تأييد ناصر العسكري للجمهوريين ضد الملكيين في اليمن يجب ان يذهب في التاريخ كأخطر أخطائه . في ما عدا الأعباء المالية التي فرضت على الاقتصاد المصري ، وسفك الدم العربي ، كانت لتورطه في اليمن مضاعفات بعيدة الأثر حين انتهت حرب الأيام الستة . ذلك بأن وجود قوة مصرية كبيرة في اليمن كان عقبة خطيرة في سبيل اي جهد عربي مشترك لمواجهة نتائج الحرب ، وكان سحب هذه القوة خطوة لا مفرّ منها لإعادة بناء جيش مصر المقهور .

اعترف لي ناصر انه لم يبق في مصر بعد الحرب أكثر من اربعمائة جندي صالح للعمل الفعال ، أما الباقون فإما أخذوا أسرى في سيناء ، وإما كانوا في حالة فوضى تامة بعد رجوعهم هاربين . وقد أظهر لي أنه لو أراد الاسرائيليون الزحف الى القاهرة لما كان هناك من يصدهم بين القناة وبيته سوى أولئك الجنود الأربعمائة ، بينما بقية جيشه العامل ، نحو ٥٠٠٠٠ جندي تمرسوا في المعركة ، كانوا يحاربون عرباً آخرين – الملكيين اليمنيين – في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية . دفعني ما باح لي ناصر به الى بدء مهمة سحب اولئك الجنود وارجاعهم الى مصر ، وبذلك يتحقق سلام دائم بين الفئات اليمنية المتناحرة .

مضى على الحرب اليمنية ، في ذلك الوقت ، نحو خمس سنوات ، وقد اساءت الى العلاقات بين مصر التي أيدت الجمهوريين والمملكة العربية السعودية التي قدمت مساعدة مالية سخيه الملكيين ، ووصل الوضع الى نقطة جعلت السياسيون يترددون في ذكر كلمة " يمن " في الاجتماعات العربية ، فكان لا بدّ من محاولة بذل جهد جديد لتسوية هذه الحرب الصغيرة البغيضة التي دارت رحاها عموماً بعيدة عن أعين العالم .

قبلت التحدي ، وكم أرضاني ان ناصر والملك فيصل وافقا على تسوية في بيتي في الخرطوم ، في آب ١٩٦٧ ، ومع ذلك مضت سنوات ثلاث اخرى قبل ان حل السلام في ذلك البلد .

دامت الحرب الأهلية في اليمن نحو ثماني سنوات ، فكانت أطول من أي حرب أخرى في التاريخ الحديث في هذا الجزء من العالم (دامت الثورة الجزائرية ست سنوات) .

يمكن قسمة تلك الحرب الى مرحلتين رئيستين : الأولى بدأت حين خلع ضباط

الجيش إمام اليمن في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، وبينما اعلن الضباط الجمهورية في العاصمة صنعاء بمعونة سريعة من الجنود المصريين والأسلحة المصرية . أقام الإمام بالجبال المنيعة في الشمال وجمع القبائل لتأييده بمساعدة فعالة من المملكة العربية السعودية . انتهت هذه المرحلة باتفاق ناصر وفيصل في بيتي . أما المرحلة الثانية فقد اتصفت بجهود قوية لتنفيذ اتفاق التسوية بينما كانت مصر والمملكة العربية السعودية تنسحبان تدريجياً من الحرب . استمر القتال العنيف متقطعاً الى ان انتهى في سنة ١٩٧٠ .

هناك ناحية غريبة في هذه الحرب ، هي ان زعماء اليمن الملكيين كانوا يوماً اصدقاء ناصر ، وأن الإمام والأسرة المالكة السعودية اشتبكا في حرب قصيرة عنيفة في أوائل الثلاثينات . لقد ربحت السعودية ، وادى ذلك الى التوقيع على معاهدة " صداقة إسلامية واخوة عربية " بين البلدين مدتها عشرون عاماً .

كان أحد العوامل الرئيسية في المشكلة اليمنية سياسة العزلة الشديدة التي فرضها يحي بن محمد حميد الدين ، اعظم امام حكم اليمن في العصور الحديثة من ١٩٠٤ الى ان اغتيل ١٩٤٨ . وكرئيس البلد الزمني والروحي كان القاضي الأعلى ، وكان حكمه مطلقاً . أخذ اليمنيون المتاذؤن من حكمه يتسللون الى الخارج بأعداد كبيرة ، خصوصاً الى القاهرة والى عدن القريبة ، فاصبحت بذور المعارضة واضحة . خلف الإمام يحيي ولده أحمد ، فكانت سياسته أكثر تطرفاً من سياسة أبيه . حافظ على عزلة البلد الى حدّ بعيد ، ولكنه بدأ يقترب من جيرانه . في سنة ١٩٥٦ انضم الإمام أحمد الى ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي قادته مصر وكان هدفه مناوأة حلف بغداد الجديد . وبعد الوحدة المصرية السورية مباشرة طلب الإمام ان ينضم الى الجمهورية العربية المتحدة ، فوافق ناصر على ارتباط فدرالي دعي " الدول العربية المتحدة " فوقع الإمام احمد على ميثاق الدول العربية المتحدة في ٨ آذار (مارس) ١٩٥٨ الذي نص على مجلس فدرالي أعلى مؤلف من رؤساء الدول الأعضاء ، عهد اليه في توحيد السياسة الخارجية والقوات المسلحة وكان المنتظر أيضاً تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية . على ان الإمام احتفظ بالحق في الفيتو على كل القرارات التي تؤثر في بلده .

ان رابطة الدول العربية المتحدة بغموضها أدهشت العالم العربي : ملكية مستبدة رجعية كاليمن كيف تنضم الى دولتين ثوريتين كمصر وسوريا . لكن من الواضح ان نظرية ناصر كانت أن إزالة الملوك الذين يعملون معه سهل كثيراً من إزالة أولئك الذين لا يرتبطون به بمعاهدة من نوع ما .

لم تكن العلاقة الفدرالية موفقة في ما عدا ما أظهره ولي العهد ، محمد البدر

، من بعض الميل الى ناصر الى حدّ أبعد مما نصّ ميثاق الاتحاد . ولم يلبث أن أصبح واضحاً ان الامام أحمد الذي كان لا يزال ، على تقدمه في السن ومرضه ، المسيطر الوحيد على بلده ، قد اعتبر الاتحاد تجربة مريبة وخطرة .

في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ توفي الإمام أحمد وخلفه الأمير محمد . ووصف الإمام الجديد نفسه ، وكان في الخامسة والثلاثين من عمره ، بأنه عصري : صديق لناصر ، وتجمعه علاقات وديّة بروسيا وجمهورية الصين الشعبية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة الاميركية ، بناءً على ما دعاه " الحياد الإيجابي " . ومهما عنى تصريحه لم يغير افكار كثيرين من اليمنيين في أنفسهم وفي بلدهم ، وقد كانوا لا يخافون الإمام الجديد . فلم يمض على وفاة الإمام احمد سوى ثمانية عشر يوماً حتى وقع انقلاب أطاح محمد البدر الإمام السادس والستين وآخر أئمة اليمن .

أعلن إماماً في اليوم التالي لوفاة أبيه ، فأصبح حاكماً لبلد يقرب عدد سكانها من خمسة ملايين ، وزعيماً دينياً للزيدية احدى فرقة الشيعة التي يبلغ عددها نحو نصف السكان . وقع الانقلاب في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بعد اجتماع وزاري عقده الإمام في قصره في صنعاء .

قامت دبابات وسيارات مدرعة يقودها زعيم الانقلاب اللواء عبد الله السلاّل ، رئيس الأركان ، بضرب القصر بالقنابل فهدمت معظمه ، ولكن الإمام محمد هرب من دون أن يمسّ بسوء ، واتجه مع عدد قليل من مؤيديه الى المملكة العربية السعودية أولاً ، ثم رجع ليؤسس مركزاً له في جبل قارا قرب قرية واشه التي اصبحت المركز الرئيس لقيادة القوات الملكية خلال ثلاث سنوات من الحرب الأهلية التي لم تلبث أن نشبت .

أ/١ في صنعاء فقد أعلن السلاّل نفسه رئيساً للوزارة وتسلم السلطات الرئاسية بعد الانقلاب مباشرة ، وأصبح الدكتور عبد الرحمن البيضاني نائباً لرئيس الوزارة . طلب كلا الرجلين المعونة من ناصر . لم يدرك ناصر حين ارسل حملة عسكرية صغيرة لقمع مقاومة الملكيين كما ظن كم سيصبح تورطه طويلاً ومؤلماً ، إذ كان عليه أن يرسل بصورة مستمرة مزيداً من الجنود والسلاح والطائرات المقاتلة ، فقد قدر بعد هذه المرحلة الأولى أن مغامرة اليمن كلفت ناصر نحو ثلاثين مليون جنيه في السنة بالاضافة الى خسارة متواصلة في الجنود والاسلحة .

لقد ارتكب ناصر ، بتورطه مصر في حرب اليمن ، أكبر أخطائه . دخل الحرب بمعرفة قليلة بتاريخ اليمن ، وجغرافيتها ، وفرقها الدينية الاسلامية ، وتركيبها القبلي . ولو أنه فكرّ كيف أن الأمبراطورية العثمانية حاولت مرة أن تحتل اليمن أربعين عاماً وفشلت ، لما ارسلت تلك الحملة . لو انه أدرك طبيعة البلد الجبلية ، وطبيعة الغدر في القبائل اليمنية . ومهارتها المدهشة في حرب العصابات ، لتردد

طويلاً قبل أن يرسل جيشه .

لماذا أقدم على ذلك ؟ نعرف أنه تحول كثيراً ضد إمامية اليمن ، وان راديو القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١ كان يدعو الى ثورة في اليمن ، وان " حركة تحرير يمنية " بدأت في القاهرة يقودها محمد محمود الزبيري . كذلك نعرف أنه أرسل جيشه استجابة لنداء الرئيس السلاّل . قال بعض المعلقين ان ناصر استغل قضية الثورة ليكسب موضع قدم في شبه الجزيرة العربية ، ولكنني أظن أن هذا الرأي لا أساس له .

اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية اليمنية الجديدة ، والاتحاد السوفيتي ، وكل البلاد العربية ما عدا المملكة العربية السعودية والأردن . ساعد الأردن الإمام في بادئ الأمر الى حدّ ما ثم اعترف بالجمهورية في تاريخ متأخر ، أما المملكة العربية السعودية فقد قدمت للإمام البدر مساعدة هائلة بالذهب ، والنقد ، والسلاح (ولكن لم تلتزم إرسال الجنود أبداً) .

سمّم سوء العلاقات بين الجمهورية العربيةالمتحدة والمملكة العربية السعودية الجوّ العربي بأسره عدة سنوات . في كل المؤتمرات العربية جرت محاولات لتسوية بينهما حول اليمن من دون جدوى .

في مسرح الحرب نفسها في اليمن تحصن الملكيون في المناطق الجبلية الشمالية غير البعيدة عن حدود المملكة العربية السعودية التي كان يأتيهم منها معظم المدد . كذلك كانت لهم مراكز في الغرب قرب حدود بلاد العرب الجنوبية التي كانت في ذلك الحين محمية بريطانية حيث قام بعض زعماء القبائل بمساعدتهم بالسلام . أما الجمهورية والمصريون فقد احتلوا صنعاء والمدن الرئيسية وطريق صنعاء – الحديدة الذي ينتهي على ساحل البحر الأحمر حيث كان انزال العتاد والجنود المصريين بصورة منتظمة . ومن الغريب إن الإمام محمد نفسه هو الذي فاوض في بناء هذا الطريق العام ووقع من أجل ذلك على اتفاق صيني – يمني خلال زيارته بكين في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ (ثم اتفق مع الاتحاد السوفيتي على بناء منشآت جديدة في ميناء الحديدة تمّ العمل فيها في سنة ١٩٦١-.

استمرت الحرب الأهلية ، وكانت حظوظ الطرفين فيها متقلبة .

سالت ناصر في اجتماع خاص في سنة ١٩٦٥ هل يسمح لي بالتوسط في قضية اليمن . بدات ان الفكرة راقت له ولكن بقناعة جزئية . وبعد ساعة من هذه المقابلة فقط طلب الى الأمير جابر الأحمد ، رئيس وزراء الكويت ، التوسط . اكتشفت ذلك حين زرت الأمير في شقته في فندق شبرد في القاهرة حيث كنا مقيمين . اطلعت الأمير جابر على الحديث الذي دار بيني وبين ناصر . فأخبرني

بما طلب ناصر منه وقال : " لم لا نعمل معاً ؟ " فاجبت : " الأفضل ان تتوسط سموك وحدك ! " .

لما كانت الجيوش المصرية تحتل مواقع بالقتال ثم تعود فتخسرها ، وكانت مالية مصر قد ازدادت سوءاً ، فقد أظهر ناصر دلائل على نفوره من حرب اليمن وبدأ يفاوض الملك فيصل . انتهت المفاوضات في آب (اغسطس) ١٩٦٥ الى خطة صلح في جده عرفت في ما بعد باتفاقية جدة ، اتفق فيها الرئيس ناصر والملك فيصل على وقف اطلاق النار فوراً ، وسحب الجيوش المصرية في ٢٣ ايلول من السنة نفسها ، وتأليف حكومة موقته ، واجراء استفتاء لتقرير مستقبل الحكم في البلد . كذلك نصت الاتفاقية ان يرسل الجمهوريون والملكيون وفدين الى مؤتمر صلح في حرض في الىمن الشمالية في شهر تشرين ١٩٦٥ .

عقد المؤتمر في الموعد المعين ، ولكن فشل منذ البداية . ذلك بأن الجمهوريين اصروا على ان الحكم في المستقبل يجب الاّ يكون ملكياً ، وكان الملكيون لا يرغبون في الاستفتاء إلاّ بعد جلاء الجيوش المصرية . وهكذا توقف المؤتمر في كانون الأول ، ولم يبق من اتفاقية جدة سوى وقف اطلاق النار ، حتى هذا لم ينفذ فترة طويلة .

في ١٩٦٦ ، وكنت خارج الحكم ، ارسل السيد صادق المهدي رئيس وزراء السودان والسيد اسماعيل الأزهري رئيس الدولة رسولاً الى ناصر مع خطة سلام يسألان رأيه فيها قبل البحث فيها مع الملك فيصل . وقد وجدت بعد ذلك في ملفات الوزراة تقريراً عن الاجتماع قدمه وكيل الوزارة للشؤون الخارجية ، مؤرخا ٢ كانون الالو ١٩٦٦ ، وفيه تفاصيل ردود فعل الرئيس ناصر التي تظهر معارضته في ذلك الحين لأى اتفاق حول اليمن .

هذا هو ما سجله وكيل الوزارة عن الاجتماع الى ناصر : " اخبرته ان حكومة السودان لا تريد ان يكون موقفها من مشكلة اليمن موقف مراقب . وأكدت للرئيس ناصر حرصنا على القيام بدور فعّال في ايجاد حل لقضية اليمن التي أضاعت واستنزفت جهود العرب ، وامكانهم الاقتصادي ، وخصوصاً دماءهم .

" ان لدى حكومة السودان اقتراحات لحلّ معقول ، وفي امكاننا تسلمّ المشكلة من النقطة التي تركتها المحاولات الأخرى .

" اخبرت الرئيس ناصر ان وفداً سودانياً برئاسة الرئيس الأزهري سيقوم بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية ويقدم الاقتراحات نفسها الى الملك فيصل . واكدت له أن ما أحضرته معي من الخرطوم لا يكون سوى ملخص لخطة ، اما التفاصيل فستوضح في مرحلة تالية .

" ثم قرات الاقتراحات . استمع الرئيس ناصر بانتباه شديد ، وكان أول تعليق

له على احد الاقتراحات الذي أشار الى تأليف حكومة ادارية . بدا على وجهه اشمئزاز عكس دهشته ومعارضته الشديدة . سأل بامتعاض : كيف تفسر هذا الاقتراح الذي يزيل حكومة ونظاماً أصبحا ثابتين تماماً ، ومعترفاً بهما من قبل كل الدول ، وممثلين في الأمم المتحدة ؟ . ثم تكلم بصراحة وبشئ من التطويل عن الصعوبات التي يواجهها في اليمن ، وكشف تفاصيل الخسائر الفادحة التي مني بها بلده في الرجال والسلاح والمال . قال ان عدد الجيوش المصرية في اليمن يبلغ نحو ٧٠٠٠٠ رجل ، وان نحو ٣٠٠٠ منهم قد قتلوا . وتكلم عن المشكلات الداخلية في الحقل الاقتصادي ، فقال ان الولايات المتحدة أوقفت " المعونة الغذائية " التي تقدر بستين مليون دولار في السنة . واعترف ايضاً بأنه قد ضاق ذرعاً بالخلافات في الرأي والمنازعات التافهة بين الجمهوريين واليمنيين أنفسهم . عنّفهم واحداً واحداً ، ووصف معظمهم بالانحطاط الخلقي والفساد والجهل .

" بعد مراجعة كل اوجه الوضع بصورة مطولة أكدت للرئيس ناصر اننا ندرك تماماً مشكلاته . ثم سألت رأيه في البنود التي تتألف منها اقتراحات الحكومة السودانية ، وتعليقاته عليها ، وهي كما يلي :

" البند ١ : تقرير مستقبل اليمن .

" أعرب ناصر عن شكه في امكان تحقيق شئ فعال في هذا الشأن في وقت كان فيه كل يمني مدججاً بالسلاح ، يحارب إما في الجبهة الملكية وإما في الجبهة الجمهورية ، وكان هاك انقسام في صفوف الجمهوريين .

" قلت له ان حكومتنا ستنظر في كل هذه العوامل ن وبمجرد ان تزال كل عقبة يفتح الطريق الى تسوية .

" البند ٢ : لجنة للاشراف على تقرير المصير .

" وافق على أن يرئس السودان اللجنة وان ترشح المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة دولتين أخريين لعضويتها .

" البند ٣ : فترة فاصلة لخلق جوّ طبيعي ومحايد .

" قال ان ستة أشهر لن تكون كافية ، واقترح بدلاً من ذلك فترة تسعة أشهر الى إثني عشر شهراً ، آخذاً في الاعتبار استقلال اليمن الجنوبية القادم والموعد الذي حددته الحكومة البريطانية لذلك . فقد اصدرت وزارة الدفاع البريطانية كتاباً أبيض في شباط ١٩٦٦ تعلن فيه أن كل الجنود البريطانيين سيسحبون من عدن والجنوب العربي (الذي يصفه اليمنيون باليمن الجنوبية) في ٣١ كانون الأول ١٩٦٨ . والواقع ان آخر الجنود البريطانيين خرجوا في تشرين الثاني ١٩٦٧ .

" ثم تلا ذلك نقاش حار حول فقرة في البند تنص أنه يجب ألا تشترك عناصر ترمز الى الفريقين المتنازعين . رأى ناصر أنه ليس عدلاً ولا عملياً مساواة اولئك

الذين كانوا في الحكم بالذين ليس لهم تأييد محسوس ، أو ليس لهم اي كيان ·
" البند ٤ : حكومة ادارية موقته .
" يبق ان لخصت في هذا التقرير رايه في هذا الشأن " .

وقع الانقسام بين الجمهوريين حول مدى السيطرة المصرية على اليمن ، واصبح الشعور بذلك قوياً الى حدّ ان الرئيس السلاّل أمضى طوال سنة ١٩٦٤ تقريباً وهو يحاول حلّ المشكلة بزيارة مصر وعواصم عالمية أخرى مثل موسكو وبون وبكين . أصبح اللواء حسن العمري رئيساً للوزارة ، وألف حكومة ، بينما كان السلاّل يعود الى اليمن من حين الى آخر . وكان نائب رئيس الوزراء محمد محمود الزبيري قائد حركة التحرير اليمنية الأصلية ، واول الثائرين على الإمامية والشاعر المشهور . حين اغتيل في سنة ١٩٦٦ تحولت الأمور تحولاً خطيراً ، خصوصاً حين عجز المصريون عن المحافظة على مأرب ، معقل الملكيين في الشمال الشرقي ، فسقطت في أيدى قوات الإمام . كانت مدينة مأرب القديمة عاصمة ملكة سبأ التي حكمت سبأ التي تعرف باليمن الآن كما حكمت الحبشة من ٩٥٠ - ٩٨٠ ق . م . ، لذلك كانت لمأرب خلاف الحرب اليمنية الأهلية أهمية عاطفية وتاريخية ن وأخرى استراتيجية نظراً الى وقوعها في مكان غير بعيد عن حدود الجنوب العربيّ .

لذلك كان من الضروري تشكيل حكومة جمهورية معتدلة يرئسها أحمد محمد النعماني الذي كان مقبولاً لدي الجمهوريين المنقسمين على أنفسهم ، وله في الوقت نفسه اصدقاء كثيرون بين الملكيين . طلب النعمان عقد مؤتمر مع الملكيين كشرط لتسلمه الحكم ، وأعلن عودة السلام الى كل اجزاء اليمن ، ولمح الى انسحاب القوات المصرية واعداً بتأليف جيش وطني قوي لضمان سلامة البلد .

كان هدف الترضية المحلية تكوين جبهة جمهورية موحدة تفاوض الملكيين ، ولكن الفكرة لم ترق للمصريين طبعاً او للسلاّل المؤيد لهم ، فأعلن السلاّل حالاً معارضته لنعمان ، واعتقل عدداً من مؤيديه . أما نعمان فقد هرب الى القاهرة في الأول من تموز ١٩٦٦ ، وبعد ثلاثة اسابيع تألفت حكومة جديدة برئاسة اللواء حسن العمري ثانية .

ان رفض ناصر في ١٩٦٦ السماح بجهود السلام التي تتطلب نوعاً من التسوية مع الملكيين دلّ على أنه قرر البقاء في اليمن الى ان ينسحب البريطانيون من عدن في ١٩٦٨ . وسبب ذلك ان مصر كانت تقدم مساعدة مادية لجبهة التحرير في اليمن الجنوبية ، وهي احدى حركتين كانتا تحاربان بريطانيا ، اما الأخرى فهي جبهة التحرير الوطني التي وان كانت تحارب البريطانيين ، إلاّ أنها كانت ايضاً معارضة لجبهة تحرير الجنوب العربي بشدة . وكان من الواضح في ذلك الحين أن

احدى الحركتين ستتسلم الحكم بعد الانسحاب البريطاني .
استاء كثيرون من الجمهوريين اليمنيين القدامى من استمرار الوجود المصري. حتى الرجال الذين أيدوه بقوة في بادئ الأمر ، مثل حسن العمري ، اصبحوا شديدي النقد له ، وقد طافوا العالم العربي محتجين على الاحتلال المصري . لذلك كان هنالك خطر واضح في ان تسحب الحكومة الجمهورية طلبها وجود المصريين في اليمن ، فتحرمهم مبرر وجودهم ، فارجع السلال بسرعة من القاهرة الى اليمن لدعم الحكومة . وجد السلال ان العمري ونعمان وعدداً من الجمهوريين المؤيدين لهما كانوا ضده . ثم ما لبث العمري ونعمان واربعون سياسياً آخرون ان طاروا الى القاهرة حيث حجزوا فوراً . هناك روايات متضاربة حول السبب الذي دفعهم الى القيام بتلك الرحلة احداها ان العمري كان يفكر في اللجوء الى الأمم المتحدة ضد مصر ، وفي رواية اخرى انهم ذهبوا الى القاهرة للتشاور . أقاموا ضيوفاً على حكومة الجمهورية العربية المتحدة عشرة أيام ثم اعتقلوا ، فارسل بعضهم الى السجن وحجز آخرون في بيوتهم . وهكذا استمر النزاع .
ما لبث موقف ناصر السلبي من خطة السلام في اليمن ان تغير بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ . أسرّ لي قائلاً انه بينما كانت القاهرة تحت رحمة الاسرائيليين فعلاً كان في اليمن خمسون ألفاً من جنود .
من هذه النقطة قررت ان أحاول التوصل الى تسوية .
وجاءت المناسبة في الاجتماع الذي عقده في الخرطوم في آب ١٩٦٧ وزراء خارجية الدول اعضاء جامعة الدول العربية . كان محمود رياض ، وزير الخارجية المصري ، هو الذي أثار منذ البداية قضية اليمن ، ووصف النزاع بين مصر والمملكة العربية السعودية بأنه " أهم عامل في العلاقات العربية الداخلية " .
وكما هي العادة ، وجه اللوم في فشل التوصل الى أي تسوية في الماضي الى " الامبرياليين " . قال إن الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تلقي ظلالاً على كل المحاولات لتحقيق التضامن العربي ، وان الجمهورية العربية المتحدة تعتقد أن " قوات خارجية " تسدّ طريق السلام في اليمن . ثم تابع كلامه قائلاً ان القوات الاستعمارية البريطانية أجبرت ، " تحت ضربات الثورة الوطنية في الجنوب المحتل " ، على تحديد كانون الثاني ١٩٦٨ موعداً لانسحابها ، وان ذلك مع تطورات أخرى يتيح للعرب فرصة اختبار حسن نواياهم . وقال ايضاً ان اتفاقية جدة في ١٩٦٥ يجب أن تنشط حالاً .
قال عمر السقاف ، الوزير السعودي للشؤون الخارجية ، ان بلده لم يدخر جهداً للوصول الى حل ، وتقيد ببنود اتفاقية جدة نصاً وروحاً . ثم اعلن ان المملكة العربية السعودية مستعدة لحل مشكلة اليمن على اساس مبدأين :

١ - عدم تدخل اي دولة - عربية أو غير عربية - في شؤون اليمن . انسحاب جميع قوات الجمهورية العربية المتحدة المسلحة من اليمن ، ووقف الدعم المالي السعودي حين يتم ذلك الانسحاب .

٢ - على الشعب اليمني نفسه أن يقرر حلاً مقبولاً لديه .

لم يتم التوصل الى اساس يجمع عليه الفرقاء المتطورطون في النزاع ، فاستمرت الورطة .

في الوقت نفسه لم تهدأ الحرب الأهلية في اليمن . والواقع ان بعض أكثر القتال والغارات الجوية شراسة وقع بعد عودة السلال الى البلد في آب ١٩٦٦ . ادعت المصادر الملكية ان الطائرات المصرية ألقت قنابل غاز ، لكن كما تبين لي ليس هناك برهان قاطع على ذلك . ثم ظهرت خلافات بين الملك فيصل وزعماء الملكيين ، وجاء في تقارير موثوق بها ان الملك فيصل اصرّ على الإمام محمد وأعوانه ان يتعاونوا مع ما اصبح معروفاً في اليمن " بالقوة الثالثة " ، المؤلفة من جمهوريين ورجال قبائل ضد المصريين ولكنهم ليسوا ملكيين . وقد بدأت المفاوضات فعلاً ولكنها لم تؤدّ الى نتيجة عملية .

حين تأجل اجتماع وزراء الخارجية في الخرطوم في آب ١٩٦٧ . تركتها الى جدة في ٢٠ آب للتحدث الى الملك فيصل . استقبلنا ولي العهد الأمير خالد بن عبد العزيز والسيد السقاف وآخرون ومن الموظفين السعوديين والسفير السوداني في جدة . أخذونا الى جناح الضيوف في قصر رائع . ولكن شيئاً شوه جمال القصر في نظري نوعاً ما وفوراً . سلمني سفيرنا الدكتور ياجي مذكرة كادت محتوياتها تجعلني أتخلى عن مهمتي تقريباً ، لقد كانت خلاصتها ان الملك فيصل ليس في حالة نفسية تسمح بالبحث في قضية اليمن .

وبعد نصف ساعة زارني زميلي الشاعر الأمير عبد الله بن الملك فيصل . تبادلنا التحيات ثم قال : " أرجو ألا تكون قد حضرت للتحدث الى أبي في قضية اليمن ! " .

أجبت : " ولم لا ؟ هل ذلك محرمٌ ؟ " .

قال ان والده قد فقد الأمل في اتفاق مع المصريين " لأنهم لا يحافظون على دورهم في الاتفاق " .

قلت له : " يا عزيزي عبد الله ، لقد تغيرت الأمور ، ويمرّ شعبنا العربي الآن بفترة حاسمة . ان مصيرنا ، ومجرد وجودنا ، وتراثنا ، وتاريخنا ، وثقافتنا ، كلها في خطر " . ثم ناشدته ان يقابل والده ، ويحاول تمهيد السبيل لمهمتي .

حددت الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً لرؤية جلالته ، فأدخلت الى مكتبه وتركنا وحدنا .

أودّ ان أذكر في هذه المناسبة ان الملك فيصل قد هيأه ابوه ، جلالة المغفور له الملك عبد العزيز ، للسلطة والحكم منذ كان السابعة عشرة من عمره . وشغل في عهد أبيه ثم أخيه الملك سعود منصبي وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة ، واصبح ملكاً حين تنازل اخوه سعود عن العرش في سنة ١٩٦٤ .

ان الملك فيصل قائد بكل معنى الكلمة ، له وجه نسر ، وشخصية قوية مهيمنة، وعينان جذابتان . أعرف أنه حبب نفسه الى شعبه لا بسبب ما قام به من اصلاحات واسعة فحسب كرئيس وزارة ثم كملك ، بل أيضاً لأنه أحب شعبه . كلما أقيم احتفال خاص أصرّ جلالته ، كفارس ممتاز ، على أن يركب مع رجاله .

ركزّ عينيه الجذابتين في حين فتحت موضوع اليمن . وجدت جلالته تماماً كما وصفه سفيرنا وولده عبد الله ، مصراً على ألا تكون له علاقة بناصر . بيد أن إشارة واحدة أظهرت لي منفذاً ممكناً . قال لي : " يا عزيزي محجوب ، اعرفك جيداً واحترمك كثيراً ، وأرجوا ان يكون هذا الشعور متبادلاً " . (الواقع أني عرفته منذ زيارتي الأولى للأمم المتحدة مع وفد جبهة الاستقلال السودانية في سنة ١٩٤٧) .

انتهزت هذه الفرصة وقلت : " طبعاً أعرفك جيداً ، وأكنّ لجلالتك أعظم الاحترام . وفوق ذلك اعرف انك تتمتع بصفة العربي النبيل الذي حين يجد عدوه جريحاً لا يقتله بل يعالج جروحه ثم يعرض عليه ان يختار بين المبارزة والتفاهم . وناصر أخوك وليس عدوك " .

نظر اليّ الملك فيصل لحظة ثم اعطاني ورقة وقلماً كانا على مكتبة ، وسأل : " ماذا تريد ؟ " .

وضعت عناوين اتفاقية وقدمتها الى جلالته . قرأ الملاحظات وتأملها ، ثم قال : " أقبل هذه مبدئياً ، لكن الافضل أن تبحث فيها مع مستشاريّ الدكتور رشاد فرعون والسيد السقاف " .

خرجت ورأيت السيدين في مكتب مجاور . اقترح السقاف ان نجتمع في مكتبه مساء ذلك اليوم . رجعت الى دار الضيافة حيث كنت أقيم ، ووضعت مسودة اتفاقية مقترحة . وفي الساعة الثالثة بعد الظهر حضر لرؤيتي الشيخ كمال أدهم صهر جلالة الملك فيصل وأحد مستشارية ، فذكرت له الاتفاقية وطلبت تأييده ، فقال انه سيراني في بيت السقاف في المساء .

حيت اجتمعنا في المساء أريت السقاف ورشاد فرعون وكمال أدهم مسودة الاتفاقية النهائية . قرأها الدكتور فرعون ووضع مسودة اخرى خاصة به . قرأتها وقلت له : " قد تكون هذه اتفاقيتك ولكن التي اتفقت عليها مع الملك فيصل هي هذه " ، وأريته الورقة التي كتبت عليها في الصباح عناوين الاتفاقية المقترحة.

استمرت المناقشات الى ان اخذني السقاف جانباً وقال لي : " دعنا نأخذ المسودتين الى جلالته . اني متأكد من إنه سيقبل مسودتك لأنها تمثل ما وافق عليه ، وأنا أعرف ان جلالته لا يرجع أبداً عن كلمته " . اوقفنا المناقشة وتناولنا عشاءً طيباً جداً مع اشخاص آخرين لا علاقة لهم بعملنا .

في الصباح لم أعطَ وقتاً للتفكير . جاء صديقي السقاف الى دار الضيافة واخبرني ان " جلالته قبل مسودة الدكتور فرعون " .

غضبت وانفجرت قائلاً : " لن تكون لي أي علاقة بهذا . ليتفق جلالته مع الدكتور رشاد فرعون ! " .

ضحك السقاف وقال : " لا تهتم ! كنت أمازحك فقط . قبل الملك مسودتك . ها هي مطبوعة . احتفظنا بنسختين لك موقع عليها بحسب الاصول " .

قلت له إني أودّ أن أرى الملك فيصل ، فحدد موعداً لذلك حالاً . شكرت جلالته على محافظته على الاتفاقية ، واستأذنت بالسفر .

غادرت جدة بعد ظهر اليوم الى بيروت . وبعد يومين ، في ٢٣ آب ، ركبت الطائرة الى القاهرة . ومع انني وصلت في المساء استقبلني في المطار زكريا محيي الدين ، نائب الرئيس ، ومحمود رياض وزير الخارجية . قالا ان الرئيس ناصر ينتظرني . توقفنا فترة قصيرة في قصر الطاهرة ، حيث انزلوني ، ثم ذهبنا ثلاثتنا الى بيت ناصر .

أريته نسخة الاتفاقية التي توصلت اليها مع الملك فيصل ، فأعرب حالاً عن شكوكه وتحفظاته .. قال لي : " اذا قبلت هذه ، بدا أن كل ما عملناه حتى الآن سيذهب سدى . ان مؤسس اسرة حميد الدين ، الأسرة الحاكمة في اليمن ، هو قاسم الكبير (نحو القرن السابع عشر) ، وستعود الملكية الى اليمن ، وتذهب الجمهورية " .

أجبته : " آسف ، لكن لا ذكر في سيغة الاتفاق هذه مع الملك فيصل لأسرة حميد الدين او الملكية أو الجمهورية . كل هذه امور سيترك تقريرها لليمنيين " .

بعد شئ من المناقشة اقترحت ان يسمح لي بإخبار الصحف أنه وافق على الاتفاقية مبدئياً أيضاً ، لكن مع بعض التحفظات التي سيبتها حين يجتمعان هو والملك فيصل خلال مؤتمر القمة في الخرطوم .

نظر ناصر إلي وهو يكاد يبتسم : " أتظن أنني ساحضر القمة ؟ " .

قلت : " يجب أن تحضر ! " .

قال : " اتضمن اذا ذهبت الى القمة ألاّ يرتب زكريا إنقلاباً في أثناء غيابي " .

قلت له : " اني متأكد من ان زكريا لن يجرؤ على ذلك . لا يريد مزيداً من المتاعب " .

وافق الرئيس ناصر على اقتراحي ، وفي اليوم التالي ، ٢٤ آب ، اذعت بياناً على صحف القاهرة قلت فيه إن كلاً من الملك فيصل والرئيس ناصر وافق على اقتراحات السودان لتسوية يمنية ، وان التفاصيل ستوضع خلال مؤتمر القمة في الخرطوم . لقد ابقيت تفاصيل مسودة الاتفاقية سراً .

بدأت المرحلة الخطيرة التالية في قضية اليمن حين وصل ناصر وفيصل الى الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧ لحضور مؤتمر القمة العربي .

كانت التكهنات جيدة . بالمناسبة - شكراً لازدحام حركة السير - وصلت الطائرتان اللتان أقلتاهما الى الخرطوم متأخرة احداهما عن الأخرى نصف ساعة واندمجت سيارتاهما في الجماهير الكبيرة المحتشدة التي أخذت تهتف لهما .

واذ بدا القائدان للجماهير كأنهما في سيارة واحدة أخذت تصيح : " الى النصر ... يا ناصر وفيصل ! " .

١٩ - التسوية اليمنية

كانت مهمة الرئيس لمؤتمر الخرطوم حرب الأيام الستة وآثارها ، لكن التسوية بين الملك فيصل والرئيس ناصر لخلافاتهما العميقة حول اليمن جاءت نتيجة جانبية .

بعد التمهيدات العامة في اليوم الأول ، ٢٩ آب ، والمناقشات طوال اليوم الثاني ، حضر الزعماء مأدبة رسمية في قصر الرئاسة .

بعد ذلك مباشرة ، في ساعة متأخرة من الليل ، إقترح الرئيس ناصر أن يحضر هو والملك فيصل الى بيتي للبحث في خطة سلام لليمن . صاحب الملك فيصل أخوه الامير سلطان ، وجاء مع الرئيس ناصر وزير خارجيته محمود رياض . اتخذت احتياطات أمن خاصة ، فانتشر الحرس على طول الطريق من القصر الى بيتي وحول البيت .

بعد تقديم القهوة وعصير البرتقال (لم يتناول الملك فيصل شيئاً) بدأنا العمل . اتخذنا اساساً للبحث خطة السلام التي كتبتها على ورقة في مكتب الملك في جده .

بدأ الرئيس ناصر باثارة موضوع اسرة حميد الدين ، فاجابه الملك فيصل : " يا عزيزي جمال ، كانت أسرة حميد الدين عدوة لي اربعين سنة ، لا سنوات " . واضاف الامير سلطان : " أؤكد ان اسرة حميد الدين لا مكان لها في اليمن ، ولا أمل لها في العودة الى الحكم " .

كانت النقطة الثانية وضع تفاصيل جلاء الجيوش المصرية عن اليمن ، فحدد لذلك موعد ، ولكن الرئيس ناصر قال : " ليست لدينا سفن لنقل الجنود والمعدات فهل تساعدنا المملكة العربية السعودية ؟ " .

أجاب الملك فيصل : " تعرف انه لا سفن لدينا أيضاً ، لكن رتب أمر ذلك مع أي شركة للملاحة وأنا أدفع الكلفة " .

كانت لدى ناصر نقطة أخرى عبر عنها بقوله : " يا عزيزي الملك فيصل ، لقد صادرتم مصارفنا في المملكة العربية السعودية " .

أجابه الملك فيصل : " لم نصادر أملاك احد لأن ذلك ضد ديننا . كل ما فعلناه هو وقف الرخص . حالما أرجع الى الرياض اصدر أمراً بالترخيص لمصارفكم " . قابل ناصر هذه البادرة بقولة : " حالما أرجع الى مصر ارفع الحجز عن

ممتكات العرب السعوديين في الجمهورية العربية المتحدة " .

قبلت مسودة الاتفاقية بالصيغة التي وضعت في جدة ، واتفق أيضاً على دفع الأموال التي كان كل فريق ينفقها في الحرب الى صندوق عام يصرفها في الخدمات التربوية والصحية في اليمن ، وقد تدعى دول عربية اخرى الى المساهمة فيه .

انتهى الاجتماع في الساعة الاولى صباحاً . اما بنود اتفاقية السلام اليمنية التي تم التوصل أليها في تلك الليلة في الخرطوم فهي :

" حرصاً على تنقية الجو العربي ، ودعماً لأواصر المودة والإخاء بين الاشقاء العرب ، ورغبة في حسم مشكلة اليمن ، فقد تمّ الاتفاق :

" أولاً : على تكوين لجنة ثلاثية كأداة تناط بها مهمة معالجة المسألة ، ويتم تكوينها باختيار المملكة العربية السعودية لإحدى الدول العربية ، واختيار الجمهورية العربية المتحدة لدولة عربية ثانية ، ان توكل الدولة الثانية الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم أو بالاتفاق بين الدولتين .

" ثانياً : تكون مهمة اللجنة وضع التخطيط الذي يضم انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها المملكة العربية السعودية عن جميع المدنيين .

" ثالثاً : على اللجنة ان تبذل مساعيها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار وذلك مع رغبات اهل البلاد الحقيقية وتثبيتاً لحق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين .

" رابعاً : على اللجنة أن تستشير كلا من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في كل ما يعرقل مساعيها بغية تذليله والتوصل الى تفاهم ترضاه الأطراف العربية المعنية لكي تزول مسببات هذا النزاع فتصان الدماء العربية ، وتعم الصف العربي ، ويعمّ الصفاء " .

عينت الجمهورية العربية المتحدة العراق ، والمملكة العربية السعودية مراكش وباتفاق متبادل بين هاتين الدولتين تمّ تعيين السودان الدولة الثالثة التي تتألف منها اللجنة .

طبعت ثلاث نسخ من الاتفاقية ، وقع عليها الملك فيصل والرئيس ناصر ، ووقعت عليها كشاهد ، فأخذ كل منهما نسخة ، وحفظت النسخة الثالثة في خزانة مجلس الوزراء في الخرطوم .

طبعاً عقدنا اجتماعنا سراً . وما ان غادر الملك فيصل والرئيس ناصر بيتي حتى غزاه الصحافيون . قرأت الاتفاقية بالعربية ، وترجمها صهري السيد خوجلي الى الانجليزية فوراً .

حدث بعد ذلك رأساً تطوران : أحدهما سلبي والآخر إيجابي . أخبرني ناصر

ان الرئيس السلال ، الذي حضر مؤتمر القمة في الخرطوم ، هاجم الاتفاقية لأنها تمت من دون معرفته ، ولأنه اعتبرها تدخلاً في شؤون اليمن الداخلية ثم اقترح ناصر أن اقابل السلال شخصياً .

ذهبت في ذلك المساء الى شقة السلال ، وشرحت له أنه ليس هناك تدخل ففي شؤون اليمن الداخلية . كانت الاتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وهدفها إزالة الخلافات بينهما . أما في ما يتعلق باليمن نفسها فان اللجنة ألفت لجمع الفئات اليمنية المختلفة ، وهذه الفئات هي التي ستضح حلاً لمشكلة البلد . ولكن الرئيس السلال رفض ان يقبل رأيي .

أما التطور الإيجابي فهو ان الملك فيصل وافق في اجتماع القمة في اليوم التالي على التبرع بخمسين مليون جنيه سنوياً لمساعدة مصر والاردن على التعويض من الخسائر الفادحة في حرب الأيام الستة . ولم يكن هذا التبرع ليأتي لهذه السرعة لو لم يتم التوصل الى اتفاق حول اليمن مع ناصر في اليوم السابق .

عقدت لجنة اليمن الثلاثية – مراكش ويمثلها وزير الخارجية احمد العراقي ، والعراق ويمثله وزير الخارجية اسماعيل خير الله ، والسودان وكنت ممثله – اول اجتماع لها في بيروت في ١٧ أيلول ١٩٦٧ ، واستمعت الى شهادات زعماء يمنيين مختلفين . كان الشيخ سنان ابو اللحوم ، وهو رئيس قبلي ، احد القليليين الذين تركوا فيَّ انطباعاً دائماً ، فقد كان مخلصاً ومستقيماً ووطنياً نزيهاً وشجاعاً . كذلك استمعنا الى شهادة أحمد محمد باشا ، وأحمد جابر عفيف ، واحمد المعلمي ، ثم الى صديقي احمد الشامي وزير الخارجية الملكي ، وعباس وقاسم الوزير ولدي الزعيم اليمني الشهير عبد الله الوزير الذي قاوم بشدة حكم الإمام يحيي (ضرب رأسه علناً في ١٧ شباط ١٩٤٨ لاشتراكه في اغتيال الإمام يحيي) . واخيراً استمعنا الى شهادة محمد احمد النعمان ومحسن العيني الذي اصبح في ما بعد رئيساً للوزراء ، واحمد رحومي .

انهينا اجتماعاتنا في بيروت في ٢٦ ايلول ، وركبنا الطائرة الى القاهرة لنجد وسيلة لزيارة اليمن . في ٣ تشرين الأول ركبنا طائرة مصرية الى صنعاء وكان معنا الفريق محمد فوزي رئيس أركان الجمهورية العربية المتحدة . ولم يذهب الدكتور احمد العراقي وزير خارجية مراكش معنا بل ناب عنه السفير أحمد بن سودة .

وصلنا قيادة الحامية المصرية في صنعاء في نحو السادسة صباحاً وبعد اربع ساعات مرت أما المبني تظاهرة ، سمعنا أزيز رصاص المدافع الرشاشة . سألنا ما الحكاية فقيل لنه انه تبادل اطلاق النار بين الحامية والمتظاهرين . تاكدت انها تظاهرة رتبت خاصة لجعل اتصالنا بالسلال وزعماء القبائل صعباً . حاولنا مباشرة وغير مباشرة ان نتصل بالسلال فكان ذلك عبثاً .

ارسلنا نداءً الى كبار الجمهوريين والى رؤساء القبائل نسألهم رأيهم في ثلاثة مواضيع : عقد مؤتمر لتسوية وطنية ، اتخاذ اجراءات لاعادة الاستقرار والسلام في اليمن ، والتوفيق بين مختلف وجهات النظر . ثم طلبنا قوائم بكبار اليمنيين الذين لآرائهم وزن والذين في مقدورهم تحقيق النتيجة المرغوب فيها .

كان رؤساء القبائل راغبين في الاجتماع على الرغم من رفض الرئيس السلال (الذي كان لا يزال مستاءً جداً من عدم اشتراكه في مباحثات الخرطوم) . لذلك وجدنا من الافضل في تلك الظروف ، الاّ نقابلهم لأن ذلك قد يؤدي الى زيادة الخلاف . بيد أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر قدم بعض المعلومات نيابة عن زعماء القبائل الجمهورية ، وأكد لنا ان التسوية الوطنية ممكنة .

رجعنا الى القاهرة في ٤ تشرين الأول ، وحاولنا رؤية اللواء حسن العمري ، والشيخ احمد محمد نعمان ، والقاضي عبد الرحمن الأرياني ، وهم الزعماء الجمهوريون الذين اعتقلهم ناصر في القاهرة . كان الاثنان الاولان في السجن ، والثالث محجوزاً في بيته ، لذلك اتصلت بالرئيس ناصر ليسمح لنا بالاستماع الى شهاداتهم .

قال ناصر : " لم لا تذهب وتراهما في السجن ؟ " .

قلت : " كيف أضمن اذا ذهبت لرؤيتهما في السجن ألاّ أوضع معهما ؟ " .

ابتسم ناصر وقال : " تعرف اني لن أسجنك معهما " .

لكن بقيت مصراً ، وقلت : " أرفض ان استمع الى شهادتيهما وهما في السجن . اريد ان اتحدث إليهما في جوّ حرّ " .

بعد يومين احضر ثلاثتهم الينا في قصر الطاهرة ، حيث كنا نقيم ، فأخذنا شهاداتهم كاملة .

على الرغم من سجنهما اكثر من سنة كانت حالة العمري ونعمان النفسية حسنة ومعنوياتهما عالية . واود ان أقول ، بالمناسبة ، أن احمد نعمان رجل ذكي ، بعد أن أكمل دراسته في القاهرة عمل فترة كأحد معلمي الشاب محمد البدر الذي أصبح في ما بعد إماماً . ثم انه شاعر ، وقد اخبرنا انه أمضى وقتاً في السجن ينظم القصائد ثم يحفظها لأنه كان يفتقر الى وسائل الكتابة . ألححت عليه أن يسمعنا بعض قصائده ، فانشدنا قصيدة موجهة الى الرئيس ناصر قال فيها :

جاوزتم الحـد في قرانا ... حتى اختتقنا من الضيافة
الضيف من حقه ثـلاث ... من الليالي بلا اضـــافة
او زاد يوماً أو بعض يوم ... يكون في منتهى السخافة

إن نعمان ، كما أعرفه ، رجل متين الخلق ، متسامح ومتفتح الذهن . لم يظهر بغضاً لناصر في هذه القصيدة مع أنه في السجن طوال الوقت من دون سبب

ظاهر .

انتهينا من أخذ شهاداتهم وقت الغداء ، فسأل نعمان هل يستطيعون الأكل معنا في القصر . قلت : " طبعاً . لقد طلبت اعداد الطعام " . وهكذا تغدينا معاً ، وتداولنا بعد الغداء أطراف الحديث . ثم اعيد العمري ونعمان الى السجن والارياني الى معتقله في البيت .

أحزنتني هذه المقابلة واغضبتني . أعتبرت اعتقال هؤلاء السادة واصدقائهم أقسى الأعمال التي ارتكبها صديقي جمال عبد الناصر . ارسلت اليه كلمة بواسطة اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق ، ثم بواسطة صلاح هداية احمد مساعدية ، اعرب فيها عن خيبة أملي واشمئزازي . في ذلك المساء نفسه اتصل بي نعمان بالتلفون من بيته وأخبرني أنه افرج عنهم . كان فرحاً وكنت أكثر من سعيد بسماع ذلك الخبر . وبعد فترة قصيرة رجع العمري الى اليمن مع الأرياني ونعمان وجماعتهم .

تركت لجنتنا القاهرة الى جدة حيث استمعت الى شهادة ثلاثة من الملكيين هم : محمد عبد القدوس ، والقاضي حسين موفق ، واحمد الحكيمي .

اما وقد استمعت اللجنة الى أراء مختلف الأطراف في النزاع ، فقد أجمع رأي أعضائها على ما يلي :

١ - عقد مؤتمر تسوية وطنية يشترك فيه جميع رؤساء القبائل الذين لرايهم وزن في زمن السلم والحرب ، واولئك الذين يعتبر رايهم مقبولاً وقيماً ، كالقضاة والعلماء والزعماء السياسيين .

٢ - ان التسوية الوطنية تعيد السلام والاستقرار الى اليمن .

رجعت الى الخرطوم في ١١ تشرين الأول ١٩٦٧ . وفي ٤ تشرين الثاني أقصي السلال بانقلاب عسكري سلمي ، وألفت حكومة برئاسة محسن العيني كان معظم أعضائها إما مساجين في القاهرة وإما " لاجئين " في بيروت . كذلك الف مجلس جمهوري من ثلاثة اعضاء إثر اسشارات جرت بين القيادة العامة للقوات المسلحة والزعماء القبليين والدينيين ، رأسه القاضي عبد الرحمن الأرياني ، وكان العضوان الآخران أحمد محمد نعمان ، وهو رئيس وزراء سابق ، ومحمد علي عثمان ، وهو نائب رئيس سابق . وهكذا فان اثنين من الرجال الذين ساعدت على اخراجهم من السجن والاعتقال في القاهرة في الشهر الماضي اصبحا حاكمي اليمن الجمهورية .

في ٦ تشرين الثاني دعا اتحاد القوات الشعبية اليمنية المسلحة الحكومة الجديدة الى ارسال ممثلين الى مؤتمر التسوية الوطني الذي دعت اليه لجنة السلام اليمني ، وقد صدر بيان في بيروت جاء فيه انه اذا فشلت الحكومة في

ارسال الممثلين فلن يكون هناك مبرر لبقائها . وبعد يومين ، في ٨ تشرين الثاني، بلغت الحكومة الجديدة لجنة السلام اليمني أنها تريد من اللجنة أن تواصل جهودها في تنظيم مؤتمر التسوية اليمني ولكن يجب أن يعقد في صنعاء لا في الخرطوم كما كانت الخطة الأصلية .

بينما كانت هذه التطورات جارية استمرت الحرب الأهلية . كانت الجيوش المصرية تنسحب من اليمن ، وكذلك الجيوش البريطانية من الجنوب العربي . أما الإمام محمد وأعوانه فقد كانوا لا يزالون متحصنين في الجبال . وأما في صنعاء فان الحكومة الجمهورية الجديدة كانت تجد الحياة صعبة خصوصاً لأن الحرب مزقت اقتصاد البلد .

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ زار محسن العيني ، رئيس الوزراء ، الخرطوم كجزء من جولة في الدول العربية لشرح الأحوال في بلده . وريثما كان في بيتي أسرَّ إلي ان الروس يتدخلون في اليمن ، وان الاتحاد السوفيتي ارسل في الآونة الأخيرة شحنة أسلحة الى البلد فاقيمت احتفالات شعبية إشارة الى وصولها . كذلك اخبرني رئيس الوزراء أن المملكة العربية السعودية لم توقف مساعداتها للملكيين . وقد ابدى تخوفه من ان تصبح اليمن ، اذا استمرت الأمور على تلك الحال ، فيتنام اخرى في الشرق الأوسط .

سارت الامور من سيئ الى أسوأ بعد انسحاب جيوش الجمهورية العربية المتحدة من اليمن في نهاية ١٩٦٧ ، فقد وصلت الحرب بين الجمهوريين والملكيين أوجها حين شن الملكيون هجوماً واسعاً هدفه صنعاء نفسها ، ووصلت وحدات صغيرة من المدربين اسوار المدينة وقذفت بقنابل البازوكا المباني الحكومية .لكن الجمهوريين في صنعاء وقفوا صامدين ، وكي يقووا وضعهم وزعوا السلاح على المدنيين . وانتقل معظم السفارات الأجنبية بسرعة الى الحديدة ، كما انتقلت مراكز مختلف وكالات الأمم المتحدة ومن ضمنها منظمة الصحة العالمية .

تلقيت سيلاً من البرقيات من يمنيين بارزين مثل احمد محمد نعمان ، وأحمد محمد باشا ، وابن الوزير ، يعربون جميعاً عن قلقهم من المعارك المحتدمة في اليمن ، ويطلبون من اللجنة الثلاثية تجديد جهودها لعقد مؤتمر التسوية من اجل التوصل الى تسوية سلمية بين الفريقين المتحاربين .

كان الوضع في منتصف كانون الأول متأزماً جداً . استقال محسن العيني من رئاسة الوزارة وخلفه اللواء حسن العمري ، قائد الجيش سابقاً والرجل الثالث الذي ساعدنا على اخراجه من سجن القاهرة قبل شهرين .

في ١٦ كانون الأول كتب الى الملك فيصل يطلب ان تصدر اللجنة الثلاثية نداءً الى جميع اليمنيين للاجتماع من اجل التوصل الى تسوية وطنية . وقال ايضاً انه لايزال هناك تدخل أجنبي على الرغم من مناشدة اللجنة لجميع الدول العربية وغير العربية أن توقف مساعداتها لاي من الفريقين المتنازعين في اليمن . وقد أكد كتابه أنه متأكد من اشتراك عناصر أجنبية في النزاع اليمني الأمر الذي القى على النار زيتاً وزاد الأمور تعقدياً .

ارسلت مندوبين من وزارة الخارجية لمقابلة الرئيس القاضي الأرياني وأعضاء حكومته في اليمن . قابلهما الأرياني واكد لهما ان المصريين سحبوا كل قواتهم . وليس ذلك فحسب بل سحبوا ايضاً خبراءهم الفنيين والمعلمين الذين يخدمون في اليمن ، فلن يبقى في بداية سنة ١٩٦٨ في اليمن مصري واحد . وفي الوقت نفسه اشتكى من الحكومة العربية السعودية وقال انها ضاعفت مساعداتها للملكيين . كذلك قابل المندوبان حسن مكي ، وزير الخارجية ، وحين انتهت الزيارة احضرا لي كتاباً من الأرياني موقعاً عليه في ١ كانون الثاني ١٩٦٨ يطلب فيه ان تزور اللجنة صنعاء ثانية .

كنا في الوقت نفسه نراجع القوائم التي قدمت الينا باسماء شيوخ القبائل ، والزعماء اليمنيين ، والقضاة ، ورجال السياسة الذين يجب ان يحضروا المؤتمر المقترح . ولكن القوائم كانت طويلة جداً ، وكان من المستحيل ان تدرسها اللجنة وحدها وتقرر من ينبغي ان يدعي الى المؤتمر . لذلك قررنا تأليف لجنة تحضيرية تدرس القوائم وتضع قائمة بالشخصيات التي ستشترك في مؤتمر التسوية .

اجتمعت اللجنة في القاهرة في ٣٠ – ٣١ كانون الأول ١٩٦٧ ووافقت على ان تؤلف اللجنة التحضيرية من خمسة عشر شخصاً : حمسة زعماء ملكيين ، وخمسة من الحزب الجمهوري الحاكم ، وخمسة من الجمهوريين الذين كانوا خارج الحكم . كذلك حددنا ١٢ كانون الثاني ١٩٦٨ موعداً لأول اجتماع تعقده اللجنة التحضيرية في بيروت .

اجتمعت اللجنة الثلاثية نفسها في بيروت في ١٢ كانون الثاني واتخذت القرارات التالية :

١ – مناشدة جميع اليمنيين ان يحافظوا على وقف اطلاق النار فوراً ، كي تتمكن اللجنتان الثلاثية والتحضيرية من تنظيم مؤتمر التسوية الوطني .

٢ – الاتصال فوراً بالدول المتهمة بالتدخل في اليمن ، والطلب اليها أن تكف عن ذلك كي يتوافر الجوّ الملائم لعقد المؤتمر .

٣ – دعوة الفرقاء الثلاثة المعنيين الى الاشتراك في عمل اللجنة التحضيرية.

في اليوم التالي قابلنا الوفد الملكي برئاسة الأمير عبد الرحمن بن يحيي عمّ الإمام البدر . وضع الملكيون شروطاً خاصة قبل الموافقة على الاشتراك في عضوية اللجنة التحضيرية . أصروا على وقف تدخل الروس والسوريين ، وعلى سحب الخبراء والفنيين فوراً . كذلك قالوا انهم يفضلون ان تكون نسبة تمثيل الملكيين في اللجنة التحضيرية الثلثين ، وعلى اي حال لن يقبلوا بأن تكون هذه النسبة أقل من النصف .

بقي ان نقابل الوفد الجمهوري برئاسة حسن مكي وزير الخارجية في ١٤ كانون الثاني . ولكن الوفد اصدر قبل الاجتماع بياناً الى الصحف قال فيه انه حضر للتحدث بذهن متفتح للتوصل الى سلام دائم ، وانه ليس لدى الوفد من غاية سوى مساعدة اللجنة الثلاثية على التوصل الى حل بكشف الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار في اليمن . ان تلك الاسباب معروفة تماماً ، واذا ازيلت لا بدّ من التوصل الى السلام والاستقرار .

في ١٤ كانون الثاني جلسنا ننتظر الوفد الجمهوري . وبدلاً من حضوره حضر الدكتور بيضاني ، سفير اليمن في بيروت ، وحده واحتج باسم حكومته على اللجنة لسماحها لاسرة حميد الدين بالاشتراك في جهود السلام . قال ان ذلك خرق لاتفاقية الخرطوم . هاجمني الجمهوريون شخصياً لأنني اشتركت في جميع مراحل الاتفاقية ، وقالوا انه وجب ألاّ أسمح لعضو من أسرة حميد الدين بالاشتراك في المفاوضات . ذلك بأن الأمير عبد الرحمن بن يحيي الذي رأس الوفد اليمني أحد اعضاء اسرة حميد الدين طبعاً .

شرحت للسفير انه ليس في الاتفاقية بند يمنع أسرة حميد الدين من الاشتراك في مفاوضات السلام ، وان اللجنة ترى ان التسوية يجب ان تتمّ بين جميع الفرقاء من ملكيين أو جمهوريين . وقلت له " لست الذي يحاصر صنعاء الآن ويقذفها بالقنابل نهاراً وليلاً ، بل عضو اسرة حميد الدين الأمير محمد بن الحسين (ابن عمّ الإمام محمد البدر) . لذلك من السخف إبعاد أسرة حميد الدين عن مفاوضات السلام ، ولا نستطيع التوصل الى وقف اطلاق النار من دون ادخالهم في الأمر فكيف بتحقيق التسوية والاستقرار والسلام ! " .

ارسلت اللجنة مذكرة الى الملك فيصل والرئيس ناصر ، ونسخاً الى جميع ملوك الدول في العالم العربي ورؤسائها في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٨ ، وذكرنا فيها جميع جهودنا والصعوبات التي نواجهها ، وطلبنا أن يستعملوا علاقاتهم الحسنة بالملكيين والجمهوريين لاقناعهم بالتعقل والتفاهم . كذلك قررت اللجنة اهمال فكرة اللجنة التحضيرية ، ومتابعة اجرائها الخاص في استجواب افراد من اليمنيين ، محاولة بذلك عقد مؤتمر التسوية الوطني . كان من الواضح لنا جداً ،

إذ لم يعقد ذلك المؤتمر ولم يوقف التدخل الأجنبي ، فإن الحرب الأهلية في اليمن ستستمر مدمرة الحياة والممتلكات في البلد .

كانت تلك آخر مرحلة من مراحل اللجنة الثلاثية للسلام اليمني .

طوال سنة ١٩٦٨ استمرت الحرب الأهلية في اليمن ، ولكن حدثت انقسامات حادة في المعسكرين . أعلن الإمام البدر نفسه رئيساً للوزراة الملكية في آخر السنة حين انقسمت صفوف الملكيين بالخلافات العائلية . أما الجمهوريون فقد استمرت الخلافات بينهم ، ووقعت اصطدامات بين وحدات الجيش المتنافسة .

بقي حسن العمري رئيساً للوزارة بعض الوقت واخيراً حلّ محسن العيني محله .

اخيراً ترك الامام الكهوف الجبلية وذهب ليعيش في المنفى ، أولاً في المملكة العربية السعودية ثم في بريطانيا . وفي تموز ١٩٦٩ اغتيل في صعدة ، في المعقل الملكي الشمالي ، الأمير عبد الله بن الحسن آخر قائد عسكري ملكي ثابر على القتال ، وفي النهاية احضر مؤيدو الملكية الى صنعاء واشركوا في الحكومة ومن ضمنهم أحمد الشامي .

كنت متأكداً من أن الطرفين سيتفاهمان أخيراً . ان لي أصدقاء بين الملكيين وبين الجمهوريين ، وبعض هؤلاء اصدقاء بعض . من بينهم رجال كأحمد الشامي الذي كان وزيراً لخارجية الملكيين بعض الوقت . كان الشامي اول الثائيرين على الإمام ، وقد سجن خمس سنوات ، والقصائد التي نمها في السجن مفعمة بالأفكار الثورية ، وتمثل معلماً في الشعر العربي الحديث . وما كان له ان ينضم الى صفوف الملكيين لولا أن بعض أقربائه قتلوا بسبب جهل المصريين في الأيام الاولى التي انضمت فيها قواتهم الى الجمهوريين .

في أوائل مهمتي للتوسط في الصراع كنت جالساً مع الرئيس ناصر يوماً فقال لي : " يا اخي محجوب ، نحن مدينون لك كثيراً بما عملت لنا في قمة الخرطوم ، ومقدرون كثيراً جهودك في تحقيق اتفاق السلام اليمني . حين يطأ آخر جندي مصري أرض الجمهورية العربية المتحدة سأمنحك أرفع اوسمة الحمهورية العربية المتحدة ، وسأجمع أكبر حشد سياسي لتقليدك اياه ... " .

لقد جاء اليوم الذي عاد فيه آخر جندي مصري الى أرض الوطن ، بيد انني لم اتلق من ناصر أي وسام ، لا ارفع وسام ولا أقله . والمكافأة الوحيدة التي منحني إياها تكشفت في ما بعد : في اجتماع مع بعض السودانيين ، وبمساعدة عملائه في السودان ، ساعد على ترتيب انقلاب عسكري ضد حكومتي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ .

لم أهتمّ بالأوسمة ابداً . تلقيت الكثير منها خلال حياتي السياسية ، لكن لم استعمل الألقاب التي تمنحها . ان اعظم مكافأة تلقيتها في هذه المنافسة لم تكن

القسم الخامس

السّودان : سَنوات الاستقِلال المضطَرِبَة

٢٠ - في البحث عن دستور

ان قصة السودان منذ الاستقلال في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ هي قصة الالتباس السياسي المحزنة وغير الناجزة .

فلقد كان لدينا عندما جاء الاستقلال تكتلان سياسيان رئيسان هما حزب الأمة الذي كان متحالفاً منع الانصار المهديين وحزب الاتحاد الوطني المدعوم من السيد علي عثمان الميرغني وطائفته الختمية . وكان حزب الاتحاد الوطني قد فاز في الانتخابات التي جرت قبيل الاستقلال فاصبح زعيمه السياسي السيد اسماعيل الازهري رئيساً للوزارة . وبقيت انا عضواً مستقلا في البرلمان وزعيماً للمعارضة . وكان حزب الامة يدعو الى الاستقلال التام في حين ان حزب الاتحاد الوطني كان منذ تأسيسه يدعو الى " وحدة وادي النيل " ، الشعار الذي اسقطه تماماً فور توليه السلطة بدعم ليبرالي مصري .

وبدأت مشاكلنا فور حصولنا على الاستقلال . وكان السبب الأساسي لهذه المشاكل واحداً : فالاحزاب التي اما عملت من اجل الاستقلال او عارضته ، وجدت نفسها فور تحقيق الاستقلال من دون اي هدف محدد ، وتتصارع في محاولة لتلبية احتياجات البلد الحديث العهد .

كان الشئ الكثير متوقعاً من الاحزاب ، فقصرت جميعها عن تحقيق هذه التوقعات ، اذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادي والاجتماعي . وكل قضية طرحت في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعالج وفقاً لاهواء الحزب – في حين كانت هناك مشاكل ملحة ومستعجلة تتطلب العمل الفوري .

وجرت محاولات في الاشهر التي تلت الاستقلال مباشرة لتأليف حكومة جبهة وطنية متحدة من اجل وضع ميثاق وطني يصبح اطاراً لمستقبل نمو البلاد . وكانت النتيجة تشكيل حكومة ائتلافية محكومة بالموت سلفاً لأن الاحزاب المختلفة التي اشتركت فيها نقلت الى مجلس الوزراء خصوماتها ودسائسها ، فوجد مجلس الوزراء نفسه عاجزاً عن الاتفاق على اي قضية ، ناهيك من تحقيق اي شئ بناء .

وزيادة في تعقيد الامور ، ظهر في الافق انشقاق بين حزب الاتحاد الوطني والختمية . اذ لم يمض وقت طويل حتى اعلن الزعيمان الطائفيان عبد الرحمن المهدي وعلي محمد عثمان الميرغني في بيان مشترك قيام تحالف بين الانصار

والختمية . وكان من شأن هذا التحاف الذي رتبه ابن شقيق المهدي ، عبد الله الفاضل المهدي ، ابراز الانشقاق بين حزب الاتحاد الوطني والختمية . فقد اسست طائفة الختمية " الحزب الديمقراطي الشعبي " بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن . وفي تموز ١٩٥٦ ، سقطت حكومة الازهري الائتلافية ، وتشكلت حكومة ائتلافية أخرى بالمشاركة بين حزب الأمة والحزب الديمقراطي الشعبي برئاسة الامين العام لحزب الامة السيد عبد الله خليل .

لقد كان التحالف بين المهدي والميرغني اعظم كارثة مُني بها تاريخ السياسة السودانية . ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة ، بدافع الجشع والتهافت على السلطة والغرور والمصالح الشخصية ، الى السيطرة على الميدان السياسي .

كنت اكن احتراماً عظيماً للاثنين كزعيمين دينيين ، غير انه كان متوجباً عليهما البقاء خارج السياسة بعد جهودهما الجبارة ومساهماتهما في النضال من اجل التحرير . والحقيقة ان عبد الرحمن المهدي كان اعظم الاثنين . فحركة الجبهة الاستقلالية كانت تعيش من ثروته الخاصة ، تبين انه كان على وشك الافلاس . وهكذا كان كرمه واخلاصه من اجل حركة الاستقلال .

وقد انضممت الى حزب الامة خلال مهرجان سياسي في كانون الاول ١٩٥٦ وسببي الرئيسي هو انني كنت قد تعاونت مع الحزب عندما كنت اميناً للجبهة الاستقلالية وكان حزب الامة آنذاك الوحيد الذي تتوافق سياسته مع قناعاتي السياسية .

وكانت عقدة السياسة السودانية ان التركيب القبلي للبلاد يجعل من المستحيل ان يتمكن اي حزب من تأمين اكثرية مطلقة في البرلمان ، وبالتالي ، كانت تشكل الحكومات الائتلافية ، ومن ثم تزاح ، من وراء ظهر رئيس المجلس . والتعديلات المتلاحقة في صورة التحالف القائم بين الاحزاب ، كانت في الواقع تعني ان هناك ثلاثة احزاب – الامة والاتحاد الوطني والديمقراطي الشعبي – تشرف على نظام الحزبين المعمول به .

وانتهت سنوات الاضطراب السياسي الاولية هذه عندما قام الجيش بانقلابه الاول في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، فعشنا طوال ست سنوات على الهامش السياسي ، وكنت اعتقد ان هذا الوقت كان كافياً لكي تتعلم الاحزاب والطوائف دروسها . وفي الحقيقة ، أذاع كل حزب برنامجاً سياسياً واقتصادياً قبل ان اظهرت انتخابات عام ١٩٦٥ مقداراً من التغيير . لكن سرعان ما عادت الاحزاب الى اساليبها القديمة .

ومن النقاط الرئيسية التي فشلت فيها ، اننا لم نتمكن ابداً من الاتفاق على

دستور دائم ، وأهدرت مساعينا خلال سني الحكم المدني إهداراً في المشاحنات التي لا نهاية لها . وعندما استولى الجيش على الحكم حل المشكلة بصورة فورية : لقد قرر انه في غنى عن الدستور .

لدى مجئ الاستقلال ، كان لدينا قانون للحكم الذاتي ، فحولناه بسرعة خلال الايام الاثني عشر الأخيرة من شهر كانون الاول ١٩٥٥ الى دستور انتقالي للعمل به موقتاً . وبعد الاستقلال بدأت الحكومة والبرلمان البحث عن دستور دائم – وكان الدستور غصا سحرية يمكننا به ان نحكم البلاد ونحول كل شئ الى ذهب .

واستمر الجدل حول صياغة دستور دائم الى ما لا نهاية له . فالسودان الجنوبي كان يطالب بارتباط فدرالي بين الشمال والجنوب بدلا من الوحدة . ونشأت خلافات في الآراء حول ما اذا كان يجب ان يصبح السودان جمهورية برلمانية او جمهورية رئاسية . وأراد زعيم حزب الأنصار عبد الرحمن المهدي ان يرشح نفسه للرئاسة مصراً على أنه يحق له كأي مواطن سوداني آخر أن يخوض الانتخابات . وفوراً بدأت الخصومات الطائفية التقليدية بين الانصا والختمية ترفع راسها ، فأعلن الميرغني أنه لن يسمح للمهدي أبداً بان يصبح رئيساً ...

وانعكس الخلاف بين الزعيمين فوراً على الحكومة الائتلافية المشكلة من حزب الامة والحزب الديمقراطي الشعبي ولاحت بوادر الازمة ولكنه امكن تفادي القطيعة .

وفي هذه الايام ، لم تكن مشاكلنا تنبع فقط من الخلافات السياسية الداخلية فحسب . فالقاهرة ساهمت بسخاء في زيادة أعبائنا ، وقضية الحدود المصرية – السودانية ، بما كانت عليه من سخف هي مثال واحد على ذلك .

وقد احدث " حادث الحدود " جلبة كبيرة في ذلك الوقت ، قبل ان يتراجع وينطفئ ، فقد كنا مشغولين في الاستعداد للانتخابات التي ستجري في اذار ١٩٥٨ ، عندما اثارت القاهرة فجأة قضية الحدود بين مصر والسودان ، وأصرت الحكومة المصرية على ان الحدود تقع بمحاذاة خط العرض ٢٢ وان جميع الاراضي الواقعة شمال ذلك الخط هي ملك مصر . والمنطقة موضوع الخلاف كانت منطقة حلفا وحلايب الصحراوية القاحلة التي يقطنها سكان مختلفون .

وكنت أنذاك وزيراً للخارجية ، وأقود حملتي الانتخابية في دائرتي ، الدويم ، عندما وصلتني مخابرة هاتفية مستعجلة يطالب فيها رئيس الوزراء مني العودة الى الخرطوم . ولدى وصولي الى منزلي قيل لي : " اذهب الى مجلس الوزراء ، انهم في انتظارك " .

وذهبت الى المجلس فوجدت ان مصر ارسلت مذكرة تطالب فيها السودان بالتنازل عن جميع المناطق الواقعة شمال خط العرض ٢٢ . وتقرر ان أوجه خطاباً

الى الشعب لأذيع الخلاف واشرحه . وقد تم ذلك .

ومن ثم أعددت نص شكوى باللغة الانجليزية موجهة الى مجلس الامن الدولي . بيد انني اصدرت تعليماتي بعدم اذاعة الشكوى ريثما ازور مصر وابحث في الامر مع الرئيس عبد الناصر . وفي تلك الليلة سافرت الى القاهرة . ولكن اثناء وجودي في مطار وادي سيدنا ، الخرطوم ، وصل احد رجالنا من القاهرة حاملا ملفاً يضم وثائق ارسلها السفير السوداني في القاهرة .

قرأت الملف في الطائرة ، وكان يضم وثائق سرية واوامر فكت رموزها من قيادة الجيش المصري الى بعض الوحدات بالزحف على اقليمي حلفاء وحلايب المتنازع عليهما قرب الحدود .

وصلت الى القاهرة في ساعات الصباح الاولى ، وقضيت ساعات قليلة في منزل السفير ثم توجهت برفقة السفير الى لقاء مع نائب الرئيس زكريا محيي الدين ووزير الخارجية محمود فوزي ، لم يكن الاجتماع مفيداً . فقد كان زكريا محيي الدين متصلباً وثائر الاعصاب ، فهو الذي اثار القضية . وطلبت الاجتماع الى الرئيس عبد الناصر فاتصلوا به هاتفياً ، وانتقلنا جميعنا الى مكتبة في قصر القبة . وناقشت وتوسلت . قلت له ان هذه الاقاليم هي تحت ادارة سودانية منذ ستين سنة ، وقد جرت فيها ثلاثة انتخابات .

كان زكريا محيي الدين لا يزال غاضباً . وسأل :

"هل صحيح انكم ارسلتم قواتكم الى مناطق الحدود ؟ " . اجبت نعم ، وقواتنا تحمل تعليمات اكيدة باطلاق النار على كل من يجتاز الحدود . اننا مصممون على عدم التخلي عن شبر واحد من تلك الصحراء القاحلة الرملية والصخرية السوداء الا بعد اراقة الدم بمقدار عشر مرات وزنها " .

واتخذ زكريا محيي الدين لهجة هادئة وقال : اننا لم نبنِ جيشنا من اجل مقاتلة السودان .

فابتسمت واجبت : " اعرف ذلك . لقد بنيتموه لمحاربة اسرائيل واستعادة فلسطين " .

وهنا تدخل عبد الناصر سائلاً : " اخ محجوب ، ماذا تقترح ؟ " .

قلت " سيادة الرئيس ، إنني اقترح ان نترك القضية عالقة الى ما بعد الانتخابات في السودان ، وبعد ذلك ستحل القضية اما بالمفاوضة المباشرة وإما بالتحكيم " .

ولم يوافق المصريون على ذلك .

وعند ذاك قلت لعبد الناصر : " لقد حاولت عدة مرات الاتصال بمكتبي في الخرطوم بالهاتف ، ولكن في كل مرة كان هناك تشويش على الخط ولم أسمع

شيئاً " .

وقال عبد الناصر : " طبعاً تعرف ان جميع الاتصالات الهاتفية الخارجية مراقبة اذا كان ليس عندكم جهاز في الخرطوم لمراقبة الخطوط فساعيركم جهازاً " .

وكان ردي : " شكراً ياسيادة الرئيس .انني اعرف ذلك ، اننا نراقب الاتصالات الخارجيية ايضاً " .

واخذني عبدالناصر من ساعدي الى غرفة مجاورة ، وقال " ساحصل لك على الخط " وطلب الرقم الذي كنت احاول الاتصال به في الخرطوم – وهو رقم مكتب وكيل وزراة الخارجية . وعندما ورد الخط ، همَّ عبد الناصر بمغادرة الغرفة ، فدعوته الى البقاء ، قائلاً وانا ابتسم : " على كل حال ستسمع تسجيلاً للمكالمة " . وبقي عبد الناصر في الغرفة .

وعندما جاء وكيل وزراة الخارجية الى الهاتف ابلغته : " اذيعوا . اكرر اذيعوا " . واغلقت الهاتف ، والتفت الى عبد الناصر قائلاً : هذا كل ما اردت ان اقوله . وبدا عبدالناصر مدهوشاً .

وفي مساء ذلك اليوم ارسلت الشكوى التي كنت قد اعددتها في الخرطوم الى مندوبنا الدائم ادى الامم المتحدة لتقديمها الى مجلس الامن . ولكن القضية حلت بسرعة . فقد اتفق المندوبان المصري والسوداني علي سحب الشكوى ، ولم يثر المصريون بعدها قضية الحدود مرة اخرى .

وبعد مدة ، نقل عن عبدالناصر قوله ان السودانيين غلبوه . فلقد تم ايهام الصحافة العاليمة بأن المصريين يحضرون لغزو مسلح على الاراضي السودانية ، وان منطقة الحدود ستشهد معركة . اما نحن في الخرطوم فكنا منذ البداية نعتبر القضية حرب اعصاب .

وعلى الصعيد الداخلي كان الوضع الاقتصادي في السودان قد تدهور ، وتضررنا كثيراً من الاغلاق الموقت لقناة السويس التي تمر عبرها تجارتنا في الاستيراد والتصدير ، على اثر الغزو الانغلو – فرنسي اسرائيلي لمصر في ١٩٥٦ ، ولم نتمكن من بيع محصول القطن لعام ١٩٥٦ – ٥٧ ، وكانت اسعار القطن قد تدنت على كل حال . وعجزنا ايضاً عن تصريف معظم محصول ١٩٥٧ – ٥٨ ، فازداد الوضع المالي للبلاد سوءاً فنظم طلاب الجامعات والمعاهد الثانوية تظاهرات ، وقررت النقابات العمالية الاضراب بتحريض من الحزب الشيوعي .

وكنا قد بدأنا المفاوضات مع مصر بشأن الخلاف القائم حول تقاسم مياه النيل ، وذلك من قبيل مساعي تحسين اوضاعنا المالية . وكان الرئيس عبد الناصر تواقاً الى بدء العمل في بناء سد اسوان العالي . وحكومتنا لم تطلب حصة عادلة فحسب من مياه النيل ، بل طالبت ايضاً بمبلغ ٣٥ مليون جنيه كتعويض من

الاضرار التي ستحصل عندما تغمر مياه البحيرة الاصطناعية التي سيكونها السد قسماً من مناطق حدودنا .

وطالت المفاوضات ، ولكن الاحداث حالت دون الوصول الى اتفاق نهائي . فكانت هناك الأزمة اللبنانية وتبعها في صيف عام ١٩٥٨ نفسه الانقلاب في العراق وارسال قوات بريطانية الى الاردن والمارينز الاميركيين الى لبنان . وقد سببت هذه الاحداث قلاقل عظيمة في السودان .

وعندما عدت الى الخرطوم من اجتماعات الامم المتحدة في اواخر تشرين الاول وجدت البلاد في غليان . فالكل كانوا يتحدثون عن انقلاب عسكري وشيك . وكان زعيم حزب الامة السيد الصديق المهدي يقضي عطلة في اوروبا .

في مثل هذا الجوء المضطرب دعي البرلمان الى اجتماع عاجل في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ . بدأنا ، نحن حزب الامة ، مفاوضات من اجل تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الاتحاد الوطني للحلول مكان الحكومة الائتلافية المضعضعة والمضطربة مع حزب الشعب الديمقراطي . وحتى اواسط تشرين الثاني كانت المفاوضات تسير بهدؤ والعقبة الوحيدة كانت قضية اختيار رئيس الوزراء . فمن جانبنا ، اصر عبد الله خليل على البقاء رئيساً للوزراء . ومن جانب حزب الاتحاد الوطني طالب رئيس الوزراء السابق اسماعيل الازهري بالمنصب مجدداً ... وقد تمكنت في النهاية من اقناع الازهري بقبول منصب رئيس مجلس النواب ، وهو منصب اهم من الناحية البروتوكولية من رئاسة الوزارة ، ولكنه لا يتمتع بسلطات تنفيذية . في الساعة الحادية عشرة ليل ١٦ تشرين الثاني تم الاتفاق النهائي على تشكيل ائتلاف بين حزبي الامة والاتحاد الوطني ، وهو تحالف كان من شأنه الوصول الى حكومة قوية ومستقرة .

وأويت الى فراشي في تلك الليلة يغمرني شعور بان مشاكلنا قد تكون حلت حتى موعد اجتماع البرلمان صباح اليوم التالي ، ولكنني لم انم كثيراً .

ففي الساعة الرابعة صباحاً وصل عقيد وثلاثة جنود يحملون رشاشات الى منزلي وسلمني العقيد رسالة تبلغني ان الجيش قد استولى على الحكم ، وانني اقليت من وزارة الخارجية . وشكرتني الرسالة على الخدمات التي اسديتها الى بلدي . وذهب الجنود .

ووضع عبد الله خليل والازهري اللذان كانا يقيمان بمنزلين متجاورين في ام درمان ، في قيد الاقامة الجبرية .

وفي اليوم التالي اعلن الجيش تشكيل قيادة ثورية عليا من ١٢ ضابطاً بينهم قائد الانقلاب اللواء ابراهيم عبود . واعلن ايضاً تشكيل حكومة من ثمانية ضباط وخمسة مدنيين برئاسة عبود .

وشن اللواء عبود في بيانه الاول الى الشعب حملة عنيفة " على الفساد الشامل وسوء الادارة وعدم الاستقرار والخوف " التي سببتها الخصومات بين الاحزاب السياسية . وقال ان "قوات الامن " استولت علىالحكم لاجراء اصلاحات ووضع حد للفساد .

واعلن اللواء عبود حل جميع الاحزاب السياسية ، ومنع التجمعات والمواكب والتظاهرات وإغلاق جميع الصحف ، وانهى خطابه باعلان ان " الجفوة المصطنعة" بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان قد انتهت .

ولم يهم الجيش ابداً ان يحصل على اي دستور . بل انه الغى الدستور الموقت، وحل البرلمان وقضى على جميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد . وفرضت حالة الطوارئ والاحكام العرفية . ومنح المجلس الاعلى للقوات المسلحة سلطات دستورية وتولى رئيس المجلس ، اللواء عبود ، جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالاضافة الى قيادته للجيش . واعلنت الحكومة الجديدة انها ستتمسك بجميع المعاهدات القائمة وامرت المسؤولين بالبقاء في مناصبهم . وبقيت جميع القوانيين سارية .

وبقي الجنرالات في الحكم ست سنوات ، يسيئون الحكم بصورة معيبة .

ولقد ازاحت ثورة ٢١ اوكتور ١٩٦٤ الشعبية جميع هؤلاء من السلطة واعادت الحكومة المدنية ، واستعادت الدستور الموقت ودعت الى انتخاب مجلس تأسيسي يتولى وضع دستور دائم ويوافق عليه ، ويقوم مقام البرلمان ريثما ينتهي من مهماته . وتم انتخاب المجلس وعقد اجتماعه الاول في ١٠ حزيران ١٩٦٥ . واصبحت انا اول رئيس للوزارة منتخباً .

وتم تعيين لجنة لاعداد الدستور ، وبدأت المجادلة الكبرى من جديد – ما اذا كان الدستور يجب ان يكون اسلامياً ام علمانياً ، وما اذا كانت الجمهورية ستكون برلمانية او رئاسية . وتم اخيراً وضع مسودة عرضت على المجلس التأسيسي حيث اجريت القراة الثانية ، ولكنها لم تصل الى مرحلتها الناهئية .

وفي رأيي ، ان المعركة كانت عقيمة . كان يجب ألاّ يقوم جدل على اسلامية الدستور او علمانيته . كان بوسع السودانيين ان يحصلوا على دستور دونما حاجة الى دعوته دستوراً اسلامياً ، ويتابعون ممارساتهم للايمان الاسلامي ويستفيدوا من التسامح المجسد في تعاليمه . لان ذلك كان سيسمح لنا بامتلاك دستور دائم من دون مشاكل .

اما حول قضية برلمانية او جمهورية الرئاسة ، فلقد اوضحت ، رغم تأييدي دائماً لمسودة الدستور خلال القراءة الثانية ن انني اعارض الدستور الرئاسي .

ان الهواجس كانت دائماً تتنابني من الجمهورية القائمة على النظام الرئاسي

لانها دائماً تؤدي الى ديكتاتورية . والبلد الوحيد الذي نجح فيه هذا النظام هو الولايات المتحدة – وحتى هناك ، تم اغتيال سبعة رؤساء ومرشح واحد للرئاسة والتجارب التي مرت بها ميركا اللاتينية لا تدعو الى التشجيع ، كما ان التجارب في افريقيا قد اثبتت بما لا يدعو الى شك أن الرئاسة التنفيذية تقود الى الديكتاتورية.

وفي السودان . لم تحسم هذه القضية ابداً .

في ٢٥ ايار ١٩٦٩ . استولى الجيش مجدداً على السلطة . واطيحت حكومتي ، وللمرة الثانية ألغي الدستور الموقت . وحل المجلس التأسيسي وجميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد .

وكنا لا نزال في مجال البحث عن دستور .

٢١ - الجنرالات يتولون الحكم

يطمح العسكريون في معظم البلدان النامية ، الى الحكم . وهم يعتقدون أنه بوسعهم ان يحققوا الاستقرار والازدهار الاقتصادي ويجلبوا العقل الى البلاد . وليس صعباً على العسكريين ان يستولوا على السلطة طالما انه لديهم رشاشات ودبابات ومدفعية وسلاح طيران .

ولقد راودت افكار كهذه ضباط الجيش في السودان في ١٩٥٨ بعد ان زرعتها مصر في عقولهم . وكان لديهم ايضاً مثل في الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي واطاح السلالة الهاشمية في تموز من ذلك العام .

وتآمر ضباطنا سراً واستولوا على السلطة بسهولة ، تماماً مثل انقلاب الضباط الاحرار في مصر عام ١٩٥٢ – غير ان انقلابنا اتصف بناحية مهمة . فتمثلا بعبد الناصر ، اختار اكبر الضباط سناً كزعيم صوري بعد ان وافق على مخططاتهم ، وهو اللواء ابراهيم عبود . غير ان اللواء عبود ، بعكس اللواء محمد نجيب في مصر ، رفض التخلي عن الزعامة ، وتمسك بالسلطة التي وصل اليها صدفة مدة ست سنوات .

ولا اعتقد ان اللواء عبود كان يراوده طموح الى الزعامة . فحتى قبل شهر واحد من الانقلاب كان كل ما يتمناه ان ينهي الخدمة ويسحب تعويضه التقاعدي ويفتح كاراجاً في الخرطوم بحري ، ولكنه عندما ذاق طعم السلطة ، تمكن من الاحتفاظ بمنصبه عن طريق الايقاع بين الضباط .

عندما اغتصب الضباط الديمقراطية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، زعموا ان البلاد كانت غارقة في الفساد والاضطراب والفوضى الاقتصادية ، وذلك ، حسب رأيهم ، بسبب النظام الحزبي الديمقارطي . وأول عمل قاموا به هو تشكيل مجلس عسكري اعلى يتألف من معظم الضباط الكبار في الجيش .

واستثنى الانقلابيون من المجلس ضابطين برتبة بريغادير – عبد الرحيم شنان من القيادة الشمالية ومحيي الدين احمد عبد الله سعد من القيادة الشرقية . وقد غضب الاثنان من ابقائهم خارج المجلس ، فتحركا في ساعة مبكرة من صباح ٢ اذار ١٩٥٩ من الشمال والشرق ، وحاصرت قواتهما منزل اللواء عبود واعتقلت ثلاثة اعضاء .

وبعد محاصرة مقر قيادة الجيش اذاع الضابطان شروطهما : يحل المجلس

العسكري الاعلى ويشكل مجلس جديد يضمهما مع ضابط كبير ثالث كان قد استثني ايضاً ، وهو البريغادير مقبول الامين من القيادة الغربية الوسطي . ورفض احد اعضاء المجلس ، اللواء عبدالوهاب حلف اليمين واستقال اصراراً على مبدأ فقد اصر على ان البريغاديرين متمردان ويجب ان يحالا على المحاكمة والا فقد الجيش مفهوم الانضباط . واحيل عبدالوهاب على التعاقد مع منحه ٣٠٠٠ فدان من الاراضي الحكومية .

وفرض شنان ومحيي الدين ارادتهما ، بيد ان خلافاً دب بينهما حول من الذي يجب ان يصبح الاول بين متساويين . ونقل محيي الدين بعض قواته الى الخرطوم في ٢٢ أيار . ولكن اللواء عبود كان على استعداد هذه المرة ، فاحبطت قواته خطط محيي الدين واعتقلته مع شنان فاحيلا على المحاكمة وحكم عليهما بالاعدام ثم خفض الحكم الى السجن ٢٠ سنة . وفي الوقت نفسه احيل على المحاكمة عضو اخر في المجلس العسكري الاعلى هو اللواء احمد عبد الله حامد . وقد كنت عدت الى ممارسة المحاماة في الخرطوم بعد الانقلاب فتوليت الدفاع عنه امام المحكمة العسكرية . ووجدته المحكمة مذنباً بتهمة فنية ، وهي انه كان على معرفة بالتمرد ولكنه كتم المعلومات عن رؤسائه . وقد تم تسريحه من الخدمة .

هذا المثل الاول من الامثلة العديدة على " الاستقرار " الذي حققه الجيش في السودان .

والمثل الثاني اعطي قبل نهاية تلك السنة . كان المحامي الشاب رشيد طاهر بكر قد تدرب في مكتبي ، وجعلته شريكي الاصغر في العمل . وكان بكر من مؤيدي حركة الاخوان المسلمين ، فاعتاد ان يجتمع في مكتبي الى الضباط الذين سرحهم نظام الحكم الجديد . وكنت اعرف ان الشرطة فرضت مراقبة على مكتبي وكانت تراقب خطوط هاتفي ، فحذرتهم من الاجتماع هناك ، ولكنهم لم يأبهوا بالانذار. وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ جرت محاولة للانقلاب في مدرسة المشأة في ام درمان ولكن رجال اللواء عبود سحقوا المحاولة بسرعة . واعتقل رشيد في مكان الانقلاب وحكم بالسجن خمس سنوات . وحكم على خمسة من الضباط المشتركين بالاعدام ، ونفذ فيهم الحكم شنقاً ، ولم يمنحوا الشرف العسكري بالاعدام رمياً بالرصاص لئلا يرفض الجنود اطلاق النار عليهم .

وفي هذه الاثناء كان اقتصاد البلاد قد تدهور ووقع المجلس العسكري على اتفاق حول مياه النيل مع الجمهورية العربية المتحدة ، اعطي السودان حصة من مياه النيل قدرها ١٨،٥ مليار متر مكعب بالاضافة الى مبلغ ١٥ مليون جنيه كتعويض من الاضرار الناجمة عن اغراق الاراضي الواقعة جنوب سد اسوان العالي (كانت الحكومة السابقة قد طالبت بمبلغ ٣٥ مليون جنيه كتعويض) . وتبين ان

تكاليف اعادة توطين حوالي ٥٠ الف شخص اخرجوا من حلفا وخشم القرية على نهر عطبرة ستبلغ حوالي ٦٠ مليون جنيه . ولا ننكر ان الجيش تمكن من بيع الكميات المجمدة من محصول القطن لعامي ١٩٥٦ – ٥٧ و ١٩٥٧ – ٥٨ ، ولكن المبالغ ذهب معظمها هداراً .

وشكلت الاحزاب السياسية جبهة متحدة كانت تعارض كل شئ يفعله المجلس العسكري الحاكم ، ولكنها كانت عاجزة عن رفع صوتها بسبب لجم الصحف ومنع الاجتماعات .

وتوفي عبد الرحمن المهدي في ٢٤ اذار ١٩٥٩ وخلفه ابنه الصديق ، فاعلنت الجبهة المتحدة المؤلفة من احزاب الامة والاتحاد الوطني والشيوعيين تأييدها الرسمي لزعامة الصديق المهدي .

واخذت معارضتنا للحكم العسكري تزداد ، ووصلت الى مرحلة توجب فيها علينا القيام بعمل ايجابي .

وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ بعثنا بمذكرة الى رئيس المجلس العسكري الاعلى مطالبين باعادة البرلمان وعودة الجيش الى ثكناته . ورد المجلس بمنع كل تعليق على المذكرة في الصحف وبحرمان رئيسي الوزارة خليل والازهري من الراتب التقاعدي البالغ ١٠٠ جنيه في الشهر .

وفي تموز ١٩٦١ قررنا ان نوجه ضربة اخرى الى المجلس . والشرارة هذه المرة انطلقت من محاكمة شيوعي شاب في الأبيض وادانته ، واعتقال وكيل دفاعه وإشاعات تعذيب الشاب . فاجتمعنا في منزل السيد الصديق في ام درمان وقررنا إرسال برقية الى رئيس المجلس العسكري الاعلى احتجاجاً على هذه الوحشية ولتكرار المطالبة بعودة الجيش الى الثكنات واعادة الحكومة البرلمانية . وحملت البرقية توقيع خليل والازهري . وكنا متاكدين من أن المجلس العسكري سيرد ويثار بصورة اعنف هذه المرة .

وكان هناك حوالي ٧٠٠٠ من الانصار في ام درمان في ذلك الوقت ، وهم جيدو التدريب وشجعان ومستعدون للموت من اجل قضيتهم . وكان رايي انه اذا جرت اى اعتقالات فعلينا ان نقاوم بالقوة . فعارضني السيد الصديق قائلاً : " لا اريد ان اواجه الله ويداي ملطختان بدماء المسلمين " .

وفي مساء ١٠ تموز تركت المكتب عائداً الى المنزل ، فوجدت في " المصطبة " قرب الحديقة كرسياً ، وعلى مسند الكرسي نسخة من كتاب " قصة مدينتين " يخص ابنتي التلميذة . وتناولت الكتاب ، ففتحته بصورة عفوية وقرأت عن المدام ديفارج " تحيك الاحقاد " . وقد تنبهت الى هذه الصدفة في وقت لاحق عندما علمت انه في ذلك المساء نفسه كان الجنرالات مجتمعين ليحيكوا الاحقاد

ضدنا .

وفي الساعة الاولى والنصف صباح اليوم التالي وصلت الى قرب منزلي ثلاث مصفحات مزودة بالمدافع والرشاشات . وتقل كل منها ثمانية جنود . لقد كان موكباً جميلاً . وناداني الضابط المسؤول ، وخرجت من المنزل .

قال الضابط : " لدي اوامر بنقلك " .

قلت : " لقد تأخرت ، كنت انتظرك في وقت مبكر " .

وبدا الضابط مدهوشاً : " لقد تلقيت الاوامر لتوي " .

لقد كانت عملية عسكرية حقيقية . نقلوني الى قاعة طعام الضباط في قيادة الجيش ، حيث تم احضار بقية القادة السياسيين واحداً بعد الاخر حتى ارتفع عددنا الى ١٢ شخصاً .

ومن قاعة طعام الضباط نقلونا الى المطار ، كل ثلاثة في سيارة يقودها جندي ويرافقه جندي مولج الحراسة وزود بالرشاش .

كانت تتقدم موكب سيارتنا خمس مصفحات في كل منها ثمانية جنود مسلحين . وفي المؤخرة ايضاً خمس مصفحات . لقد كان مشهداً مثيراً فعلا . ووضعت على متن طائرة مع ثلاث ضباط لحراستنا ، من دون ابلاغنا عن الاتجاه . وفي الساعة الرابعة صباحاً اقلعت الطائرة ، وطلبت من مضيف الطائرة بعض السجاير ، فقال انه لا توجد على الطائرة سجاير للبيع . وغاب لعدة لحظات وعاد حاملا علبتين ، وهمس في اذني وهو يعطيني إياها : " اننا ذاهبون الى جوبا – عاصمة المقاطعة الاستوائية " .

وفي مطار جوبا استقبلنا قائد الجيش وحاكم المنطقة وآمر الشرطة مع عدد كبير من الحراس . ونقلونا في سيارة باص مع خمسة حراس مسلحين . ومرة اخرى كانت تتقدمنا خمس مصفحات وتتبعنا خمس اخرى .

وكانت بداية سبعة اشهر من السجن .

وضعونا في قاعة طعام الضباط في ثكنة جوبا المحاطة بالاسلاك الشائكة ، بحراسة ٤٨ جندياً وخمسة ضباط . ولم يسمحوا لنا بالاستماع الى الراديو او مطالعة الصحف وسمحوا لنا باستلام رسالة واحدة فقط من عائلاتنا وبكتابة رسالة واحدة في الشهر .

كنت اتقاسم غرفة طولها اربعة امتار وعرضها ثلاثة مع ثلاثة اشخاص اخرين هم نقدالله من حزب الامة ، واحمد سليمان وعبد الخالق محجوب من الحزب الشيوعي . وقد تمكنا بصعوبة من وضع اربعة اسرة في الغرفة . ومما زاد الامر سوأ انني طويل القامة فكانت الغرفة تبدو لي اصغر مما هي فعلا .

كانت السماء تمطر بلا انقطاع تقريباً في الايام المئتين والاثنين لوجودنا في

السجن ، وكانت الامطار الاستوائية تجعل الايام والليالي حارة ورطبة .

وكانت الثكنة المحاطة بالاسلاك الشائكة تضم ملعباً للتنس ، فسمح لنا بعد يومين من وصولنا باللعب خلال اوقات انقطاع المطر . ثم جاءت الاوامر من الخرطوم بمنع اللعب فبات لدي انطباع بانهم يحاولون قتلنا ببطء بايصال العفونة الى اجسادنا وعقولنا .

ولكي نتغلب على التدهور العقلي شكلنا مجموعات دراسية لقراءة الادب العربي والانجليزي وتفسيرات القرآن الكريم وطبعاً ، كنا نتحدث في الامور السياسية في قاعة الطعام المشتركة ، فكان الوقت متسعاً للبحث في الاخطاء التي ارتكبناها ، فلقد كانت جميع الاحزاب ممثلة في مجموعتنا ما عدا الحزب الديمقراطي الشعبي . ولقد اكتشف حزبا الامة والاتحاد الوطني خلال هذه المباحثات التي كانت تجري بعيداً عن الجو السياسي المحموم في الخرطوم ان الفرق قليل جداً بين اهدافهما ، واتفقنا من حيث المبدأ على إدماج الحزبين ، وقد تحقق الادماج فعلاً بعد الافراج عنا .

وقمت انا وعبد الخالق محجوب (الامين العام للحزب الشيوعي) بدراسة اصول الفلسفة الماركسية ، وبدأنا ننقل معاً من الانجليزية الى العربية كتاباً بقلم بليختون ، عالم الاجتماع الروسي والنظري الذي اسس اول منظمة ماركسية روسية عام ١٨٨٣ . والقى عبد الخالق محاضرة عن الحزب الشيوعي في السودان . وقد سأله احدهم " هل تعتقد ان الحزب سيتولى الحكم في السودان يوماً ما ؟ " فرد " نعم ... بعد عشرين سنة " .

ومع اننا كنا معزولين تماماً عن العالم الخارجي ، فقد تسربت الينا انباء في احد الايام ان اشتباكاً عنيفاً وقع في شهر آب بين الشرطة والانصار في ام درمان مما ادى الى مقتل عدد كبير من الاشخاص ، بعد ان منع وزير الداخلية مهرجان الشباب السنوي ، ولكن الانصار تجاهلوا المنع ، وكانوا يقومون بمسيرة الى ضريح المهدي في ام درمان عندما حاولت الشرطة منعهم فنشب القتال العنيف .

وفي منتصف ليل الثاني من كانون الاول استدعانا الضابط المسؤول الى الخارج ليبلغنا ان الصديق المهدي قد توفي فجأة ، فطلبنا السماح لنا بحضور المأتم ولكن طلبنا رفض .

وبقيت ايام السجن تأتي وتروح الى ما نهاية له . وكانت السماء لا تزال تمطر . وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٢ اصبت بمرض (كنت اعاني من اصابة بالكلى) فابلغ طبيب السجن السلطات في الخرطوم انه لن يكون مسؤولاً عن حالتي ان تدهورت . ويجب ان اعترف بان السلطات تحركت فوراً ، فجرى نقلي الى الخرطوم في اليوم نفسه .

وفي المطار فتشت الشرطة حقائبي . بل كتبي صفحة صفحة . ولم اتمالك نفسي عن القول : " عَمَّ تفتش . اذا كنت تفتش عن اي رسائل فانك مخطئ ، فهي في رأسي ولا تستطيع ان تفتش رأسي " .

ونقلت الى مستشفى حيث وضعوعني في غرفة بمفردي في حراسة مشددة. ووضعت سيارتان مليئتان بالشرطة خارج المستشفى حيث احتشد جمهور كبير بعد ان انتشر خبر اعادتي من جوبا .

وفي ٢٧ كانون الثاني بدأ زملائي في جوبا اضراباً عن الطعام ، واعلنوا انهم لن يتناولوا شيئاً الا اذا اعيدوا الى بيوتهم في الخرطوم . ورضخت السلطات وتم نقل الاحد عشر شخصاً الباقين في ٢٨ كانون الثاني الى الخرطوم بطائرة خاصة. وبعد ذلك بقليل غادرت المستشفى الى البيت .

هذه هي ايامي المئتان والاثنان وراء الاسلاك الشائكة ... ايام الخيبة والتعب الجسدي .

ولكنها كانت اياماً مفيدة من ناحية اخرى فقد اعطتنا فرصة للمطالعة والبحث في شؤون البلاد في جو هادئ . وقد نظمت بعض الاشعار في جوبا ومقدمة لدراسة عن السودان خلال اربعة اجيال وبعض التوقعات عما سيكون عليه الجيل المقبل – ولم اعد الى هذه الدراسة منذ ذلك الوقت .

في هذه الاثناء ، كان المجلس العسكري قد وضع خططاً لبناء هيكل " هرمي " للادارة الوطنية .

فبعد سنة من الاستيلاء على الحكم كانت حكومة عبود قد شكلت لجنة برئاسة قاضي القضاة ابو رنات للبحث في وسائل وطرق تشكيل لجان اقليمية من اجل انشاء مجلس مركزي . وقد اوصت لجنة قاضي القضاة بان تشكل مجالس القرى لتكون قاعدة الهرم – تعلوها مجالس محافظات ، على ان يكون اعضاؤها معينين تعييناً .

وكان معنى المقترحات التي تقدم بها المجلس ان تحل مجالس جديدة مؤلفة من اعضاء معينين مكان اللجان السابقة حيث اكثرية الاعضاء منتخبون .

ولقد قضت هذه المقترحات على مزاعم الرئيس عبود بانه " يعيد بناء جهاز الحكومة التمثيلية " .

وقررت الجبهة المتحدة مقاطعة انتخابات هذه المجالس ، ولكن الحزب الشيوعي اختلف مع الجبهة . فقد اصر اعضاؤه على الاشتراك في الانتخابات لاسباب تكتيكية ، لانها تعطيهم منطقاً سياسياً جيداً . وبالتالي فقد اشترك الشيوعيون في الانتخاب . اما نحن ، حزب الامة ، فقد قاطعناها مئة في المئة . واعلن حزب الاتحاد الوطني ايضاً عزمه على الامتناع تماماً عن الاشتراك ، ولكنه

في الحقيقة عجز عن المقاطعة التامة لانه لم لم يكن يملك جهازاً حزبياً كافياً لابلاغ جميع الاعضاء بضرورة التقيد بموقف الحزب . واسفرت الانتخابات عن تشكيل مجالس اقضية وقرى ضعيفة جداً ، وكذلك مجالس محافظات ضعيفة على رأسها المجلس المركزي . فقد كان اعضاء المجلس المركزي غالباً ينتقدون سياسة الحكومة رغم انهم وصلوا الى القمة عن طريق التعيين ، وبدأوا يعالجون مواضيع مثل حرية الصحافة وسياسة جنوب السودان والوضع الاقتصادي .

وبدأ الاستياء والتذمر يعمان في كل مكان ، بين الطبقات الحرفية ، والطلاب والعمال في المدن والقرى وبين مزارعي القطن في الارياف وبين السياسيين وزعماء القبائل في الجنوب .

وفي الخرطوم ، وصلت الاضرابات الطلابية الى ابعاد جديدة ، بعد ان جاء قرار حكومة عبود إلغاء قانون جامعة الخرطوم كعارض من اعراض التلف داخل نظام الحكم العسكري . فقد حدّ القرار استقلال الجامعة ووضعها تحت سلطة وزير التربية ، الذي كان احد جنرالات المجلس العسكري . وقد عارض الطلاب والمعلمون على السواء القرار فادى ذلك الى وقوع اضطرابات في الحرم الجامعي.

ومع ازدياد حدة الازمة في الجنوب ، اغتنم اتحاد طلبة جامعة الخرطوم الفرصة لبدء سلسلة من المناقشات حول مشكلة جنوب السودان . وفي البداية لم تبد الحكومة اعتراضاً ، ولكنها عندما قرر الاجتماع الاول بالاجماع انه ليس بالامكان ايجاد تسوية قبل استقالة الحكومة العسكرية ، تدخل المجلس العسكري ، فمنع وزير التربية الاجتماعات وتجاهل الطلاب قرار المنع ووزعوا الدعوات على عامة الشعب لحضور أستئناف المناقشات يوم الاربعاء ٢١ تشرين الاول ١٩٦٤ .

واستؤنفت المناقشة علناً ، فوصلت الشرطة ، واستخدمت الغاز المسيل للدموع في البداية ثم فتحت النار وقتلت طالباً وجرحت عدة طلاب اخرين . واصيب ايضاً عدد من رجال الشرطة بجروح . ونقل الجميع الى المستشفى ، ولكن الاطباء المدنيين رفضوا معالجة الشرطة . وقمت بزيارة المستشفى لمشاهدة الجرحى في الساعة الثانية صباح ٢١ تشرين الاول ، وكان المستشفى يعج بالناس الذين جاؤوا لمشاهدةالجرحى . وكان الجو بشعاً ومشحوناً بالتوتر .

انه غالباً من الصعب معرفة اللحظة التي ينفجر فيها الخلاف والغضب الى عمل فعلي . وفي هذه الحالة ، لعل اللحظة الحاسمة جاءت عندما اطلقت الشرطة النار في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٤ .

٢٢ - ثورة اكتوبر

تميزت ثورة اوكتوبر بعنصر رئيس ، وربما فريد من نوعه ، هو ان الثورة حدثت بصورة عفوية من اجل اعادة الحكومة المدنية بعد ست سنوات من الحكم العسكري السيئ . فلم تكن لدينا خطط سرية ، ولا مؤامرة موقتة من اجل قيام حركة عصيان ، ولا رموز للعمليات ولا وحدات من الجيش مع مصفحات تنتظر الاشارة لبدء العمل ، ولا وحدات كوماندو للاستيلاء على الابنية الاستراتيجية . لقد كانت ثورة جماهيرية للناس العاديين ضد سنوات من الاضطهاد .

وقد ارتفعت غضبة الشعب الى درجات محمومة اثر مقتل الطالب الجامعي على ايدي الشرطة في يوم الاربعاء ٢١ اوكتوبر . وظهر يوم الخميس اجتمعنا نحن المحامين في مكتب نقيب المحامين فاقترحت ان نعقد اجتماعاً اوسع يحضره حرفيون اخرون ونعلن الاضراب العام والعصيان المدني .

في هذه الاثناء كان الشعب قد نزل الى الشارع ، فطافت التظاهرات في جميع انحاء المدينة ، وامتلأت الشوارع بالجماهير الساخطة الهاتفة التي كانت تحتشد في مكان ما ، وتفرقها الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع ، فتعود الى التجمع في مكان آخر .

واستؤنفت التظاهرات منذ الصباح الباكر في اليوم التالي ، ووقعت معارك مستمرة بين الجموع والشرطة طوال النهار .

ويوم السبت تجمع المحامون والاطباء واساتذة الجامعات والمعلمون وافراد الطبقات المهنية امام المحاكم وبدأوا مسيرتهم نحو القصر الجمهوري لتسجيل احتجاجهم فظهر رجال الشرطة والجنود واطلقوا قنابل الغاز وهددوا باطلاق النار. وفيما كان الغاز المسيل للدموع يرتفع امام مبنى المحكمة ، توجهت الى مكتب قاضي القضاة ابورانات طالباً منه التوسط مع المجلس-الاعلى للسماح بالمسيرة فاتصل هاتفياً وحصل على موافقة بمقابلة وفد من المتظاهرين من خمسة اشخاص فقط . وكنا خلال ذلك قد استولينا على قاعة الاستئناف حيث اجتمع اصحاب المهن الحرة وقرروا اعلان الاضراب العام والعصيان المدني ، وتلي القرار على الجماهير المحتشدة امام المحكمة ، فردت هاتفة بالموافقة .

وقاومت الحكومة القرار بوضع القاضيين الكبيرين بابكر عوض الله وعبد المجيد امام اللذين وقعا على عريضة الاحتجاج مع اعضاء المهن الحرة ، في

الاقامة الجبرية ، واعلن منع التجول خلال الليل في المدينة وانتشرت اشاعات بان السلطات عازمة على اعتقال قادة اتحادات المهن الحرة الذين اعلنوا العصيان المدني واحالتهم على المحكمة العسكرية . ونزل الشيوعيون تحت الارض .

السبت ، الاحد ، الاثنين بقيت التظاهرات مستمرة ، وتضامن المزارعون في المناطق الريفية القريبة من عمال المصانع ومعلموا المدارس والطلاب والاساتذة وموظفو الحكومة والمحامون والقضاة – وقد نزل الى الشارع كل من كان قادراً على السير على قدميه . وكان البعض من المتظاهرين يحملون العصي واغصان الاشجار . وماعدا ذلك لم يكن احد مسلحاً ، بل كان سلاحهم الاوحد ايمانهم القوي بالاحتجاج – ولكن الجمهور بدا ضعيفاً جداً عندما ظهرت دبابات الجيش والجنود بالرشاشات في الشوارع . ومن حسن الحظ ان العناصر الحكيمة في الجيش سارعت الى التدخل وهرع بعض ضباط حامية الخرطوم الى القصر الجمهوري وجابهوا المجلس الاعلى وطلبوا الى اعضائه تقديم استقالتهم فرفض المجلس الطلب ، فاستدعى الضباط مصفحاتهم وتمت محاصرة القصر الجمهوري .

وعبر هذا الطوق من الدروع قدمنا نحن المدنيين شروطنا الى المجلس الاعلى. وتلت ذلك ساعات من الانتظار المشوب بالتوتر ، ثم اعلن المجلس الاعلى في الساعة التاسعة مساء الاثنين ٢٦ اوكتوبر ١٩٦٤ ، انه سيتخلى عن السلطة ويقيل مجلس الوزراء ويحل المجلس المركزي وبعد ربع ساعة من اعلان ذلك تجمع الوف من الاشخاص الذين كانوا يتظاهرون في الشوارع امام منزلي يهزجوت ويهتفون مهنئين . لقد سجلنا انتصاراً حاسماً ، ولكن الحرب لم تنته بعد .

وبدأت المفاوضات الشاقة مع الجيش حول كيفية تشكيل الحكومة الجديدة. وصباح الاربعاء دخل احدهم علينا في الاجتماع الذي كنا نعقده في الجامعة ، وقال لاهثاً : " هناك اشاعات بان المجلس العسكري قد سحب قراره وهو عازم على البقاء في السلطة " . وظهرت الجماهير فجأة واخذت تسير نحو القصر الجمهوري . وعلت هتافات " الى القصر .. حتى النصر " . وامام القصر دوى ما بدا انه عيار ناري من مسدس ولعله لم يكن في الامر سوى كاتم سيارة محقون. ولكن احد الحراس العسكريين فقد اعصابه واصدر الامر باطلاق النار فدوت الرشاشات فوراً موجهة النار نحو المتظاهرين . فقتل كثيرون على الفور واصيب اخرون بجروح بليغة .

وفي مساء ذلك اليوم اجتمعنا في منزلي ، فاتصلت باحد الضباط الذين اعرف انهم يقفون الى جانبنا واطلعته على الاشاعات التي قادت الى المذبحة امام القصر الجمهوري فجاء الضابط فوراً الى منزلي وطمأننا الى ان الاشاعات عارية من الصحة ، وربما كان هدفها نشر الفوضى " هل قتل كل هؤلاء الضحايا من

اجل لا شئ . اننا لن نعرف ذلك ابداً " . ولكن الضابط اقترح متابعة المفاوضات بالرغم من الاصطدام المؤسف وفعلا استمرت المفاوضات ليل الاربعاء وطوال يوم الخميس . وفي الساعة الثامنة مساء الخميس اجتمع الحرفيون في منزلي للاتفاق على حجم الحكومة وشأنها وقدمنا الاقتراح الى الجيش .

واستمرت المفاوضات . وفي الساعة الرابعة من صباح الجمعة جاء الى منزلي الصادق المهدي واحمد المهدي اللذان مثلا حزب الامة في المفاوضات ، حاملين نبأ اختيار السيد سر الختم الخليفة رئيساً للوزارة . لم يكن لي مأخذ على الخليفة ، اذ كنت اعرف انه احد افضل المربين في البلاد . وقد ابلغاني انهما في الحقيقة رشحاني لرئاسة الوزارة ، ولكن الجيش رفض . وكان تعليقي " انني مدهوش لقبولهم تعييني في اي منصب وزاري " .

لم يكن سر الختم الخليفة سياسياً . بل سبق وعمل مساعداً لوكيل وزارة التربية في المحافظات الجنوبية ثم عمل مديراً للمعهد الفني في الخرطوم . وقد تم اختياره على اعتبار انه سيتمكن من اتخاذ موقف محايد في الثورة السياسية التي كانت لا تزال قائمة .

وبعد مضي اربع ساعات اذاع رئيس الوزراء الجديد بيانه السياسي وعين مجلس وزراء جديداً . وقد عينني وزيراً للخارجية ومبارك زروق وزيراً للمال . اما الوزراء الاخرون فلم تكن لهم خبرة سابقة في الوزارات . وتم تعيين ثلاثة وزراء من الجنوب . بينهم كليمنت مبورو ، نائب حاكم دارفور وزيراً للداخلية .

وكانت مهمة مجلس الوزراء الجديد اعادة الحكم المدني المستقر ، وتسوية قضية جنوب السودان وتحسين الاوضاع الاقتصادية وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى وضع دستور دائم .

واول امر اصدرناه كان الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين . وبعد ثلاثة اسابيع تم الافراج عن جميع العسكريين الذين اعتقلتهم حكومة عبود ، بمن فيهم البريغادير شنان والبريغادير محيي الدين اللذان كانا محكوماً عليهما بالسجن المؤبد لثورتهما القصيرة الامد عام ١٩٥٨ .

لقد نجحت ثورتنا الاوكتوبرية ، وانتهت ست سنوات بائسة من الحكم العسكري، غير انه لم يكن ممكناً ازالة ما خلفه هذا الحكم من توتر وهواجس وشكوك في لحظة واحدة . وكانت البلاد في حالة عصبية. فمثلاً ، سرت في ٩ تشرين الثاني إشاعة تقول ان بلاغاً اذيع من راديو ام درمان معناه ان الجيش قد تحرك لاسقاط الحكومة . وكنت في ام درمان عندما سمعت الاشاعة وعدت فوراً الى الخرطوم ، فالفيت الناس في العاصمة قد نزلوا الى الشوارع ، واقاموا المتاريس في كل مكان . وقد سمحوا لي بالمرور بعد ان تعرفوا الي والى سيارتي ، فتوجهت الى وزارة

الداخلية حيث اتصلت بقيادة الجيش فقيل لي ان الاشاعات غير صحيحة واذاع رئيس الوزراء بياناً على الشعب معلناً ان الاشاعات خاطئة .

وفي اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي قررنا اعتقال جميع اعضاء المجلس الاعلى السابق ، فتم اعتقالهم بسرعة وبهدوء فجر ١١ تشرين الثاني ونقلهم بالطائرة الى زالينجي الواقعة في جزء معزول غرب السودان .

وفي ١٥ تشرين الثاني تخلصنا من الرئيس عبود ، آخر رمز للحكم العسكري في السودان . فقد اعددنا له بياناً موجهاً الى الامة من الاذاعة ، ففعل . وتوجه جميع اعضاء مجلس الوزراء الى القصر لوداعه . وكانت رغبته الاخيرة التقاط صورة له مع الوزراء ، فتم ذلك . وتقدم بطلب اخر : ابنه يتلقى العلوم في لندن ويقيم مع سفيرنا هناك ، فهل يمكنه البقاء مع السفير ، وطمأناه الى ذلك .

وبعد ذلك ، طرح عبود قضية دفع راتبه التقاعدي او اكرامية ... قال انه رجل فقير وبحاجة الى مساعدة مالية لبناء منزل . فخيره وزير المال بين مبلغ مقطوع لبناء المنزل او دفع راتب تقاعدي شهري مدى الحياة ، فاختار الراتب التقاعدي ، وهو لا يزال يتقاضى الراتب ويقيم بدارة صغيرة في الخرطوم من دون مضايقة .

واعدنا الدستور الانتقالي الموقت مع بعض التعديلات غير ان الاضطرابات استمرت . فقد هاجمت مجموعة متظاهرين فجأة سفارة الجمهورية العربية المتحدة ومزقت العلم . وخرج وزراء لمخاطبة الجمهور وتهدئته . وكوزير للخارجية تحدثت الى السفير المصري الذي بدا ساخطاً للغاية . وقد اصر على انه لن يرفع علم بلده مجدداً الا اذا وافق رئيس الوزراء او انا كوزير خارجية على حضور الاحتفال . قلت له " هذا سخيف . اذا كنت تريد رفع علم بلادك فافعل بنفسك ، واذا لم ترد فاتركه في مكانه " .

وقد نصحت السفير بأن يحاول اولا معرفة سبب الهجوم على السفارة . وقد كان السبب قول الصحف المصرية ان ثورة اوكتوبر كانت تقليداً لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة . وقد كان هذا التلميح الى ان الثورة الشعبية تحقق بفضل النفوذ المصري غير صحيح ، فاستاء شعبنا وصب جام غضبه على السفارة.

وبعد ذلك وقع ما بات معروفاً في السودان باسم " يوم الاحد الاسود " . كان كل شئ هادئاً يوم ٦ كانون الاول ١٩٦٤ عندما غادرت الخرطوم الى الأمم المتحدة لحضور اجتماع الجمعية العمومية . ولكن لدى وصولي الي نيويورك احاط بي الصحافيون في المطار طالبين معلومات عما يجري في الخرطوم . وقد سأل احد الصحافيين : " ما هي حقيقة الانباء القائلة ان القسم الافريقي من الخرطوم يشهد اضطرابات ضد القسم العربي ؟ " فقلت ضاحكاً " ليس لدينا هارلم في

الخرطوم ولا تمييز عنصري من اي نوع " .

وسأل صحافي اخر : " لم تسمع الانباء اذاً ؟ " وسألت : اي الانباء " . فابلغوني .

ما حدث هو ان اصطداماً وقع بين جنوبيين ذهبوا لمقابلة كيلمنت مبورو العائد لتوه من جولة لتقصي الحقائق في جنوب السودان ، والشرطة . وقد اتسع النطاق حتى تحول الى اشتباك بين الجنوبيين والشماليين وقتل ١٤ شخصاً وجرح اكثر من ٤٠٠ شحص . وكل ما كان بوسعي ان اقوله هو : " عندما غادرت الخرطوم لم يكن هناك شئ من هذا النوع . ومهما يكن الذي حدث ، فهو لا شئ بالنسبة الى ليتل روك او الاشتباكات العنصرية التي تقع في مختلف انحاء الولايات المتحدة " .

وتلقيت في وقت لاحق برقية من الخرطوم تتضمن التفاصيل الحقيقية للحادث . وهي ان السلطات سمحت للجنوبيين بالقيام بمسيرة سلمية الى المطار لاستقبال كليمنت مبورو . ولكن الطائرة تأخرت ،/ ومع مرور الوقت ، استحوذ الذعر الذي نشره المحرضون على الجمهور . وبالنظر الى خطورة الوضع امرت الشرطة المتظاهرين بالتفرق والعودة الى منازلهم . ووقع اشتباك اولى وسرعان ما نزل الجنوبيون والشماليون بعضهم الى بعض فوقعت معارك طاحنة . وابلغت بان الشرطة تسيطر على الوضع مع سلطة تامة باستخدام القوة اذا لزم لاعادة الامن والنظام . واتخذت تدابير صارمة لمنع التظاهرات والمسيرات والتجمعات السياسية .

ولقد كان هذا فاتحة مؤسفة لعودتي الى الامم المتحدة ولكن ما العمل ؟

قمت رسمياً بتدشين عودة بلادي الى الحكم المدني بخطاب القيته في الامم المتحدة في ١٠ كانون الاول . وتحدثت عن السنوات الست التي اخرس فيها الصوت الحقيقي للسودان ووصفت الثورة المدنية ، ودعوت الامم المتحدة الى ان تجعل من واجبها عدم ادخال اي حكومة تتولى السلطة بانقلاب .

وهذا طبعاً ، جدل لن تقبل به الامم المتحدة ، لانه سيعني اسقاط الكثير من الدول من العضوية ، ومع ذلك ، فلا ازال اؤمن بان على الامم المتحدة ان تدرس هذه القضية جدياً . لان الابعاد من الامم المتحدة يمنع الضباط من الحلم بحكم بلد ما ...

قلت في الامم المتحدة : " ان الحكومة السودانية التي امثلها هي نتيجة الثورة الشعبية ضد مغتصبي السلطة الذين فرضوا ارادتهم على الشعب المتردد بقوة السلاح . ان العالم يعرف ان ثورتنا كانت انفجاراً خاطفاً . ولكن الواقع ليس كذلك . فمنذ ان اطيحت مؤسساتنا الديمقراطية – بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال – كانت العاصفة تتشكل ضد المجلس العسكري . وكما هو الامر بالنسبة الى اي

دكتاتور . فقادة جيشنا لم يسمحوا لمقاومتنا بالوصول الى اسماع العالم .

" ان ما حدث لدينا يصلح درساً لكثيرين من اخواننا في البلدان الاحدث عهداً، واقول هذا بكل تواضع . ان الحكم الاوتوقراطي عاجز عن بناء دول جديدة . انه يدعي بانه نظام الحكم الافضل لمجتمعاتنا ، ولكنه ليس كذلك . انه يرفع لهنيهة صورة وحدة وطنية ولكن مع مضي الوقت نكتشف ان تقاليدنا العديدة قد بدأت تنهار . فبدلا من التآلف الطوعي والعيش سعيداً جنباً الى جنب ، يزداد العداء بين الناس . والفرد ، الذي يتلقى وعودا براقه ، ولكنه يتقلص ويتقلص . ان الملكات الانسانية عند الرجال تصاب بالشلل في ظل الحكم الاوتوقراطي ، لانها لا تستخدم " .

وصادفت عودتي الى الامم المتحدة ايضاً ازمة عالمية اخرى ، بسبب الكونغو هذه المرة – ولعلها الازمة الالف في تلك الارض المعذبة منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠ . ولقد كان السودان ضالعاً بصورة فعلية . كانت نيران العصيان مندلعة ضد الحكومة المركزية في الشمال الشرقي حول ستانليفيل (كيسانغاني حالياً) ، وكانت قد بلغت حداً من الخطورة بعدان تحركت قوات مويس تشومبي المرتزقة ضد الثوار . وقد منحن الحق في اللجوء السياسي للثوار الذين كانوا يفرون عبر حدودنا الجنوبية .

وقد طلبت مني مصر وغانا والجزائر السماح بنقل السلاح والذخيرة والمواد الطبية الى الثوار الكونغوليين . فوافقت واتخذت ترتيبات مع وزير المواصلات باعطاء الاذن الفوري للطائرات التي تحمل مثل هذه المعونات العسكرية والطبية بالمرور بأجوائنا . واطلعت رئيس وزرائنا على الوضع ، ولكن القضية لم تطرح للبحث امام الامم المتحدة من قبل حكومة تشومبي والحكومة الاميركية لسماحنا بنقل الاسلحة الى الثوار عبر اراضينا .

وازدادت الاشكالات والتعقيدات الدولية عندما هبط مظليون بلجيكيون في ستانليفيل في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ لانقاذ حوالي ١٠٠٠ شخص من البيض ارتهنهم الثوار . واثناء وجودي في الامم المتحدة ناقش مجلس الامن قضية ارسال المظليين فتحدثت في احدى الجلسات مشيراً الى ان ما يجري في الكونغو يؤثر بصورة خاصة على الدول الافريقية وحدهم ، وليس من حق اي جهة من الخارج ، ان يساعدوا احد الاعضاء اذا تعرض لمشلكة .

ولقد ابدى السودان " اهتماماً خاصاً بسبب صلات القربى ، ولان القتال كان يتهدد امنه . فما كان يجري تحت ستار الانقاذ من المظليين البلجيكيين الذين يستخدمون قاعدة بريطانية وطائرات اميركية ، يشكل حتماً استفزازاً ودعوة الى اعمال عنف " .

لقد كان هذا العمل بمثابة تحد وعدم ثقة الدول الغربية باللجنة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية لمحاولة الوصول الى هدنة في الكنغو والافراج عن الرهائن . ولقد اذهلني ان يكون الجميع في الامم المتحدة يتجادلون حول تفسيرات المقدار القليل المتوافر من المعلومات الواردة من الكنغو ، بدلا من محاولة وقف القتال – وهو ما كانت تحاوله منظمة الوحدة الافريقية عندما فاجأها نزول المظليين في ٢٤ تشرين الثاني . وقد اعلنت انني مقتنع بان المستر تشومبي هو الذي طلب من الدول الغربية التدخل في ستانليفيل ، وبالتالي اطال امد القتال في الوقت الذي كانت فيه البلدان الافريقية تحاول وضع حد له .

ولم ادحض الاتهامات الموجهة الى السودان ، ولم اتابع حملتي على البلدان الاوربية والولايات المتحدة التي كانت قد تدخلت في القضية ، بل اصررت على وجوب الحل الذي اقترحته منظمة الوحدة الافريقية : سحب المرتزقة ووقف التدخل العسكري الخارجي فوراً ، ووقف اطلاق النار واصدار عفو عام يشمل جميع الاطراف ، وارسال لجنة للتقصي عن الحقائق من قبل طاولة مستديرة يشترك فيه جميع الزعماء الكنغوليين بصرف النظر عن الجهة التي ينتمون اليها ، واجراء انتخابات حرة – على ان يعقد المؤتمر وتجري الانتخابات في اقرب وقت ممكن في رعاية الامم المتحدة .

وقد كانت قضية الكنغو من ابرز ما رافق عودتنا الى الامم المتحدة ، فاتاحت لنا الفرصة للقيام بدورنا في شؤون القارة .

في هذه الاثناء بقيت القضايا العالقة بدون حل في السودان . وقد سمعت صدى ذلك عندما قضيت يومين في لندن في طريق عودتي من الامم المتحدة للبحث في ترتيبات زيارة صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الثانية والامير فيليب للسودان في شباط ١٩٦٥ .

فقد اعربت المراجع البريطانية تخوفاً على سلامة الزائرين الملكيين في السودان ، فبددت هذه المخاوف مؤكداً للصحف البريطانية وللشعب البريطاني ان صاحبة الجلالة ستلقى الترحيب الملكي اللائق . قلت :

" ان السودانيين يحترمون النساء ايما احترام ، فكيف بملكة بريطانيا . ان احداً في السودان لا يجرؤ على مس سيدة " .

٢٣ - هدنه لمناسبة زيارة الملكة

يتميز السودانيون بمقدرتهم الدائمة على وضع خلافاتهم ومشاحناتهم جانباً عندما يكون هناك ضيف قادم الى البلاد . وهكذا ما فعلناه عندما وصلت صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الثانية وسمو الامير فيليب في ١٨ شباط ١٩٦٥. كانت هناك بعض المخاوف عشية الزيارة لان الوضع لم يكن مستقراً في البلاد .. قد كنت اثناء وجودي في لندن قد طمأنت الجميع الى انه ليس هناك ما يدعو الى القلق وتوجب علي ان افعل الشئ نفسه في الخرطوم (هناك دائماً نوع من القلق وعض الأظافر عشية الزيارات الملكية في أي مكان) .

اصيب السفير البريطاني في الخرطوم بذعر ، وطلب الغاء الزيارة . وكان السيد احمد المهدي زعيم حزب الأمة ايضاً متوتر الاعصاب لان طائفة الختمية كانت تتحدث عن مقاطعة الزيارة . وقد ابلغت السفير البريطاني والجميع في معسكر القلقين انني سأكون شخصياً مسؤولاً عن سلامة الملكة .

وتمت الزيارة الملكية على ما يرام . اذ لم تخل الزيارة من أي حادث فحسب، بل ان احدى وصيفات الملكة ابلغتني انه لم يسبق لصاحبة الجلالة ان كانت مرتاحة كهذة المرة في أي زيارة ملكية . وجاءت الاشارة الاولى للمرح من الامير فيليب – في المطار فور الوصول . فاثناء تقديمي للضيفين الملكيين الى اعضاء المجلس الاعلى للدولة ، لاحظ الامير فيليب ان هناك ثلاثة اطباء : الدكتور تيجاني الماحي من حزب الاتحاد الوطني ، والدكتور عبد الحليم محمد من حزب الامة ، والدكتور مبارك شداد من جبهة المهنيين .

والتفت الامير فيليب الي هامساً : (هل هذه ديمقراطية ام اعطباطية ؟) فاجبته هامسا ايضاً : (شكراً لله صاحب السمو الملكي ... ليست اعطباطية) .

وكانت الزيارة ودية وحميمة للغاية.

وفي احدى المناسبات ، اقمت حفلة على شرف الملكة على متن زورق على النيل . وقال الوزير الشيوعي احمد سليمان للملكة خلال حديث : (انني امثل حزب جلالتكم الشيوعي الوفي) . وضحكت الملكة بصوت مرتفع . وقال لي الامير فيليب اثناء مغادرتهما (هذه اول مرة اسمع فيها الملكة تضحك عالياً في حفلة).

لقد دفعنا خلافاتنا لمناسبة زيارة الملكة . ولكنه كان لابد ان تخرج هذه الخلافات الى الوجود فور سفر صاحبة الجلالة .

فالخلافات السياسية والمشاحنات كانت قائمة من دون انقطاع قبل الزيارة. فقد كان مجلس الوزراء يضم ثلاثة شيوعيين ، وعضوين مناصرين ، يحاولون فرض ارادتهم بالنسبة الى شكل المجلس التأسيسي الذي كنا سننتخبه ، مطالبين بان تخصص ٥٠ في المئة من المقاعد للنقابات العمالية .

وكان حزبا الأمة والاتحادي مع تكتلات اخرى يعارضون تلك العناصر اليسارية. وكانت الجهة المتحدة تلح على رئيس الوزراء في اجراء الانتخابات في الشمال من دون انتظار الاستعدادات الجارية لانتخابات الجنوب – وانه اذا تعزر الاسراع في اجراء انتخابات فعلى الحكومة ان تستقيل .

ومن الاستعدادات البناءة التي قمنا بها للانتخابات ، قرار بالسماح للنساء بالتصويت ، وخفض سن التصويت من ٢١ الى ١٨ سنة . غير ان تواريخ الانتخابات بقيت تثير الخلافات . فقد اعان مجلس الوزراء انه بات متأخراً اجراء الانتخابات حتي في الشمال في تاريخها المحدد – ٢١ نيسان ١٩٦٥ – وان الحكومة ستطلب تفويضاً اخر اذا توجب ارجاء الانتخابات مرة اخرى.

في هذا الوقت بالذات حدثت الهدنة القصيرة لمناسبة زيارة الملكة . وكانت الطائرة الملكية قد غادرت المدرج عندما اسؤنفت المعركة ، اذ شن وزير الاعلام خلف الله بابكر ممثل جبهة المهنيين حملة اذاعية على الجبهة المتحدة ناعتا اياها بمناهضة الثورة . وردت الجبهة المتحدة بالمطالبة باستقالته . وتوجهنا ، انا واسماعيل الازهري والصادق المهدي ، الى منزل رئيس الوزراء في الساعة الثانية صباح ١٢ شباط للاحتجاج على الحملة العلنية التي شنها وزير الاعلام ضد الائتلاف . وابلغنا رئيس الوزراء انه اجتمع الى وزراء جبهة المهنيين وبحث معهم في الخلاف السياسي ، ولكنه لم يكن حاضراً عندما وضعت صيغة البيان ، كما ان اذاعة البيان لم تتم بموافقته .

وطالبنا رئيس الوزراء بالاستقالة ، فوافق .

لقد ارغم سر الختم الخليفة ، غير السياسي ، على الاستقالة ، فانهارت جبهة المهنيين كضحية للانتهازية الشيوعية . واخذت جميع الاحزاب السياسية تعيد تنظيم صفوفها استعداداً للانتخابات .

وكنا نحن في حز ب الامة قد انتهينا من اعادة تنظيم انفسنا .

والحقيقة ان اعادة التنظيم هذه كانت قد بدأت بعد ثورة اوكتوبر مباشرة ، فشملت قضية انتخاب مسؤولي الحزب . وثبت انها عملية معقدة للغاية . وكانت القضية لا تزال في الميزان عندما توجهت الى الامم المتحدة في ٥ كانون الاول لحضور دورة الجمعية العمومية . ولكنها كانت قد حلت لدى عودتي يوم عيد الميلاد . توسط بعض الاعضاء القدماء في الحزب ، وبينهم صهري الدكتور حليم

بين العناصر المتصارعة داخل الحزب وتم تفادي الازمة الداخلية . وعقد الحزب مؤتمره بعد فترة قصيرة من عودتي فتبني دستور الحزب . واختار رئيسه وامينه العام واجرى تعديلاً في المكتب السياسي .

وبعد المؤتمر ، انصرف حزب الأمة الى الاستعدادات للانتخابات العامة المقررة في ربيع ١٩٦٥ . واشتركت قيادات الحزب في صياغة بياننا (الافاق الجديدة) وتبنيه . وتم الاتفاق ايضاً على تعيين مرشحينا في مختلف الدوائر الانتخابية .

واصطدمت بعراقيل غير عادية خلال الانتخابات . فقد اكتشفت عندما توجهت الى دائرتي الانتخابية في جنوب غرب الدويم ان العضو الحزبي المحلي المسؤول عن ادارة الدوائر الانتخابية في المنطقة ، بما فيها دائرتي ، كان يتآمر ضدي ، فقمت بجولة في دائرتي الانتخابية والقيت الخطب في كافة القرى حيث كنت اعرف معظم الناخبين بالاسماء ، وحيث كان كثيرون منهم يدينون لي بوفاء شخصي بصرف النظر عن ولائهم السياسي . وزيادة في الحرص من المؤامرات تركت ابني سيد ، في الدويم للاشراف على الانتخابات .

انفق مرشح حزب الاتحاد الوطني ، وهو رجل ثري ومقيم بالمنطقة حوالي ٢٠ الف جنيه للفوز بالمعقد . ولكن لسوء حظه ، فزت بالمقعد باكثر من ٦٠٠ صوت .

وكان صادق المهدي موجوداً في بيروت اثناء اعلان نتائج الانتخابات . وكان يتوقع هزيمتي ، وقد صرح بآرائه هذه في بعض الاوساط اللبنانية . واستغرق فرز الاصوات في دائرتي يوماً اكثر مما كنت اتوقعه ، اذ كان الاقبال على التصويت كبيراً ولم تعلن النتيجة الا بعد مضي ٢٤ ساعة على اعلان بقية النتائج . وقد علمت في ما بعد ان الصادق المهدي لم يغتبط كثيراً عندما درى بفوزي ...

لم يخض الصادق المهدي الانتخابات لانه لم يكن قد بلغ السن القانونية – ٣٠ . وكان معروف تماماً انه يحبذ تعيين رئيس وزراء تصريف امور يمكن اقناعه بسهولة للاستقالة وفتح الطريق امامه عندما يبلغ الثلاثين من العمر . وكان يعرف جيداً انني اذا اصبحت رئيساً للوزاره . فلن استقيل من اجله .

وفاز حزبنا باكبر عدد من المقاعد في الانتخابات العامة ولكن ليس بالاكثرية المطلقة في البرلمان ، لذلك لم يكن في وسعنا سوى ان نشكل حكومة ائتلافية مع حزب الوطني الاتحادي ... قد قرر زعيم حزب الامة الهادي المهدي انه يجب ان اكون رئيساً للوزراء . وعاد الصادق المهدي من بيروت وبدأنا المفاوضات بشأن الحكومة الائتلافية .

واتخذ حزب الامة موقفاً متصلباً في البداية ، ولكن الاتفاق تم عندما وافق

الصادق على تعديل الدستور بحيث تعتبر رئاسة المجلس الاعلى للدولة منصباً دائماً، وان يعطى هذا المنصب لاسماعيل الازهري زعيم حزب الوطني الاتحادي ورئيس الوزراء السابق . واجتمع البرلمان في ١٠ حزيران ١٩٦٥ وانتخب الازهري رئيساً دائماً . وانتخبت انا رئيساً للوزراء – وهو منصب بقيت فيه حتى الانقلاب الثاني للجيش في ايار ١٩٦٩ – وخلال الفترة اصبح السيد الصادق رئيساً للوزارة تسعة اشهر فقط .

ثلاثة امور استأثرت بالقسم الاكبر من وقتي كرئيس للوزارة : اولاً ، قضية الجنوب ، وثانياً القضايا العالمية والعربية والافريقية ، وثالثاً الخلافات الحزبية والنزاعات في السودان نفسه ، وقد أهدرت قسماً قيماً من وقتنا .

الخلافات التي نشبت قبل تعييني رئيساً للوزارة استمرت ، بل قد اتسع نطاقها بعد استلامي الحكم . وبدأ مجلس الوزراء العمل لوضع ميثاق وطني – وقد ساد الانسجام التام في الحكومة ما عدا بعض الخلافات الطفيفة التي اثارها وزراء حزب الامة – حزب انا – بتحريض الصادق المهدي ، وانا متأكد من ذلك .

اما في المجلس التأسيسي ، فالمعارضة كانت تتألف من الشيوعيين من جهة ، ومن جبهة الميثاق الاسلامي من جهة اخرى ، وكان الصادق على علاقة مع جبهة الميثاق الوطني وجماعة الاخوان المسلمين ، اذ كان صهره الدكتور حسن الترابي زعيم جبهة الميثاق الاسلامي ، وكنت احترمه كثيراً كرجل قانون ، ولكنني لم اعجب بسياسته ابداً .

وقد حاول الدكتور ترابي في البرلمان ان يعمل دائماً على اغاظتي ، فلم ينجح اللهم إلا في اتاحة الفرص لي للسخرية منه ومن الصادق لكونهما مبتدئين في السياسة وفي الحياة البرلمانية ، في حين قد اصبحت جداً سواء على الصعيد العائلي ، او على صعيد الزعامة ، اذ جاز القول ، او في المناورات البرلمانية .

وبرزت خلافاتي مع السيد الصادق في الاشهر الأولى من عام ١٩٦٦ . فذات مساء جاء بعض افراد عائلة المهدي الى منزلي طالبين مني الاستقالة حتى يصبح الصادق ، الذي بلغ الثلاثين من العمر ، رئيساً للوزراء ، بعد ان تم افراغ احد المقاعد البرلمانية وانتخابه لهذا المقعد . وكان جوابي : (ان هذا طلب غريب ، والصادق لا يزال فتياً والمستقبل امامه وفي وسعه ان ينتظر . وليس من مصلحته او مصلحة البلاد والحزب ان يصبح رئيساً للوزراة الآن) . بيدانهم اصروا، فتصلبت، وساندني مجلس الحزب .

في هذا الوقت ، كنت على وشك الذهاب الى نيروبي لحضور مؤتمر وزراء دول شرق افريقيا ووسطها في آذار ١٩٦٦ . فطلبت من الحزب تجميد الامور حتى عودتي . وغبت مدة اربعة ايام فقط . ولدى عودتي وجدت الحزب منشقاً على

نفسه ، فطلبت من الصادق مقابلتي من اجل اصلاح الضرر .

واجتمعنا وأبلغته انني كنت مستعداً للاستقالة واعطائه الفرصة ليصبح رئيساً للوزارة لو لم يكن السودان في خطر . لقد كان السودان يمر بمرحلة حرجة من التطور وكان في وسعي انا ان ارتكب الاخطاء لمعرفتي ان الشعب يسامحني ، ولم يكن في وسعه هو ، اذ ان أي خطأ بسيط سيؤدي الى سقوطه ، وذكرته بأنه سيتعامل مع الرئيس الازهري ، السياسي الحاذق (الذي يستطيع ان يلوي ذراع أي شخص) .

وليت الصادق رد علي قائلاً انني مخطئ . بل قال : (انني اعرف ذلك . ولكنني قد اتخذت موقفاً ولن أتزحزح عنه) .

وكان تعليقي : (انني مقتنع الآن اكثر من أي وقت مضى بأنك لا تصلح لرئاسة الوزارة . وقد تصبح رئيساً للوزارة يوماً ما ، ولكنك لن تدوم اكثر من تسعة اشهر) . وانتهى حديثنا هنا . والغريب ان الصادق بقي تسعة اشهر فقط عندما اصبح رئيساً للوزارة في وقت لاحق من تلك السنة .

لم يدهشني بعد ذلك الحديث ان يتابع الصادق دسائسة ضدي ، لا سيما بعد ان طلب بعض انصاره في الحزب مني ان استقيل . قلت ان المجلس التأسيسي هو الذي انتخبني ، ولن استقيل الا اذا سحب المجلس ثقته . فنقلوا مناوراتهم بسرعة الى المجلس حيث رتبوا تصويتاً على توجيه اللوم الي ، مع انهم لم يسموا ذلك بالاسم بل قالوا اننا في حاجة الى رئيس جديد للوزارة .

وقد قدم مشروع قانون اللوم بواسطة احد نواب حزب الأمة ، وكانت النتيجة معروفة سلفاً ، اذ كان الصادق قد حصل على الموافقة من الرئيس الازهري ومن اعضاء حزب الاتحاد الوطني .

وتخليت عن سلطتي كرئيس للوزارة قائلاً امام المجلس انني لا أنوي الدفاع عن حكومتي واعمالي . "بل كل ما أود الاشارة اليه هو ان ما نشهده اليوم هو ازمة في ديموقراطيتنا ، وازمة اخلاقية ، وأزمة في العلاقات الانسانية . ومن العار ان الذين دافعت عنهم طوال حياتي هم انفسهم الذين يكبلون يدي ، ويحطمون قوسي. ويستعيضون عن سيفي الفولاذي الحاد بسيف من الخشب" .

واستقلت – وبدأ الانشقاق العميق لاول مرة في تاريخ حزب الامة .

وفي اليوم التالي انتخب الصادق رئيساً للوزارة . وقلت له اثناء تهنئتي اياه على انتخابه ، انني لا اريد ان افسد عليه بهجة ذلك اليوم ، ولكنني اود ان اشير الى ان مهمته ستكون صعبة . ووعدت بأنني في المعارضة سأتخذ موقفاً بناء وأبذل قصارى الجهد لمساعدته .

لم يكن الصادق ، خريج اوكسفورد ، وقد جاوز الثلاثين من العمر عندما حقق

بتولي رئاسة الوزارة . ودامت حكومته من ٢٦ تموز ١٩٦٦ الى ١٥ أيار عندما مثل امام المجلس التأسيسي طالباً الثقة ، بعد خلافات عديدة مع الوزراء وتمريغه اياهم في الوحل . ورد وزيران على خطابه ، وطرحت الثقة ، فهزم . واضطر الصادق الى الاستقالة فوراً . وفي ١٨ أيار أعيد انتخابي رئيساً للوزارة .

واتخذ الائتلاف هذه المرة شكلاً مختلفاً : اربعة وزراء من كل حزب الأمة وحزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الشعبي ، ووزيران من الجنوب . ولم يكن هذا ائتلافاً موفقاً مثل حكومتي السابقة . وقد بقي الصادق في المعارضة وحاول بمختلف الوسائل اسقاط الحكومة ولكنه فشل .

وبات الانشقاق في حزب الامة واضحاً ، يتولى الصادق وانصاره احد الجانبين ، واتولى انا واعواني الجانب الآخر ، ولكنني كنت احظى بثقة عميد عائلة المهدي ، الامام الهادي المهدي . وكان الوضع في الحقيقة مؤسفاً ، فبذلت المساعي لاجراء مصالحة بين الجانبين ولكن الجهود ذهبت سدى بسبب عمق الانقسام . ومع ذلك اجتمعت الى الصادق واتفقنا على اسلوب عمل ، يقضي بانه في غياب المصالحة ، يجب ان نتعاون حول جميع القضايا الكبرى في البرلمان ويجب الا يتحرك احدنا ضد الآخر في أي قضية كبرى قبل التشاور .

ولم يحافظ السيد على الاتفاق . ففي كانون الثاني ١٩٦٧ ذهبت الى مصر لحضور مؤتمر القادة العرب على ان اعود الى الخرطوم يوم الخميس . وكان وزير الاعلام اتصل بي هاتفياً يوم الاثنين الماضي طالباً ان اعود فوراً ، قائلاً ان المعارضة تهدد بتقديم اقتراح توجيه لوم الى الحكومة بسبب الموازنة التي كانت في قيد المناقشة . وعدت في الساعات الاولى صباح يوم الثلاثاء ، ولم أكد استقر في منزلي حتى وصل ثلاثة من اعضاء حزب الامة ، اثنان من جبهة الصادق ، وواحد من جبهتنا ، وابلغوني انه من الضروري تفادي النزاع السافر في المجلس ولذلك يجب ان استقيل .

ورفضت الطلب . وابلغتهم انني سادافع عن الموازنة بنفسي في المجلس والقن الصادق درساً . وكانت المناقشة طويلة وحادة في المجلس ، حاولت فيها المعارضة توجيه اللوم الى الحكومة على كل بند من بنود الموازنة . ولكن الحكومة كانت تفوز في كل مرة .

وجرت المحاولة الكبرى التالية لاسقاط الحكومة في شباط ١٩٦٨ ، في وقت كنا لا نزال نحاول فيه تحقيق المصالحة في الحزب ، وبذلنا كل الجهود للوصول الى حل وسط من دون جدوى . وفي النتيجة ، قررنا ان ننصح المجلس الاعلى للدولة بحل الجمعية التأسيسية في ٧ شباط ١٩٦٨ . وحددنا تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٨ في مذكرة حل الجمعية التأسيسية موعداً للانتخابات العامة التالية .

وخلال ذلك ، حدث تطور سياسي اثر اندماج حزب الاتحاد الوطني والحزب الديموقراطي الشعبي في كانون الأول ١٩٦٧ ، فخاض الحزبان الحملة الانتخابية كحزب واحد باسم الحزب الديمقراطي الاتحادي ، في حين ان جميع جهود المصالحة داخل حزب الامة كانت ذهبت سدى فخاض الحزب الانتخابات منشقاً .

واثبت الاندماج نجاحه انتخابياً عندما فاز الحزب الديموقراطي الاتحادي بمئة مقعد ومعقد . اما في حزب الامة ، ففاز جناح الصادق بستة وثلاثين مقعداً . وجناح الامام الهادي المهدي بثلاثين مقعداً ، والمستقلون بستة مقاعد . وانضم هؤلاء الستة بعد الانتخابات الى جناح الامام . وأحرز الاتحاد الوطني السوداني الافريقي ١٥ مقعداً والجبهة الجنوبية عشرة مقاعد . كان هنالك عشرة اعضاء مستقلين وخاض الامين العام لحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب مستقلاً وفاز بمقعده دائرة جنوب ام درمان الانتخابية .

وحدثت ايضاً نكسات بارزة . فقد خسر السيد الصادق المهدي مقعده أمام محمد داود ، وزير الحكومة المحلية في وزارتي السابقة ، وخسر احمد المهدي مقعده امامي (وقد خسر ايضاً تأمينه الذي اودعه) وخسر ايضاً الدكتور حسن الترابي الذي التزم جبهة الميثاق الوطني وحاول اغاظتي في البرلمان .

وتم انتخابي مجدداً رئيساً للوزارة ، وشكلت حكومة ائتلافية مع الحزب الديمقراطي الاتحادي ، آخذاً ثمانية وزراء من ذلك الحزب ، وستة من جزب الامة واثنين من الجبهة الجنوبية لتمثيل جنوب السودان .

لم يكن لدينا سبيل آخر غير الائتلاف ، لان التركيب القبلي والطائفي للسودان جعل من المستحيل على أي حزب ان يملك اكثرية مطلقة .

وعلقت الحكومة التي شكلتها بصورة فورية تقرياً باحدث الازمات في الشرق الاوسط – حرب الايام الستة . ولقد تعرضت في وقت لاحق للانتقاد لسبب اهتمامي الكبير بالشؤون العالمية والعربية .

وكان جوابي مؤلفاً من شقين :

اولاً – كان اهتمامي امراً طبيعياً لانني بدأت عملي في الحكومة عام ١٩٥٦ كوزير للخارجية لمدة ثلاث سنوات . واصبحت حتى وزيراً للخارجية للمرة الثانية عام ١٩٦٤ بعد ثورة اوكتوبر وبقيت كذلك حتى اصبحت رئيساً للوزارة في حزيران ١٩٦٥ . واعتقد انه ليس غريباً ان ينبض قلبي للشؤون العالمية والخارجية .

وثانياً – اعتقد انه في مثل هذه الايام ، ولا سيما بالنسبة الى بلد في قيد النمو . يعتبر الاهتمام بالشؤون العالمية امراً ضرورياً . انني اؤمن بان الدول النامية لا تستطيع ان تحصل على مساعدات خارجية ومساعدات انماء الا اذا

اهتمت اهتماماً شديداً بالشؤون العالمية والخارجية . ان على مثل هذه ألدول ان تضع نفسها في مكان بارز على خريطة العالم خشية ان تبقى صغيرة ولا يلاحظها احد .

ولقد ثبت صدق هذه النظرية تماماً خلال اشتراكنا في حرب الايام الستة ، عن طريق عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم وتحقيق اتفاقية السلام في اليمن . فخلاف هذه الفترة كانت الانباء عن السودان ومن السودان تحتل مركز الصدارة في جميع الصحف العالمية الكبرى وفي اذاعات التلفزيون ومحطاته . واذكر ان احد الصحافيين قال لي في الخرطوم ان الدعاية التي حققها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم لا يمكن شراؤها بمئة مليون جنية . لقد كانت انظار العالم متجهة الينا .

ولكننا لم نهمل الشؤون المحلية . فقد شكلنا لجنة للتخطيط الاقتصادي وأنشأنا مجلساً وطنياً للابحاث العلمية ، وتمكنا من تأمين التعليم المجاني حتى نهاية مستوى الدراسة الثانوية وادخلنا الاصلاح الزراعي بطريقة عادلة ومنصفة .

ان ما حاولنا تحقيقه ، وما فعلنا في مجال تسوية قضية جنوب السودان ، نعالجها في الفصل التالي .

٢٤ - قضية جنوب السودان

يوم ٢٤ تموز ١٩٦٤ وقف نائب اوغاندي في قاعة البرلمان وقال : كيف تستطيع ان تتكلم عن جنوب افريقيا والبرتغال في الوقت الذي يجري فيه ذبح الناس كالنعاج في بلد مجاور ؟ "وقد نقل ك . د . د. هندرسون هذا القول في صحيفة ذي سودان بابليك" .

واعتقد ان هذا القول كان يعكس القلق لدى جيراننا بسبب ازمة جنوب السودان . وهي ازمة اخذت تتنبه اليها بلدان اخرى في العالم . وقد ارتفعت الاصوات القلقة في مؤتمر الدول غير المنحازة الذي عقد في القاهرة أواخر ايلول ١٩٦٤ فتقرر ان يقوم الامبراطور هيلاسيلاسي بزيارة السودان من اجل الوساطة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٦٤ . ولكن الزيارة لم تجر ، لأنه في ذلك اليوم كنا ذروة ثورة اوكتوبر التي اطاحت نظام حكم الجنرال ابراهيم عبود العسكري القائم منذ ست سنوات .

وعندما اصبحت رئيساً للوزارة في حزيران ١٩٦٥ ، قررت استخدام الوسائل السلمية مع الجنوبيين وفي الوقت نفسه محاولة حصر الثوار في الادغال . وقد استدعت هذه الاستراتيجية تحسين علاقاتنا مع الجيران في الجنوب والشرق وهي بلدان كان يلجأ اليها المتمردون . وقد بدأ. فوراً بجولة في بلدان افريقيا الشرقية بادئاً بالحبشة .

ولم يكن هدف زيارتي لاديس ابابا البحث في قضية الجنوب فقط ، بل تحسين العلاقات بين السودان والحبشة ، بعد ان كانت قد تدهورت منذ اواخر عهد الحكومة الانتقالية إثر اكتشاف شحنة من الاسلحة المرسلة الى الثوار الارتريين في مطار الخرطوم . ولم اكن قد تمكنت من معرفة مصدر الاسلحة ، ولكن ليس هناك ادني شك في أنها كانت مرسلة الى الحركة الارترية التي كانت تناصب العداء لحكومة الحبشة منذ اصبحت ارتريا المحمية الايطالية السابقة . جزءاً من الحبشة عام ١٩٦٣ . وبالتالي فان قضية الاسلحة قد اثارت قضية حساسة ، فسعت الى تهدئة المياه .

وبعد ساعة من وصولي ، قابلت الامبراطور هيلاسيلاسي ، وفاتحته قائلا ببساطة : "ان مجد الحبشة هو مجد السودان ، ومجد السودان هو مجد الحبشة . ومجد بلدينا معاً يشكل حجر الزاوية في مجد القارة الافريقية . ان العلاقات بين بلدينا هي علاقات تاريخية ، والصداقة وحسن الجوار قائمان بيننا منذ الازل ، ولا

اري سبباً لعدم استمرارهما " .

واكد صاحب الجلالة الامبراطور هذه المشاعر بصورة فورية ، واعرب عن موافقته ثم اقترح ان نتفاوض حول جميع القضايا البارزة مع رئيس وزرائه اتو اكليلو هابته وولد والوزراء .

وجلست مع وفدي في اجتماع مع الوزارة الحبشية وتوصلنا الى اتفاق حبي حول نقاط الخلاف ووضعنا صيغة اتفاق وافق عليها الامبراطور في ما بعد .

ومن اديس ابابا انتقلنا الى تنزانيا لاجراء مباحثات مع الرئيس جوليوس نيريري. وقد قابلته لاول مرة ، واكتشفت انه سيساسي ذكي ومثقف وحسن النوايا. وتطرقت مباحثاتنا الى جميع الامور التي تهم افريقيا ، وبصورة خاصة قضية روديسيا وقضية جنوب السودان . وقد وافق معي على انه يجب ان تقاوم أي حركة انفصالية على الاراضي الافريقية ، سواء أكانت في السودان ام تنزانيا ام الكنغو (ولقد غير رأيه في وقت لاحق بحيث انه اعترف ببيافرا ، غير انه كانت لديه اسباب وجيهة ليس هنا مجال البحث فيها) .

ومن دار السلام توجهنا الى نيروبي حيث اجريت محادثات مطولة حول الشؤون الافريقية مع صديقي "موسى" جومو كينياتا . وتحدثت معه ومع وزرائه حول جنوب السودان . وقبل مغادرتي نيروبي وصلت انباء عن تجدد القتال في الجنوب بعد ان رفض الثوار انذار الحكومة بالاستسلام وتسليم الاسلحة في غضون اسبوعين وقد وقع اشتباك اسفر عن قتل ١٦ انفصالياً .

وقد شرحت ، رداً على سيل من اسئلة الصحافيين ان الثوار قتلوا اناساً اكثر مما قتلاه قوات الامن ، وان قضية جنوب السودان هي قضية سياسية ويجب حلها سلمياً ، "ولكن حكومتي لن تغض النظر عن الارهاب والعنف والنهب في المنطقة . من واجبنا ان نحافظ على القانون " .

وط حت اسئلة عن القرار الذي اتخذه الرئيس السابق عبود بترحيل ٣٠٠ مبشر معظمهم من الكاثوليك ، من جنوب السودان في شباط ١٩٦٤ . ومع ان القرار اتخذه نظام الحكم السابق في وقت بلغت فيه قضية الجنوب مرحلة الخطورة، وجدت حرجاً في شرح ان "المبشرين" قاموا بدور العملاء السياسين اذ كانوا يقولون للجنوبيين ان المسلمين العرب هم ابناء الشعب الذي باع اجدادهم في اسواق النخاسة . وأضفت : "ليس هناك في السودان اليوم تاجر رقيق واحد . وفي الماضي ، من الذي لم يكن تاجر رقيق ؟" .

واسفرت زيارتي لكل من اديس ابابا ودار السلام ونيروبي عن الاتفاق على اغلاق الحدود بيننا وبين هذه البلاد لمنع وصول الاسلحة والذخيرة والمؤن الى الثوار في الجنوب . ولم اتمكن آنذاك من زيارة اوغندا لان رئيس الوزراء ميلتون

اوبوتي كان خارج البلاد ، لكننا اتفقنا في وقت لاحق مع حكومته واغلقنا الحدود بين السودان واوغندا لمنع الثوار من دخول اوغندا .

لقد كانت قضية جنوب السودان دائماً في عقل الشمال وضميره ، وخلقت افكاراً خاطئة ومؤسفة حتى في عقول اصدقاء السودان . ان الوصف المغرض للقضية بانها بين "الشمال المسلم والجنوب المسيحي معظمه" كان وصفاً مضللا مجحفاً . ولعل البرهان هو ان القبائل الثلاث الكبرى القاطنة بجوار النيل : الدينكا والنوير والشلك وهي معاً تشكل اكثر من ثلثي مجموع السكان في الجنوب ، لم تكن ضالعة مباشرة في الثورة . وكان معظم المساندة لثوار يأتي من القبائل الصغرى في الاستوائية . وقد انزعجت قبائل كبيرة عديدة من الاضطراب في نمط الحياة الذي كان ينجم عن غارات الثوار المتكررة على الماشية والمواد الغذائية والنساء. وفي الحقيقة طلب مني عدد من زعامات القبائل تزويدهم بالاسلحة لصد الثوار فقدمتها لهم .

ولقد كانت المزاعم القائلة ان النزاع هو في الاساس خلاف ديني ، وناجم عن رغبة الشمال العربي في السيطرة على الجنوب الزنجي – مزاعم مشوهة ومبسطة الى درجة سخيفة . ان التسامح الديني هو من ابرز التعاليم الاسلامية . ان قتالنا أكثر من ١٥ سنة لم يكن حرباً دينية بل كان حرباً ضد محاولات الانفصال .

ان مسئولية الاوضاع السائدة في الجنوب والتي ورثناها مع الاستقلال تقع في الدرجة الاولى على الادارة البريطانية وثانياً على المبشرين . لقد كان الجنوب خلال الحكم البريطاني معزولا عن شمال السودان ، وحتى الزيارات العادية كانت تتم بموجب تراخيص خاصة .

وكان السودانيون الشماليون ولا سيما المثقفين منهم عالمين بالجهود التي بذلتها بريطانيا في الثلاثينات لعزل الجنوب ، والمساعدات التي قدمتها للمبشرين. واسوأ المبشرين في الجنوب كان الكاثوليك الذين حاولوا فتح الجروح القديمة بالقول للسودانيين الجنوبيين ان "العرب الشماليين" هم ابناء تجار الرقيق الذين باعوا آباءهم واجدادهم في اسواق النخاسة ، واحفادهم .

لقد جاء اول الاشخاص الذين توغلوا في السودان جنوباً حتى خط الاستواء برفقة المغامرين الباحثين عن الرقيق والجنود والعاج والذهب الذين تبعوا حملة محمد علي باشا في غزوه للسودان عام ١٨٢٠ . وفي وقت لاحق جاء المستكشفون الاوربيون الذين كان عليهم ان يسايروا الوجود التركي – المصري من اجل التوغل جنوباً بحثاً عن المجد والاستكشاف .

يقول ريتشارد غراي في كتابه "تاريخ جنوب السودان" (عام ١٩٦١) انه قبل الحكم التركي – مصري ، كانت تجارة الرق "محصورة ضمن النظام التقليدي

للحياة القبلية حيث كان العبيد يشرون من قبائل صديقة خلال الغزوات القبلية العادية أو بعدها . ولكن عندما فرض الحكم التركي – مصري نيره على الاجزاء الجنوبية من البلاد ، اتسع نطاق تجارة الرق ، وقدم التجار الاوربيون ، مستخدمين التجار العرب كوسطا برساميل كافية مكنت هؤلاء من تشكيل جيوش خاصة بهم واقامة محطات في داخل البلاد لحماية تجارتهم .

ووضع جزءا السودان ، الشمالي والجنوبي ، تحت ادارة حكومية واحدة خلال سني الحكم التركي – مصري ، فقد بات الجنوب معرضاً للنفوذ الخارجي مع وصول المستكشفين والتجار . واثارت الروايات عن رحلات بورتن وسبيك وغرانت ومستكشفين آخرين اهتماماً بالغاً في الغرب . وقد وقعت ايضاً دراما اطلاق سبيك النار على نفسه قضاء وقدراً ، عشية المناقشة العلنية مع بورتن حول الموقع الحقيقي لمنابع النيل . وقد جعل الموقع الجغرافي للسودان امتداداً طبيعياً من المناطق العربية في اتجاه افريقيا غير المعروفة في الغرب والجنوب والشرق .

ومن ثم جاء المبشرون المسيحيون . وكان هدفهم نشر الديانة المسيحية في ذلك الجزء من السودان واستخدام المنطقة كنقطة انطلاق الى بقية اجزا افريقيا في اقصى الجنوب .

وفي الحقيقة كانت المحاولات المسيحية الاولى للتوغل الى هذا الجزء من افريقيا قبل قرون ، ولكنها تباطأت بفضل قدوم الاسلام في القرن السابع . ولقد اقامت الكنيسة الكاثوليكية اول موطئ قدم ثابت لها في جنوب السودان في عام ١٨٤٥ وما بعد ، فاغتنم المبشرون الفرصة لتحقيق هدف حمل القبائل الوثنية في الجنوب على اعتناق الديانة المسيحية .

ولقد كانت لدى هذه القبائل اديان خاصة بها تؤمن ايماناً راسخاً بوجود كائن اعلى ، الكائن الذي خلق جميع الاشياء ، وهو الحكم النهائي في كل الامور . ولا احد يعرف منذ كم قرن وهذه القبائل تؤمن بهذه المعتقدات . وهكذا وقعت بشارة المبشرين على ارض صخرية ، فسبب عدم استعداد القبائل لقبول التغيير فرصة لمعارضة السلطة الخارجية .

وبسبب ضخامة هذه المعارضة كان البريطانيون قد اضطروا الى ارسال حملات عسكرية الى الجنوب ، ولم تنته العداوات ، ولم يستقر نوع من السلام في الجنوب حتى ١٩٣٠ – ٣١ .

ولكن السياسة البريطانية المحددة في المذكرة التي ارسلت الى الحكام الجنوبيين الثلاثة عام ١٩٣٠ كانت قائمة على قطع كل علاقة بين الشمال والجنوب وهذا سبب وقوع العبء التربوي الرئيسي على المدارس الارسالية التي كانت تدار بمساعدات حكومية ضئيلة . ورغم المساندة البريطانية التي كانت الارساليات

تتمتع بها ، فلم تسجل نجاحاً في التأثير في الحياة في المجتمع الجنوبي . هذا فضلاً عن ان الطاقة الانتاجية في الجنوب كانت طفيفة جداً ، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو عدم وجود وسائل الاتصال في المنطقة المترامية .

وهكذا ، في الوقت الذي كان فيه الشمال يسير بخطى ثابتة الى الامام ، كان الجنوب يسير الى الوراء .

وفي عام ١٩٤٤ اعلن مرسوم بتكشيل مجلس استشاري للشمال لم يأت على ذكر تمثيل الجنوب ، مما اثار الشكوك في ان المرسوم نابع من خطة سرية لتقسيم السودان كيانين منفصلين ، فاذاع السكرتير الاداري بياناً على الشعب من اجل تبديد المخاوف ، ولا سيما بين الطبقة المثقفة ، ولكن قليلين فقط صدقوا تطميناته . وقد تأكدت هذه المخاوف عندما طلب من جميس روبرتسون السكرتير الاداري في مستهل المؤتمر الاداري السوداني الذي عقد بعد فترة قليلة من المرسوم ان يعتبر جزءي السودان واحداً اثناء البحث في التطور السياسي في السودان ، فرد قائلاً ، انه بناء على التعليمات الصادرة اليه لا يستطيع ان يبحث في مستقبل الشمال والجنوب في آن معاً .

وبعد ذلك مباشرة رفع جلسة المؤتمر ، لاحالة القضية على الحاكم العام . ثم عاد ليقول لنا انه تلقى الضوء الاخضر للبحث في مستقبل الشمال والجنوب معاً . وهكذا ، تمكنا من عرقلة رأي بريطانيا في ان السودانيين الشماليين وحدهم يجب ان يكونوا على علاقة وثيقة مع الحكومة المركزية والمحلية .

وفي عام ١٩٤٧ ، عقدنا مؤتمر جوبا للاطلاع على اراء السودانيين الجنوبيين . وكان هذا اول مؤتمر من نوعه يضم الشماليين والجنوبيين للبحث في مصيرهم السياسي . وقد وافق الجنوبيون على فكرة انشا مجلس تشريعي واحد لجميع البلاد ، بفضل جهود كليمنت مبورو واخرين .

وقد فتح المؤتمر الطريق امام التطور الدستوري المشترك في السودان كأمة متحدة تضم المجلس التشريعي الذس انشئ في وقت لاحق من جنوبيين وشماليين على السواء .

وتم اتخاذ خطوات لتحقيق تقدم اقتصادي وتربوي واداري في الجنوب .

وزاد البريطانيون معوناتهم للمدارس الارسالية ، ولكنه لاول مرة في التاريخ اتيحت الفرصة لغير المسيحيين في الجنوب للدخول الى المدارس من دون ارغامهم على اعتناق الديانة المسيحية . وانشئ مكتب مطبوعات في جوبا من اجل اعداد الكتب العربية المناسبة للمدارس في الجنوب ولمساعدة حملة التعليم الجماهيرية . والخطوة المهمة الاخرى كانت وضع نظام لرواتب الموظفين الجنوبيين في الدوائر الحكومية في ايار ١٩٤٨ ، وخلق عدد كبير من الوظائف

لفتح مجال التعيينات الجديدة والترقيات للجنوبيين العاملين في الحكومة وتعديل الرواتب الى مستوى رواتب الشماليين .

وخلال الاستعدادات للانتخابات التي سبقت الاستقلال توجهت الاحزاب السياسية الشمالية نحو الجنوب لتوسيع قواعد مؤيديها لانه لم تكن هناك احزاب سياسية في الجنوب آنذاك .

لعبت الحملة المصرية دوراً كبيراً في افساد الحياة السياسية في جنوب السودان . فبعد الانتخابات تردد ان مصر انفقت اكثر من ثلاث ملايين جنيه في الجنوب لجذب الاصوات لفكرة وحدة وادي النيل – ولاقامة رأس حربة خاص بها في تلك المحافظة . وجاءت النتيجة محيرة جداً . فالدعاية المصرية مرفقة بالافكار غير المحكمة الاعداد والمناورات السياسية التي قامت بها الاحزاب الشمالية اثارت الالتباس في المجتمعات القبلية غير المتطورة في الجنوب وعمقت الشكوك والريبة من كل شئ شمالي .

ومن ناحية اخرى اعرب المثقفون من الجنوبيين بحرية كاملة عن شكوكهم في التطور السياسي التدريجي نحو الاستقلال . وكانوا يتوقون الى تحقيق المستوى الذي حققه الشمال في عملية التطور . والمخطط الذي تم تنفيذه في عام ١٩٥٤ لادماجهم في السودان خيب آمالهم كثيراً – اذ ذهبت الوظائف في معظمها الى الشماليين بفضل الاقدمية والثقافة والخبرة والتدريب ... فاصيب المثقفون الجنوبيون بخيبة أمل . واعتبر بعضهم مخطط الاندماج مع السودان مجرد تبديل الاسياد ، واعتبروا النشاط الذي قامت به اللجنة السودانية اخلالاً بالوعود التي قطعها السياسيون السودانيون .

ومع اقتراب موعد الاستقلال . دأب البعض في الحكومة في الخرطوم على الاسراع في ترتيبات جعل الادارة سودانية . ولم يعطوا القدر الكافي من الاعتبار لمدى الشكوك والاضطراب في الجنوب .

وبلغ العداء والاضطراب السياسي في الجنوب درجة الغليان في ١٨ آب ١٩٥٥ عندما تمرد جيش الاستوائية في توريت قبيل موعد جلاء القوات البريطانية والمصرية عن السودان ، فقتل ٢٦٠ شمالياً بينهم بعض افضل اداريينا ومربينا في ذلك الوقت . وقد اقدم المتمردون الجنوبيون على نهب منازلهم واغتصاب نسائهم قبل اللجوء الى الادغال .

وقد وصلتني انباء هذا التمرد عندما طلب مني رئيس الوزراء اسماعيل الازهري كزعيم للمعارضة ان تجرى مشاورات مستعجلة . وقد قررنا ان حركة التمرد لها طابع وطني وان الحكومة والمعارضة يجب ان تتعاونا لقمعها ، وتعملا في الوقت نفسه ، وبسرعة سياسية عملية جديدة صالحة للجنوب .

وهنا اقترح الميجر صلاح سالم ، المصري ، ان تبقى القوات البريطانية والمصرية في جنوب السودان من اجل المحافظة على القانون والنظام . ولقد رفضنا درس هذا الاقتراح الآتي من " الميجر الراقص " .

وتم استنفار القوات المسلحة السودانية وارسالها الى الجنوب فوراً ، فسحقت التمرد في حينه ، واعادت النظام الى المحافظات الثلاث ، ولكن جماعات المتمردين كانت قد فرت الى الادغال وبعدها باتوا يعرفون باسم " المتمردون الجنوبيون " .

وعندما اعلن الاستقلال عام ١٩٥٦ قرر البرلمان درس إمكانات الحل على اساس اعطاء المحافظات الجنوبية صفة فدرالية ، وذلك بقصد اظهار حسن النية، وللاشارة الى ان الحكومة ستدرس في الوقت المناسب مطالب اعطاء الحكم الذاتي للجنوب . وفي هذه الاثناء جرت الانتخابات لاختيار اول مجلس تأسيسي في عام ١٩٥٧ ، وكان نوع من الاستقرار قد استتب في المحافظات الجنوبية الثلاث. وكان بين الاعضاء المنتخبين الجدد عدد من الجنوبيين المتطرفين بمن فيهم الاب ستارنينو الكاهن الذي تحول الى سياسي . واليا لوبه ، الذي كان يتزعم حملة للمطالبة بحكم ذاتي كامل في الجنوب . وقد مثل ستارنينو ولوبه الحزب الفدرالي ، اكبر التكتلات السياسية في الجنوب آنذاك . وبعد مدة غير قصيرة انضم ستارنينو الى منظمة انيا-نيا الارهابية . وقد قتلته المنظمة في وقت لاحق.

عندما اطاح الجيش الحكومة في تشرين الثاني ١٩٥٨ ، لم يلغ المجلس التأسيسي فقط ، بل اوقف الحوار السياسي بين الشمال والجنوب : اذ لم يكن لدي المجلس العسكري الحاكم أي برنامج سياسي معين . وبالطريقة نفسها التي قمع بها المعارضة السياسية في الشمال ، كمم افواه المثقفين وذوي الرأي الجنوبيين وفرض نظام الحكم العسكري برنامجاً اجبارياً لتعليم العربية والدين الاسلامي على امل تحقيق نوع من الوحدة في المستقبل . واقيمت معاهد اسلامية متوسطة في ست مدن جنوبية ومعهد اسلامي ثانوي في جوبا لتعليم الاسلام للبالغين .

في البداية تم تقييد نشاط المبشرين ، ومعظمهم كاثوليك . ومن ثم طردوا من البلاد ، بعد ان اعتبرت الحكومة العسكرية انهم " قد جاوزوا حدود مهمتهم المقدسة " ، وعملوا من خارج السودان وداخله ضد الاستقرار والامن الداخلي للبلاد .

وارغم جو القمع والتهويل العديد من المثقفين الجنوبيين والبريطانيين السابقين على الفرار الى بلدان مجاورة مثل الحبشة واوغندا . وكينيا وافريقيا الوسطى ، حيث شكلوا منظمات سياسية في المنفى من اجل الدعاية لقضيتهم

. وبصورة خاصة ارسل الاتحاد الوطني الافريقي السوداني (سانو) - الذي كان تشكل اصلا في عام ١٩٦٠ تحت اسم مختلف قليلا - عرائض التماس الى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقدم هذا الاتحاد - كأكبر الاحزاب الجنوبية واكثرها اعتدالا - المعلومات الى الصحافة العالمية عن الاحوال السائدة في جنوب السودان .

كانت هناك ثلاثة انواع من اللاجئين من الجنوب : الجنوبيون المثقفون، والجنوبيون العاديون والذين فروا من القوى المهاجمة خوفاً على حياتهم ، والجنوبيون ذوو الآراء المتطرفة جداً .

في هذه المرحلة بالذات برز عنصر جديد وخبيث : منظمة الانيا-نيا الارهابية.

ان النيا-نيا هي حشرة سامة تعيش في ادغال جنوب السودان . ومنذ ان اختارت المنظمة لنفسها هذا الاسم وحولت نفسها الى تنظيم ارهابي وهي تبث نفوذها السام الخطر في الجنوب . ولقد ثبت بعد نشوئها عام ١٩٦٣ انها هيئة ارهابية متماسكة وقد اعلنت انها لن تهاود ابداً في معارضة جميع الحلول السلمية للمشاكل في المقاطعات الثلاث .

وقد استخدمت الانيا-نيا في عملياتها مختلف الاسلحة ، من بواريد " الدك " الباقية من ايام المهدي الى البازوكا الصينية . وقد توافرت ادلة على ان اسرائيل هربت الاسلحة بطرق ملتوية الى النيا-نيا عبر بعثات عسكرية في بعض البلدان المجاورة .

وبعد بروز المنظمة . شن رجال النيا-نيا حروب عصابات في جميع انحاء الجنوب . فأدت هجماتهم والعمليات الانتقامية التي قام بها الجيش الى احتراق قرى عديدة ومقتل العديد من الابرياء . وبدأت هجرة جيدة للجنوبيين الى بلدان مجاورة ، وقد قدر مجموع عدد اللاجئن في المنطقة آنذاك بحوالي ١٥ الف شخص .

جابهت الحكومة التي قامت بعد ثورة اوكتوبر ١٩٦٤ تدهوراً خطيراً في اوضاع المحافظات الجنوبية ، فدعت الى تحقيق سلام بالتفاوض بدلا من العنف. وكمساهمة عملية منها في جهود المصالحة اعلن رئيس الوزراء العفو العام عن جميع السودانيين الفارين من البلاد بعد عام ١٩٥٥ ، والمحكومين بصورة غيابية والطلوبين للمحاكمة بتهم سياسية . وناشد رئيس الوزراء اللاجئين وزعماءهم العودة . وارسل وزيران سودانيان الى اوغندا للتوقيع على اتفاقية مع الحكومة تتعلق باللاجئين السودانيين . وبدأ الوزيران ايضاً محادثات مع قادة "سانو" لشرح سياسة الحكومة السودانية . وتم التوصل الى اتفاق في النهاية على ان تدعو سانو

جميع السودانيين الجنوبيين الى الكف عن القتال ، وعلى ان ترفع الحكومة حالة الطوارئ فور ورود رد ايجابي واتخذت ترتيبات لعقد مؤتمر مائدة مستديرة في جوبا في ٦ شباط ١٩٦٥ .

غير انه تعذر عقد الاجتماع في جوبا بسبب استمرار القلاقل في الجنوب ، وتم عقده في النهاية في الخرطوم بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٥ وحضره مراقبون من اوعندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر .

ونفس الجنوبيون عما في صدورهم من شكاوي وشكوك وعدم ثقة بالشماليين، ولكنه كان واضحاً انهم لا يتكلمون بصوت واحد ، فقد ظهرت مواقف متعارضة بشأن مستقبل الجنوب السياسي حين طالب بعضهم باقامة دولة مستقلة تماماً وطالب آخرون بالحكم الذاتي ضمن دولة فدرالية ، ودعا آخرون ايضاً الى نزع المركزية عن الحكومة . اما السياسيون الشماليون فقد اعربوا جميعاً عن رغبتهم في تسوية قضية الجنوب في نطاق سودان موحد ، مع اعطاء قدر معقول من الحكم الذاتي للمحافظات الجنوبية .

ولم يتمكن مؤتمر الطاولة المستديرة من الوصول الى قرار ، ولكنه تم تشكيل لجنة مؤلفة من ٢٠ عضواً مهمتها البحث عن صيغة للتسوية السياسية .

وفي الوقت نفسه تابعت منظمة الانيا-نيا حرب العصابات في الجنوب .

واسفرت انتخابات حزيران ١٩٦٥ عن تشكيل حكومة ائتلافية برئاستي . ومن الاعمال الاولى التي قمت بها ، اعلان سياستنا في الجنوب والدعوة الى تعزيز الجيش بالسلاح والاعتدة من اجل مكافحة التمرد المستمر هناك . ولقد ارغمتنا الانيا-نيا على ذلك برفضها الاستجابة للنداء الذي وجهته منظمة سانو الى الجنوبيين لوقف القتال ... بل انها عززت نشاطها . ونجح الجيش الى حد بعيد في حصر الثوار في مناطق معينة . وقد كان الحصر سياستنا الاساسية ولا يمكن تحقيقه الا بتعزيز القوات المسلحة بالرجال والاسلحة والعتاد .

وقد تمكن الثوار من نصب معسكرات واقامة محاكم خاصة بهم ، وجمعوا " الضرائب " وارتكبوا الفظائع ونسفوا الطرق والجسور ووسائل المواصلات الاخرى، فلطخت اعمالهم الارهابية صورة الحكومة في عقول المجتمعات القبلية. وانقطعت الخدمات من جراء رفض الشماليين المسؤولين عن هذه الخدمات البقاء في الجنوب . وكانت اوامري الى الجيش تقضي بمير وتصيد الثوار حيثما امكن واعادة السلام الى الاقضية والقرى التي كانت توجد فيها سابقاً مقرات للثوار ، وذلك من دون الاساءة الى السكان المحليين او خرق الانضباط العسكري . وتمكن الجيش من احلال القانون والنظام في مناطق واسعة . واقام نقاط خفر في الاقضية التي طهرت من الثوار . وساعدت عودة الادارة السليمة

زعما القبائل على استعادة سلطتهم كممثلين للحكومة ، وتمكنت السلطات المحلية مرة أخرى من جمع الضرائب.

لا شك في ان هذه المهمة كانت باهظة التكاليف ... فرغم ان المبالغ التي انفقها نظام الحكم العسكري السابق إهداراً قد ادت الى نضوب احتياطنا من النقد النادر ، فقد اعتبرنا تجهيز الجيش باعتدة افضل وزيادة رواتب الجنود المرسلين الى الجنوب، من الضروريات القصوى . وقد ساعدتنا بلدان عربية ، ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة والجزائر والمملكة العربية السعودية والكويت بالاسلحة والذخائر والاموال .

والى جنب التدابير العسكرية ، اتخذت عدة تدابير ادارية ودبلوماسية لمحاولة حل المشكلة . فانشأنا لجنة وزارية مختصة بالجنوب في كانون الثاني ١٩٦٦ ، مؤلفة من وزراء الداخلية والخارجية والمواصلات والصحة والمالية والاقتصاد والثروة الحيوانية والحكم المحلي ، لكي تتولى تنشيط مشاريع الانماء الاقتصادي وتحسين سبل المواصلات بين المحافظات الثلاث وتأمين المراكز الصحية وتأمين حراسة القبائل المسالمة ضد الثوار . اما على الصعيد الدبلوماسي . فقد طرت الى اديس ابابا ودار السلام ونيروبي بين تموز وآب ١٩٦٥ للحصول على التأييد لمساعينا الهادفة الى وقف المساعدات المادية والسياسية والعسكرية التي كان الثوار يحصلون عليها من دول مجاورة .

وفي اواخر آذار ١٩٦٦ توجهت لحضور مؤتمر وزراء بلدان شرق افريقيا ووسطها الذي دعا اليه جومو كينياتا في نيروي من ٣١ آذار الى ٣ نيسان . ولقد كان مؤتمراً ناجحاً ومفيداً من عدة اوجه . فالى جانب البحث في قضية روديسيا الجنوبية عن كثب وتمحيصها تمكنا من البحث في ما كان يهمني اكثر في ذلك الوقت : وسائل ازالة الشكوك والريبة والاتهامات وطرقها في ما يتعلق بقضايا اللاجئين وقضايا الحدود في افريقيا والقضايا الافريقية العالمية الموروثة من " تهافت العالم الغربي على افريقيا " في القرن التاسع عشر .

وتم الاتفاق على عدم اعطاء اللاجئين فرصة الوصول الى وسائل الاعلام او مساعدات وتدريبات عسكرية يمكن استخدامها ضد البلدان التي ينتمي اليها هؤلاء اللاجئون . وبات متوجباً على البلدان المضيفة ايضاً عدم تأمين الاقتراب اكثر من ٥٠ ميلا من حدود بلدان اللاجئين . وقد كانت هذه قرارات مهمة للغاية .

وشكوت الى المؤتمر النشاط الذي يقوم به اللاجئيون من قواعد في بلدان مجاورة . وقبل ان نغادر قاعة المؤتمر اصدر كينياتا اوامره باعتقال جميع اللاجئين السودانيين في نيروبي وترحيلهم فوراً .

وخلال المؤتمر ايضاً دعاني رئيس الوزراء الاوغندي مليتون اوبوتي الى

مرافقته والقيام بزيارة لانتيبه ، قبلت ، وذهبت فور انتهاء المؤتمر ووقعنا على اتفاق يتوافق مضمونه مع البيان الصادر عن المؤتمر . ولقد كان هذا الاتفاق مهماً للغاية بالنسبة الي ، لانه تقوم بين السودان واوغندا جدود مشتركة طويلة في مقاطعة الاستوائية وكانت الثورة مستمرة فيها بعد أن لجأ عدد من الزعماء الجنوبيين الى وكمبالا .

وفي مؤتمر وزراء نيروبي ايضاً قابلت الجنرال موبوتو رئيس الكنغو ، كينشاسا (حالياً زائيري) واجرينا مباحثات ودية ومفيدة جداً . فقد كان بدوره يجابه عصياناً كبيراً في بلده منذ الاستقلال في حزيران ١٩٦٠ ، وكان يعرف الاضرار الهائلة التي تحدثها ثورات كهذه . وقد وافق معي على انه اذا كان اللاجئون السياسيون الكونغوليون في السودان يرغبون في العودة الى الوطن فسيمنحهم العفو ويعاملهم معاملة حسنة . وابلغته أنني سانقل الرسالة الى هؤلاء واحاول اقناعهم بقبول بادرته .

ثم تقدم الرئيس موبوتو باقتراح مهم . نصحني ببدء حوار مع البابا بولس السادس . قال موبوتو انه يعتقد ان معظم الثوار في جنوب السودان كاثوليك مثله، وان الكنيسة الكاثوليكية هي اقوى على الارض من الله ، ويجب على ان اكون حرصاً . ثم عرض ان يستخدم مساعيه الحميدة بالنيابة العامة مع البابا .

وعملت بنصيحته ، وبدأت حواراً مع الكرسي الرسولي بواسطة سفيرنا في لندن جمال محمد احمد ، وسفيرنا في روما سر الختم الخليفة (رئيس وزراء الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد ثورة اكتوبر ، والذي كان مطلعاً على قضية الجنوب) . سارت المفاوضات على ما يرام . وتلقينا اقتراحاً بقبول كهنه افريقيين وعرب ريثما يتم اعداد كهنة من جنوب السودان . وفي المقابل ، وعد البابا بان يوجه نداء الى اللاجئين والثوار بالقاء السلاح لكي تعود الاحوال الطبيعية الى السودان .

لم نتمكن من الوصول الى اتفاق نهائي بشأن هذه المقترحات وفي تموز ١٩٦٦ . استقالت حكومتي وبقيت القضية عالقة . ولدى عودتي الى الحكم عام ١٩٦٧ . غرقت فوراً في مسائل اكثر الحاحاً خيوط هذه المفاوضات .

وحققت مساعينا الدبلوماسية لدى جيراننا الافريقيين اهدافاً ملموسة . فقد اقمنا اتصالا مع الزعماء السياسيين والاجئين في البلدان المجاورة وطلبنا اليهم العودة . وادت اتفاقاتنا مع جيراننا الى حد نشاطات العناصر السياسية الجنوبية ووضعت حداً لتدفق الاسلحة الى الثوار . وانشأنا لجنة لاعادة اسكان اللاجئين. واقيمت قرى في المناطق الاكثر تضرراً ، حيث كان الارهابيون قد احرقوا قرى القبائل ونهوبها او دهموها . وتم تقديم الغذاء والكساء للاجئين العائدين . وقد

ساهمت هذه التدابير الداخلية والخارجية في اقناع اللاجئين بالعودة الى اراضي قبائلهم .

وما ان حل ربيع ١٩٦٦ حتى بدأ نوع من الاستقرار يعود الى الجنوب . وتزداد عزلة الثوار شيئاً فشيئاً وتضاءل نشاطهم .

وقررت القيام باول جولة لي في المحافظات الجنوبية الثلاث بين ١٩ نيسان ١٩٦٦ و٢٥ منه . وكنت اول رئيس وزراء سوداني يقوم بزيارة الجنوب ، فاخذت معي وفداً حكومياً قوياً مؤلفاً من وزير المال السيد حسين الهندي . ووزير الحكومة المحلية السيد عبد الله نقد الله . ووزير التجارة والصناعة السيد محمد احمد المرضى . والقائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن خواض محمد . وقد اتاحت لي الجولة التي شملت واو عاصمة بحر الغزال وملكال في اعالي النيل ، وجوبا ، الفرصة لادرس عن كثب احتياجات التطوير الزراعي والصناعي وضرورة تأمين العمل للاجئين العاملين والتدابير الواجب اتخاذها لتشديد طوق حول العصاة . ولقد حللت هذه المشكلة الاخيرة باصدار الاوامر بتزويد الجيش وزعماء القبائل بمزيد من الاسلحة .

وقد اظهرت لى الجولة بوضوح ان القبائل الرئيسة الثلاث في الجنوب ، الدينكا والنوير والشلك ، لم تكن ضالعة جدياً في التمرد ، وكليشه الحرب " بين الشمال والجنوب " التي طالما رددتها الصحف ، كانت هراء .

يزيد عدد القبائل في جنوب السودان على مئة قبيلة (تعذر حتى الآن اجراء احصاء صحيح ، وقد تكون هناك قبائل معزولة في الادغال لم تتصل مع العالم الخارجي) بعضها له لغات ولهجات متميزة . وتشكل قبائل الدينكا والنوير والشلك اكثر من ثلثي مجموع سكان الجنوب المقدر عددهم بثلاثة ملايين . والقبائل الثلاث نيلية – افرادها ذوو بشرة داكنة ، وقامات رياضية طويلة – وهي كسائر المجتمعات القبلية في هذا الجزء من افريقيا تعنى رعبي الابقار وصيد الحيوانات والاسماك .

والقبائل التي انبعثت منها الثورة هي قبائل اصغر حجماً من تلك التي تعيش في الاستوائية ، ولها علاقات قبلية مع سكان مناطق حدود كينيا واوغندا والكنغو .

وقد أجريت حديثاً مع زعماء القبائل الكبرى خلال زيارتي .

وذات مرة سألت مجموعة من زعماء القبائل " قولو لي : هل تريدون اتحاداً فدرالياً ؟ هل تعرفون ماذا يعني الاتحاد الفدرالي ؟ " .

فردوا قائلين : اننا لا نريد الاتحاد الفدرالي . وليس بوسعنا .

وسألت : " هل تريدون الانفصال ؟ أين ستذهبون ؟ الى اوغندا ام كينيا ؟ " .

وكان ردهم : " لن يقبلوا بنا " .

وفي مناسبة أخرى ، قال لي زعماء القبائل بمرارة : " نريد مقاتلة الثوار . اننا نماني الأمرين منهم . وليس منكم في الخرطوم " .

وقد حصل زعماء الدينكا على السلاح الذي طلبوه . وقد اتخذت ترتيبات لتوزيع البنادق والذخيرة على رجال القبيلة .

وحرصت خلال الجولة على ان اشرح عزمنا على اعادة المجالس الحكومية المحلية - القروية والريفية والبلدية والاقليمية - في جميع انحاء البلاد وتكييفها على نحو يضمن قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي محلياً ، على ان تقام المجالس الاقليمية على اسا ديموقراطي وتكون مسؤولة عن التعليم حتى المتسوى التكميلي. كما ستكون مسؤولة عن الخدمات الصحية باستثناء المستشفيات الاختصاصية. وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع والانفاق العام والتخطيط الاقتصادي والتعليم الثانوي والجامعي والخدمات الصحية المتخصصة. وسيكون لها ايضاً الحق في الاشراف والرقابة على المحافظات الثلاث . اما اشتراك السودانيين الجنوبيين في الحكومة المركزية فسيكون على اساس عدد نوابهم في كل دائرة انتخابية . كما اننا سنقدم مزيداً من الخدمات التعليمية والصحية للجنوب وندرس جدياً ارسال بعثات من المسيحيين الجنوبيين لدراسة اللاهوت المسيحي الى الخارج لتعود وتتولى تمثيل شعبها .

وقد ساهم زعماء سياسيون جنوبيون وبصورة خاصة صديقي كليمنت مبورو كثيراً في جهود التهدئة واحلال السلام التي بذلناها .

ولدى عودتي من الجنوب افتتحنا ما سميناه " شهر الجنوب " في ١٥ ايار. فاذعت بياناً دعوت فيه الى الوحدة الوطنية وبذل الجهود المخلصة لمساعدة الحكومة المركزية على اعادة الاحوال الطبيعية الى المحافظات الثلاث . واعلنت مجدداً ان الحكومة مستعدة لتحقيق تسوية نهائية حول قضية الجنوب بين السياسيين الشماليين والجنوبيين . وقد كانت مهمتنا اعادة اسكان اللاجئين اولا، واعادة تطوير الجنوب ثانياً . وكان الجنوبيون في حاجة الى جو من الاستقرار ليعيشوا فيه من دون خوف . متمتعين بالخدمات التربوية والصحية والزراعية والصناعية .

واقترحت اللجنة التي عينها مؤتمر الطاولة المستديرة لعام ١٩٦٥ رسمياً وجوب تبني نظام الحكم الاقليمي - من دون تحديد عدد المناطق . وابقاء شؤون السياسة الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية في عهدة الحكومة المركزية . واوصت اللجنة ايضاً بوجوب توحيد المحافظات الجنوبية في محافظة واحدة .

وخلال ذلك كانت الخدمات قد استؤنفت في الجنوب . فأعيد فتح مخافر الشرطة في المناطق التي اجتاح فيها الارهابيون تلك المخافر . كما تمكن

زعماء القبائل من استئناف ممارسة سلطاتهم . وبفضل الاجواء الهادئة . اجريت انتخابات في الجنوب في آذار ١٩٦٧ فزاد بالتالي عدد الاعضاء الجنوبيين في المجلس التأسيسي . وقد قاطعت " الجبهة الجنوبية " تلك الانتخابات بيد ان النتائج التي اعلنت في نيسان اظهرت ان (سانو) كسبت عشرة مقاعد . وحزب الاتحاد الوطني اربعة مقاعد والمستقلين ثلاثة وحزب الوحدة السوداني مقعدين وحزب تحرير الجنوب مقعدين (احدهما بالتزكية) . وكان وليام دينغ رئيس سانو ولويجي ادووك العضو السابق في المجلس الاعلى ، من ابرز الجنوبيين العائدين الى البرلمان .

عندما اعيد اختياري لرئاسة مجلس الوزراء في ايار ١٩٦٧ ، عينت ثلاثة وزراء من الجنوب لكي يتولوا تمثيل الاحزاب الجنوبية في حكومتي . وهؤلاء هم : هيلاري لوغالي ، من الجبهة الجنوبية وزيراً للعمل . وبوث ديو من الاحرار وزيراً للري والفرد دوول عضو اللجنة التنفيذية لسانو ، وزيراً للاشغال . وقد ساعد وجودهم في الوزارة على تهدئة المعارضة السياسية في الجنوب . وقام كليمنت مبورو وهيلاري لوغالي بزيارات متعددة للاستوائية من اجل المساهمة في مساعي احلال السلام في المحافظة .

غير ان وجود ألفرد وول في الحكومة كان له مضاعفات مؤسفة . فقط كان لوول وزن سياسي كبير في محافظة بحر الغزال بسبب تأييد القبائل له ، ولكنه كان قد قبل بحقيبةوزارة الاشغال من دون الرجوع الى للجنة التنفيذية لسانو مما سبب انشقاقاً في الحزب ، فانضم زعيمه وليام دينغ الى المعارضة مع الصادق المهدي، في حين وقف وول الذي حشد لنفسه عدداً من النواب والاعضاء البارزين في اللجنة التنفيذية لحزب سانو ، الى جانب الحكومة .

وكان حزب سانو قد انقسم على نفسه عندما حل المجلس التأسيسي في شباط ١٩٦٨ واتجهت الاحزاب السياسية الى الارياف . واغتيل دينغ في ٩ ايار ١٩٦٨ بعد يومين من اعلان نتائج الانتخابات . وكانت سيارته قد وقعت في مكمن في قضاء رمبيك في بحر الغزال ولم تتوافر ادلة تشير الى هوية القتلة . وارى من واجبي الاقرار ان موت دينغ كان خسارة كبيرة بالنسبة الى السياسيين الجنوبيين. رغم انه كان يعارض حكومتي كان احد السياسيين الذين فروا من البلاد خلال حكم عبود، وساعد على تأسيس حزب سانو مع الزعماء الجنوبيين المقيمين بالمنفى في اوغندا او كينيا ، ولكنه عاد الى البلاد بعد ثورة اوكتوبر وبعد ان عرضنا عليه العفو . وكان يؤيد اقامة نظام فدرالي لتسوية قضية الجنوب متخلياً عن فكرته السابقة الداعية الى الانفصال التام .

وفي حزيران ١٩٦٨ ، انضم كليمنت مبورو الى حكومتي كوزير للصناعة ومثل

هيلاري لوغالي الجبهة الجنوبية – الحزب السياسي الجنوبي الوحيد الممثل في الحكومة .

وشددنا في بياننا السياسي على ضرورة المحافظة على وحدة السودان ، واتمام عملية اعادة السلام والاستقرار الى الجنوب وتطبيق مقترحات اللجنة المنبثقة من مؤتمر الطاولة المستديرة لعام ١٩٦٥ . ووعدت الحكومة بالسعي لتحقيق تسوية سلمية لقضية الجنوب واعتبار قانون العفو الصادر عام ١٩٦٧ نافذاً حتى عودة جميع الجنوبيين ومتابعتهم الحياة العادية . وعقد اجتماع دام ثلاثة ايام للبحث في قضية امن الجنوب في حضور كبار ضباط الجيش والشرطة وسفراء السودان لدى بلدان افريقيا الشرقية والوسطى .

وهكذا ، بات الجنوبيون شركاء في الحكومة الديمقراطية للبلاد ، وباتت آراؤهم تلقى آذاناً صاغية لوجود ممثلين عنهم سواء في البرلمان او مجلس الوزراء . وكانت لهم صحفهم الخاصة واحزابهم السياسية التي لها مقرات في الخرطوم .

هذه هي ، باختصار ، قضية جنوب السودان – اطول ثورة في القارة الافريقية .

ولعله من المفيد ان نعدد بعض الاسباب التي أدت الى الثورة : قبل كل شئ، هناك سياسة عزل الجنوب التي انتهجتها الادارة البريطانية . وقد حددت اهداف هذه السياسة في المذكرة السرية عن سياسة الجنوب ، التي وجهت الى حكام المحافظات الثلاث في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠ . وقد قالت هذه المذكرة : " ان سياسة الحكومة في جنوب السودان تهدف الى خلق سلسلة من الوحدات العنصرية والقبلية الذاتية على ان يكون هيكل هذه الوحدات وتنظيمها مبنيين ... على عادات السكان الاصليين وممارساتهم ومعتقداتهم التقليدية " .

وعددت النواحي التي يجب ان تطبق فيها هذه السياسة ، بتقديم موظفين لا يتكلمون اللغة العربية . ومراقبة التجار الشماليين المهاجرين الى الجنوب . وابراز ضرورة ارسال موظفين بريطانيين لدراسة معتقدات القبائل التي ستولى هؤلاء الموظفون ادارتها . وعادتها ولغاتها . وكان لزاماً على المسؤولين البريطانيين ان يقدموا تقارير دورية حول مدى التقدم في تحقيق الاهداف المذكورة . مع الانتباه بصورة خاصة الى النواحي التالية :

(١) عدد الموظفين غير المحمديين بالنسبة الى مجموع الحكومة ، في المجالات الادارية والكهنوتية والفنية ، مع تقرير عن الموظفين غير الانكليز الذين يستعملون اللغة الانجليزية . وكان معنى هذا تصفية المسؤولين العرب والزنوج بصورة تدريجية والاسراع في تعيين موظفين جنوبيين يتكلمون الانكليزية ، بدلا من الشماليين الذين يتكلمون اللغة العربية .

(٢) عدد المسؤولين البريطانيين الذين تعلموا اللغات المحلية .

(ج) عدد التجار المهاجرين من مختلف الجنسيات ، القادمين من الشمال . وكانت السياسة تقضي بالحد من نشاط التجار المسلمين العرب القادمين من شمال السودان ، وتشجيع التجار اليونانيين والسوريين .

(د) عدد المدارس الارسالية والحكومية ، الابتدائية منها والتكميلية والثانوية ، مع تبيان المبالغ التي تنفق على الشؤون التربوية بما فيها المساعدات التي تقدم الى المدارس الارسالية .

(هـ) ادخال مصطلحات الاوامر باللغة الانكليزية في القوات العسكرية والشرطة . وتقديم تقارير عن مدى التخلي عن اللغة العربية كلغة التخاطب في هذه القوات .

(و) مدعو التقدم في استخدام اللغة الانكليزية بدلا من اللغة العربية حيث يستحيل التخاطب باللهجات العامية .

(ز) مدعو التقدم الذي تم تسجيله في انتاج كتب التدريب التدريس في المدارس وكتب القواعد والمفردات المخصصة لاستخدام المبشرين والرسميين .

ولقد تم التشديد على ضرورة معرفة المسؤولين معرفة تامة بالتركيب الاجتماعي للقبائل الوثنية التي يديرونها ، ومعتقدات هذه القبائل وعاداتها وعقليتها ، وعلى ضرورة اتفاق اللغات المحلية في منطقة واسعة ، والتعود على اللهجات المحلية داخل المناطق الاصغر مساحة . وقال البيان : ولا نرى حاجة الى التشديد الى ان تكلم اللغة الطبيعية للشعب الذي يديره المسؤول هو واجبه الأول . والعربية ليست هي تلك اللغة ، بل الحقيقة ان العربية بالنسبة الى السودان الاعظم من سكان الجنوب هي لغة حديثة ، او حديثه الى حد ما ... ان الاعتماد على مترجم هو افضل من استخدام اللغة العربية ، الى ان يصبح ممكناً استخدام اللغة المحلية .

بيد ان المذكرة اضطرت الى الاعتراف بانه في " اماكن مثل واو نفسها (في محافظة واو) اللغة العربية دارجة الى درجة ان اللغات المحلية لا تستخدم ابداً . من الضروري القيام ببعض التنازلات في مثل هذه المناطق " .

وقد تم تطبيق السياسة التي خططتها الادارة البريطانية للجنوب في المرحلة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وقد استغلوا خوف الجنوبيين القديم من تجارة الرقيق ايما استغلال وهكذا ساعدوا على تعميق الخلاف والشكوك لدى الجنوبيين من الشماليين . وقد بقي هذا النفوذ السئ قائماً الى ان تم طرد المبشرين من جنوب السودان في اوائل الستينات .

وثالثاً ، كان هناك جهل وعدم تفهم من الشمال لابعاد قضية الجنوب ، كنتيجة

مشتركة لعزلة الجنوب المستمرة والافتقار الى وسائل المواصلات . وعندما اصبح الجنوب واعياً على الصعيد السياسي ، كان حتمياً ان تؤدي اللامبالاة بين الشماليين الى تردي العلاقات بين شطري البلد ، وكان السياسيون الشماليون ينظرون الى الجنوب كمصدر للدعم السياسي والقوة ، ولكنهم كانوا عاجزين عن وضع سياسة قادرة على تهدئة قطاع ما من الرأي العام الجنوبي من دون اثارة قطاع آخر .

رابعاً ، مما شك فيه ان الانقسامات الحادة في صفوف السياسيين الجنوبيين زادت المشكلة صعوبة وتعقيداً .

وخامساً ، سد ظهور منظمة الانيا-نيا الطريق امام ايجاد حل سلمي سريع شامل اذ ليس في وسع اي حكومة في العالم ان تسمح لعصاة مسلحين قساة بأن يشنوا حرباً سافرة .

ولعله من الجدير ان نشير الى ان التمرد الجنوبي وصل الى ذروته خلال نظام حكم الجنرال عبود (١٩٥٨ - ٦٤) . فقد كان استخدام القوة وسيلتهم للاعراب عن رايهم ، لعدم وجود ديموقراطية .

وبعد ثورة اوكتوبر قطعنا شوطاً بعيداً نحو التسوية في الجنوب من دون التخلي عن النقطة الاساسية وهي ان التمرد المسلح يجب ان يقمع .

٢٥ - اصدقاء قدامى واصدقاء جدد

في الوقت الذي كنا فيه على الصعيد الداخلي نعالج قضية جنوب السودان سعينا خارجياً لتعزيز صداقاتنا القديمة ، بعد ثورة اوكتوبر ١٩٦٤ . ولقد كانت جميع الحكومات – الانتقالية وتلك التي تلتها – تتطلع دائماً نحو بريطانيا والولايات المتحدة ، والغرب بصورة عامة .

كانت علاقاتنا مع بريطانيا ودية تقليدياً ، ورغم استيائنا الشديد من المساندة التي قدمتها لمجلس الجنرالات الحاكم سابقاً . اذ اننا كديمقراطيين اعتبرنا ان بريطانيا ، ام الديمقراطية ، قد خانت الديمقراطية باقامتها مثل هذه العلاقات الطيبة مع المجلس العسكري – بل انها ذهبت الى مدى توجيه دعوة الى الجنرال عبود للقيام بزيارة رسمية . وقد ردت بريطانيا على هذا الاتهام قائلة : " اننا نتعامل مع حكومات " . ولكن هذا كان غير منطقي بالنسبة الي . غير اننا كنا نعرف ان لا اصدقاء دائمين ولا اعداء دائمين لبريطانيا في السياسة ، بل لها مصالح دائمة . وقطعنا العلاقات مع برطانيا مرتين ، الاولى بسبب قضية روديسيا الجنوبية ، ثم خلال الايام الاولى لحرب الايام الستة ولكن بطريقة مهذبة ، واستؤنفت العلاقات الودية لاحقاً .

تجدر الاشارة هنا الى اننا قطعنا علاقاتنا مع المملكة المتحدة ومع الولايات المتحدة في الوقت نفسه اثناء حرب الشرق الاوسط ، بارسال رسالتين متشابهتين الى البلدين . ولاحظنا ان الرجاء مختلفاً . فمع بريطانيا بقيت علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مستمرة بصورة عادية ، ولكن الاميركيين استاؤوا كثيراً من قطع العلاقات ، ونقضوا عقود تزويد السودان بالقمح والذرة . بل انهم الغوا اتفاقية المساعدات رغم ان احد بنودها ينص انه اذا رغب احد الجانبين في الغائها ، فيجب الابلاغ مسبقاً قبل ستة اشهر ، مع اتمام اي عمل يكون آنذاك في قيد الاجراء . لقد تجاهل الاميركيون هذا البند تماماً والغوا الاتفاقية من دون اعطاء علم مسبق وتخلوا عن العمل الذي كانوا يقومون بع وقطعوا ايضاً المنح الدراسية عن الطلاب السودانيين الذين يحصلون التعليم العالي في الجامعات الاميركية .

كان البرلمان السوداني قد وافق على هذه الاتفاقية في عام ١٩٥٨ . وكان علي انا كوزير للخارجية ان اجاهد لا قرارها رغم العراقيل التي اثارتها المعارضة بداعي ان قبول مساعدات من اميركا يعني انتهاء الحياد الايجابي الذي يتبعه

السودان وهاهي اميركا تأتي لتمزق الاتفاقية بنفسها .

وقبل ذلك بعام واحد ، اي في ١٩٦٦ ، كنا في حاجة ماسة الى بعض الهليكوبترات والطائرات الحربية . ففاتحت السفير الاميركي في الخرطوم المستر راونتري طالباً الهليكوبترات فوافق على تزويدنا بحاجتنا . غير انه بعد اتصاله بواشنطن ، قال ان ذلك مستحيل لان الولايات المتحدة في حاجة الى جميع هليكوبتراتها من اجل استخدامها الخاص . حتى انه لم يقل اين ستستخدم هذه الطائرات ، ولكن طبعاً عرفت انها في حاجة اليها في فيتنام . ثم اقترح السفير تزويدنا بطائرات قال انها تستطيع الاقلاع من مدارج لا تتجاوز طول الطائرة ثلاث مرات . وقبلت العرض . وقال لي السفير : " اننا سنقدمها على اساس تجاري – تسديد الثمن خلال سبع سنوات مع فائدة سبعة في المئة " . وطلبت ان تكون الطائرات مزودة بالرشاشات وبعض الاجهزة العسكرية ، فرفض ، قائلاً ان للسودان ان يبحث عن طائرات في مكان آخر .

وبحثنا في مكان آخر .

في تموز ١٩٦٧ ، وخلال الدورة الطارئة التي عقدتها الأمم المتحدة للبحث في حرب الايام الستة . عقدت عدة اجتماعات مع اندرية غروميكو الذي كنت اعرفه منذ عام ١٩٤٧ ، واجتماعين مع رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيفين ، وقد سألت عما اذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع ان يلبي حاجاتنا الى الطائرات والدبابات . وقد وافق الاثنان على الطلب بشروط سخية جداً – التسديد خلال ١٢ سنة بفائدة ٢،٥ في المئة . واجتمعت ايضاً الى رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا وبحثت في العلاقات التجارية بين بلدينا . وقال ان بلده مستعد لتقديم مساعدات اقتصادية للسودان على شكل قروض لانشاء صناعات . كما عرضت تشيكوسلوفاكيا تقديم الخبرات اللازمة .

ونتيجة لهذه المباحثات ارسلت وفداً الى الاتحاد السوفياتي مع لائحة تبضع، قادت المفاوضات الى التوقيع على اتفاق ، وبدأ شحن الاسلحة التي تم الاتفاق عليها في الوقت المحدد ، وكان مستمراً عندما تركت منصبي في أيار ١٩٦٩ .

قبل عشرة أيام من انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٩ ، استدعيت السفير السوفياتي في الخرطوم الى مكتبي وطلبت اليه بعض الاجهزة المتطورة المخصصة للدفاع ضد الطائرات ، فوافق على طلبي فوراً ، ولكنه قال ان مثل هذه الاجهزة في حاجة الى مزيد من المدربين الروس لتدريب السودانيين على ان يوضع الخبراء الفنيون بامرة جنرال سوفياتي . فقلت اننا سنوافق على جميع الخبراء الذين تنص عليهم الاتفاقية .

وفجأة قال السفير : " لماذا لا تعترفون بجمهورية المانيا الديمقراطية وتقيمون

علاقات دبلوماسية معها ؟ لقد فعل العراق وكمبوديا ذلك ".

فاجبت : " هذا هو السودان – وليس العراق أو كمبوديا . انني اقيم علاقات دبلوماسية مع البلدان وفقاً لمتطلبات مصلحة بلدي " .

وقال السفير : " اعتقد اذاً انك تتبع نظرية لينين " .

وكان جوابي : " يا صاحب السعادة . انني اعرف تماماً النظرية الماركسية – اللينينية ، واول بيان سياسي اذعته عام ١٩٥٦ عندما اصبحت وزيراً للخارجية لاول مرة حدد هذه المبادئ – اي ان سياستنا الخارجية ستكون نابعة من تقاليدنا الوطنية ومصالحنا " . وبذلك انتهى حديثنا .

وفي اليوم التالي اجتمع السفير الى نائب وزير الدفاع وكبار ضباط جيشنا للبحث في تفاصيل حاجاتنا ولتركيب زيارة لهم لموسكو .

وسافر هذا الوفد في الساعة العاشرة والنصف مساء ٢٤ ايار . وفي الساعة الثانية صباح ٢٥ أيار وقع الانقلاب العسكري . وقد تم استدعاء الوفد العسكري من موسكو حتى قبل ان يبدأ المفاوضات بشأن جهاز الدفاع الطائرات .

وهكذا اصبح لنا اصدقاء جدد في الشرق . مع اننا حافظنا على علاقاتنا التقليدية في الغرب . ولا سيما مع بريطانيا . اما علاقاتنا مع واشنطن فكانت فاترة غالباً . ومجمدة احياناً . وكن الرئيس الراحل ليندون جونسون قام ببادرة صداقة اثرت في كثيراً .

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٨ . اصبت بنوبة في الدماغ ، اثناء وجودي في قاعة مجلس الوزراء ن وكنت آنذاك اتكلم مع وزير التجارة بالهاتف حول موضوع شائك . ونقلت الى منزلي على كرسي ، وطار الدكتور دنيس وليام من المستشفى الوطني في كوينز سكوير في لندن الى الخرطوم ، وفحصني الطبيب وقرر نقلي الى لندن، وقد تمّ نقلي بطائرة خاصة .

وفور سماعه بنبأ اصابتي ، ارسل جونسون الاختصاصي الدكتور هوستون ميريت بطائرة خاصة لمعالجتي في لندن ، وذلك رغم ان العلاقات الدبلوماسية كانت لا تزال مقطوعة . انني مدين بصورة خاصة لمهارة الدكتور ميريت وللعناية التي اولاني اياها ، وللرئيس جونسون لاهتمامه العفوي بي . وعطفه .

اصبت بشلل في الذراع والساق الايسرين . وأوصى الأطباء في لندن والدكتور ميريت بالعلاج وسمح لي اخيراً بمغادرة المستشفى بعد عيد الميلاد ، فبقيت في لندن طوال شهر كانون الثاني في قيد الاستشفاء الجسدي . ثم توجهت الى المغرب لقضاء فترة النقاهة ونزلت ضيفاً على جلالة الملك الحسن الثاني في الدار البيضاء .

واخيراً ، رجعت الى السودان في ٢١ شباط ١٩٦٩ . فاستقبلني في المطار

اكثر من ٢٠ الف شخص ، واحتشدت الجموع على جانبي الطريق بين المطار والمنزل . وركبت سيارة مكشوفة مع الرئيس اسماعيل الازهري . فكادت الجماهير المتدافعة لمصافحتي ان تقلب السيارة . وعندما وصلت الى المنزل كان هناك الوف الاشخاص في الانتظار لتحيتي .

كان هذا استقبالاً مؤثراً لن انساه ابداً . طبعاً ، كنت على اتصال وثيق مع الاحداث في الوطن . وعلى الصعيد السياسي المحلي تلقيت معلومات عن تسجيل بعض التقدم في مساعي رأب الصدع في صفوف حزب الامة .

وفي نيسان اتفق جناحا الحزب اللذان كان احدهما بزعامة الامام الهادي المهدي . والآخر بزعامة ابن اخيه الصادق المهدي على ترشيح الامام الهادي لرئاسة الجمهورية ، والصادق لرئاسة الوزارة في اي انتخابات تجرى في المستقبل. بذلك ، بدا انهما يعتبران الحكم مغنماً يتوارثانه ويقتسمانه بعيداً عن بقية اعضاء الحزب الذين لا ينتمون الى عائلة المهدي . غير انني وافقت على ذلك، لان همي الاول كان وجوب اتفاق الجانبين . وعقدنا اجتماعاً في قاعة المكتب السياسي للحزب . وما كاد شملنا يلتئم حتى بدأ الصادق بتوجيه الاتهامات الي فقررت عدم حضور اجتماعات المكتب السياسي في المستقبل .

ومما ازعجني اكثر ، ان الاثنين ، وهما عضوا الحزب في المجلس الاعلى للدولة اخذا يتدخلان في الشؤون الادارية للحكم . وقد اعترضت على ذلك بشدة وكتبت استقالتي ذاكراً الاسباب كاملة . ومن قبيل المجاملة ، اطلعت الامام الهادي المهدي على الرسالة ، ولكنه طلب عدم تقديم استقالتي لئلا يؤدي ذلك الى افلات الزمام ، وتحدثت ايضاً الى اسماعيل الازهري بالهاتف وابلغته عزمي على الاستقالة . فطلب هو ايضاً الارجاء ليرى ما اذا كان في امكانه ايجاد طريقة لازالة الصعوبات .

ووافقت ، وعلقت استقالتي مدة اسبوع .

ثم اتصل بي محمد عثمان الميرغني ورجاني تمديد مهلة تعليق الاستقالة . فوافقت .

اخذ وقتنا يضيق ، ولكن المباحثات الطويلة استمرت . بدلاً من ان تؤدي المحادثات الى ايجاد الحلول الحيوية للمشاكل ، تركزت على طبيعة الدستور والجمهورية – ما اذا كان الدستور يجب ان يكون اسلامياً او علمانياً . وما اذا كانت الجمهورية ستكون رئاسة او برلمانية . وفي النهاية ، اصدرت الاحزاب بياناً في ٢٣ أيار قالت فيه انه تم الاتفاق على ان يكون الدستور اسلامياً والجمهورية رئاسية ، وان الدستور الدائم سيكون جاهزاً في غضون ستة اشهر على ان تجرى انتخابات الرئاسة في مطلع عام ١٩٧٠ .

وبالنظر الى الجو السياسي المريض وغير الودي ، قلت لهم إنني اشك في انهم سيدومون اكثر من وقت قصير في ظل الدستور الموقت . وقد صدق ظني .

لقد تدهور الوضع ، وبقي النزاع قائماً بين الاحزاب وانتشرت حملة هامسة تبث فكرة الحكم بواسطة الانتليجنزيا بحماية " مظلة " عسكرية . وأصرّ بعضهم على ان الحكومة في حاجة الى " مصل عسكري " لتقويتها . وكان تعليقي ان كل من يعتقد ان الجيش سيساعد على تقوية الحكومة هو ساذج ، اذ كنت مقتنعاً بان الجيش سيعمد فوراً الى سوء استخدام السلطة التي ذاقها ، ولن يعيد ابداً زمام الحكم الى المدنيين .

وقد كانت قد جرت محاولة واحدةغير متحمسة للقيام بانقلاب من قبل صغار ضباط الجيش في كانون الاول ١٩٦٦ خلال وجود الصادق المهدي في رئاسة الوزارة . وقد احبطت الشرطة تلك المحاولة واعتقلت عدداً من العسكريين والمدنيين ، بينهم الضابط المسؤول عن القيادة الشرقية العقيد جعفر النميري. وافرج عن النميري في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧ بعد ان اظهرت التحقيقات ان لا علاقة له ولضباطه بالجماعة التي نظمت الانقلاب الفاشل .

والطريف ان العقيد النميري هو الذي قاد الانقلاب الذي اعاد الحكم العسكري الى السودان في ٢٥ أيار ١٩٦٩ .

٢٦ - دور الكولونيلات

كانت اشاعات عن وجود اضطرابات في الجيش قد بدأت تنتشر في مطلع أيار ١٩٦٩ . وفي الساعة الحادية عشرة من احدى الليالي ، اتصل بي ابن اخي البريغادير حسن فحل هاتفياً وطلب مقابلتي . وجاء الى المنزل ، ولكنه تحدث مع ابني سامي عندما وجد انني في غرفة النوم في الطابق العلوي . قال ان هناك عدداً من الضباط اليساريين في الجيش مجتمعون في الخرطوم يتآمرون لإطاحة الحكومة ، ووعد بتقديم اسماء هؤلاء الضباط في غضون يومين او ثلاثة .

وفي اليوم التالي ، استدعيت القائد الاعلى للجيش خواض محمد الى مكتبي وابلغته عن المعلومات ، فوعد باجراء تحقيق . وبعد ٢٤ ساعة قدم تقريراً قال فيه ان المعلومات التي قدمت اليّ عارية من الصحة تماماً . ولم اشك في نتيجة تحقيقه معتبراً ان النتائج جاءت من مدير الاستخبارات العسكرية البريغادير محمد عبد القادر الذي اعرفه ضابطاً نزيهاً وقديراً . وعلمت في وقت لا حق ان البريغادير عبد القادر كان في اجازة آنذاك وان الرائد مأمون عوض ابو زيد كان ينوب عنه . لقد كان ابو زيد احد المتآمرين ، ومن الطبيعي ان يبلغ القائد الاعلى ان الاشاعات غير صحيحة .

ولو ابلغني الجنرال خواض ان البريغادير عبد القادر يقضي اجازة وان التاكيدات جاءت من الرائد ابو زيد ، لكنت امرت باعتقال المتآمرين صباح ذلك اليوم . لقد كان جميع المتآمرين – بمن فيهم الرائد ابو زيد – معروفين لدينا – باستثناء واحد، هو الرائد ابو القاسم هاشم .

وفي الوقت الذي كان فيه الجيش يخطط لمؤامرة كان الحزب الديمقراطي المتحد وحزب الامة غارقين في تحديد تاريخ اعلان الدستور الدائم وانتخاب رئيس للجمهورية . وقد رشحا الازهري والهادي المهدي .

لقد كان عملهما هذا إهداراً . ففي الساعات الاولى من أيار ١٩٦٩ ، ضرب الجش ضربته .

وجاء ضابطان الى منزلي ، ولكن يبدو انهما يخجلان من مواجهتي ، فاستدعيا الرائد ابو القاسم حسن ، صهري ، الذي كان يقيم معنا آنذاك . وأبلغاه عن الانقلاب . وعاد ابو القاسم الى المنزل وقال : " يظهر انه حدث انقلاب " .

واجبته : " ليس يظهر . بل ان الامر اكيد . انني ارى جنوداً حول المنزل " .

كان الهاتف السري في منزلي لا يزال يعمل ، فلم ينقض وقت طويل حتى تلقيت مكالمة من الجنرال خواض يبلغني انه " يظهر " ان هناك انقلاباً . وقد اجبته ايضاً : " اكيد انه حدث انقلاب . الجنود موجودون خارج منزلي ، لقد حذرتك ان شيئاً ما يجري قبل اسبوعين " .

وتمكن اعضاء مجلس الوزراء ايضاً من الاتصال بي على الهاتف السري قبل ان يقطع الخط .

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اذاع قاضي القضاة السابق بابكر عوض الله والعقيد جعفر النميري بيانين على الشعب . زعم النميري ان السودان لم يشهد الاستقرار منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ ، وانحى بلائمة النكسات في البلاد على الفساد الذي انتشر خلال حكم الاحزاب السياسية . وقال ان الحكومات المتعاقبة عجزت عن مواجهة الامبريالية ووقف التسلل الصهيوني الى افريقيا وحماية حدود السودان .

واعلن النميري تشكيل مجلس ثورة مؤلفاً من تسعة ضباط ، ورئيس وزراء . وبسرعة عين المجلس النميري رئيساً له وقائداً للقوات المسلحة ورقي الى رتبة لواء .

وقد تشكل المجلس من : اللواء جعفر النميري ، والمقدم بابكر النور ، والرائد فاروق عثمان حمد الله ، والرائد خالد حسن عباس والرائد مأمون عوض ابو زيد والرائد ابو القاسم هاشم ، والرائد زين العابدين عبد القادر ، والرائد ابو القاسم محمد ابراهيم ، والرائد هاشم العطا . ورئيس الوزراء بحكم مركزه .

واعلن النميري ان المجلس عين بابكر عوض الله رئيساً للوزراء ، ووافق على تشكيل حكومة مدنية يسارية من ٢١ عضواً . وأخذ النميري حقيبة وزارة الدفاع .

وتشكلت الوزارة على النحو التالي :

رئيس الوزراء ووزير الخارجية	بابكرعوض الله
الدفاع	اللواء جعفر النميري
الداخلية	الرائد فاروق حمد الله
الاقتصاد والتجارة الخارجية	عبد الكريم ميرغني
المالية	منصور محجوب
التخطيط	مكاوي مصطفى
التموين	جوزيف غارانغ
الحكم المحلي	خلف الله بابكر
التربية	الدكتور محيي الدين صابر
العدل	امين الشبلي

الصحة	الدكتور موريس سيدرا
الزراعة	الدكتور محمد عبد الله نور
الارشاد الوطني	محجوب عثمان (رئيس تحرير صحيفة الايام)
المواصلات	المقدم محمود حسيب
الاسكان	ابيل الير
الاشغال العامة	الدكتور سيد احمد ابراهيم
الري	مرتضى احمد ابراهيم
الصناعة والثروة المعدنية	موسى المبارك
العمل	الدكتور طه باعشر
الثروة الحيوانية	الدكتور احمد عبدون
وزير دولة في مكتب رئيس الوزراء	فاروق ابو عيسى

وجاء في خطاب عوض الله ان نظام الحكم الجديد ينوي وضع " السلطة جميعها في ايدي ... العمال والمزارعين والجنود والمثقفين " . وتمّ اعتقال عدد من ضباط الجيش ، واحيل عدد من كبار المسؤولين في وزارات التجارة والمواصلات والداخلية على التقاعد ، او سرحوا من الوظيفة . واعتقل أعضاء الوفد العسكري الذي اعيد من موسكو فور وصولهم الى الخرطوم .

ومن اول الاعمال التي قامت بها الحكومة الجديدة الاعتراف بالمانيا الشرقية " اقراراً بموقفها الثابت المتضامن مع البلدان العربية وادانتها للعدوان الاسرائيلي" . ولقد احيط هذا العمل بروعة وهرج ، وكأن نظام الحكم الجديد استطاع اطلاق صاروخ الى القمر . ومن الجدير بالذكر ان عدداً من ضباط الجيش في المجلس الجديد وبعض الاعضاء المدنيين في الحكومة ينتمون الى حركة القوميين العرب، وهي حركة اشتراكية عربية مقربة من الرئيس عبد الناصر .

واعطى المرسوم الجمهوري الاول البلاد لقباً جديداً : جمهورية السودان الديمقراطية . وحل المرسوم المجلس الاعلى ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية ولجان الخدمة المدنية والانتخابات وخول الحكومة الجديدة جميع السلطات التنفيذية والتشريعية ، وجعلها مسؤولة مع مجلس قيادة الثورة عن جميع شؤون الدولة . وبات في وسع مجلس قيادة الثورة ان يقيل ويعين الوزراء على ان يمارس هذا الامتياز بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

واعلن المرسوم الجمهوري الرقم ٢ " قانون الدفاع عن السودان " الذي نص الاعدام او السجن عشر سنوات لكل من يحاول اثارة معارضة في وجه نظام الحكم او يخطط لقدح اعضاء مجلس قيادة الثورة وذمهم ، لان ذلك يعتبر مثيرا للفتن ... وسواء اكانت هذه الاعمال عن طريق رفع الشعارات والمواكب والتظاهرات

والمطبوعات والصحف والكراريس والاذاعة والتلفزيون . ويطال هذا القانون كل من يحاول الدعاية لحزب من دون اذن مسبق من مجلس قيادة الثورة ، والذين يشتركون في اضطرابات تنظم من اجل عرقلة الاقتصاد . على ان يحال المخالفون على المحاكم العسكرية ، وتطبق عليهم ايضاً النصوص المناسبة في القانون الجزائي . واعلن المرسوم إن جميع اعمال مجلس القيادة هي اعمال سيادة ، وبالتالي فهي غير قابلة للطعن والاستئناف امام المحاكم . ومن حق مجلس قيادة الثورة ان يسرح من شاء من الدوائر الحكومية من دون ان يكون خاضعاً للاجراءات التأديبية .

وفي وسع الحكومة ، بناء على توصية وزير الداخلية ، ولاسباب تتعلق بالامن العام ان تقيد حرية اي شخص وتحصره في اي مكان داخل الاراضي السودانية ، من دون ان يحق للشخص المعني استئناف اي قرار كهذا صادر بحقه .

وقد وضعت في قيد الاقامة الجبرية ، وفي ٥ حزيران تمّ اعتقال الصادق المهدي ، كما ادخل اسماعيل الازهري السجن .

وظهرت الجماهير في الشوارع لاول مرة منذ الانقلاب ، في الثاني من حزيران. لقد كانت مسيرة " مفقسة " بقيادة الشفيع احمد الشيخ ، الامين العام لاتحاد النقابات العمالية ، ومؤلفة من اعضاء النقابات العمالية وانصار الحزب الشيوعي. والقى النميري وعوض الله خطاباً في المسيرة ، ورد الشفيع مؤكداً تأييد العمال للثورة . وهتف بعض المتظاهرين بشعارات تطالب باعدام القادة السابقين . ونقلت وسائل الاعلام في الخارج هذه الشعارات فاعتقدت منظمة العفو الدولية ان حكم الاعدام قد صدر على الزعماء السابقين . فارسلت برقية الى المجلس العسكري طالبة الرأفة بحكام البلد السابقين . وفي ٥ حزيران كذّب رئيس الوزراء الانباء القائلة ان الحكومة عازمة على اعدام قادة الحكومة السابقة . ولكنه في ١١ حزيران ، قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل " محكمة الشعب " لمحاكمة السياسيين السابقين وآخرين متهمين بالخيانة . ووجهت الاتهامات الى ثلاثة وزراء سابقين، وبعد استعدادات تمهيدية طويلة ، بدأت في ٦ أيلول محاكمة وزراء التجارة والداخلية والمواصلات السابقين .

وكنت انا لا ازال في قيد الاقامة الجبرية ، فتتبعت المحاكمة على شاشة التلفزيون . لقد كانت مهزلة . فقد اعتبر معظم شهود الادعاء الذين تحولوا ضد النيابة العامة ، شهوداً معادين استجوبتهم النيابة العامة والمحكمة بعنف .

وعلاوة على ذلك ، اعطي قانون جزائي لاول مرة في تاريخ القضاء السوداني مفعولاً رجعياً خلافاً لاسس العدالة . وعادة كان يجري نشر قانون جزائي ما في الجريدة الرسمية قبل ان يصبح نافذاً . ولكنه في قضية وزير التجارة السابق ،

صرف النظر عن هذه القاعدة . وكنا في السابق نبحث دائماً عن ان نعتمد في " سوابقنا " في القانون الجنائي في النظامين القضائيين البريطاني والهندي . غير ان " محكمة الشعب " هذه المرة بحثت عن سوابقها في الانظمة القضائية للاتحاد السوفياتي والعراق والجمهورية العربية المتحدة من اجل ادانة الوزير السابق . وقد تمت تبرئة الوزراء السابقين الآخرين في النهاية ، غير ان وزير التجارة السابق ادين بعد مرافعات طويلة بتاريخ ٨ تشرين الاول بتهمة " الفساد وسوء استخدام سلطته كوزير " وحكم عليه بالسجن ست سنوات مع غرامة قدرها ٣٠ الف جنيه سوداني ، على ان يسجن ثلاثة سنوات اخرى في حال عجزه عن الدفع .

كم كان هذا متناقضاً مع معاملتنا لاعضاء المجلس العسكري بعد ثورة اوكتوبر ١٩٦٤ . لقد احجمنا عن محاكمة نظام الحكم العسكري اذ إطاح الحكومة والغى الدستور . وقد يكون ذلك احد اخطائنا الواضحة ، لانه لو حاكمنا ذلك المجلس العسكري ، لكان ابطال انقلاب ١٩٦٩ فكروا ملياً قبل الاستيلاء على السلطة بصورة غير شرعية .

في ٢٠ آب ، توفي شقيق الرئيس السابق الازهري . فسمح للازهري الذي كان في السجن بحضور المأتم . وفي طريق العودة الى المنزل اصيب الازهري نفسه بذبحة قلبية نقل على اثرها الى مستشفى الخرطوم المدني حيث وضع في قيد الحراسة من السجانين والشرطة . وفي ٢٥ آب اصيب بنوبة ثانية وتوفي . بعد ذلك شعر المجلس العسكري الحاكم بانه في مأمن ورفع الحراسة المسلحة عن منزله والمستشفى بعد ساعة واحدة من موته .

كان اسماعيل الازهري في السبعين من العمر عندما توفي . وكان قد تلقى علومه في الجامعة الاميركية في بيروت وعمل مديراً لاحدى المدارس في السودان قبل خوضه المعترك السياسي عام ١٩٦٤ . ولقد كنا خلال حياتنا في السياسة نعمل في جبهتين متعارضتين ، ولكننا كنا دائماً نتعاون ، ولا سيما خلال فترات الائتلاف بين كتلته السياسية وحزبي . لقد كان اول رئيس للوزارة السودانية بعد الاستقلال .

وبقي في قلب السياسة السودانية طوال عقدين . ومع ذلك ، حرمته حكومة النميري من البيان عن وفاته عبر اذاعة ام درمان والتلفزيون ، اللهم ، الا في ذيل النشرة الاذاعية . في تلك الليلة قرر الحكم الجديد اصدار بيان حكومي احتوى تنديداً غير خفي بالراحل ، بدلاً من اصدار نعي رسمي للرجل الذي خدم كرئيس للوزارة وكان زعيماً للحزب الديمقراطي المتحد حتى الانقلاب .

وشيع جثمان الازهري في ٢٧ آب ١٩٦٩ . وبعث المجلس العسكري الي برسالة للسؤال عما اذا كنت سأحضر التشييع وكان جوابي : " حتماً لقد كنّا اصدقاء

طبيبين ، رغم خصوماتنا السياسية " .

ولكن المجلس بعث برسالة اخرى في الساعة الاولى بعد الظهر لابلاغي عدم السماح لي بالحضور . ولكنه في وسعي ان اتوجه الى منزله في وقت لاحق لتقديم التعازي الى ذويه . وقلت لحامل الرسالة : " قل لوزير الداخلية اما ان أحضر الجنازة ، أو لا شئ " ولم يسمحوا لي .

واقيم للازهري مأتم مهيب لم يسبق ان شاهد السودان مثيلاً له . وقد اوقفت السلطات حركة النقل تماماً لمنع المشيعين من الوصول . اوقفت القطارات الآتية من خارج الخرطوم . ومنعت الشاحنات والباصات من السير . ومع ذلك احتشد حوالي نصف مليون شخص بطريقة ما ولحقوا بالموكب الجنائزي . ولا شك في ان المجلس كان متوتر الاعصاب عندما وضع حراسة على الازهري حتى وهو على فراش الموت في المستشفى ومنعني من حضور التشييع . ولكن التضامن الجماهيري الهائل الذي اظهرته الجنازة سبب للعسكريين صدمة : ان الشعب السوداني لن ينسى ابداً الذين ناضلوا من أجل " استقلال بلدهم ووضعوا اسس الديمقراطية والحكومة " .

وبعد الجنازة ، تلقيت رسالة اخرى :في وسعي اذا كنت أرغب في ان اتوجه لتقديم التعازي الى عائلة الازهري . وقد رفضت العرض مرة اخرى .

وبقيت في قيد الاقامة الجبرية ١٧٣ يوماً ، قطعت خلالها خطوط الهاتف ولم يسمح لاحد بزيارتي الا باذن خطي من وزير الداخلية الرائد فاروق حمد الله . وخلال هذه الفترة زارني اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة ووزيران في الحكومة الجديدة . وقد اقترحوا ان أغادر السودان الى لندن للمعالجة . كان ذلك في تشرين الاول ١٩٦٩ .

قلت لهم انني لست مريضاً ، ولا سبب لذهابي ، " وعلى كل حال ان الذهاب الى انكلترا يتطلب مالاً ، ولعله اتضح لكم لدى مراجعة حسابي المصرفي انني مفلس. اذا كنتم جادين وتريدون مني ان أذهب عاملوني كما يعامل السوريون احداً من شخصياتهم السياسية عندما يريد مغادرة البلاد " .

وبدا وزير الدفاع عمر الحاج موسى (الذي اعطاه النميري حقيبة الدفاع بعد ان استلم هو رئسة الوزراة من عوض الله في ٢٨ تشرين الاول) ، مندهشاً : وسأل: " ماذا يفعل السوريون في مثل هذه الحالات ؟ " .

اجبت : " مثلاً ، أعطوا اللواء لؤي الاتاسي ٥٠ الف جنيه استرليني ، وقالوا له، اذهب الى باريس ، والله يكون معك " .

واحتج الوزير " ولكنك تعرف اننا لا نملك مالاً كهذا بالاسترليني " .

وقلت : " لا بأس ، أقبل العملة السودانية " .

وأردت ان اسخر قليلاً من نظام الحكم " من السخف ان تطلب من شخص ما مغادرة البلد في الوقت الذي لا يزال في قيد الاقامة الجبرية ولا يستطيع حتى الخروج من منزله . ان هذه سابقة سيئة للبلد ولكم . اذا رفعت الاقامة الجبرية ، فسأفكر في المغادرة " .

ووعدوني بانهم اذا حددت موعد مغادرتي ، سيرفعون الاقامة الجبرية قبل ثلاثة ايام من الموعد . والغريب ان صحيفة الاهرام القاهرية ذكرت في اول تشرين الاول ١٩٦٩ (قبل مجئ الوزير لمقابلتي بايام) ان محجوب الموجود في السجن منذ انقلاب أيار . سيسمح له قريباً بالسفر الى لندن لمعالجته من مرض خطير في القلب .

وفي الشهر التالي اضطررت الى السفر الى لندن لاجراء عملية لزوجتي . وحددت تاريخ ١٢ تشرين الثاني موعداً للسفر . وعندما انتهيت من اتخاذ جميع الترتيبات مع الجراح في لندن ، ابلغت المجلس العسكري ، وطلبت منهم الايفاء بالوعد ، ورفع الحراسة عن منزلي . وابلغني وزير الداخلية ان منزلي سيكون مفتوحاً لكل من يود زيارتي – ومن دون اي قيود ، ولكنه غير مسموح لي بالخروج. وكان ردي : " اعتقد أنكم تبقونني في الاقامة الجبرية لانكم تخشون اذا نزلت الى شوارع الخرطوم ستحدث ثورة . واذا كان هذا هو الوضع ، فلا شك في ان حكومتكم هزيلة ، افهم ان تمنعوني من الذهاب الى مناطق النيل الازرق او الى كردفان والى دارفور حيث لي انصار اقوياء . ولكنكم تخشون حتى من ماسحي الاحذية والباعة المتجولين في الخرطوم ان ينغصوا عليكم سلامكم . حقاً انكم ضعفاء " .

وعلى كل حال ، سافرت الى لندن في تشرين الثاني ١٩٦٩ ، وها انا مقيم بالمنفى الاختياري منذ ذلك الوقت . كنت عازماً على العودة – مكتبي واوراقي الخاصة لا توال في منزلي في الخرطوم – ولكن احد الاطباء الذين فحصوني في لندن في آذار ١٩٧٠ طلب مني الابتعاد عن المشاكل . وكما سنرى كان السودان في ذلك الوقت منطقة مضطربة .

بعد الانقلاب تحققت من أن الانقلاب العسكري الذي اطاح حكمي قد خطط بالاشتراك مع عبد الناصر . فقد علمت انه استقبل ثلاثة سودانيين في القاهرة ورتب المؤامرة بواسطة رجاله في الخرطوم . وقد اعتبرت ذلك طعنة في الظهر. وبعث السيد الهادي المهدي برسالة الى عبد الناصر في كانون الاول ١٩٦٩ ، اشار فيها الى الاجتماع السري مع السودانيين الثلاثة في مصر وذكر اسمي اثنين من هؤلاء . ولم ينف عبد الناصر ما ورد في الرسالة ، ولم يرد عليها . وفي ٣٠ أيار ١٩٧٠ نشرت صحيفة " الحياة " في بيروت القصة ن ولكن عبد الناصر لزم

الصمت .

لقد توافرت لدي ادلة من عضو بارز في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني (الذي يجب عدم ذكر اسمه) ، تلقي اضواء مهمة على العلاقات بين الشيوعيين والجيش في انقلاب ١٩٦٩ . وقد ذكر هذا العضو :

" عقدت اجتماعات خلال شهر كانون الاول ١٩٦٨ حول التوصيات المتعلقة بالدستور الدائم . شعرت قوى اليسار بانها يجب ان تتوحد في هيئة منظمة لمكافحة اقامة دولة تيوقراطية ، وللحؤول دون تحقيق هدف فرض دستور اسلامي على نظام رئاسي .

" وتم تشكيل لجنة مهمتها :

اولاً – وضع ميثاق سياسي لجمع القوى اليسارية بشكل برنامج عمل .

ثانياً – توحد جميع قوى اليسار لاتخاذ موقف سياسي مشترك في انتخابات الرئاسة .

ثالثاً – اقامة جبهة دائمة تمثل قوى اليسار الموسع – ليس كحزب ، بل من أجل تأمين قيادة جمهورية .

" اللجنة المكلفة القيام بهذه المهمات كانت مؤلفة من ١٢ عضواً هم : بابكر عوض الله ، وخلف الله بابكر . وابراهيم يوسف سليمان . وحسن احمد عثمان من حركة القوميين العرب ، وعابدين اسماعيل وامين الشبلي ، ومحجوب محمد صالح ومكاوي مصطفى من الاشتراكيين الديمقراطيين . وطه باعشر ماركسي مستقل، وعبد الخالق محجوب ، وعز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي ، والشفيع احمد الشيخ الامين العام لاتحاد النقابات العمالية .

" وتشكلت لجنتان فرعيتان : لجنة فرعية سياسية تضم بابكر عوض الله وعابدين اسماعيل وعبد الخالق محجوب ... ولجنة تنظيمية مؤلفة من امين الشبلي ومحجوب محمد صالح وعز الدين علي عامر ومكاوي مصطفي .

" ووضعت اللجنة الفرعية السياسية الخطوط العريضة للميثاق السياسي . وبحثت اللجنة في مسودة الميثاق بنداً بنداً ، وتبنته في النهاية .

" واتخذت اللجنة الفرعية التنظيمية قرارات بشأن انشاء قيادة للجبهة اليسارية مؤلفة من مئة عضو يمثلون جميع وجهات النظر اليسارية السودانية . وقد ضمت القيادة ٢٠ عضواً من الجنوب ، وبعض الاعضاء المعارضين في الاحزاب الوطنية القائمة .

" وفي اواخر نيسان وخلال أيار ١٩٦٨ ، بات واضحاً ان بابكر عوض الله قد باشر عمل اللجنة الفرعية السياسية . وفي هذه المرحلة بالذات باشر اتصالاته مع بعض اعضاء حركة الضباط الاحرار السودانيين . وحصل على نسخة من

الميثاق السياسي ، واستخلص منه الخطب التي القاها هو والنميري في ٢٥ أيار ١٩٦٩ .

" ان التدقيق في نصوص الميثاق والخطابين يظهر بعض الاختلافات المهمة ، فقد الغي من الخطابين :

١ - تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية .

٢ - وكذلك اغفلا حرية الاتحاد بالنسبة الى النقابات العمالية ومختلف الحركات الثورية .

٣ - ركزت السياسة الخرجية على قضية فلسطين ، في حين ان الميثاق اعتبر هذه القضية مجرد جزء من حركة التحرر الثورية العربية .

٤ - اغفل الخطابان ايضاً تسوية قضية جنوب السودان (وقد ادخلت عبارة الحكم الذاتي الاقليمي فيهما في وقت لاحق نزولاً عند اصرار الحزب الشيوعي).

" استاء الحزب الشيوعي من تشكيل الوزارة – معتبراً اياها حمراء جداً (١). لم يعجبه اختيار الوزراء . وطلب الحزب الشيوعي من جوزيف غارنغ نقل هذه الاحتجاجات الى بابكر عوض الله ، الذي رد بان الحكومة لم تشكل على أساس التحالفات السياسية ، بل على اساس المؤهلات الشخصية . (١) اود أن أكرر ان هذه هي الكلمات حرفياً ، كما استخدمها مصدري المطلع في الحزب الشيوعي السوداني .

" ابدت الوزارة الجديدة ومجلس قيادة الثورة رغبة في تشكيل لجنة اخرى تكلف صياغة الميثاق الوطني . وقابل عضوا هذه اللجنة – محجوب محمد صالح وعز الدين علي عامر – رئيس الوزراء وأصروا على ان اللجنة الحالية يجب ان تبقى مع اضافة اعضاء جدد من مجلس قيادة الثورة او الضباط الاحرار . ووافق رئيس الوزراء ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع يحضره ثلاثة ضباط بينهم النميري . وفي الموعد المحدد ، تخلف الضباط الثلاثة ، فقال رئيس الوزراء ان الضباط بعد التفكير ملياً ، ارتأوا انه من الافضل ان تتم اللجنة مهمتها من دون حضورهم .

" وانتهت لجنة الصياغة من وضع الميثاق . وطبع من ٥٠ نسخة وزعت على اعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء استعداداً للبحث فيه في ايلول ١٩٦٩ . وفي هذه المرحلة بالذات من الاجراءات حدثت الازمة الاولى من سلسلة الازمات التي هزت الحكومة العسكرية . وبقيت مسودة الميثاق من دون بحث ... بل انها اغفلت تماماً " .

سبق واشرت الى ان بعض ضباط الجيش وعدداً من الاعضاء المدنيين في الحكومة ينتمون الى حركة القوميين العرب . والمقارنة بين الحكومة التي تشكلت

من ٢١ عضواً في ٢٥ أيار ، واعضاء اللجنة الفرعية لليسار الموسع الذي ذكرناه في المقابلة الآنفة تظهر كيف جاء سياسيون شيوعيون الى السلطة مع الحكومة العسكرية . كان هناك اربعة شيوعيين وعدد من رفاق الطريق يشكلون اكثر من نصف اعضاء مجلس الوزراء . لقد كان عوض الله عضو حركة القوميين العرب الموالية للجمهورية العربية المتحدة ، ومكاوي مصطفى والشبلي من الاشتراكيين الديمقراطيين ، وطه باعشر الماركسي المستقل وخلف الله بابكر اعضاء في لجنة جبهة اليسار الموسع . وكان فاروق ابو عيسى عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي . وكان محجوب عثمان وموريس سيدرا وجوزيف غارنغ (جنوبي) شيوعيين غير انه لم يكن مقدراً لهذا الزواج بين الجيش واليسار ان يدوم طويلاً . لقد أدى الى ما اعتبره نهاية للتسامح في السودان .

لقد اعطى نظام الحكم الجديد البلاد لقباً جديداً ، وهو " جمهورية السودان الديمقراطية " ولكنه علق الدستور وحل المجلس التأسيسي . ويبدو ان نظام الحكم كان يعتقد أن تسمية البلد " ديمقراطياً " سيعني حقاً انه ديمقراطي . ولكن ، كذبتهم الكبرى كانت انهم سموا انفسهم ثوريين ، في حين ان كل ماقاموا به هو انقلاب اعاد الديكتاتورية . لم يكن لديهم شئ ليقدموه ، فاعلنوا انفسهم ورثة ١٩٦٤ ، في وقت كان الجميع يعرفون ان الهدف الاساسي لثورة اوكتوبر كان انهاء الحكم العسكري واعادة الديمقراطية البرلمانية وحرية الكلام . وبدل ذلك ، اغلق نظام الحكم العسكري البرلمان وحل الاحزاب ولجم الصحافة .

لم يكن نظام الحكم الجديد يتمتع بأي تأييد شعبي ، وما كان يحظاه من تأييد من الحزب الشيوعي السوداني لم يكن تأييداً صادقاً على الدوام . لقد قام رئيس الوزراء بابكر عوض الله بزيارة بريطانيا في تشرين الاول ١٩٦٩ في طريق عودته من الامم المتحدة ، ثم عرج على المانيا الشرقية التي كانت حكومته قد اعترفت بها منذ عهد قريب ونقل عنه قوله خلال وجوده في برلين الشرقية ان " الثورة لم تكن ستنجح لولا الشيوعيون السودانيون " .

وفي الخرطوم ، رد النيمري باعلان ان الثورة قد حلت جميع الاحزاب السياسية في السودان من دون استثناء الشيوعيين . ونفى خطاب اذاعه ان تكون حكومته مرتبطة مع اي جهة سياسية أو أنها تتبع مثل اي حزب مهما تكن اتجاهاته . كما نفى ان تكون حكومته قد اصبحت شيوعية لمجرد ان عددا من الوزراء اعضاء في الحزب الشيوعي .

ولدى عودته الى الخرطوم ، عقد عوض الله اجتماعا في منزله مع وزرائه فايد الوزراء خطابه في المانيا الشرقية بتسليحة باستقالاتهم ليجابه بها الخطر الاتي من النميري ومن مجلس قيادة الثورة .

ولكن ، تم الاتفاق على حل وسط . استقال بابكر عوض الله ، واصبح النميري رئيساً للوزراء وتولى عوض الله وزارتي الخارجية والعدلية وعين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة .

وأدى التعديل الوزاري الذي رافق هذه التكورات بخمسة وزراء ، ثلاثة منهم اعضاء في لجنة جبهة اليسار الموسع ، وتم تعيين ستة وزراء جدد خمسة منهم عسكريون ، ثلاثتهم اعضاء من مجلس قيادة الثورة . اما الوزير السادس الجديد ، احمد سليمان ، فكان عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي السوداني . ولكن بالرغم من تعيينه فقد كان واضحاً ان النميري قد غير ميزان الحكم ليبعده عن السياسة الشيوعية ، عم طريق تعيين رجال يستطيع الاعتماد على ولائهم ... كان زواج أيار ١٩٦٩ يسير بوضوح نحو الصخور .

وكنت لا ازال في قيد الاقامة الجبرية في الخرطوم عندما حدث هذا التعديل، ولكنني كنت قد اصبحت في لندن عندما واجهت حكومة النميري على ما يبدو " المخاوف من اول مؤامرة " . اقول " على ما يبدو " لانني لا استطيع ان اذهب الى اكثر مما قالته الحكومة نفسها . فقد اعلنت في ١٢ كانون الاول ١٩٦٩ انها احبطت " محاولة قامت بها الامبريالية والاخوان المسلمون " لإطاحة المجلس العسكري. ولمحّ النميري ، من دون ان يذكر اسم اي بلد ، الى ان الولايات المتحدة تساند المؤامرة .

ومهما تكن حقيقة المزاعم عن " مؤامرة " الاخوان المسلمين ، فليس هناك ادنى شك في الابعاد المؤسفة للأزمة التالية التي واجهت النميري في آذار ١٩٧٠ .

فقبيل انقلاب ١٩٦٩ ، كان الامام الهادي المهدي زعيم الانصار ورئيس حزب الامة المنحل ، قد لجأ الى جزيرة ابا المعقل التقليدي ومقر قيادة الانصار . كانت هذه الجزيرة في النيل الابيض على بعد حوالي ٢٥٠ ميلاً جنوب الخرطوم مقر القيادة الاصلي للمهدي عندما شن حرب تحريره ضد الحكم التركي – المصري في ١٨٨١ ن وقد بقيت ملكاً عائلياً منذ ذلك الوقت . وبعد انقلاب ايار توجه اليها الوف من الانصار ، حتى بلغ مجموع المقيمين على القطاع الضيق من الارض بطول ٣٠ ميلاً في اوائل ١٩٧٠ ، حوالي ٤٠ الف شخص .

ولم يسر المجلس العسكري كثيراً من التقارير الواردة من المنطقة وقد اعتبر ترفع الامام عن السياسة في الخرطوم خطراً على نظام الحكم . وكان معظم الزعماء السياسيين ن بمن فيهم الصادق المهدي ، في السجن . وكان السيد محمد عثمان الميرغني الذي اصبح زعيماً لطائفة الختمية بعد وفاة والده علي الميرغني عن ٩٨ عاماً في ١٩٦٨ ، قد اعترف بحكومة عوض الله الجديدة . وزعيم المعارضة " الرئيس الوحيد" الذي كان لا يزال قوياً وحراً ومستقلاً ، كان الامام في

الجزيرة ابا .

وفي آذار ١٩٧٠ ، اعلن النميري عزمه على زيارة منطقة النيل الابيض بما فيها جزيرة ابا ن وارسل مبعوثاً ليبلغ الامام الهادي . ورد الامام بان الجو متوتر والرأي العام يعارض زيارته . وقال انه ينصح النميري بعدم المجئ ، ورغم انه حاكم السودان ، ويحق له ان يذهب الى اي منطقة من البلاد . وقال ايضاً انه اذا زار النميري منطقة النيل الابيض فلن يكون مسؤولاً عن أي اضطرابات قد تقع . اما بالنسبة الي زيارة جزيرة ابا ، فقال الامام ان النميري لن يدخلها الا على جثته .

واغفل النميري التحذير ، ويوم الاثنين ٢٣ آذار بدأ جولة – ولقي استقبالاً عدائياً في كل نقطة وصل اليها في منطقة النيل الابيض .

ووصلت الاضطرابات الى ذروتها عندما همّ النميري بالنزول في كوستي القريبة من ابا . لذ لم يسمح للزورق الذي كان يستقله بالرسو . فاضطر النميري الى العودة الى البر من دون ان يطأ معقل الانصار . وعاد الى الخرطوم ، حيث قال ان احد الانصار حاول اغتياله بخنجر . كما زعم ايضاً ان رجال المهدي قد اعتدوا بالضرب عن جماعة من كبار الضباط كانت قد ارسلت للتفاوض مع الامام وبدأ انتقامة السريع الوحشي .

٢٧ - مجزرة جزيرة ابا

انتقام الجيش من الزعيم المهدي واتباعه على جزيرة ابا هو اكثر اللطخات سواداً في تاريخ السودان القريب .

لقد جرحت كبرياء النميري عندما احبط الانصار محاولته النزول الى الجزيرة. فقرر فرض سلطته بطريقة وحشية .

وفي ٢٧ آذار أمر طائرات الميغ بقصف الجزيرة بالصواريخ . وفي ذلك الوقت لم يكن السودان يملك طائرات ميغ ولا طيارين يستطيعون قيادتها . مما جعل الكثيرين مقتنعين بان القصف جرى بطائرات مصرية وطيارين مصريين . وجاء بيان صادر عن وزارة الخارجية الليبية في وقت لاحق ليؤكد هذا الاقتناع .

ظلت المقاتلات طوال يومين " تنقض " ... كانت اقسى تقتيل لا سابق له في تاريخنا وأوحشة ، كان يجري حصد الناس وتفجيرهم قطعاً في الشوارع والحقول اثناء فرارهم للاحتماء ، من دون ان يكون هناك دفاع او حماية لهم ضد الغارات الجوية .

وبعد ان قضى القصف والضرب بالصواريخ على قسم كبير من السكان ، غزا الجزيرة حوالي اربعة آلاف جندي بالدروع . غير ان المقاومة لم تكن انتهت ، فخرج مقاتلو الامام ذوو الاثواب البيضاء من مخابئهم ، فوقع قتال عنيف . وقال شهود عيان في وقت لاحق ان الانصار المتعصبين كانوا خلال المعارك الاخيرة يخرجون بالرماح لمواجهة نيران الرشاشات في اماكن مكشوفة . كان آخرون يخوضون معارك بائسة بالقاء انفسهم على المدرعات . واستسلمت الجزيرة بعد اربعة ايام .

هذه هي قصة مذبحة جزيرة ابا ، وهي قصة تعيد الى الاذهان ذكريات المقاومة الشرسة التي خاضها رجال المهدي ضد الغزاة الاجانب في اواخر القرن الماضي . وما قاله المجلس العسكري عبر راديو ام درمان وللمراسلين الاجانب هو ان الامام طلب مهلة ساعات قليلة قبل الاستسلام للذين كانوا في ذلك الوقت قد قضوا على المعارضة الحقيقية في الجزيرة . فلبي الطلب . ولكن عندما دخل الجنود منزل الامام في النهاية ، كان قد اختفى .

وفي الأول من نيسان ، اعلن اللواء النميري من راديو ام درمان ان الحراس في نقطة الحدود في الكرمك على الطريق المؤدية الى الحدود الاثيوبية امروا

سيارتين بالتوقف ، وان السائقين تجاهلا الاوامر وحاولا اجتياح الحاجز المقام على الطريق وفي الوقت نفسه اطلق اشخاص آخرون في السيارتين النار على الجنود السودانيين ، فرد الجنود على النار ودمروا السيارتين .

وقال النميري انه عثر في وقت لاحق على جثة الامام داخل احدى السيارتين .

وفي اليوم الثاني اعلن وزير الخارجية بابكر عوض الله ان الامام دفن قرب الحدود الاثيوبية . ولم يعط تفاصيل اخرى .

ولكن السؤال العالق فوق المسرحية الدامية لمجزرة ابا كان : عدد الاصابات. اعلن المجلس العسكري ان "١٢٠ متمرداً " في الجزيرة قتلوا و٦٠ جرحوا . وقد قتل جنديان . ولكن مصدراً مستقلا قدر عدد الاصابات بالف شخص . وفي وقت لاحق وضعت التقديرات عدد القتلى في جزيرة ابا وحدها من ٢٧ آذار الى ٣١ منه بين خمسة آلاف واثني عشر الف قتيل .

وقد وقع اشتباك في ٢٩ آذار ، في الوقت الذي كانت فيه المعركة سجالا في ابا ، في ام درمان بين الانصار المسلحين بالسيوف والرماح والاسلحة الصغيرة ، والجنود ، فأريق مزيد من الدم . وقتل آخرون في حادث وقع قرب الجامع في ودنوباوي . وقد كان معظم القتلى من المكفوفين والعطلاء المشلولين القابعين قرب الجامع للاستجداء .

ووصلتني الانباء الى لندن من الخرطوم بان المجلس العسكري ارسل الصادق المهدي وعبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي الى المنفى في القاهرة . وقد وضع الاثنان على الطائرة نفسها ، ولكن احداً منهما لم يكن عالماً بوجود الآخر الا بعد وصولهما الى القاهرة . لقد كان هذا اجراء غريباً نوعاً ما - ابعاد اثنين من مواطني بلد مستقل الى المنفى في بلد مجاور . وقد عاد محجوب الى الخرطوم بعد شهرين . ووضع في قيد الاقامة الجبرية فوراً . وحتى كتابة هذه السطور كان الصادق المهدي في القاهرة ولا تزال حريته مقيدة .

وامم المجلس العسكري في ايار ١٩٧٠ عدداً من الشركات في الذكرى السنوية الاولى للثورة وصودرت ممتلكات شركات اخرى وأفراد . وتم الاستيلاء على مؤسسات تجارية قائمة منذ وقت طويل وبينها شركات تصدير واستيراد سيارات تخص افراداً من الارمن واليونان والسوريين ، كما وضعت اليد على عدة دور نشر سودانية . ولكن لم يكن لدي السودان اشخاص مؤهلون لادارة مثل هذه الاعمال . ووضعت الادارت بين ايدي اقارب اعضاء الحكومة واصدقائهم . ويترردد الآن ان هذه الشركات التي كانت موجوداتها تعد بالملايين عند التأمين عاجزة عن دفع اجور موظفيها ورواتبهم .

وفي الوقت نفسه عزز المجلس العسكري سلطاته لقمع أي معارضة قد تطل

براسها .

ووضع في التنفيذ المرسوم الجمهوري الرقم ٤ الذي وسع نطاق الجرائم والعقوبات الخانقة المعددة في الامر الدفاعي الرقم ٢ الذي صدر قبل سنة بالضبط . وقد شملت المخالفات الجديدة الاعمال التي تشكل تهديداً او اخلالا بالثورة . سواء اكانت مقصودة ام لا . وغالباً ما كانت العقوبة الاعدام او السجن المؤبد مع مصادرة الممتلكات . كل من يتآمر او يقوم باعمال تجسس مع بلد اجنبي او عملاء ذلك البلد ، وكل من ينضم الى الخدمة المدنية او العسكرية لبلد " معادي" ، او حتى يتاجر مع مثل هذا البلد ، سيحكم عليه الاعدام . وقضى المرسوم ايضاً بالحكم بالاعدام او السجن المؤبد على كل من يدان بتهريب البضائع والعملات ، ويقبل الرشوة او يسئ استعمال الاموال العامة ، او يعلن الاضراب عن العمل .

ولعل نظام الحكم تذكر ما حدث في جزيرة ابا عندما فرض المرسوم الجديد حكم الاعدام على كل من يقوم " باعمال حروب العصابات في المدن " .

واصبح حمل السلاح وتسليح الناس واتلاف الممتلكات العامة وقبض الاموال لعرقلة الثورة ، وطبع مواد تنتقد نظام الحكم او ضباطه ونشرها واذاعتها اعملا تعاقب بالاعدام ومصادرة الممتلكات .

وبات نشر خبر كاذب في صحيفة ما يجعل رئيس التحرير مسؤولا ومعاقباً بالسجن ويدفع غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه سوداني مع وقف الترخيص للصحيفة ومصادرة موجوداتها . وقال المرسوم انه في مثل جميع الحالات الاعلام الكاذب كهذه " ستقع مسؤولية اثبات صحة الاحداث والانباء والبيانات على المتهم" .

واخيراً ، نص المرسوم الحكم بالسجن عشر سنوات على كل شخص لا يبلغ السلطة المخططات والمؤامرات التي تحاك لارتكاب المخالفات الآنف ذكرها .

ومع محاولة كم افواه المعارضة الداخلية بهذه الطريقة سعى اللواء النيمري الى تعزيز علاقته مع بلدين جارين ، مصر وليبيا . وفي أيلول ١٩٧٠ ، استولى عقيد ليبي ، وهو معمر القذافي صديقاً حميماً للواء النيمري . وكان النميري تلميذاً متحمساً للرئيس عبد الناصر ، ولكن محاولاته تعزيز العلاقات بين مجلسه العسكري ومصر توقفت فترة من الوقت اثر محاولته تعزيز العلاقات بين المجلس العسركي ومصر توقفت فترة من الوقت اثر وفاة عبد الناصر الفجائية في ايلول ١٩٧٠ .

وعزز النميري اثناء ذلك قوته الشخصية . فقد تسلم وزارة الخاجية واحتفظ برئاسة الوزارة في تعديل وزاري اجراه .

وفي تشرين الثاني ١٩٧٠ صرف النميري ثلاثة من الاعضاء الاصليين في

مجلس قيادة الثورة : العميد بابكر النور (مساعد رئيس الوزراء لشؤون الاقتصاد والتخطيط) والرائد فاروق عثمان حمد الله (وزير الداخلية) والرائد هاشم العطا (مساعد رئيس الوزراء لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية) . وقد طرد الثلاثة من مجلس قيادة الثورة ولكنهم قبضوا تعويضات كبيرة ، وسمح لهم بالبقاء في المنازل التي قدمتها لهم الحكومة .

وقد سرح هؤلاء بتهم انهم شيوعيون ويسربون المعلومات عن مذاكرات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، الى الامين العام للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب .

وكانت النتيجة حدوث انشقاق في الحزب الشيوعي من القمة الى القاع . وانقلب الاصدقاء والرفاق القدماء بعضهم على بعض . وسجن عبد الخالق محجوب . وبدأ النميري يزيح الشيوعيين المعروفين من مناصبهم في وزارة الداخلية والجيش والشرطة . وفي خلال شهر واحد تم تسريح حوالي ٦٠ شيوعياً ، ٣٠ منهم على الاقل من وزارة الداخلية . وانقسم الحزب نفسه الى جناحين الاول بقيادة معاوية ابراهيم الذي كان وزير دولة للشؤون الخارجية ، والآخر بقيادة محجوب الذي بقي في السجن حتى فر منه في ٢٩ حزيران ١٩٧١ .

اننا نعرف الآن ان الضباط الثلاثة المطرودين من مجلس قيادة الثورة ، رغم التعويضات السخية التي قبضوها ، كانوا يفكرون في طريقة للانتقام . وفي شباط ١٩٧١ بدأوا يدرسون جدياً القيام بانقلاب ضد النميري . وفي ايار من تلك السنة ، كان الرئيس انور السادات في القاهرة يتحرك بسرعة لاحباط محاولة ضد حكومته من قبل من سماهم " عناصر يسارية " . ولا اعرف ما اذا كان لهذه " العناصر اليسارية " اي نفوذ على الضباط السودانيين المطرودين ، ولكنهم ، في صيف ١٩٧١ ، كانوا جاهزين ليضربوا ضربتهم .

وأخذ اللواء النميري على حين غرة . فقد كان يعقد اجتماعاً للوزراة في ١٩ تموز عندما طوقت دبابات بقيادة هاشم العطا القصر الجمهوري في الخرطوم . ولم تلق الدبابات مقاومة ، وفي خلال ٢٠ دقيقة كان الانقلاب قد تم بنجاح .

وفي ذلك اليوم اعتقل هاشم العطا جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء . وافرج عن ٥٠ شيوعياً يحتجزهم نظام الحكم السابق ، وحل جميع المنظمات التي شكلها اسلافه . وحل تلك التي كانت ممنوعة .

وعين اللواء بابكر النور قائداً لمجلس قيادة الثورة الجديد ، وهاشم العطا نائباً له . وكان بابكر النور (٣٧ سنة) وهو متزوج واب لخمسة اطفال ومدرب في كلية ساندهرت ، موجوداً في لندن لمعالجة اضطراب في الكبد عندما وقع الانقلاب .

والعضو الثالث في مجلس الثورة الجديد كان فاروق عثمان حمد الله - وهو

الرجل الثالث الذي سرحه النميري في تشرين الثاني ١٩٧٠ . وقد كان موجوداً في لندن ايضاً عندما وقع الانقلاب .

وفيما كان الضابطان يستعدان للعودة الى البلاد لاستلام مهماتهما الجديدة التي كلفا بها غيابياً ، كان هاشم العطا يصدر بيانه الاول في الخرطوم حول اهداف استيلائه على الحكم .

قال العطا ان ثورة ايار ١٩٦٩ قامت لحماية البلاد والمحافظة على وحدتها ومقاومة العدوان الصهيوني ، ولكنها دائماً كانت تقع في المتناقضات وتفقد اتجاهها . وقد اخذ النميري على عاتقه جميع القرارات ، من دون ان يستشير او يعمل بارشادات مجلس الوزراء .

ووعد العطا باقامة نظام سياسي تشترك فيه الجماهير الشعبية في كافة شؤون الدولة ، وقال ان نظام الحكم الجديد سيعمل على محو اخطاء السابق ويطهر البلاد من الفساد ويحقق الاصلاح الزراعي ومخططات التنمية ورفع مستوى المعيشة .

وقال العطا ان نظام الحكم الجديد سيضع نصب عينيه قيام السودان بدوره في العالمين العربي والافريقي ، ويقدم المساعدة للشعب المصري والمساعدة للقضية الفلسطينية وحركات التحرر داخل افريقيا .

هذه اذاً ، كانت اهداف حكومة هاشم العطا الجديدة . ولا اعرف ما اذا تم ايصال ذلك الى العضوين الآخرين في مجلس قيادة الثورة في لندن انما المعروف ان كليهما الزعيم العقيد اللواء بابكر النور والرائد حمد الله ، غادرا لندن الى السودان في ٢١ تموز على متن طائرة بواك ١٥ — ٧٢ .

كان لانقلاب هاشم العطا في ١٩ تموز مضاعفات فورية في الشرق الاوسط، كما سبب انقسامات لا حصر لها . اعلن العراق بسرعة اعترافه بنظام الحكم الجديد . وفي الحقيقة ، كانت وكالة الانباء العراقية احد المصادر القليلة لانباء التطورات في الساعات الاولى من صباح ذلك اليوم في الخرطوم . ولزم انور السادات في القاهرة والعقيد القذافي في طرابلس الصمت . ولكن صمتهما لم يدم طويلا .

وكان يوم ٢٢ تموز يوماً حاسماً بالنسبة الى الانقلاب القصير الاجل الذي قام به هاشم العطا . فالاقدار لم تكن الى جانبه .

فصباح ذلك اليوم ارغم الليبيون الطائرة البريطانية النفاثة التي كانت تقل ١٠٥ ركاب بينهم النور وحمد الله — بالهبوط في مطار بنغازي ، اثناء مرورها في الاجواء الليبية في الطريق الى الخرطوم . وقد اعتقل رجال الامن الليبيون الضابطين السودانيين واقتادوهما من الطائرة وسمحوا للباقين بالعودة الى لندن .

ووقع حادث غريب آخر في اليوم نفسه . اذ سقطت في الاراضي السعودية طائرة عراقية تقل وفداً رفيع الشأن كان متوجهاً الى الخرطوم لتهنئة هاشم العطا على الانقلاب . وقد سقطت الطائرة على بعد عشرة اميال شمال جدة – فقتل عشرة من ركابها وجرح ستة . والذي اعرفه انه لم يتوافر حتى الآن اي تفسير كاف لهذا الحادث .

وسبب اعتراض القذافي لطائرة البواك ضجة كبرى في لندن ، ولكن ليس بسبب اعتقال النور وحمد الله ، بل لعدم قانونية هذا العمل . ووصف اعضاء في مجلس العموم الاجراء الليبي بانه " خطف " و " قرصنة " . وبقي القذافي ممسكاً بالسجين وسرعان ما اعلنت القاهرة معارضتها العطا .

اما في الخرطوم ، فكان الوضع فوضوياً . كان الانقلاب قد تم بسرعة ونجح، من دون اراقة نقطة دم . ولكن بدا ان موجة من القسوة قد استولت على القادة الجدد . ففي ٢٢ تموز اقتحم جنود هاشم العطا المضاف الرقم ١ في الخرطوم وقتلوا ٣٢ ضابطاً محتجزين هناك . وكان هذا عملا وحشياً غير انساني . (وقد فتح المضاف هذا امام الشعب في وقت لاحق وقدمت ادلة على المذبحة التي جرت – قاعات وغرف ملطخة بالدم وقد خرقها رصاص الرشاشات) . وليس هناك شك في ان العطا كان يخطط لقتل اللواء النميري واعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرين .

ولكن يبدو انه اعطى الاولوية لتنظيم مسيرة في شوراع الخرطوم يرفع خلالها انصاره الاعلام الحمر ويهتفون شعارات شيوعية . ولكن كانت هناك ايضاً نداءات مناهضة للشيوعية مثل " لن نقبل بان يحكمنا شيوعيون " . وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اطيح نظام حكم هاشم العطا الذي لم يتجاوز عمره ثلاثة ايام ، واستعاد النميري السلطة . ولعل من الطرافة ان النميري جاء الى السلطة بمساعدة الضباط . وان الضباط هم الذين قادوا الانقلاب ضده – ثم قام صف الضباط بالانقلاب المضاد الذي اعاده الى القصر الجمهوري .

ان اعدام زعيم الحزب الشيوعي السوداني يشكل نهاية عهد التسامح والحلول الوسط في حياة السودان السياسية . انني اعرف عبد الخالق محجوب منذ ٢٠ سنة . كان يتحلى بنزاهة وشجاعة بالغين . وكانت الاخلاق السودانية تأتي في الطليعة في تفكيره السياسي . وقد ساهم كثيراً في ايجاد توافق بين تاريخ السودان الاسلامي والآراء الماركسية الثورية – وهذا ما جعلني دائماً اصف الحزب الشيوعي السوداني بانه حزب سوداني صرف لا يدين بالولاء لموسكو او اي بلد شيوعي آخر في العالم .

لقد كان الشيوعيون واعوانهم اليساريون في الحركة النقابية الدعامة الوحيدة

للنميري عندما استولى على السلطة اول مرة . واليوم ، بعد عودته إلى دفة الحكم، كان يقوم بحملة تطهير شاملة ضد الشيوعيين . فبالاضافة الى اعدام زعيم الحزب الشيوعي والامين العام لاتحاد النقابات العمالية وثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا يزعمون انهم شيوعيون – ازاح النميري عضوين شيوعيين من الوزارة . والشيوعي الوحيد الذي نجا من حملة تطهير الشيوعيين هذه كان احمد سليمان .

لقد قلد النميري ومجلسه العسكري الحاكم الجمهورية العربية المتحدة في كل خطوة قاموا بها . كان لدى مصر الاتحاد الاشتراكي العربي ، فأصبح للسودان اتحاد اشتراكي عربي . الجمهورية العربية المتحدة كانت قد اممت جميع البنوك والشركات ففعل النميري الشئ نفسه في السودان . كانت الجمهورية العربية المتحدة قد اممت الصحافة ، وعمل النميري الشئ نفسه رغم ان الصحافة السودانية كانت ضعيفة . وهذا عامل ساهم في خلق الفوضى السياسية التي ادت الى قيام حكم عسكري في البلاد .

واخيراً وليس آخراً ، كانت الجمهورية العربية المتحدة معلنة بموجب استفتاء . لذلك ، قرر المجلس العسكري السوداني في ايلول ١٩٧١ اجراء استفتاء لتكريس النميري رئيساً للجمهورية السودانية الديمقراطية .

واجري الاستفتاء في الفترة الواقعة بين ١٥ ايلول و١٠ تشرين الاول . وزعم ان اربعة ملايين ناخب توجهوا الى صناديق الاقتراع . ولكننا نعرف جميعاً انه حتى في عز ايام الحكم البرلماني ، حيث كانت هناك منافسات بين الاحزاب ومجالات رحبة لاستمالة الناخبين ووسائل لنقلهم الى مراكز الاقتراع . لم يزد عدد الناخبين على المليونين . وان البلد اطرافه مترامية ومجتمعاته القبلية معزولة سواء في الصحراء الشمالية او الادغال الجنوبية . واخيراً ، نعرف جميعاً ان المسالك شديدة الوعورة في النيل الازرق وكسلا وكردفان ودارفور ، وتكاد تكون مسدودة في موسم الامطار بين منتصف تموز ومنتصف تشرين الأول .

ومع ذلك ، وبتلويح من العصا السحرية للمجلس العسكري ، تمكن اربعة ملايين شخص من الوصول الى صناديق الاقتراع .

ان عملية التصويت نفسها لم تكن خالية من الاكراه النفسي .. كان هناك صندوقان ، احدهما للمصوتين " نعم " والآخر للمصوتين " لا " وبطاقات التصويت كانت لها نسخ مقابلة ، مثل شيكات البنوك . وعندما كانت بطاقة التصويت تسلم الى الناخب ، كان رقم البطاقة يدون على النسخة المقابلة ، فيعرف بذلك كيف صوت صاحب البطاقة . وبعد ذلك ، كان على الناخب ، الذي راقب كل التحضيرات ان يختار صندوق " النعم " او " اللا " .

وعندما اعلنت النتائج ، قيل ان ٥٣،٢٠٠ صوتوا " لا " و ٢،٨٩٥،٠٠٠ شخص صوتوا " نعم " . واصبح اللواء جعفر النميري اول رئيس للجمهروية السودانية يفوز بأكثرية ٩٨،٦ في المئة من الاصوات .

ولكن الصحافة مؤممة ، ومحطة التلفزوين والاذاعة في ايدي المجلس العسكري وتوجيه اي انتقاد الى نظام الحكم ممنوعاً بموجب القانون ، لم يكن في وسع المرء ان يبدي رأيه ، فكيف له ان يرشح خصماً . ولذلك ، كانت النتيجة معروفة بسهولة ، وأدي اللواء النميري اليمين القانونية في ١٢ تشرين الاول ١٩٧١ كرئيس لجمهروية السودان الدميقراطية ، وتم تشكيل حكومة جديدة وحل مجلس قيادة الثورة ، وفي خلال كتابة هذه السطور كان النميري مستمراً في تصفية اي منافس محتمل له على السلطة .

لقد مضت ثلاث سنوات على وجود البلاد تحت الحكم العسكري . واعتقد ان السودان قد عاني خلال هذه السنوات من الاضطراب اكثر من اي وقت مضى منذ الاستقلال وتم تدمير النسيج الاقتصادي للبلاد ، وأصيبت التقاليد السودانية والعلاقات الانسانية بنكسات شديدة ، وفقد الجيش الانضباط .

ولا يبدو ان هناك نقصاً في المحاولات الانقلابية .

القسم السادس

السّودان والتطلع نحوَ إفريقيَا

٢٨ - الوجود الافريقي

السودان بلد افريقي الوجود عربي التطلع والمصير لاسباب جغرافية وعرقية وتاريخية وثقافية ، ولكنه سيبقى عربياً في مظهره ومصيره . انه كبلد ، سيشكل راس حربة الشرق الاوسط في افريقيا جنوب الصحراء .

ويمتد وجودنا الطبيعي في افريقيا من خط العرض ٢٢ شمالاً الى جوار خط الاستواء في الجنوب . ويحيط ببلدنا من الجنوب كينيا واوغندا وزائير(الكونغو – كينشاسا سابقاً) وفي الجنوب والجنوب الغربي جمهورية وسط افريقيا والتشاد، وفي الشرق الحبشة وفي الشمال الغربي ليبيا وفي الشمال مصر . وهذا الاتساع يجعل من السودان اكبر بلد في افريقيا ، ويوفر له عدداً كبيراً من الجيران .

وهناك اختلافات حادة في التركيب الطبيعي للارض السودانية الواسعة الارجاء . فالشمال امتداد صحراوي قاحل . يشقه نهر النيل وواديه الخصب . وفي الوسط حيث يبدأ الحزام الاخضر توجد الجزيرة ، وهي ارض مثلثة محصورة بين النيلين والازرق والابيض تبلغ مساحتها ملايين الفدادين وحيث مليونا فدان في قيد الاستغلال الزراعي حالياً وينبع النهران من مكانين مختلفين . فالنيل الابيض يبدأ من بحيرة فكتوريا في اوغندا ليصل الى الخرطوم منبسطاً وواسعاً غطاء جيرياً موحلاً . اما النيل الازرق ، فينسل من المرتفعات الاثيوبية قادماً من بحيرة تانا ، ومهرولا كعاشق ولهان نحو عناق ابدي مع النيل الابيض . ويلتقي النهران في الخرطوم ويجريان معاً لعدة اميال اخرى محافظين على هويتيهما المستقلتين قبل ان يحولهما الزواج الابدي الى نهر واحد ضخم .

اما المنطقة الجنوبية من السودان فهي استوائية . والغرب ، عبارة عن تلال رملية تزرع فيها الذرة والسمسم والفستق والفول السوداني .

ويجني الصمغ العربي من اشجار الهشاب ليشكل المورد الرئيس الثاني للبلاد، اما المحصول الرئيس فهو القطن الذي يزرع في الجزيرة واجزاء اخرى من البلد .

والسودان اجمالا عربي لكون اكثرية السكان من اصل عربي او من المتكلمين اللغة العربية ، اما السكان الاصليون ، فهم النوبيون في الشمال ، والقبائل النيلوتية والافريقية في الجنوب . وقد تبنى السودانيون اللغة العربية واعتنقوا الاسلام بفضل مجئ العرب اليه بموجات على مدى القرون وتزاوجهم واختلاطهم بالسكان

الاصليين وهكذا امتزج الجميع في السودان واصبح " بوتقة الصهر في القارة الافريقية " .

وبعد الحرب العالمية الثانية عمل السودان – الذي لم يصبح مستعمرة بريطانية – مع زعماء المستعمرات البريطانية في افريقيا وساعدهم على تحقيق التحرير. وكان اتصالي الاول بالزعماء الافريقيين في لندن عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، عندما قابلت كوامي نكروما الزعيم الغاني ، وجومو كينياتا ، الزعيم الكيني وقابلنا ثلاثتنا معاً عدداً من المفكرين السياسيين والكتاب : نورمان مانلي وجورج بادمور من جاميكا ، والدكتور ماكونن من الحبشة ، وبيتر ابراهام الكاتب الجنوبي افريقي، وريتشارد رايت ، الكاتب الزنجي الاميركي . وشكلنا رابطة الشعوب الملونة والمؤتمر الشعبي لمناهضة الامبريالية ، وبدأت حركة افريقية كان لها صحيفة باسم " بان افريكا " يحررها الدكتور مكينون .

وافترقنا ليعود كل منا الى بلده ليشجع حركة التحرر فيه ، ويعززها . وكان السودان اول من نال الاستقلال ، وتبعته غانا بعد سنة .

وكان الرئيس نكروما هو الذي دعا الى عقد المؤتمر الاول لبلدان افريقيا المستقلة في اكرا بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٥٨ ، والذي اشتركت فيه ثمانية بلدان: الحبشة وغانا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس والجمهورية العربية المتحدة . وحضر ايضاً عدد كبير من المراقبين من بلدان افريقية لم تكن قد نالت الاستقلال بعد . وانعقد المؤتمر في الفترة الواقعة بين ١٥ نيسان و٢٢ منه في مبنى البرلمان الاستعماري الطراز على الشاطئ في اكرا . وقد اجرينا محادثات صريحة حول مواضيع مختلفة لنا بعض الامور .

والقيت خطاباً في المؤتمر قلت فيه انه يمكننا ان نحقق الكثير اذا تعاون الافريقيون بعضهم مع بعض . لقد حان انهاء الاستعمار " اننا ضعفاء وعديمو الفعالية في حالة الانقسام التي نحن فيها ، ولكن اذا وحدنا نضالنا فان شعوب افريقيا ستصبح قادرة على تحقيق انجازات هائلة .

" هناك مجالات عدة للعمل يمكن ان يعطي فيها تعاوننا فوائد كثيرة للجميع" ان افريقيا قارة مليئة بالموارد والثروات العظيمة . اننا نملك اكبر احتياطي من الثروات الطبيعية المخزونة ، وطاقة هائلة في انهارنا الجبارة ، ومقدرات بشرية غير محدودة ... ومع ذلك ، فاننا في حاجة الى مساعدات تكنولوجية من البلدان المتقدمة – مساعدات صادقة غير مغرضة لا تفرض علينا اغلالا جديدة على حريتنا . بيد ان خطوتنا الاولى يجب ان تأتي على صعيد التعاون في ما بيننا ... يجب ان نكرس اهتمامنا لإنماء التجارة بين البلدان الافريقية .

" غير انه يجب ألاّ نسمح للطموح بان يحجب رؤيتنا ولا الجشع بكُلّ بصيرتنا .

يجب الاّ نخون ائتماننا المقدس باستبدال الحرية بالخوف ، والديمقراطية بالدكتاتورية . ان تغيير السيد الاجنبي بسيد من ابناء الجلدة ، لا يخفف الاعباء الثقيلة عن كاهل العبد " .

وبحث المؤتمر في عدد من النقاط التي طرحتها : تحرير البلدان الافريقية التي لا تزال رازخة تحت الحكم الاستعماري واقامة تعاون اقتصادي بين البلدان الافريقية ، وحكمة سياسة عدم الانحياز ، وضرورة اقامة سلام عالمي وفقاً لميثاق الامم المتحدة ومؤتمر باندونغ ومبادئها .

وقبيل صياغة القرارت النهائية قلت لمندوبين : " اننا جميعاً لنا الهدف نفسه : افريقيا حرة ، وافريقيا متحدة . اننا نقرع جرس انتهاء عهد الاستعمار ... ونعرف ان استقلالنا سيكون دائماً معرضاً للخطر اذا بقي اقتصادنا " مرتبطاً " ولذلك، علينا ان نبحث عن وسائل اقامة تعاون اقتصادي فعال بين بعضنا . ان ايماننا بقيمة مؤسساتنا الديقراطية ثابت ، والمواطن الحر في كل بلداننا ، هو رأسمالنا الاساسي " .

وقد رددت القرارات التي اتخذها المؤتمر صدى هذه المبادئ والمشاعر .

وبهذه الروحية نفسها تم الاتفاق في المؤتمر على اتخاذ خطوات لاقناع الحكومة البريطانية بالافراج عن الزعيم الكيني جومو كينياتا الذي كان محكوما بالسجن سبع سنوات . وتناولت قرارات اخرى القضية الجزائرية (كانت ثورة الجزائر انذاك قد بلغت السنة الرابعة وكان النزاع على وشك ان يدخل ذروة العنف) وقضية التفرقة المنصرية وتشجيع التعاون الاقتصادي في افريقيا عن طريق تبادل المعلومات الفنية والعلمية والتربوية ، وتبادل البعثات الثقافية وتشجيع الثقافات الافريقية وترويجها . وانشأ المؤتمر ايضاً هيئة للتشاور والتعاون . وتقرر عقد المؤتمر التالي في غضون سنتين في اديس ابابا .

كان المؤتمر الاول للبلدان الافريقية المستقلة ناجحاً . ومنذ ذلك الوقت ، تبدل الوضع السياسي في كل مكان تقريباً في افريقيا . ولكن تجب الاشارة الى ان سلسلة المواضيع التي بُحث فيها في افريقيا لا تزال هي التي يُبحث فيها اليوم في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية .

وبعد اقل من سنتين ، نالت مستعمرتان فرنسيتان سابقتان الاستقلال ، وبدأ يظهر ميل نحو ادخال الزمر السياسية في التجمع الجديد للبلدان الافريقية ، وهذه نزعة كانت ضد فكرة التعاون الافريقي . وقد كانت هناك ثلاثة تجمعات في اواخر العام ١٩٦١ :

١ - كتلة الدار البيضاء - تأسست في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦١ وتضم غانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة . وانضمت الجزائر اليها في

وقت لاحق .

٢ - كتلة مونروفيا - ولدت في المؤتمر الذي عقد في مونروفيا في ٨ - ١٢ - ١٩٦١ وحضرته الكاميرون وجمهورية وسط افريقيا والتشاد والكنغو (برازافيل) والداهومي والحبشة والغابون وساحل العاج وليبيريا وليبيا ومدغشقر والنيجر والسنغال والتوغو وفولتا العليا . وبعد استقلال نيجيريا بدأت هذه الكتلة تطلق على نفسها اسم دول ميثاق لاغوس .

٣ - كتلة برازافيل الاثنتا عشرية - تأسست في ١٩ كانون الأول ١٩٦٠ في مؤتمر حضرتة الكاميرون وجمهورية وسط افريقيا والتشاد والكونغو (بازافيل) والداهومي والغابون وساحل العاج ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا وعرفت هذه الكلتة في ما بعد باتحاد افريقيا ومدغشقر الذي سرى مفعول ميثاقه في ١٢ ايلول ١٩٦٠ .

والملاحظة إن عدة بلدان افريقية ، هي اعضاء في اكثر من كتلة واحدة ، وان هناك بلداناً اخرى لا تنتمي الى اي من الكتل ، ومنها كينيا واوغندا وتنزانيا ومالاوي وزامبيا التي نالت استقلالها بعد وقت قصير ، والسودان الذي كان لا يزال تحت الحكم العسكري برئاسة اللواء عبود في ذلك الوقت على كل حال ، فان ايا من هذه الكتل لم تحافظ على شكلها الاساسي وقتاً طويلاً ، بل نزعت الى التضامن ضد فكرة الاقليمي او الوحدة الاتحادية التي قد تكون الحل المنشود للعديد من مشاكل افريقيا في المستقبل .

وعقد مؤتمر القمة التالي لرؤساء دول البلدان الافريقية وحكوماتها في اديس ابابا في ٣٠ ايار ١٩٦٣ بعد فترة اطول مما كان مقرراً في مؤتمر اكرا . وفي هذا المؤتمر ولدت منظمة الوحدة الافريقية .

لم يسبق ان اجتمع مثل هذا الحشد من الزعماء الافريقيين في مكان واحد ووقت واحد . اذ كان عدد البلدان الافريقية المستقلة قد بلغ ٣٠ بلداً بدلا من البلدان الثمانية التي اشتركت في مؤتمر اكرا .

وحاول امبراطور الحبشة هيلاسيلاسي اعطاء المؤتمر خط استرشاد مشتركاً عندما افتتحه بفخر واعتزاز . فقد اعلن انه بدلا من التكتلات السياسية ، مثل دول مونروفيا ودول برازافيل الاثنتي عشرة او كتلة الدار البيضاء ، " ما نحتاج اليه هو قيام منظمة افريقية واحدة تدرس وتحل القضايا الافريقية من خلالها ، منظمة تسهل ايجاد الحلول المقبولة للخلافات بين الافريقيين ، تضع خطط الدفاع المشترك وترسم برامج التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية " .

موضوعان سيطرا على جلسات المؤتمر ، مع ان جدل الاعمال كان مؤلفاً من لائحة طويلة من المواضيع : وحدة افريقيا ، ونزع الاستعمار نزعاً كلياً من

افريقيا . وتحول تصادم الآراء حول مفهوم الوحدة الافريقية الى صراع سياسي بين غانا ، العضو المسيطر في كتلة الدار البيضاء ونيجيريا ، وهي احدى الدول الموقعة على ميثاق لاغوس .

قال كوامي نكروما أمام المؤتمر انه يفهم من الوحدة الافريقية : " ... قبل كل شئ ، مملكة سياسية لا يمكن الا ان تتحقق بالوسائل السلمية . ان تطوراً افريقياً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي سيتحقق ضمن نطاق المملكة السياسية ، وليس العكس " .

واقترح نكروما اقامة حكومة اتحاد للبلدان الافريقية وسوق افريقية مشتركة، وسك عملة افريقية موحدة واقامة منطقة نقدية افريقية وبنك مركزي ونظام مواصلات – فضلا عن وضع سياسة خارجية مشتركة . قال : " وهكذا سنبدأ مسيرتنا الظافرة نحو مملكة الشخصية الافريقية " .

وايد ميلتون اوبوتي رئيس وزراء اوغندا آنذاك دعوة نكروما الى اقامة حكومة افريقية موحدة ، ولكن البلدان الاخرى اعربت عن مقدار من التأييد للفكرة بصورة عامة ، وليس لتفاصيل مقترحات نكروما .

وشدد السيد ابوبكر تافاوا بيلو الذي تكلم بالنيابة عن دول ميثاق لاغوس ، على اهمية سيادة الدول ، قائلا ان الاقتراح الغاني سينال كثيراً من هذه الاهمية اذا اقيمت حكومة اتحاد لجميع افريقيا . وظهرت في وقت لاحق ان الاكثرية في المؤتمر ايدت رأيه . وقال بيلو : " اذا كنا نريد وحدة في افريقيا ... يجب على بلدان افريقيا ان يحترم بعضها بعضاً . يجب على جميع الدول ان تقبل بمبدأ المساوأة . انها جميعاً ذات سيادة ، سواء اكانت كبيرة ام صغيرة . على الافريقيين اولا ان يفهموا انفسهم ، قبل اخوض في التفاصيل الاكثر تعقيداً او صعوبة للوحدة السياسية " .

وفيما ايد الرئيس عبد الناصر فكرة انشاء سوق افريقية مشتركة ، وبقية اشكال التعاون ، قال ان الوحدة الافريقية يجب الأ تتم بين ليلة وضحاها . وبصورة اجمالية ، ايدت الدول المشتركة بمعظمها اتخاذ موقف عملي محدد ، مع التركيز على الاشارة الى ضرورة ان تكون اي منظمة افريقية تقوم ، مرنة ، وعلى ضرورة عدم تدخل الدول في شؤون بعضها الداخلية .

وما ان بلغ النقاش العام هذه المرحلة ، حتى كانت مختلف التكتلات السياسية قد اظهرت ان انقساماتها اكبر من ان تسمح بالوصول الى اتفاق ما حول مفهوم الوحدة الافريقية . والذي كهرب المندوبين اكثر ، كان الخطاب الذي القاه الرئيس الجزائري احمد بن بيلا ، الذي كان بلده قد استقل قبل عشرة اشهر فقط . اقام بن بيلا المؤتمرين من مقاعدهم في خطاب مؤثر استغرق ثلاث دقائق فقط

. وعد فيه بتقديم عشرة آلاف متطوع جزائري لتحرير البلدان الافريقية التي لاتزال تحت الحكم والاضطهاد الاستعماري . وقال : " ان وضع ميثاق لن يفيدنا والخطب ستستخدم ضدنا اذا لم يتم اولا انشاء مصرف للدم للذين يقاتلون من اجل الاستقلال ... يجب علينا جميعاً ان نتفق على ان نموت قبلا ... حتى لا تكون الوحدة كلمة فارغة " .

وقد بلغ تأثير خطاب بن بيلا حداً ، بحيث ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي كان في قيد الاعداد آنذاك ، كان يعتبر اداة لتحرير افريقيا . وهذا الحماس – او " روحية اديس ابابا " – واضح جداً من الاتفاق النهائي والكلمات التي صيغ بها الميثاق . وبدافع من هذه الرغبة الصادقة في تحرير البلدان الافريقية التي لا تزال تحت حكم البيض ، وافقت غانا وحليفاتها في كتلة الدار البيضاء في النهاية على التوقيع على مسودة اتفاق اديس ابابا بعد اجراء تعديلات طفيفة قضت بان يتضمن الاتفاق وعداً بان يُبحث في قضية اقامة حكومة وحدوية في وقت لاحق .

ولعله كان لدى كل زعيم منهم تحفظاته . بيد انه لم يظهر اي اعتراض له من القوة بحيث يبرر الاحجام عن الموافقة . وفي ظل العظمة التاريخية للمناسبة . وضعت جميع الخلافات الشخصية والاقليمية والعقائدية جانباً ووافق رؤساء ٣١ دولة على ان يصبحوا اعضاء في المنظمة الافريقية . وتم التوقيع على منظمة الوحدة الافريقية صباح الاحد ٢٦ ايار ١٩٦٣ .

كان الرأي العام الافريقي اجمالا شديد الحماس . ورحب بالميثاق كاداة سياسية وقانونية لتحرير افريقيا وتوحيدها . وقد لوحظ ان رؤساء الدول لم يقدموا بمجرد التوقيع على " مسودة " من اجل البحث فيها في وقت لاحق . بل انهم وقعوا على الميثاق بانفسهم وبصورة نهائية .

لقد تمكن رؤساء الدول من ضمان السيادة والكيان الاقليمي لاراضيهم ، الى جانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة . لم يتفقوا على محو كل اشكال الاستعمار في افريقيا فحسب ، بل تعهدوا بموجب الميثاق بتعزيز التعاون الدولي عملا بروح بيان حقوق الانسان . وكان هذا بمثابة شن الحرب على التفرقة والتمييز العنصري ليس في افريقيا فحسب بل في جميع انحاء العالم .

وتضمن الميثاق نقطتين مهمتين اخريين : " التكريس المطلق لتحقيق الانعتاق التام لجميع الاراضي الافريقية التي لم تنل الاستقلال بعد ، وتأييد مبادئ مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ – ولاسيما مبدأ الحياد الايجابي من اجل ضمان تقدم افريقيا وتطورها من دون ان تشكل الحرب الباردة بين التكتلات الشرقية والغربية، عقبة في الطريق .

ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، مع كونه الى حد ما اقتباساً من ميثاق

لاغوس ، مبني في الحقيقة على البيان الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المستقلة المنعقد في اكرا في نيسان ١٩٥٨ ، بل انه يتكشف عن استمرارية ملحوظة للفكر والنضال . لقد تنبأت الدول المستقلة الثماني التي حضرت ذلك المؤتمر نتيجة حركة التحرر الوطنية في افريقيا . اذ في العام ١٩٦٣ كان عدد الدول التي حضرت مؤتمر اديس ابابا ٣١ دولة وعند كتابة هذه السطور ، كان العدد قد بلغ اثنتين واربعين دولة .

ان مبادئ الوحدة والتعاون والتحرر والشعارات الاخرى التي تطرح في الكفاح ضد السيطرة الاجنبية ، لا تنفذ ، بالنسبة الى شعوب افريقيا بل وبالنسبة الى جميع البلدان الحديثة الاستقلال في آسيا ايضاً ، عندما يتحقق الاستقلال في النهاية . فالواقع يأتي اقصر من الرغبات والامال . فقبل الاستقلال تتلقى هذه الشعوب وعوداً من الحركة القومية التي تكون مسيطرة انذاك ، بالتحرر والازدهار وتغيير الاوضاع . وبعد الاستقلال ، ينفد صبر هذه الشعوب وتغضب من الحكام عندما تتعرقل مسيرة التقدم اثر اصطدامها بالقيود الاقتصادية وضروريات الاستقرار داخل البلاد . وهذا ما يفسر الانقلابات المتعاقبة التي تقع في هذه البلدان . ليس هناك بلد افريقي لم يشهد انقلاباً ن وبلدي السودان قد نكب بانقلابين .

ان الاجتماع الاول لمجلس وزراء الخارجية الافريقيين الذي حضرته ، عقد في نيويورك في كانون الاول ١٩٦٤ ، في اعقاب نزول مظليين بلجيكيين في ستانليفيل في الكونغو . وقد قررنا في ذلك الاجتماع ان ندافع عن قضية الكونغو امام مجلس الامن الدولي ، انطلاقاً من حقيقة ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ينص تسوية الخلافات الافريقية بالوسايل السلمية ، لا سيما وان المنظمة كانت قد شكلت لجنة برئاسة جومو كينياتا لتحقيق المصالحة الوطنية في الكونغو .

وفي الحقيقة ، جاء القرار الذي اتخذه المجلس حول هذا الموضوع يشجع منظمة الوحدة الافريقية بوضوح على " متابعة جهودها لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق المصالحة الوطنية " . وفي القرار نفسه ، اعترف بمنظمة الوحدة الافريقية كمنظمة اقليمية وفقاً لمادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة ، واعرب عن اقتناعه بان منظمة الوحدة الافريقية في سياق المادة ٥٢ ، قادرة على ايجاد حل لجميع المسائل والخلافات التي تؤثر في السلام والامن في القارة الافريقية .

وكان الكونغو الموضوع الرئيس مرة اخرى في اجتماع المجلس الوزاري الافريقي الذي انعقد في نيروبي في شباط ١٩٦٥ . وقد كان مويس تشومبي رئيساً للوزراء انذاك ، ورغم انني كنت اعارض سياسته ، وقد حملت عليه بشدة في ذلك الاجتماع فيجب ان اعترف بانه كان رجلاً شجاعاً وذكياً . وقد انقسم مؤتمر

نيروبي الى التكتلات السياسية القديمة نفسها التي كانت قائمة قبل ولادة منظمة الوحدة الافريقية . فلم تتمكن اي كتلة من التصويت على مشروع القرار المتعلق بالكونغو ومن تأمين اكثرية الثلثين الضرورية من الاصوات لاتخاذ اي اجراءات في شأن القضايا السياسية ، او المسائل السياسية الكبرى .

اما مؤتمر القمة الاول لمنظمة الوحدة الافريقية الذي حضرته بعد عودة الحكم الديمقراطي الى السودان فكان المؤتمر الذي عقد في اكرا في تشرين الاول ١٩٦٥ .

وقبل عدة ايام من موعد المؤتمر تلقيت رسالة من صديقي كوامي نكروما طالباً المشورة . قال انه عازم على تقديم اقتراح بتعديل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لتسمي حكومة اتحاد الدول الافريقية . وقد طلب اليّ ان انتقل الى اكرا قبل عدة ايام من موعد بدء المؤتمر لنتمكن من البحث في الموضوع . وقد اجبت بان الفكرة طموحة جداً ، ولا انصحه بان يدعو الى انشاء حكومة اتحادية، لان الدعوة ستلقى معارضة عنيدة . بل عليه ان يكتفي باقتراح انشاء مجلس تنفيذي في اشراف منظمة الوحدة الافريقية لمتابعة تطبيق المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة ومعالجة القضايا التي نشأت خلال الفترات التي تخللت مؤتمري قمة المنظمة وابلغته أنني لا استطيع مغادرة السودان قبل ٢١ تشرين الاول ن وهو موعد افتتاح المؤتمر ، لانني كنت سأوجه خطاباً الى الشعب لمناسبة ذكرى ثورة اوكتوبر .

وبعد توجيه الخطاب مباشرة ، توجهت الى الطائرة من الخرطوم الى اكرا مباشرة . وقد استقبلني نكروما لدى وصولي ، وقادني الى دار الحكومة . وكانت الدارة منزل الحاكم العام لغانا سابقاً ، وقد اعيد ترميمها وتوسيعها لمناسبة انعقاد المؤتمر . وقد بنى كوماي في الداخل قاعة مؤتمرات بحجم قاعة مؤتمرات الامم المتحدة في نيويورك . كما اقيمت في الدار نفسها قاعة رقص تضاهي بحجمها وروعتها قاعات روسيا القيصرية . وبالاضافة الى ذلك ، كانت قد خصصت شقة فخمة لكل رئيس دولة وحكومة .

وفي اجتماع مجلس منظمة الوحدة الافريقية ، قدم كوماي مشروع قرار بتشكيل مجلس تنفيذي لافريقيا ، فبذلنا قصارى الجهد من أجل حمل المؤتمر على تبني الاقتراح . بيد ان الاقتراح هزم بسبب امور فنية ، فالمادة الثالثة والثلاثون لميثاق منظمة الوحدة الافريقية تنص ان اي اقتراح تعديل ، يجب ألاّ يقدم الى المجلس " قبل إبلاغه الى جميع الدول الاعضاء ، ومرور سنة على ذلك " .

ولذلك ، اعلن نكروما في خطابه الختامي انه يقترح ان يتم درس اقتراحه ، واتخاذ قرار في شأنه في مؤتمر القمة التالي لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس

ابابا في تشرين الثاني ١٩٦٦ .

ولم يكن مقرراً لنكروما ان يحضر مؤتمر قمة اديس ابابا في ١٩٦٦ فقد اطاح حكومته انقلاب في شهر شباط من ذلك العام ، فانتقل الى غينيا وعاش فيها منفيا الى ان توفي في السنة الماضية . ويبدو ان نظام الحكم العسكري الجديد في غانا لم يكن راغباً في متابعة سياسة نكروما في مجال تعزيز السلطات التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية الى المدى الذي كان يتخيله نكروما . بل ان حكومة سيراليون هي التي تبنت اقتراح نكروما بصيغة معدلة تنص اقامة مجلس تنفيذي دائم مخول اتخاذ القرارات المهمة بين دورات المجلس الوزراي . ولم يحصل الاقتراح على اكثرية الثلثين الضرورية من الاصوات ، وهكذا ماتت رؤيا نكروما في الوحدة الافريقية .

ومهما يُقلْ عن نكروما ، فقد ترك اثره على الحياة السياسية الافريقية . ليس هناك شك في انه كان متطرفاً – ولكنه كان متطرفاً نزيهاً .

كان نكروما يؤمن بالوحدة الافريقية مع ان بعضهم يقول ان دوافعه كانت العطش الى السلطة . ان هذا المفهوم من الوحدة الافريقية هو الذي جعله يكافح من اجل اقرار مبدأ اقامة حكومة اتحادية لدول افريقيا ، مع ما تبعها من سوق مشتركة ، والعملة – الخ ... وهو مفهوم كان يطرحه على البحث كلما تسنت له الفرصة ، حتى الايام الاخيرة من حكمه .

وفي خلال ذلك ، كانت منظمة الوحدة الافريقية رغم انشغالها بنزع الاستعمار من افريقيا تراقب الوضع في روديسيا بصورة دائمة . وفي مؤتمر اكرا تحققنا من خطورة اقدام روديسيا قريباً على اعلان الاستقلال من طرف واحد . وقد دعونا بريطانيا الى الغاء دستور ١٩٦١ وعقد مؤتمر دستوري يحضره ممثلون عن جميع قطاعات الشعب الروديسي . ولاول مرة اتفق اعضاء منظمة الوحدة الافريقية على استخدام جميع الوسائل الممكنة ، بما فيها القوة ، ضد اي حكومة تقوم بصورة غير شرعية في روديسيا ، واعددنا خطة عمل في حال اقدام بريطانيا على المفاوضة ومنح الاستقلال لنظام حكم اقليمي في روديسيا . ولكن كنا جميعاً نأمل في ان تنجح بريطانيا في تسوية الازمة .

وعندما اعلن الاستقلال في روديسيا من طرف واحد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، عقد المجلس الوزاري اجتماعاً استثنائياً في اديس ابابا ودرس علناً امكان ارسال جيش افريقي مشترك ضد روديسيا . ولكن القول كان شئياً والعمل شيئاً آخر ، اذ لم يكن يحق لمنظمة الوحدة الافريقية قانوناً بأن تسمح لدول افريقية باستخدام القوة من دون موافقة مسبقة من مجلس الامن الدولي وضمن حدود المادة ٥٣ من ميثاق الامم المتحدة .

وبقيت التكتلات السياسية القديمة داخل الوحدة الافريقية ولكن اخذت تظهر تدريجياً تجمعات اقليمية اكثر في مظهرها . فقد بدأت البلدان التي تتكلم اللغة الفرنسية تتكتل لتشكل اتحاد افريقيا ومالاغاسي وتحولت في العام ١٩٦٥ الى منظمة افريقيا ومالاغاسي المشتركة ، (اوكام) وهي منظمة اقتصادية تطلع الى فرنسا كمصدر مساعدات .

اما نحن الشرقيون ، وبلدان افريقيا الوسطى ، فقد شكلنا ايضاً منظمتنا، وعقدنا اول مؤتمر لرؤساء دول بلدان المنطقة وحكوماتها في نيروبي بدعوة من الرئيس الكيني جومو كينياتا في مطلع ١٩٦٦ . ولم نكن ننوي التسبب في اي انقسام اقليمي ، واغتصاب اي من مهمات منظمة الوحدة الافريقية . بل العكس ، شعرنا بأن مثل هذا الائتلاف سيعزز منظمة الوحدة الافريقية لان تحسن العلاقات بين بلداننا من شأنه ان يفيد قضية الوحدة الافريقية .

وكرس مؤتمر نيروبي الكثير من اهتمامه لاوضاع اللاجئين الافريقيين وشدد بصورة خاصة على مبدأ منظمة الوحدة الافريقية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر بما في ذلك تفادي شن حملات الدعاية ضد البلدان المجاورة . ووافقت البلدان المشتركة على التعاون لوضع حد لحوادث الحدود ، واقامة تعاون حول امور مثل المخابرات والتجارة وتنسيق جهود التطوير الاقتصادي .

كانت جميع البلدان الافريقية في المنظمة على خلاف مع جيراننا ، سواء بسبب سوء تخطيط الحدود في الماضي ، او بسبب وجود جماعة عرقية واحدة في اراضي عدة بلدان . وكان السودان يجابه مشكلته القديمة في الجنوب ، الناجمة عن فرار الجنوبيين عبر الحدود واقامة جماعات معارضة ببلدان مجاورة . وكانت خلافات الحدود القائمة متوارثة بين جمهورية الصومال والحبشة وكينيا . ومن هنا ان العمل في نيروبي كان حيوياً على الصعيد الاقليمي ومهما وبناء .

وسيطرت ثلاث قضايا ذات ابعاد عالمية على مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في كينشاسا في ١٩٦٧ : مضاعفات حرب الأيام الستة في الشرق الاوسط ، وازمة بيافرا ، ومشكلة المرتزقة في الكونغو نفسها . وكان امامنا ايضاً سباق التسلح في افريقيا حيث كان الاتحاد السوفياتي يقدم الاسلحة الى الجزائر ، والولايات المتحدة تزود المغرب ، وقضية احتجاز الرهائن في بلدان مجاورة لا سيما في ساحل العاج وغينيا . لقد كان جدول اعمالنا ضخماً .

بالنسبة الى قضية الشرق الأوسط ، لم يكن في وسعنا ان نفعل اكثر من تأمين التأييد لمشروع قرار من منظمة الوحدة الافريقية يؤيد الدعوة المصرية الى سحب القوات الاسرائيلية من اراضيها .

وقضية المرتزقة في الكونغو كانت موضوعاً ذا مضاعفات عالمية وافريقية ،

تتطلب بحثاً مستعجلاً .

وبالنسبة الينا في السودان ، كانت القضية حيوية من زاوية ان اي اضطراب عسكري في الكونغو يؤثر في حدودنا الجنوبية . ولكنها بالنسبة الى منظمة الوحدة الافريقية كانت القضية تعني تصعيداً خطيراً للتدخل الاجنبي والغربي في الشؤون الافريقية .

ولعل اشمئزازي الفطري الدائم من السيطرة الاجنبية ، لا يضاهيه الا سخطي من نشاط المرتزقة المأجورين الذين يحاولون تدمير الهيكل الحكومي في بلد نام، لحساب مستأجريهم الاجانب . وقد القيت خطاباً في مؤتمر القمة ، اعربت فيه عن آرائي مستخدماً جميع تعابير السخرية والاستنكار .

قلت في المؤتمر : " لا اعتقد ان افريقيا تعرضت لتحقير اعظم من هذا خلال ارتباطها مع اوروبا . اننا هنا ، نقطع الوعود بمساندة حركات التحرر الافريقية من اجل ازالة انظمة الحكم العنصرية المفروضة على جنوب افريقيا وروديسيا . والان ، يأتي وجود المرتزقة في بلدان مستقلة لتجسيد هذه الآفة " . واضفت : " علينا ان نستأصل هذه الافة . اننا مديونون بذلك لافريقيا والعالم " .

وقد كان ابرز انجازات مؤتمر كينشاسا ، اتخاذ قرار بتشكيل لجنة من تسعة اعضاء لمساعدة الكونغو على التخلص من قائد المرتزقة البلجيكي الميجر ان " بلاك جاك " سكرابر ، ورجاله من معاقلهم في بو كافو شرق الكونغو . وقد تمكنت قوات الرئيس موبوتو من تحقيق ذلك بعد شهر . اما المقرارات الاخرى للمؤتمر فكانت ارسال بعثة رفيعة المستوى الى لاغوس فوراً من اجل السعي الى انهاء الحرب الاهلية في نيجيريا الشرقية ، وتكيف الرئيس الليبيري الراحل وليام ثوبمان ، احد كبار رجال الدولة الافريقيين ، التوسط ، حول قضايا الرهائن بين ساحل العاج وغينيا وبين غانا وغينيا ن والتوصل ببدء محادثات بين قادة البلدان المعنية من اجل تحسين العلاقات المتدهورة بسبب نزاعات الحدود بين كينيا والصومال وبين الحبشة والصومال .

واحتفلت منظمة الوحدة الافريقية بمرور خمس سنوات على قيامها بعقد مؤتمر القمة الافريقي في الجزائر في ١٩٦٨ في حضور رؤساء الدول والحكومات . وكان موضوع البحث الرئيس الازمة النيجيرية – البيافرية التي اتخذت شكل حرب مأساوية ، وكارثة . وكانت اربع دول افريقية – الغابون ، وساحل العاج ، وتنزانيا وزامبيا – قد اعترفت بـ " بيافرا " . وكان المؤتمر متوترا الى درجة ان الرئيس الجزائري هواري بومدين ، ندد بالمؤامرات من كل الاتجاهات ضد نيجيريا بقصد تفكيك هذا البلد الافريقي وتحطيم وحدته . واعتبر الرئيس الزامبي كانودا هذا تحقيرا له فغادر الى باريس في اليوم التالي ن تاركاً وفده في المؤتمر .

ولكن الاتجاه في المؤتمر بصورة عامة كان ضد الانفصاليين ، فلم تتمكن البلدان الاربعة التي كانت قد اعترفت بـ " بيافرا " من حشد مساندة جديدة لقضيتها . فقد اصرت اكثرية الوفود على عدم الاعتراف بالدولة الانفصالية ، وكانت وفود البلدان التي لها مشاكل مماثلة لقضية بيافرا ، اكثر الوفود اصراراً على عدم الاعتراف . وكان السودان في هذا الصف . فقد كان لدينا مشكلة في جنوب السودان . ولذلك ايدت حكومة نيجيريا الفدرالية تأييداً كاملاً سواء في المؤتمر او بوسائل اخرى .

واخر مؤتمر حضرته للبحث في الشؤون الافريقية قبل عزلي بالانقلاب العسكري الذي وقع في السودان في ١٩٦٩ ، كان مؤتمر قمة دول شرق افريقيا ووسطها في لوساكا في نيسان ١٩٦٩ ، وقد جرت محادثات جديدة في ذلك المؤتمر حول اقامة تعاون اقتصادي بين البلدان الاربعة عشر المشتركة . وتباحثنا ايضاً حول البيان الذي تقدم به الوفد الصومالي في شأن مستقبل جنوب افريقيا . وقد ركز البيان بصورة خاصة على جنوب غرب افريقيا وعلى التمييز والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

واستنكر البيان عدم احترام مبادئ المساواة الانسانية والحق في تقرير المصير الوطني في كل من الموزامبيق دانغولا وروديسيا وجنوب وسط افريقيا وجمهورية جنوب افريقيا ، والاجراءات التي تتخذها السلطات في هذه البلدان من اجل عرقلة المسيرة السلمية نحو الانعتاق والتحرر .

واعلن البيان الصومالي انه " لا يسعنا الا ان نقدم لشعوب هذه المناطق كل مساعدة ممكنة في نضالها ضد مضطهديها " .

اما بالنسبة الى التمييز العنصري في جنوب افريقيا نفسها . فقد اعتبر البيان " مبدأ التفرقة العنصرية الشرير " ، رفضاً لانسانية الانسان . " المعتقدات والمقدرات والتصرفات لا علاقة لها بوضع الانسان . كل شئ مرتبط بالعنصر ... انه يعتمد لون الفرد ، ووالديه واسلافه . ان العالم يطالب المجتمع العالمي بزجر جنوب افريقيا وعزلها عن التجارة العالمية واستثنائها من الامم المتحدة نفسها" .

واوصى رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر لوساكا بان يتبنى مؤتمر القمة المقبل لمنظمة الوحدة الافريقية البيان .

٢٩ - نزع الاستعمار وروديسيا

منذ عشرات السنين والقارة الافريقية تصطدم بسلسلة من المشاكل العويصة. وهي مشاكل سياسية واقتصادية وعرقية . ولكن في رأيي ان القضية الروديسية ونزع الاستعمار سيبقيان من حيث مضاعفاتهما اكثرها حيوية وبعداً في القارة .

اولا : نزع الاستعمار : كانت قضية شعرنا بها بقوة الى درجة انه في جلسة تدشين قيام منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا في ١٩٦٣ ، اتخذنا قراراً قوي اللهجة لمساعدة الشعوب الافريقية التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري لازاحة النير عن كواهلها .

لقد كان واضحاً المزاج الذي كان فيه قادة البلدان الافريقية المستقلة في اجتماع اديس ابابا عندما طالبوا البرتغال وجنوب افريقيا بالتخلي عن سطوتها على اراض افريقية . وبالنسبة الى روديسيا ، حذر القادة بريطانيا من تسليم السيادة الى حكومة اقليمية اجنبية تفرض نفسها على الشعوب الافريقية عن طريق استخدام ستار التشريع العنصري .

وقد تم اقرار مشروع قرار بالاجماع يتضمن هذه الدعوات بالاضافة الى قرارات :

١ - بقطع العلاقات الدبلوماسية بين جميع الدول الافريقية وحكومتي البرتغال وروديسيا .

٢ - بمقاطعة هذين البلدين تجارياً ، عن طريق منع استيراد البضائع منهما واغلاق المطارات والموانئ امام سفنها وطائراتهما ، بمنع الطائرات من التحليق في اجواء اي بلد افريقي .

٣ - بتشكيل لجنة تنسيق من اجل جمع اموال خاصة وادارة عمليات تهدف الى إطاحة الحكم الاجنبي في افريقيا .

٤ - بتدريب الوطنيين وتشكيل حراس تحرر منهم .

وعرض السودان ، بعد اتخاذ هذه القرارات ، تدريب المقاتلين على اراضيه وقطع التجارة مع جنوب افريقيا والبرتغال ، واغلاق الموانئ والمطارات والاجواء في وجه سفن جنوب افريقيا والبرتغال وطائراتهما .

واتخذت لجنة التنسيق التي كانت تعرف باسم " اللجنة التساعية " لنفسها اسم لجنة التحرير . وساهم السودان في نفقاتها ، لاننا كنا نؤيد مبدأ شن حرب

عصابات ضد انظمة الحكم الاستعمارية .

وفي ١٩٦٦ ، انهى المجلس الوزاري المجتمع في اديس ابابا الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به لجنة التحرير ، وانتقد جلساته السرية . وخلال اجتماع القمة في الجزائر في ١٩٦٨ ، صدر امر باعادة النظر في مهمات اللجنة ، من اجل توسيع نطاق اعمالها وفعاليتها . وصدرت توصية بالضغط على حركات التحرير المنافسة في البلدان لتنسيق جهودها (كانت الخصومات بين هذه الحركات غالباً ما تؤثر في فعاليتها) . وقرر مؤتمر القمة ايضاً ارسال خبراء عسكريين من بلدان افريقية مستقلة ، وفي فترات منتظمة الى " المناطق المحررة تحت سيطرة الاستعمار " ، من اجل تقدير مدى التقدم الذي يتم .

ولا تزل معركة نزع الاستعمار مستمرة . فالجماعات الافريقية لا تزال تخوض حروب عصابات في مستعمرات انغولا والموزامبيق وغينيا البرتغالية . وقد رفض البرتغاليون بعناد حتى امكان التفاوض مع زعماء حركات التحرر في مستعمراتهم الافريقية ، ولكنني ارى انهم لن يصمدوا طويلاً ، رغم الاموال والطاقة البشرية التي يسخرونها ، ورغم المساعدة التي تقدمها جنوب افريقيا ، من اجل مكافحة الثوار .

وفي جنوب افريقيا ، كانت نشاطات الثوار قد تحولت بفضل ثروة الحكومة البريتورية وقوتها وتنظيمها ، الى مجرد غارات تشن في منطقة الحدود الشمالية بين وقت واخر . وارى انه من الصعب ان تبلغ حرب العصابات ابعاداً مهمة في الظروف الراهنة . ولكن بسبب انتشار الوعي السياسي بين الافريقيين ، وفور ان يتحقق الاستقلال في انغولا أو روديسيا ، فان النضال سيثبت وجوده اثباتاً عظيماً . ان الثورة ستحدث من الداخل لاحداث التغيير الذي يصبو اليه الافريقيون في اوضاعهم .

في غضون كتابة هذه السطور ، تبدو روديسيا انها تشهد نشاطاً للثوار (بتشجيع من الخارج) وردود فعل خطرة وغالباً عنيفة بين الافريقيين . وحكومة الاقلية العنصرية تتابع سياستها بعناد ، والافريقيون يستمرون في رفضها . والوضع يبدو مبهماً ، ولكن هذا الوضع المتقلب سيقود حتماً الى انفجار ، وستسود في الناهية ارادة الاكثرية .

ولم تبق الازمة الروديسية مسيطرة على المسرح الافريقي فحسب ، بل انها امتدت الى الوسط العالمي . وأصبحت مدار انتباه مجلس الامن الدولي والجمعية العمومية ، وتحولت الى صراع كبير بالنسبة الى الحكومة البريطانية ومصدر قلق عميق للكومنولث البريطاني .

والقضية الروديسية لها خلفية غريبة . فمنذ العام ١٩٢٣ ، والبلد يتمتع بوضع

مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي ، لا مرتبطة ولا مستقلة . وبالنسبة الى القانون الدولي ، كانت روديسيا ما يمكن تسميته دولة ذات نصف سيادة . وقد تمتعت بحرية غير محدودة في شؤونها الداخلية ، واحياناً تمتعت بوضع بلد مستقل في الكومنولث البريطاني . ولكن هذا ليس كل شئ . فروديسيا لم تكن خاضعة للقانون الدولي لان بريطانيا لم تتنازل ابداً عن ادارة شؤونها الخارجية . وقد " استقرضت" روديسيا ، صلاحية عقد المعاهدات من بريطانيا ، عندما كان يلائمها ذلك في شؤونها الخارجية . وهكذا لم يكن لروديسيا الجنوبية مكان في المجتمع العالمي – لعدم خضوعها للقانون . يا له من وضع غريب . حتى الامم المتحدة كانت عاجزة عن تحديد وضع روديسيا ، عندما احيلت عليها القضية في العام ١٩٦٢ .

وقد انفجر نقاش عام هناك عندما اعلنت الجمعية العمومية قراراً يؤكد ان روديسيا الجنوبية " بلد يحكم نفسه وفقاً لمعنى الباب الخامس من ميثاق الامم المتحدة " . وفي معرض اتخاذها القرار بعدم تصنيف روديسيا كبلد يحكم نفسه ، اعتبرت الجمعية العمومية ان عملية الانتقال نحو الحكم الذاتي يجب ان تأخذ في الاعتبار امال اكثرية السكان . لم يكن يهم الجمعية العمومية المكانة التي تتمتع بها روديسيا لدى المملكة المتحدة ، ولا اشراف روديسيا التام على شؤونها الداخلية .

ولقد كان " الحكم الذاتي " الروديسي منذ العام ١٩٢٣ وصاعداً في ايدي أقلية صغيرة من المستوطنين الاوربيين ، تعززت صفوفهم بعد مجئ الكثيرين منهم بعد الحرب العالمية الثانية . بيد انه حتى مع مجئ المستوطنين الجدد ، كان عدد السكان الزنوج الاصليين يفوقهم بثماني عشرة مرة . وهذا نظام يكاد لا ينطبق مع معنى الحكم الذاتي الدستوري الممارس في مستعمرات بريطانية اخرى في افريقيا . ومرة اخرى لهذا السبب فاساس الحكم الذاتي في روديسيا كان ولا يزال متعارضاً مع مبادئ المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة ، لانه لا يضمن لاكثرية السكان " الاحترام الكافي لثقافات الشعوب المعنية ، وتقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي ، ومعاملة هذه الشعوب معاملة عادلة وحمايتها من التجاوزات " .

ولان روديسيا لم تكن خاضعة للقانون الدولي ، فالتقيد بمقررات الامم المتحدة لا يفرضه الا بواسطة الدولة المسؤولة عنها ، اي المملكة المتحدة . وقد كان الضغط دائماً يتوجه الى بريطانيا لتسيير روديسيا نحو الحكم المستقل مع تأمين الحريات الإساسية على اساس الصوت الواحد للفرد الواحد . ولقد ذكر قرار الجمعية ذلك، وذكر بريطانيا بما يترتب عليها من واجب لتحقيق هذا الهدف وحثها على اتخاذ خطوات فورية لاستعادة حقوق جميع السكان غير الاوربيين ، وإزالة الضغوط والقيود المفروضة قانوناً بالممارسة ، على حرية القيام بنشاط سياسي،

بما في ذلك جميع القوانين والمراسيم والانظمة التي تحد مباشرة وبصورة غير مباشرة من هذه الحريات ، والتصرفات المبنية على التفرقة العنصرية .

وهذا القرار جدير بالتنويه ، لانه يلقي بمسؤولية ايجاد الحل للأزمة الروديسية بوضوح تام ، على كاهل الحكومة البريطانية .

والحل الوحيد الذي قامت به دول افريقية فعلاً بصدد القضية الروديسية كان ان قطعت ثماني دول علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في محاولة للضغط عليها وحملها على عدم الرضوخ ، اذا استولت حكومة ايان سميث على السلطة باجراء انفرادي . وكان السودان احد هذه الدول الثماني ، وقد كان وزير خارجيتنا محمد ابراهيم خليل في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا ، فابلغنا عزم الوفود في اديس ابابا على قطع العلاقات مع المملكة المتحدة . وقد اتخذنا اجراءات طبقاً لذلك .

ولكنني شعرت ، ولا ازال ، بان البلدان الافريقية التي كانت اعضاء في الكومنولث ، كانت وكأنها لم تقدم على عمل تجاه القضية الافريقية ، اذا قطعت العلاقات مع بريطانيا ، وبقيت في الكومنولث . وقد بعثت برسائل شخصية الى رؤساء غانا ونيجيريا واوغندا وكينيا وتنزانيا ، قلت لهم فيها انهم اذا كانوا جادين في قرارهم فرض ضغط فعال على بريطانيا ، فلا يكفي ان يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية معها ، بل عليهم ايضاً ان ينسحبوا من الكومنولث .

والجواب الوحيد الذي تلقيته عن ندائي جاء من كوامي نكروما ، على شكل اقتراح تهريبي مذهل . فقد اقترح ان تدخل غانا والسودان في تحالف عسكري . وقد اجبت ببساطة ان السياسة الخارجية التي يتبعها السودان هي سياسة حياد وعدم انحياز ضد جميع الاحلاف ، سواء اكانت داخل افريقيا أم مع احدى الدول العظمى في الخارج .

كان انشقاق حركة التحرر الروديسية في العام ١٩٦٣ الى جماعتين متنافستين، اتحاد زمبابوي للشعب الافريقي (زابو) والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي (زانو)، قد جعل مستحيلا منذ البداية ان نقوم بعمل فعال ازاء القضية الروديسية ، ولا سيما بواسطة اجهزة لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد سعينا الى مصالحة الجانبين . قلنا لهما ان البلدان الافريقية لا تستطيع مساعدتهما الا اذا تكاتفا من اجل القتال كجبهة واحدة . كل هذا كان عقيماً وغير مجد .

غير ان الاحقاد الشخصية بين زعماء زابو وزانو وضعت جانباً خلال اجتماعات هارولد ولسون وايان سميث في تشرين الثاني ١٩٦٥ ، قبيل اعلان الاستقلال من طرف واحد ، وعندما كانت الحكومة البريطانية تقوم بآخر محاولاتها لتحقيق التسوية . وقد كان جوشوا نكومو زعيم زابو ، والقس ندابانينغي ستهول زعيم زانو ،

شديدين في معارضتهما القاطعة لفكرة الاستقلال قبل تحقيق حكم الاكثرية .

ولم يكن وارداً بين جميع الجماعات ذات الرأي في روديسيا – ما عدا الزعماء الاثني عشر الذين تقاضوا مبالغ من حكومة سميث – قبول دستور ١٩٦١ ، مهما عدل كأساس للاستقلال ، لانه كان يعتبر " جائراً " كثيراً على الافريقيين ، غير عملي ، كما لم يكن وارداً التعامل مع حكومة سميث ، بل كان المطلوب عقد مؤتمر دستوري وفرض الدستور من قبل الحكومة البريطانية .

غير ان المبادئ الخمس التي وضعت في البداية في بريطانيا العام ١٩٦٥ ، واستخدمها المستر ولسون في اجتماعاته الى المستر سميث ، لم تكن نافذة كما يريدها الشعب الافريقي في روديسيا .

وقد نصت هذه المبادئ :

١ – المحافظة على ، وضمان مبدأ السير نحو حكم الاكثرية وهدفه من دون عرقلة ، وقد تجسد هذا المبدأ في دستور ١٩٦١ .

٢ – وضع ضمانات ضد اي تعديل ذي مفعول رجعي في الدستور .

٣ – ادخال تحسين فوري على الاوضاع السياسية للسكان الافريقيين .

٤ – يجب السير نحو انهاء التفرقة العنصرية .

٥ – يجب ان تكون بريطانيا مقتنعة بان اي اساس مقترح للاستقلال هو مقبول من الشعب الروديسي ككل .

وقد اضاف المستر ولسون المبدأ السادس ، في كانون الثاني ١٩٦٦ ، بعد اعلان الاستقلال من طرف واحد . وهو انه " من الضروري ضمان ان لا يكون هناك قمع واضطهاد من قبل الاكثرية ضد الاقلية ، او من الاقلية ضد الاكثرية ، مهما يكن الوضع العنصري " .

غير ان صياغة المبدأ الخامس ، الذي نص ان تكون المقترحات المتعلقة بالاستقلال " مقبولة من الشعب الروديسي ككل " ، هي التي اعطت حكومة سميث الحجة لاقامة سلسلة عراقيل في طريق التسوية خلال المحادثات مع بريطانيا قبيل اعلان الاستقلال من طرف واحد – وقد كان الاعلان مقرراً ، ولم يرجأ الا بعد ان قرر هارولد ولسون في آخر لحظة مغادرة سالزبوري .

قبل شهر من اقدام ايان سميث على اعلان الاستقلال من طرف واحد ، كانت الجمعية العمومية للامم المتحدة قد قررت بأكثرية ١٠٧ اصوات ضد صوتين إدانة أي محاولة من قبيل الروديسيين البيض لانتزاع الأستقلال بصورة غير مشروعة، لان تخليد حكم الاقلية سيكون انتهاكاً لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير المحدد في ميثاق الامم المتحدة . وقد ندد مجلس الامن الدولي في قراره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ " اغتصاب الاقلية العنصرية المستوطنة للسلطة بصورة

غير مشروعة " ، وحث بريطانيا على قمع هذا التمرد الذي تقوم به الاقلية العنصرية .

ودعا القرار ايضاً الى حظر شحن الاسلحة وفرض عقوبات اقتصادية على روديسيا بصورة فورية . غير ان حكومتي جنوب افريقيا والبرتغال ، تابعتا وعززتا مساعدتهما ، من اجل كسر تأثير العقوبات الاقتصادية ودعم نظام الحكم الروديسي . ومع ان بريطانيا منعت وصول النفط الى روديسيا عن طريق الموزامبيق ، فقد كانت هذه المادة الحيوية تصل اليها من الجنوب . ووفرت جنوب افريقيا لروديسيا ايضاً طرق تصريف محاصيل السكر والتبغ في الاسواق العالمية. وهكذا وبسبب جنوب افريقيا والبرتغال ، لم يكن للعقوبات التأثير الاقتصادي والسياسي المطلوب في روديسيا . بل ، ولسوء الحظ ، كان لها تأثير سيئ في زامبيا التي كان اقتصادها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باقتصاد روديسيا الجنوبية . وشكلت منظمة الوحدة الافريقية لجنة للتضامن مع زامبيا لتسهيل ايصال المواد الضرورية الى زامبيا . وقد كان السودان عضواً في هذه اللجنة .

لاول مرة في تاريخ القضية الروديسية ، كان مجلس الامن الدولي يعترف في كانون الاول ١٩٦٦ بان الوضع في روديسيا الجنوبية يشكل خطراً على السلام والامن الدوليين ، واضعاً الامم المتحدة بذلك أمام التزام قانوني لاتخاذ اجراءات . ولعله لم يعد مهماً الآن ما اذا كانت روديسيا تحكم نفسها بنفسها ، فالطريقة التي تدار بها " شؤونها الخارجية " ، باتت تثير قلقاً عظيماً في المجتمع العالمي ، الى درجة انها باتت تعتبر خطراً على السلام العالمي .

٣٠ - الازمة البيافرية - النيجيرية

اثارت المحاولة التي قامت بها بيافرا للانفصال عن نيجيريا قضية الاقليات في جميع انحاء القارة الافريقية ، وكان لها تأثير واسع . وبالنسبة الى السودانيين ، عكست الى حد ما القضية الخاصة بهم في جنوب السودان . هذا يفسر معارضتنا الشديدة للحركة الانفصالية التي قامت بها بيافرا ، وتأييدنا حكومة نيجيريا الفدرالية تأييداً تاماً .

ان العلاقات ، الاسلامية منها والعنصرية ، بين السودان ونيجيريا الشمالية ، هي علاقات طويلة ووثيقة . وهناك ادلة على انه خلال القرن الماضي ، تبودلت الرسائل بين الامام المهدي في السودان ، وسعيد محمد حياة بن عثمان فودة، احد اشهر القادة المسلمين في القرن التاسع عشر ، وقد عاش في نيجيريا الشمالية . وقد أيّد النيجيريون المهدي في حملته لتطهير الاسلام والعودة الى تعاليم القرآن الكريم .

وفي مطلع القرن العشرين ، ارسل السودان بعثة الى بنيجيريا الشمالية من اجل وضع مناهج لتعليم اللغة العربية والشريعة الاسلامية . ولا يزال هناك سودانيون يتابعون ذلك العمل ، حتى يومنا هذا . وهكذا تأثرنا كثيراً للحرب الاهلية في نيجيريا ، لاسباب تاريخية ودينية ، ولاسباب سياسية راهنة ايضاً .

وقد بدأت الاحداث التي تسببت في الحرب الاهلية في هذا البلد العظيم في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ اثر انقلاب عسكري قام به ضباط شباب في الجيش اطاحوا فيه السيد ابوبكر تافوا بليوا ووضعوا في السلطة حكومة عسكرية برئاسة الجنرال ايروني . وقد خطف الضباط ، وقتلوا السيد السيد ابوبكر ، الذي كان احد اعظم الزعماء المعاصرين في افريقيا ، والذي كان داهية وذكياً ورؤوفاً، ومحبوباً من شعبه ويتمتع باحترام الاصدقاء والاعداء على السواء . وقتلوا ايضاً الساردون احمدو بييللو ، حاكم الاقليم الشمالي وزعيم الحزب الحاكم في الحكومة الفدرالية . واتذكر انني علقت لدى ورود تقرير من سفيرنا في لاغوس عن الانقلاب ومقتل الزعيمين ، ان هذا هو بداية انحلال نيجيريا ، وان مزيداً من الدم سيراق في البلد ، وانني لا استغرب ان يهب شعب الهاوسا في نيجيريا الشمالية في غضون ستة اشهر للانتقام من قتلة الزعيمين . وكما حدث ، صحت تكهناتي بالفعل ، ولكن قبل ان انتقل الى البحث في الاحداث التالية في نيجيريا ، أود أن

اروي قصة مؤسفة عن الساردون احمدو بييللو .

وصل احمدو بييللو الى الخرطوم في طريق عودته من الحج ، قبل اسبوعين من مصرعه وكنا نتباحث في مختلف الامور ، بما فيها التبشير بالاسلام عندما وعدني بارسال بعض الكتب الدينية التي كتبها جده سعيد محمد حياة بن عثمان فودة . وقد وفى بوعده وأرسل الكتب التي وصلتني بعد يومين من سماعي بنبأ موته .

وفي ٢٩ تموز ١٩٦٦ خطف ضباط شماليون متمردون الجنرال اغويي انيرونسي نفسه وقتلوه خلال دورة الاضطرابات القبلية في الشمال ، وحل مكانه الضابط الشمالي اللفتنانت كولونيل يعقوب غوون . غير ان الاضطرابات القبلية بقيت مستمرة ، وتحولت في ايلول ١٩٦٦ الى هجوم شامل على قبائل الايبو (من نيجيريا الشرقية) التي كانت تقطن الشمال آنذاك . وقد قتل حوالي ٢٠ الف شخص من قبائل الايبو ، وفرّ الباقون الى " اراضي الايبو " في الشرق .

وفي ٢ تشرين الاول اعلن الحاكم العسكري للمقاطعة الشرقية اللفتنانت كولونيل تشوكويمكا اوديمفوو اوجوكوو ان مقاطعته ستقاطع المباحثات الدستورية التي دعا غوون الى اجرائها في لاغوس في ٢١ تشرين الاول ، الا بعد ضمان سلامة ممثلي الايبو الذين سيحضرون . وبذلت مساع لاختيار منطقة محايدة ، وفي كانون الثاني ١٩٦٧ عقد اجتماع لجميع الحكام العسكريين في ابوري الواقعة في منطقة جبلية قرب أكرا ، عاصمة غانا ، آذار من تلك السنة وكنتيجة للخلاف حول تفسير اتفاق ابوري ، اعلن الكولونيل اوجوكوو عزمه على عدم دفع الضرائب المجمعة في المقاطعة الشرقية الى الخزانة الفدرالية . ورد الزعيم الفدرالي غوون على هذا الاجراء بفرض حصار اقتصادي على " اجوكوولند " .

وقد كان واضحاً لنا نحن الذين كنا نراقب الوضع بقلق ان الجانبين سائران نحو اصطدام ذي عواقب وخيمة .

وفي ٢٧ ايار تسلم الكولونيل غوون جميع السلطات كقائد اعلى لجميع القوات المسلحة ورئيس للحكومة العسكرية الفدرالية ورقي الى رتبة ميجر جنرال ، فاعلن حالة الطوارئ فوراً في جميع انحاء البلاد ، ثم أصدر مرسوماً انشأ بموجبه ٢٢ ولاية جديدة داخل الاتحاد ، مقسماً المقاطعة الشرقية الى عدة " ولايات " جديدة . وقد أدي ذلك طبعاً الى اضعاف قوة المقاطعة وتماسكها . وجاء رد الكولونيل أوجوكوو بعد ثلاثة ايام ، وبالضبط في ٣٠ أيار ، عندما اعلن المقاطعة الشرقية دولة مستقلة باسم " بيافرا " .

واستنفر الجنرال غوون جميع قواته ، واعتبر عمل اوجوكوو عصياناً ووعد بسحقه وحذّر غوون جميع البلدان من التدخل في شؤون نيجيريا الداخلية ، وطلب

احتراك كيانها الاقليمي . وبعد أيام قليلة اي في ٦ تموز ، اندلع القتال بين قوات الجيش الفدرالي وبيافرا وسرعان ما نشبت حرب اهلية شاملة .

وكنت آنذاك ، رئيساً للوزارة السودانية ، وسألني الجنرال غوون بواسطة سفيره عما اذا كان السودان مستعداً للتخلي عن طائرتين كنا قد أوصينا عليهما من بريطانيا ، وقال ان نيجيريا في حاجة الى الطائرتين ، وبريطانيا مستعدة لتسليمهما لنيجيريا اذا وافقنا . وقد وافقت على طلبه فوراً . وطلبه الثاني كان ذخيره لمدافع براويننغ ٣٠٣ التي تستخدم من الطائرات ، فارسلت الى الحكومة الفدرالية ١٠٠،٠٠٠ رصاصة لهذا المدفع بناء على طلب غوون . وقد فعلت كل ذلك من دون الرجوع الى مجلس وزرائي ، لثقتي بان المجلس كان سيوافق اذا طرحت الامر عليه . كانت السرية حيوية فلم استشر المجلس . وقد اعتبرت انه اذا تم الرضوخ لانفصال بيافرا فان ذلك يعني ليس انحلال نيجيريا وتفككها فحسب ، بل تفكك السودان وجميع البلدان المستقلة الاخرى في القارة . كان مثلاً لا يسعنا ان نتغاضى عنه .

وبحثت منظمة الوحدة الافريقية في الازمة النيجيرية بصورة رسمية لاول مرة في مؤمر القمة الذي عُقد في كينشاسا في ١٩٦٧ . وكانت الازمة قد تحولت الى حرب اهلية والى اكثر مشاكل افريقيا الحاحاً وخطورة .

وكانت منظمة الوحدة الافريقية شديدة الحذر في موقفها من القضية : فقد ارادت ان تتفادي القيام باي عمل يتعارض مع ذلك البند في الميثاق الذي ينص عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد عضو ، ومع ذلك ، لم تكن تريد ان تتجاهل أزمة كبرى كهذه في افريقيا ، لان ذلك سيعرض المنظمة حتماً الى الانتقاد . وبالتالي ، اكّد رؤساء الدول والحكومات في مشروع القرار الذي وضع بشأن الوضع في نيجيريا – بيافرا عن تمسكهم بمبدأ احترام سيادة اي بلد عضو وسلامة اراضية ، ثم ادانوا الانفصال داخل اي بلد عضو . وتقرر ارسال بعثة استشارية مؤلفة من ستة رؤساء دول – الكاميرون ، والكونغو (كينشاسا) والحبشة وغانا وليبيريا والنيجر – الى رئيس الحكومة الفدرالية النيجيرية لتطمينه الى اهتمام المنظمة بسلامة الكيان والوحدة والسلام في نيجيريا .

وحرصت المنظمة على ان يكون شكل البعثة متوازناً بين مختلف المواقف من الازمة النيجيرية فقد كان رئيس الكاميرون احمدو احيجو معروفاً بعطفه على قضية بيافرا ، ورئيس النيجير حماني ديوري كان عليه ان يتذكر اعتماد بلده على سكة حديد نيجيريا الشمالية التي كانت طريقه الوحيد الى البحر . بالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية . فشعب النيجير تربطه بالنيجيريين الشماليين روابط اخاء سواء كمسلمين أو تابعين للعرق نفسه . اما الامبراطور هيلا سيلاسي ، فهو

احد انجح سعاة السلام في افريقيا ، وعريق في فنّ الحكم والسياسة ، ونبيه وذكي ووافر النشاط وذو صوت هادئ أخّاذ .

اما بالنسبة الى الرؤساء الثلاثة الآخرين ، فقد اختير موبوتو رئيس الكونغو كينشاسا كرئيس البلد المضيف ، والذي كان قد كافح الانفصال في بلده بالذات، وكان وليام تويمان رئيس ليبيريا احد مهندسي ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وعميد السياسيين في غرب افريقيا . واختير الجنرال جوزف انكراه الذي جئ به من التقاعد الى السلطة بعد سقوط كوامي نكروما في ١٩٦٦ ، للدور الذي قام به في اجتماع ابورى ، وللاحترام الذي كان يتمتع به لدى كل من الجنرال غوون والكولونيل اوجوكوو .

وعندما وصلت البعثة الى لاغوس في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، اوضح لها الجنرال غوون شروط اصغائه ليها . وقال : " لقد اصررنا دائماً على ان اصدقاءنا هم اولئك الذين يؤيدون وحدة نيجيريا وسلامة كيانها ... ان منظمة الوحدة الافريقية قد اعتبرت عن حق قضيتنا قضية داخلية وبالتالي ، وطبقاً لقرار منظمة الوحدة الافريقية ، فان مهمتكم ليست القيام بوساطة " .

وفي نهاية الزيارة كررت البعثة الاستشارية قرار منظمة الوحدة الافريقية إدانة جميع المحاولات الانفصالية في افريقيا . واعلنت ايضاً ان اي حلّ للأزمة النيجيرية يجب ان يكون متوافقاً مع مبدأ الحفاظ على وحدة نيجيريا وسلامة اراضيها . ووافقت اللجنة على موقف الحكومة الفدرالية القائل إن الانفصاليين يجب ان يتخلوا عن الانفصال ويقبلوا بالكيان الاداري لنيجيريا الفدرالية كاساس لعودة السلام والاحوال الطبيعية الى البلاد .

وطبعاً ، كانت نتيجة زيارة بعثة منظمة الوحدة الافريقية ، ومن ثم البيان الذي صدر عن لاغوس ، بمثابة ضربة شديدة الى البيافريين الذين كانوا قد شجعوا منظمة الوحدة الافريقية خلال انعقاد مؤتمر القمة في كينشاسا ، على الوساطة – مع التشديد على الشرط القائل إن سيادة بيافرا غير قابلة للتفاوض ، وان بيافرا يجب ان تدعى الى محادثات السلام كدولة ذات سيادة وليس كجزء من نيجيريا .

ولقد كان رفض بيافرا لموقف منظمة الوحدة الافريقية من النزاع سبب انعقاد محادثات السلام الدولي في رعاية وزارة الكومنولث البريطانية في أيار ١٩٦٨ في كامبالا بدلاً من ان تنعقد في رعاية منظمة الوحدة الفريقية . وتضمن جدول الاعمال رئاسة المحادثات ، قضية ارسال مرقبين اجانب وشروط انهاء القتال واتخاذ الترتيبات من اجل التسوية الدائمة . ولكن الجانبين بقيا متصلبين في موقفهما المتعارضين تماماً قبل المحادثات وخلالها . اوضح النيجيريون الفدراليون انه ليس هناك حلّ الا في وحدة نيجيريا ، وقد شجعتهم انتصاراتهم

الاخيرة على البيافريين ، على عدم التخلي عن مطلبهم الراسخ بان لا يتم وقف اطلاق النار الا بعد تخلي البيافريين عن الانفصال وبالاضافة الى ذلك ، طالبوا بتسليم ادارة بيافرا الى الحكومة الفدرالية بعد سبعة ايام من وقف اطلاق النار .

واقترح البيافريون ان يصير فوراً وقف الاعمال الفدائية جواً وبحراً وبرً ، ورفع الحصار فوراً ، وانسحاب القوات الى المواقع التي كانت فيها قبل الحرب . وقد فشلت المحاولات التي بذلت للتوسط ، فأدّى ذلك الى اشتداد القتال . وبدأ انه لهناك وسيلة لوقف المجازر والحفظ على وحدة نيجيريا واعطاء ضمانات أمن فمالة للايبو .

وكان الراي العام العالمي قد ثار للاحوال المروعة التي تعرض لها السكان في مناطق القتال فيما كان الجيش الفدرالي يطوق ما تبقى من " بيافرا " – وهي منطقة مساحتها ١٠٠ ميل بـ ٧٠ ميلاً . قد بات مستحيلاً ان يستمر الخمول الافريقي. فدعا الامبراطور هيلاسياسي البعثة الاستشارية لنيجيريا الى الاجتماع مجدداً في نيامي في تموز ١٩٦٨ . وقد حضر جميع الاعضاء الستة في البعثة – خمسة منهم رؤساء – وانضم اليهم السكرتير العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد اعلن الكولونيل اوجوكوو ، الذي شعر بان اجتماع اللجنة سيتركز على انهاء القتال وليس على الشروط الآنفة الذكر ، انه مستعد للحضور الى نيامي اذا تلقى دعوة . فتمت دعوته وحضر ايضاً الجنرال غوون .

وخاطب غوون البعثة قائلاً ان لا حول للبيافريين الا بوقف اطلاق النار من طرفهم ، لانه عسكرياً ، فالعصيان يعتبر " مقضياً عليه " . وهو اي العصيان على كل حال ، من الناحية الانسانية لن يقلل من آلام السكان المدنيين . ان الموافقة على الهدنة في وقت كان يرى فيه مستشاروه العسكريون ان الانتصار بات وشيكاً، لم يكن من مصلحة نيجيريا ، لانه ، اذا تم وقف القتال ، فان العودة اليه ستثير ضجة عالمية .

ومن ناحية اخرى ، بدأ الكولونيل اوجوكووو في مؤتمرة الصحافي مسروراً من" روح الصدق والاخلاص ... الظاهرة تماماً في نيامي ، ان الطريقة التي بدأت فيها المحادثات تحملني على الاعتقاد انه سيكون هناك سلام دائم ، او ربما سلام موقت على الاقل " .

غير ان البعثة اولت عمليات اغاثة المناطق المنكوبة اهتماماً اكبر مما اولته لجهود مصالحة الجانبين . وعلاوة على ذلك ، فنجاح البعثة حتى من الناحية الانسانية كانْ جزئياً ، لان الجيش الفدرالي ، والبيافريين ايضاً فضلوا استخدام مطارهم الوحيد الباقي لاستقدام الاسلحة بدلاً من المؤن الغذائية . ولكن . كان قد تمّ الأتفاق على ان مفاوضات السلم يجب ان تبدأ في أديس أبابا خلال وقت

لا يتجاوز الخامس من آب ١٩٦٨ ، ووافق الجانبان على الشكليات ألتفصيلية للمفاوضات .

والعقبة الاولى في أديس أبابا بُرزت منذ البداية . فعندما اعلن الكولونيل اوجوكوو انه سيرئس الفريق البيافري ، قال الجنرال غوون انه لا يستطيع الجلوس من قائد الانفصال . وشعر الامبرطور هيلاسياسي بأن غياب غوون سيكون من المسيئات الخطيرة ، فسعى عدة مرات خلال المحادثات الى اقناعه بالحضور ، ولكن من دون جدوى ، فتزعم انطوني ايناهورو زعيم المنطقة الغربية الوسطى ، الوفد النيجيري .

واعتبرت محادثات أديس أبابا فرصة اخيرة للوصول الى تسوية حول النزاع النيجيري ، وناشد الامبراطور هيلاسلاسي الجانبين قائلاً : " لا يسعكم ان تفشلوا" . ولكن ، في الحقيقة ، احداً من الجانبين البيافري والنيجيري لم يتزحزح من موقفه ، ما عدا ان صياغة المقترحات بطريقة اكثر اسهاباً ، اتاحت المجال لقليل من المرونة والتفاوض .

وبقيت القضية الرئيسية – تخلي بيافرا عن الانفصال – قائمة . ولم يتزحزح اي من الجانبين حول هذه النقطة . واحتكم الزعيم ايناهورو بالصلاحية المعطاه لبعثة منظمة الوحدة الافريقية بالمساعدة في البحث عن حل يحافظ على وحدة نيجيريا وكيانها . والجزء الوحيد من الاقتراح البيافري الذي حظي بموافقة الفدراليين ، كان ذلك النداء الى اتفاق فوراً على نقل الاغاثات الى ضحايا الحرب من المدنيين . وقد غادر الزعيم ايناهورو أديس ابابا بعد القاء بيانه في ٢٢ آب ، موضحاً انه بات مستبعداً ان يكون هناك حل سياسي . والشئ الوحيد الذي بقي للمؤتمر لمعالجته كان قضية الاغاثة .

وبذل الامبراطور هيلاسلاسي قصارى جهده لحمل الجانبين على الاتفاق على ترتيبات نقل المؤن الى المناطق المنكوبة بالحرب ، ولكن حتى بعد توقف المحادثات، من اجل اجراء مباحثات خاصة ، لم توافق الاطراف الا " من حيث المبدأ " على اقتراح حل وسط لفتح ممرات جوية وبرية ، لمرور شحنات الاغاثة. وفيما كانت المفاوضات جارية ، اعلن الجنرال غوون في ٢٥ آب شق " الحملة النهائية " ، فسقطت بلدة أبا ، وهي واحدة من القرى الصغيرة الباقية في ايدي البيافريين ، في ايدي القوات الفدرالية في ٤ ايلول . واخيراً اعتبرت محادثات اديس ابابا في ٩ ايلول ، والتي كانت مقتصرة على عمليات الاغاثة فقط " مرفوعة" .

وختم مصير بيافرا نهائياً في مؤتمر قمة الوحدة الافريقية الذي عقد في الجزائر في ٤ ايلول ١٩٦٨ . ولم يحضر وفد بيافرا هذا الأجتماع ، عملاً بالميثاق

القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمحافظة على سلامة كيانات الاعضاء . ولم تستطع البلدان الاربعة المعترفة بـ " بيافرا " – تنزانيا وزامبيا والغابون وساحل العاج – حشد التأييد الكافي ، فصوّت ٣٣ وفداً على مشروع قرار يناشد زعيم الحركة الانفصالية بالتعاون مع السلطات الفدرالية من اجل اعادة السلام والوحدة الى نيجيريا .

وقد اصبح واضحاً ، رغم الجهود الدبلوماسية التي كانت مستمرة بعناد ، ومهما تكن الاعتبارات المطبقة عادة لتقرير شرعية الدول الانفصالية او عدم شرعيتها في نظر القانون الدولي ، ان مصير بيافرا سيتقرر في ساحة المعركة .

وفشلت جميع مساعي تحقيق التسوية السلمية .

وفي النهاية توقف القتال في الاسبوع الثاني من كانون الثاني ١٩٧٠ . فقد سحقت الحكومة الفدرالية العصيان اخيراً ، بالقوة .

ومنذ ذلك الوقت ، كانت مهمة نيجيريا الرئيسة اعادة الاحوال العادية الى البلاد واصلاح ما أمكن من الدمار الرهيب الذي خلفته الحرب الاهلية .

ان الدرس الذي يمكن اخذه من الأزمة النيجيرية هو ان اي بلد افريقي يتألف سكانه من اجناس بشرية متعددة ، يجب ان يحرص على الحفاظ على توازن في العلاقات بين مختلف الجماعات القبلية . ان مثل تلك الدول يجب ألا تسمح ابداً بتحول الخلافات الى نزاع مسلح ، فالنتيجة الحتمية هي الحرب الاهلية التي ستؤدي بدوها الى تدخل خارجي ، وهذا ما يعيق تقدم الدولة اقتصادياً وسياسياً. ومن واجب منظمة الوحدة الافريقية ان تكون غيورة على حماية سيادة كل بلد عضو وسلامة اراضيه من دون أي تدخل في شؤونه الداخلية .

ويجب الاّ يغيب عن بالنا ان حدود الكثير من البلدان الافريقية الحديثة الاسقلال هي عبارة عن خطوط اعتباطية رسمتها الدول الاستعمارية القديمة، انها ليست حدوداً طبيعية مرسومة لتعم آراضي الجماعات العرقية او القبلية. ولكن ، سواء أكانت هذه الحدود مصطنعة ام لا ، فانها موجودة ، وأي محاولة لتغييرها الآن لا يمكن الاّ ان تؤدي الى خلافات بن الجيران . ان ما نحتاج اليه هو شعور بالذات كدولة ، وهو شعور ينمو ببطء شديد في بلدان عيدة . اذا لم نبذل جهوداً حقيقية لانماء شعور حقيقي بالذات كدولة لدى شعوب البلد ، فالنتيجة ستكون الانحلال والتفكك مهما يكن التقدم الذي تحقق في المجالات الاقتصادية والسياسية . والانحلال لن يقتصر على البلدان بمفردها ، بل سيؤدي في النهاية الى انهيار منظمة الوحدة الافريقية .

ان الدرس الذي وفرته المحاولة الانفصالية في بيافرا ، يجب الاّ ينساه اي بلد .

القسم السابع

أخطَاء المَاضي وَأماني المُستقبل

٣١ - تأملات

هذه محاولة لدرس اسباب فشل الديموقراطية وتحليلها بالمعنى الحقيقي للكلمة ، في افريقيا . اين وقع الخطأ ؟ ما هي عوامل الاضطراب السياسي الذي فتح الباب للحكم العسكري والديكتاتورية ؟

لقد تمكنا من التخلص من اسيادنا الاجانب ، ولكننا عجزنا من محو الفقر والمرض والجهل . لقد عجزنا عن القضاء على عنصر الخوف الذي زرعته اجيال من الحكم الاجنبي في نفوس شعوبنا . لقد فشلنا في المحاولة التي قمنا بها لتأمين مستوى اعلى للمعيشة والصحة والتعليم لشعبنا .

لماذا ؟

" هنالك اسباب ومسببات عدة . ولعله كان علينا نحن المحرضين الاصليين على " رياح التغيير " في افريقيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ان نتجنب بعض هذه الاسباب . أما الاخرى ، مثل المشاكل التي ورثناها من اسيادنا الاستعماريين ، وتورطنا في الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فهي خارج سيطرتنا وارادتنا .

لقد كان النسق الاصلي ، متشابهاً على نحو مذهل . فدول العالم الثالث الناشئة في افريقيا وآسيا كانت جميعها مستعمرة او شبه مستعمرة .

وكان هناك قاسم مشترك في حركات التحرير واساليب هذه الحركات في كل بلد من تلك البلدان ، وكان زعماؤها على اتصال وتعاون بعضهم مع بعض كشركاء في زخم الوطنية على الصعيد العالمي .

لقد وعد قادة جميع المستعمرات واشباه المستعمرات تقريباً شعوبهم خلال مرحلة النضال من اجل الاستقلال ، بانه فور نيلهم الاسقلال سيزدهرون ويتعلمون وستتأمن لهم خدمات صحية افضل ، وسيتمتعون بجميع الحريات الاساسية .

ان جميع البلدان الافريقية التي كانت تحت الحكم البريطاني او الفرنسي هي اليوم مستقلة وكذلك الممتلكات البلجيكية ومعظم الاراضي الاسبانية في افريقيا . والبرتغال وحدها لا تزال متمسكة بعناد باراضيها الواسعة في افريقيا – ولو انها مضطرة إلى القتال بمرارة للاحتفاظ بها .

بعض منا حقق الاستقلال عن طريق التنازع والثورة المسلحة . والآخر ، مثل بلدي ، تمكن من انتزاع الاستقلال عن طريق التطور الدستوري غير العنيف .

ولكن ، مع بعض الاستثناءات ، شهدنا موجة التغيير والفشل تعم القارة : تغيير

في الديموقراطية البرلمانية نحو حكم الحزب الواحد ، او حتى حكم الرجل الواحد .

لقد استيقظنا على الهدير المزعج للدبابات في منتصف الليل . رأينا الفوضى التي عمت الكونغو بعد الاستقلال ، وصعقنا لمأساة الحرب الاهلية في نيجيريا .

ولماذا عجزنا عن الوفاء بالوعود التي قطعناها لشعبنا قبل الاستقلال ؟

في الدرجة الاولى ، سعت الدول الاستعمارية - اي بكلمة اخرى الدول الرأسمالية الغربية - خلال بقائها الطويل في بلادنا ، الى ابقاء اقتصادياتنا قائمة على انتاج المواد الاولية التي كانت تصدر الى بلدان العالم الغربي الحاكمة علينا . وقد حددت هذه الدول الرأسمالية سعر تلك المواد ، لانها في الواقع ، كانت الشارية الوحيدة . لقد استخدمت موادنا الاولية في صناعة السلع الخاصة ثم اعيد تصديرها الينا باسعار حققت ارباحاً طائلة ، للحكام .

وحتى بعد الاستقلال ، بقيت طريقة التعامل هذه مستمرة . اذ لم يكن في وسع البلدان الحديثة الاستقلال ان تعيد تنظيم اقتصادها بين ليلة وضحاها .

وكانت النتيجة الحتمية لذلك قيام اقتصاد استمر فيه العجز في الميزان التجاري . وهذا العجز بقي عقبة دائمة في طريق التقدم الاقتصادي .

وعلاوة على هذه المشاكل الخارجية الحقيقية ، كان علينا نحن قادة البلدان الحديثة التحرر ، ان نواجه نفاد الصبر لدى شعوبنا التي ازدادت الحاحاً . واجهنا حاجات ماسة الى مزيد من الطرق وسكك الحديد والمدارس والمستشفيات . والقليل القليل الذي كنا قد جمعناه من النقد الاجنبي انفقناه في بناء مثل هذه الضروريات التي لا تعط العائدات بسرعة .

وعانى العالم الثالث ايضاً من وقع " الحرب الباردة " بين البلدان الغربية والكتلة الشرقية وتأثيرها . لقد كانت " الحرب " بين الجانبين المذكورين /، ولكن الدعاية التي كانا يبثانها . كانت موجهة الينا نحن .

والاستعمار الحديث ايضاً كان من العوامل التي عرقلت التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلداننا .

يقول أ. اسكندروف ول . شيبانوف في كتابهما " العالم الثالث : الاستعمار الحديث " (دار نشر التقدم ، موسكو ١٩٧٠) :

" ان الاستعمار الحديث يسعى دائماً إلى تحقيق غرضه باخضاع البلد ذي السيادة الحديثة الى حصار اقتصادي . ولقد استعمل الامبرياليون هذا النوع من الضغط في عام ١٩٥٦ ضد مصر ، عندما قطعوا عنها النفط ، وفرضوا قيوداً على شراء القطن المصري وذلك في محاولها لحملها على التخلي عن عزمها على تأميم قناة السويس . وفي ١٩٥٩ ، فرضت فرنسا حصاراً اقتصادياً على غيليا ،

مستعمرتها السابقة ، لرفضها الانضمام الى المنظمة الاستعمارية الجديدة التي كانت ستحل مكان الامبراطورية الفرنسية المنهارة في افريقيا " .

للاسف ، الذين حاولوا من الانفصال من اسواقنا التقليدية – بلدان الغرب الرأسمالي – وتطلعوا الى الغرب بحثاً عن شركاء جديدين في التجارة ، لم يسجلوا اي نجاح .

لقد وقعنا فريسة للبلدان التي كانت تسعى لبيع منتجاتنا في الخارج . اضطررنا الى شراء اعتدة عسكرية وذخيرة واجهزة بالية من الكتلة السوفياتية في مقابل منتوجاتنا الرئيسية . لقد كان ذلك نوعاً من المقايضة . لكن الكتلة السوفياتية والشرقية كانت غالباً تعيد بيع المواد الاولية التي تحصل عليها منا من الغرب الرأسمالي باسعار اقل من اسعار السوق العادية .

وكان لذلك تأثير مؤسف في بلداننا المنتجة للمواد الاولية . كان شراء الكتلة الشرقية للقطن الطويل الخيوط من مصر والسودان ، ثم بيعه من الغرب يجعلان من الصعب علينا بيع قطننا مباشرة والاسعار العادية الاعلى في السوق .

واعتقد انه واضح تماماً ان مثل هذا النوع من التبادل التجاري يؤدي حتماً الى فارق كبير وحاد بين الواردات والصادرات ، وما يرافق ذلك من اعباء ثقيلة من الديون . وكان في بعض الامكان يؤدي الى فقدان السيولة .

كانت حبوب الكاكاو والمطاط من اندونيسيا تقايض بالطريقة نفسها التي يقايض بها القطن المصري والسوداني . انني استطيع ان اعدد لائحة طويلة من المواد التي تنتج وطنياً . فتكسد وتباع باسعار قليلة ، وبالطريقة نفسها . والاسوأ من ذلك انه عندما كان بلد من بلدان الكتلة السوفياتية او الشرقية يستاء من سياسة بلد حديث الاستقلال ، كان يعاقبه برفض تزويده بقطع غيار الاجهزة الصناعية او الاعتدة العسكرية المباعة اليه . وقد حدث ذلك لاندونيسيا ، وفي حالات معينة ، لكل من مصر والسودان .

وقد بحث في القضية برمتها في مؤتمر التجارة والانماء (اونكتاد) الذي عقدته الأمم المتحدة في جنيف بين ٢٣ آذار و ١٦ حزيران ١٩٦٤ ، وكان هدف المؤمر ايجاد السبل والوسائل لمساعدة البلدان النامية على تحسين اوضاعها التجارية . وقد اعتبرنا هذا المؤتمر اهم اجتماع للخبراء في النصف الثاني للقرن العشرين .

ولكننا كنا نتوقع منه اكثر مما حققه فعلا . ان المساهمة بواحد في المئة التي طلبها بمهارة وحذق الامين العام للمؤتمر ، لمساعدة البلدان النامية على تحقيق نسبة نمو تبلغ ٥ في المئة ، كانت اقل ما يمكننا ان نتفق عليه آنذاك . غير اننا كوفئنا بمزيد من الاجتماعات لنحضرها ، ومزيد من الوثائق لنقرأها .

لقد انتهت اربعة اشهر من المحادثات بالاتفاق على مزيد من التباحث ، في وقت كانت افريقيا ، مع كل ثرواتها الطبيعية مضطرة الى استيراد الحبوب لاطعام سكانها المتزايدين بسرعة هائلة .

وقد شاهدنا ايضاً التيارات الخفية " للحرب الباردة " تزحف الى المباحثات .

ويجب الاقرار بان المسؤولية وقعت في الدرجة الاولى على البلدان النامية . غير أن راينا كان انه من واجب البلدان المتطورة ان تتعاون بتصميم واستعداد من اجل التغلب على الوضع الاقتصادي الذي كان من تركه الماضي الذي لم يكن لنا شأن فيه بل كنا ضحيته .

والمقترحات المخففة التي صدرت عن المؤتمر ، لم ترض الجياع والفقراء في البلدان النامية لانهم لم يعودوا غافلين سياسياً .

ولكن ، حتى هذه التوصيات والمقترحات لم تطبق بل عقبتها سلسلة من المؤتمرات الخاصة في الهند والجزائر واميركا اللاتينية من دون ان يتم الوصول الى نهج عملي فعال .

وهكذا ، يبقى السبب الاساسي لعجزنا عن الايفاء بالوعود التي قطعناها لشعبنا قبل الاستقلال ، مشكلة اقتصادية لم تحل ، ولن تحل الا اذا مدت البلدان الاكثر ثراء يد مساعدة اكثر كرماً ، والا اذا كفت الدول الكبرى عن استخدامها كاحجار شطرنج في لعبة حربهم العالمية .

وعبارة " بلدان نامية " ، لها تاريخ أعوج .

في البداية كان يشر الى البلدان الناشئة في العالم الثالث باسم " البلدان المتخلفة " . وقد اعترضنا على ذلك وفضلنا عبارة " الاقل تطوراً " . وفي النهاية، طرحت الامم المتحدة ومنظمات عالمية اخرى عبارة " البلدان النامية " – التي تعني بلداً يمر بمرحلة التطور . وقد قبلنا هذا التعبير على الرغم مما ينطوي عليه من رياء ، لأن العديد من البلدان لم يكن متطوراً ، ولا يمرُّ بمرحلة ملموسة من التطور .

والسبب الرئيس لهذا هو ان بعض المشاكل التي خلقتها الدول الاستعمارية ثم اورثتنا اياها ، كانت ضخمة وغير قابلة للحل . ولا استطيع اذكر مثلا افضل من مشكلة جنوب السودان التي تركتها الدولة المستعمرة من دون حل – وهي على كل حال بالنسبة الينا هدية افضل من الحكم الاستعماري المشترك .

لقد انفقنا في المحاولات التي قمنا بها لتسوية مشكلة الجنوب اكثر من ٣٠٠ مليون جنية . لقد دفعنا هذا الثمن لابقاء ذلك الجزء الواسع من البلاد داخل الاراضي الوطنية لسودان موحد . ويعتقد بعض المثقفين في بلدي انه كان من الافضل ان نسمح لجنوب السودان بالانفصال ، لان ذلك كان سيقضي على

الحاجة الى انشاء جيش مع اسلحته المخيفة ، وما يترتب من نفقات كانت تعيق التقدم الاقتصادي – وذلك من دون ان نذكر الضرر السياسي الذي الحقه بالحكم الديموقراطي عن طريق الانقلابات العسكرية .

كان في وسعنا ان نجني فوائد اعظم بانفاق ٣٠٠ مليون جنيه لبناء شبكة طرقات كان البلد بامس الحاجة اليها ، ولوضع برامج اقتصادية اخرى لزيادة الانتاجية .

لولا قضية جنوب السودان كان كل ما سنحتاج اليه هو قوة مسلحة رمزية ، حسنة التدريب مزودة بالآليات ، وشديدة الانضباط من اجل حماية حدودنا .

خلال ذلك ، بقيت قضية اقليتنا من دون حل – مثل مشاكل الاقليات في اجزاء عديدة من العالم ، مثل قضية الكاثوليك في ارلندا الشمالية – الى مشاكل أخرى تسببت في اراقة الكثير من الدم في شبه القارة الهندية ، والنزاعات العديدة في افريقيا . كل هذا لا تزال تدفعه ثمناً للتركة الاستعمارية .

٣٢ - عدم الاستقرار والحكم العسكري

ان يطلب المرء من عسكري ان يكون رجل دولة هو اشبه بان يطلب من محام ان يجري جراحة في الدماغ او عملية زرع قلب . فحيثما استولت القوات المسلحة على السلطة ، كانت النتيجة الضياع والقلق والفقر في جميع نواحي الحياة والاكراه والقمع .

سياسيون كثيرون فشلوا في ازالة جميع عناصر الخوف من عقول البشر وعجزوا عن محو الفقر والمرض والجهل مما ادى الى اضطراب سياسي في بلدان عديدة. وهذا الاضطراب اسفر في غالب الاحيان عن انقلابات عسكرية وديكتاتوريات . لقد حرمت انظمة الحكم العسكرية الشعب من حرية الرأي والاجتماع والحريات الاساسية الاخرى التي وعدنا بها شعوبنا قبل الاستقلال وأدمجناها في دساتيرنا. وبدلا من ان تزال المخاوف وتبدد بالاستقرار الديمقراطي ، زادت وترسخت في عقول الشعب وارواحه .

ان وظيفة الجيش هي حماية الوطن من الغزو الخارجي والمساهمة في المحافظة على السلام داخلياً اذا دعي الى القيام بمهمات الشرطة خلال الازمات الداخلية .

ولكن ، وللاسف ، بات العسكريون في معظم البلدان الحديثة الاستقلال في آسيا وافريقيا ، يعتبرون انفسهم في طليعة الاحداث السياسية ، وضروريين في اتخاذ القرارات السياسية . وقد سبب هذا مشاكل عديدة لبلدانهم .

ولننظر في امثلة قليلة في هذا الصدد .

قبل قيام الحكم العسكري في العراق في تموز ١٩٥٨ ، كان يصدر القمح ، وكان له اقتصاد متوازن بصورة عامة وبرنامج انماء في اوجه التنفيذي . وبعد سنتين من استيلاء ضباط الجيش على الحكم ، بات العراق يستورد القمح ، ووصلت شؤونه المالية العامة الى حالة يرثى لها .

والشئ نفسه تماماً يمكن ان يقال عن سوريا . ومصر بدورها ، غرقت في ديون تزيد على ٣،٠٠٠ مليون جنيه .

وفي البلدان الثلاثة المذكورة ، خسر الشعب حرياته الاساسية . وهاجر كثيرون من المثقفين لانهم لم يودوا قادرين على تحمل جو الحكم العسكري . وشهدت مصر التي كانت اغني بلد عربي في الشرق الوسط بالخبراء والفنيين نزفاً في

دفتها من اطباء ومهندسيين وعلماء . لقد هاجر جميعهم الى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا واستراليا .

وفي السودان ايضاً ، ارغم جو القمع العسكري زبدة اساتذة الجامعات والمحاضرين على ترك البلاد . وهناك ٢٠ منهم على الأقل في جامعة زاريا في نيجيريا .

ثمة ميل في البلدان الافريقية الحديثة الاستقلال نحو حكم الحزب الواحد ، وهو ميل يستدعي الدراسة بعناية . وقد اخترت لهذا التحليل انظمة حكم الحزب الواحد ، التي كانت لها تأثيرات مختلفة – في بلدان بائسة مثل غينيا والسنغال وتنزانيا وغانا .

الغريب ان بعض القادة الافريقيين يحبذون نظام الحزب الواحد كنظام حكم ديمقراطي وحيد يناسب افريقيا ، عزلينه عن الانظمة الديكتاتورية والتوتاليتارية التي عرفتها اوروبا خلال هذا القرن . انهم يقولون ان الشعب على الاقل يوافق على حكوماتهم ، ان لم يكن يختارها في انتخابات عامة ، وانهم يتمتعون بتأييد حزبي كبير .

انني اخالف هؤلاء الزعماء رأيهم ، وساشرح السبب . اولا ، التحليل :

غينيا : منذ استقلال غينيا في العام ١٩٥١ ، اصبح الحزب الديمقراطي الغيني القوة المسيطرة على جميع مستويات النشاط الانساني في البلاد . انه العضو الاعلى للدولة – فوق الحكومة – وبين يديه تكمن السلطات السياسية والفنية والاقتصادية والقضائية .

لقد قال الرئيس سيكوتوري إن المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه التنظيم الحزبي هو " المركزية الديموقراطية " – حتى انه من " القاعدة الى الرأس ، ومن الرأس الى القاعدة " تأخذ جميع القرارات مهما تكن طبيعتها بناء على ارادة اكثرية اعضائه .

ويختلف الحزب الديمقراطي الغيني عن معظم الاحزاب الافريقية الاخرى بتمسكه بقالب نظري تنبثق منه اعماله ، والسيد ، والمصدر الرئيس لهذه النظرية هو الامين العام ، سيكوتوري ، الذي هو رمز الامة .

ان المبدأ الاساسي هو سيادة الحزب على جميع نواحي الحياة ، سواء اكانت حياة الفرد ام الدولة . ان فلسفة سيكوتوري قائمة على " البحث عن استقلال المجتمع " .

ولتحقيق ذلك ، يتوجب على الحزب ان يستخدم اساليب للتنظيم السياسي الماركسية – اللينينية . ولكن الماركسية تعتبر وسيلة وليست غاية .

وبالاضافة الى ذلك ، يصر سيكوتوري على ان الدول الحديثة في افريقيا

سترفض الشيوعية لاعتبارات دينية ونظرية ، لان الشعب الافريقي متدين كثيراً . مهما تكن معتقداته . فالشيوعية ، برفضها للدين ، لن تكون مقبولة لديهم .

ويدور التحديد الذي يعطيه سيكوتوري للديمقوقراطية حول الاشتراك الشعبي في اعمال الحزب ، ولقد استعمل عبارة " ديكتاتورية " لشرح طبيعة الديموقراطية الغينية .

ان سلطة الحزب تستخدم لتوجيه الشعب ، وهذا شكل من اشكال الديكتاتورية . بيد انه يصف هذه الديكتاتورية بانها شعبية ، وديموقراطية لكون الشعب يشترك في جميع القررات الوطنية المهمة .

ولدى سيكوتوري تحديد خاص للديموقراطية . انه يقول : " ان افريقيا بجوهرها كومونوفراطية . ان العيش الجماعي ... يعطي الحياة والتقاليد الافريقية مسحة انسانية تحسدها عليها شعوب عدة . ولكن هذه الميزات نفسها تجعل الافريقي غير قادر على التفكير في تنظيم حياته خارج العائلة والقرية او العشيرة . ان صوت الشعب الافريقي لا وجه له ، ولا اسم " .

في رأيي ان سيكوتوري هو وطني مخلص وصادق ، ولكن لا يمكن وصفه بانه مفكر عظيم . انه في هذا السباق ، حتماً ليس في مستوى جوليوس نيريري او كوامي نكروما . وفي الواقع ، غالباً ما يذكرني سيكوتوري بزعماء النقابات في السودان .

السنغال : وفي السنغال ايضاً ، تخضع الحياة السياسية لسيطرة الحزب الحاكم حزب الاتحاد السنغالي الذي تأسس في العام ١٩٥٩ بإدماج الاحزاب الكبرى في البلاد .

ويختلف مفهوم المركزية والديموقراطية السنغالي عن المفهوم الغيني . ان الحزب يشرف على نشاط الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكم ، ولا يخطط له او يفرضه . وخصوم الحزب يتهمونه بانه اقل تنظيماً وتماسكاً من جميع الاحزاب صاحبة القوة مثل الحزب الديموقراطي الغيني . غير ان المعارضة ليست قوية ، بفضل الرقابة ومنع الاجتماعات . والحزب الحاكم يتمتع بثقة معظم السنغاليين .

ومثل سيكوتوري في غينيا ، ان ليوبولد سنغور هو رمز الامة . وكالمرشد الفكري لحزب التقدم السنغالي يعتبر من اعظم السياسيين النظريين الذين انجبتهم افريقيا .

تنزانيا : تنزانيا هي النموج الافريقي الشرقي لنظام الحزب الواحد ، المنبثق من الحكم الاستعماري البريطاني وليس الفرنسي .

ففي العام ١٩٦١ اصبحت تنغانيكا فور استقلالها ديموقراطية برلمانية تحولت بعد سنة الى جمهورية رئاسية . وقد خطط هيكلها الدستوري لتوافق مع نظام

الحزبين او الاحزاب العدة . ولكن تنزانيا اليوم تعمل بنظام الحزب الواحد .

وهكذا فاتهم ان مظهر الحزب الحاكم تانو (الاتحاد الوطني الافريقي التنزاني) هو عنصر حاسم ن لان هيكل الحزب وفلسفته وجميع التطوات يقررها عمل رجل واحد ، جوليوس نيريري .

ان نيريري ملتزم مفاهيم الديموقراطية والمساواة . لايمانه بكرامة الفرد وحقوقه بدلا من التشديد والتركيز على الحزب والدولة .

وقد اعتبر نيريري ، مثل زعماء آخرين في افريقيا ، ان ظهور نظام الحزب الواحد كان حتمياً ولازماً خلال فترة مناهضة الاسقلال والكفاح من اجل الحرية ، لان البلاد في مثل هذه الحالات يجب ان تكون متحدة ضد اي نفوذ خارجي . ولكن يجب ان يكون هناك بحث واسع في نطاق الحرب .

ولكن حتى هذه الديموقراطية داخل الحزب قادت الى تسريح اسوكار كامبونا الذي كان وزيراً للداخلية ، ثم للخارجية ، واخيراً للمواصلات وأميناً عاماً لحزب تانو . انه حالياً يعيش في منفى طوعي في لندن .

ولو استطاع نيريري ان يفرض مشيئته لكانت قاعدة حزب تانو اوسع مما هي عليه . لقد عجز عن اقناع تانو بانه يجب ان يكون اكثر من مجرد حزب عنصري . فالحزب لا يقبل اعضاء غير افريقيين ، ومع انه كان نيريري يشغل موقعاً استثنائياً لان الحزب كان ينتخبه رئيساً كل سنة .

ويقوم الحزب بنشاطات واسعة ، وله اقسام ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحزب تدير المدارس ومأوى النساء والشيوخ ، ورابطة الفتوة التي لا تضم التنزانيين الذين هم دون الثامنة عشرة بعكس الحركات المماثلة في غينيا وغانا .

وقد حاول حزب تاو ايضاً ان يتعاون مع مختلف الجماعات ، مثل الجماعات القبلية والتعاونيات الخ .... وكان احياناً يسيطر على نهجها السياسي . ولكن بعكس غانا ، لا تتعرض هذه الجماعات لاي ضغط للانضمام الى الهيكل الرسمي للحزب .

ان جوليوس نيريري اثار الاهتمام دائماً ، كرجل ذكي عالي الثقافة وحسن النية. انه ليس وطنياً متحمساً وصادقاً فحسب ، بل انه مفكر سياسي .

غانا – وغانا نموذج آخر للبلد الافريقي الناشئ السائر بخطى سريعة من الديموقراطية البرلمانية الى حكم الحزب الواحد . ولقد كان لساحل العاج ، كما كانت غانا معروفة قبل الاستقلال ، نصيبها من النزاعات القبلية . فقبيلة الشانتي ، مثلا ، كان لها حين الاستقلال مملكة ذات قوة كافية للانفصال عن البلاد عندما تحولت الى غانا المستقلة .

وكانت في البلاد ايضاً جماعات عرقية غير افريقية مستوطنه ، كاللبنانيين

والسوريين واليونانيين والهنود والباكستانيين فضلا عن الجالية البريطانية . وكانت الاستثمارات التجارية الاوروبية ضخمة وواسعة الانتشار .

وكان مؤسس حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحدة ، المحامي وعالم الاجتماع جوزف دنكواه الذي اصبح رئيساً له . وقد كان رجلا بارزاً ومثقفاً ، وخطيباً بليغاً ، وهو صاحب فكرة غانا كمثال ومبدأ للتطور . وقد غاص في اعماق تاريخ بلده ، غير اسم " غانا " الذي عمد فيه البلد الجديد .

وبعد ان اسس دنكواه حزب المؤتمر استدعي نكروما الذي كان في لندن ، في العام ١٩٤٥ ، وعرض عليه منصب امين عام للحزب . واعتقل الاثنان في شباط ١٩٤٨ والقي بهما في السجن . وخلال وجودهما في السجن ساءت علاقاتهما وحصل الانفصال الذي لم يرأب ابداً .

وقد دافع نكروما عن نفسه بمهارة فائقة امام لجنة التحقيق فافرج عنه . وانفصل عن دنكواه واسس جريدته " اكرا فنينغ نيوز " ، واسس حزب المؤتمر الشعبي .

وانضم الى حزب نكروما كثيرون من اعوان دنكواه . وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، فيما كانت البلاد سائرة نحو الاستقلال ، اصبح مؤسس حزب المؤتمر الشعبي رمزاً لمجتمع يبحث عن قائد وعن مكان وعن هوية وطنية .

واختار عبارة " الحكم الذاتي الآن " ، كشعار جذب تأييداً شعبياً اكثر مما جذبه شعار دنكواه الذي " الحكم الذاتي في اقرب وقت ممكن " .

ووسع نكروما قاعدة مؤيديه من " صبيان الفرندات " ، نسبة الى الصبيان المشردين الذين كانوا ينامون تحت شرفات منازل الاثرياء ، ضاماً اليها بروليتاريين من المدن .

كان نكروما ، وهو من المنطقة الساحلية ، يعرف انه لا يستطيع ان يتسلم السلطة من دون مساندة قبائل الشانتي التي تقطن في الداخل ، فتوغل في المنطقة بمساعدة اثنين من الرفاق المقربين كوجو بتوتسيو وكروبو اودوسيي ، كما تمكن من استمالة الطلاب في جامعة ليغون الذين اصبحوا رجال النخبة في مرحلة ما بعد الاستقلال .

كان ذكاء نكروما كافياً ليعي ان عليه ان يكافح الاقطاع والاستعمار على السواء . وقد قال ذات مرة ان زعماء القبائل سيفرون حفاة تاركين صنادلهم .

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ اعتقل للمرة الثانية ونقل الى سجن جيمس فورت في اكرا . وبعد ١٣ شهراً نال ٩٠ في المئة من الاصوات في اكرا في أول انتخابات برلمانية شهدتها البلاد . واصبح السجين رئيساً للوزارة فارضاً على الحكام الافراج عنه ، بفضل المساندة الشعبية الهائلة التي نالها .

وقد كان هذا الانتصار نتيجة للسحر الي امتازت به شخصية نكروما ، وابتسامته الآسرة وصوته المخملي ، والمساندة المستمرة من صديقه ومساعده جورج بيدما الذي مول الحزب شخصياً .

وبعد سنوات قليلة بعد الاستقلال اعطى الشعب لنكروما لقب " اوساغيفيو " (المخلص) .

وقد كنت انا ونكروما على خلاف في الرأي حول مختلف القضايا بما فيها القضية المطروحة كموضوع لهذه التأملات : قضية الديموقراطية .

عندما زرت غانا لاول مرة في ١٩٥٨ ، كان نكروما رئيساً للوزراة كزعيم لحزب المؤتمر . وكان الحزب المتحد المعارض لا يزال موجوداً ، وممثلا في البرلمان بنواب بينهم المحامي البليغ جوابيا ، صهر السير ستافورد كريبس .

وقد قلت لنكروما في اجتماعنا الاول : " انك تتمتع باكثرية مريحة جداً في البرلمان ، والمعارضة حيوية من اجل الحفاظ على النظام الديموقراطي . ولو كنت مكانك ، لعملت على تقوية المعارضة بدلا من قتلها " .

ولم يوافق نكروما ، بل اصر على ان المعارضة يجب ان تسحق .

وبالفعل ، سحقها .

وفي العام ١٩٦١ ، قال نكروما : " جميع الافريقيين يعرفون انني امثل افريقيا واتكلم باسمها . ولذلك لا يمكن ان يكون لافريقي رأي يختلف عن رأيي " ...

وكانت نتيجة شعور نكروما بانه معصوم من الخطأ ، انه بدأ سلسلة ممن حملات التطهير التي جرفت قادة المعارضة ، وفي مرحلة تالية ، معظم الرجال الذين كانوا من اقرب اعوانه ، قبل الاستقلال وبعده .

لقد ارغم كوني بوزيا ، زعيم الحزب المتحد ، المثقف والهادئ ، على نفي نفسه . والقى جوابيا في السجن . وتوفي جوزف دنكواه في السجن في ربيع ١٩٦٥ ، وذلك خلال المرة الثانية التي سجنه فيها نكروما . (عاد بوزيا منتصراً ليتزعم البلاد بعض الوقت بعد ان اطاح الجيش نكروما نفسه في شباط ١٩٦٦ ، ولكن اضطر مؤخراً الى العودة الى المنفى على اثر انقلاب عسكري جديد . ولسوء الحظ هذه هي سنة الحياة السياسية) .

وازيح مؤمنون قدماء مثل بوتسيو وغوديما وكروبو وادوسيي — وكلهم من وزراء حكومة نكروما بعد الاستقلال ، ازيحوا بصورة تدريجية من الميدان ، إما بالسجن او المنفي او الابعاد عن حضرة الاوساغيفيو .

واتهم الوزيران السابقان ومساعدا نكروما ، اكو أدجي وتاويا ادامافيو بمحاولة اغتيال المخلص ، وحكما بالاعدام .

وعندما سمعت بنبأ الحكم بالاعدام ، بعثت برسالة شخصية الى نكروما راجياً

منه ان يستخدم صلاحياته ويخفف الحكم ، وناشدته ان يثبت ان العدالة الافريقية تمتاز بالرحمة .

وقد لبى المخلص ندائي ، وخفف حكم الاعدام الى السجن مدى الحياة . وقد افرج عن ادجي وادامافيو بعد خلع نكروما .

كزعيم ، امتاز نكروما بالسحر وبعد النظر . وكان ارتقاؤه الحكم اشبه بظاهرة ، ولكنه فقد جاذبيته عندما افسد السلطة الموكلة اليه .

وهكذا ، نرى نظام الحزب الواحد ، في قيد العمل .

اولا ، يجري التخلص من المعارضة الآتية من خارج الحزب . ثم يجري خنق همسات الرفض التي تسمع داخل الحزب نفسه . والرجال الذين ساندوا الزعيم اصلا ، يظهرون .

ان البلدان الثلاثة الاخرى التي حللنا انظمة الحزب الواحد فيها : غينيا والسنغال وتنزانيا ، لم تتعرض للانقلابات المضادة ، ولم تكبلها القروض الخارجية كما حدث لغانا خلال السنوات القليلة الماضية .

ولكنني اكرر انني اؤمن بأن هناك اخطاراً كهذه كامنة في انظمة حكم الحزب الواحد .

٣٣ - الديموقراطية الحقيقية والديموقراطية الشعبية

كافة البلدان الافريقية كان لها ، او لا يزال ، اشكال من الحكم مستمدة الى حدّ بعيد من نظام الدول الاستعمارية التي انفصلت عنها . وقد اقامت الدول الافريقية الحديثة التي كانت سابقاً تحت الحكم البريطاني انظمتها الحكومية الاولى على غرار الديموقراطية البريطانية .

غير ان مثل هذه الانظمة في بلدان عديدة من العالم الثالث ، ولا سيما في افريقيا ، تعرضت للتغيير وكان غالباً تغييراً جذرياً ، منذ الاستقلال . بيد انه من الملاحظ ان نظام حكم ما لا يزال يوصف بانه ديمقراطي – حتى ولو كان يختلف اختلافاً اساسياً عن العناصر الاساسية التي تحدد الديموقراطية .

وهكذا ، تطالعنا تعابير مثل " ديموقراطية شعبية " تكون غالباً في حقيقتها نظام حزب واحد يشدد على معصومية " حزب الشعب " او " الديموقراطية المراقبة " التي هي عادة ديكتاتورية عسكرية او بيروقراطية .

ان العناصر الاساسية للديموقراطية – وليس للديموقراطية البريطانية – هي الاقتراع السري ونشوء احزاب مخاصمة لها سياسات معادية ، تعطي الناخب مجال الاختيار .

هذه هي المؤسسات التي تتطلب حريات اساسية ، وهي اول من يقمعها نظام الحكم الدكتاتوري : حرية الكلام والاجتماع .

والديموقراطية تعتمد ايضاً على عدد كاف من الناخبين المثقفين الذين يستطيعون التمييز بين الشعارات المستمرة من السياسات الحقيقية ، وتلك المتعلقة بالنعرات الشعبية .

انه لوضع خطير ان يتمكن حزب ينادي بحكم البروليتاريا من ان يستغل شعارات حرية الكلام من اجل الوصول الى السلطة ، ثم يعمد الى قمع تلك الحرية الاساسية والغائها فور الوصول الى الحكم .

ان هذه التأملات ، منبعها ما حدث في عدد من بلدان العالم الثالث وخاصة في افريقيا ، بعد نيل الاستقلال .

ان المطالبين بالحق في الحكم الذاتي ، قبل ان نالت بلداننا الاستقلال ، كانوا في معظمهم من الوطنيين الفاعلين من الطبقات المثقفة . ورجل الشارع لم يعرف ان الاستقلال لن يكون ، ولا يستطيع ان يكون ، علاجاً سحرياً لجميع الامراض

السياسية والاقتصادية .

والسياسيون بدورهم لم يعوا ، بعد تحقيق هدف الحكم الذاتي ، والاهمية القصوى للمحافظة على ثقة العالم بالاستقرار الاقتصادي للبلاد .

انني اؤمن بان قيام نظام حكم سياسي جديد في بلد فتي يجب ألاّ يصور على أنه نزيه بتغيير جذري في التركيب الاجتماعي . والرجل العادي يجب ألاّ يعطى انطباعاً بان احوالة الاقتصادية سوف تحسن فور نيل الاستقلال ، وخطر التغيير الجذري يجب ألاّ يودي بالثقة التجارية .

ان هذه امور تقود الى الاضطراب السياسي والاقتصادي العنصرين الحاسمين اللذين عرقلا تطور المؤسسات الديموقراطية في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال . وأطاحتها اما بقيام نظام الحزب الواحد فيها ، وإما بالانقلابات العسكرية .

وعدم الاستقرار السياسي ايضاً يجعل المحافظة على النظام والقانون صعبة .

ان الحكم في جوهره يعتمد على الثقة بامكان المحافظة على الأمن الاجتماعي. وهذا بدوره متوقف على التقيد العام بالقوانيين والاتفاقيات ، سواء من قبل الحكام او المحكومين .

ان اي تغيير في مبادئ النظام القضائي يخل بهذه الثقة ، لان القانون والعدالة ليسا شيئاً واحداً . انه لمن المستحيل في مثل هذه الاجواء انشاء جيل من السياسيين المقتدرين الذين يعرفون كيف يطبقون ميزان الاقناع والقوة الحساس جداً – اقناع مخالف القانون – من اجل اقامة مجتمع مستقر .

ان الديموقراطية وحدها قادرة على تأمين الظروف التي يبلغ فيها السياسيون مستوى رجال الدولة بعد الخبرة التي يكتسبونها خلال سنوات طويلة في المناصب. اما في النظام الذي هو اقل من ديمقراطي فالمصلحة الشخصية والطموح يصبحان الوسيلة الوحيدة للمحافظة على المناصب ، بدلاً من الاعتماد على قرار الناخبين وموافقتهم على السياسة التي تكون في مصلحة البلد .

لقد نسينا نحن الافريقيين ، او غالباً تجاهلنا اسس الديموقراطية هذه . واملنا ان الجيل الجديد من السياسيين ، سيبعث الحياة مجدداً في هذه الاسس ، او انه لن يتجالها على الاقل – وذلك من اجل البلاد ، اذا لم يكن من اجل الافراد .

لقد اختار السياسيون الوطنيون في المستعمرات البريطانية السابقة ، الذين تمثلوا بنظام التمثيل البريطاني ، شعار " رجل واحد ، صوت واحد " خلال النضال من اجل الاستقلال ، لما كان لهذا الشعار من جاذبية لدى الاكثرية .

ان هذا النظام الانتخابي لا ينتج تمثيلاً نسبياً ، حتى للرأي السياسي : انه يحبذ نظام الحزبين ، ويعزز الاكثرية الحاكمة – وهذا امر مستحب ، من دون شك .

غير ان مسألة التمثيل يجب ان تدرس مجدداً في كل بلد ، انطلاقاً من طبيعة السكان والنظام الاجتماعي . ومع ان معظم اساليب التمثيل النسبي تستوجب ان يكون هناك ناخبون مثقفون ، فيمكن استخدام اشكال اخرى للتمثيل اقل تطوراً في المجتمع غي المتعلم .

ان قضية التمثيل هي في معظم البلدان الافريقية ، اصعب معضلة في صياغة الدستور لان وراء هذه القضية تقف مسألة السلطة السياسية . فمهما يكن النظام الذي يتم تبنيه ، فانه سيفيد مجموعة واحدة من السياسيين على المدى القصير ، سواء أكانت الانقسامات بين الاهلين قبلية أم دينية أم عنصرية .

ولنأخذ السودان مثلا :

لقد جابهنا منذ البداية مشاكل صعبة تتعلق بالتمثيل وباقامة الدوائر الانتخابية في بلد مساحته حوالي مليون ميل مربع ارضه مختلفة الاشكال من الناحية الطبيعية ولشعبه انتماءات قبلية او دينية مختلفة .

ولقد اتبعنا في مناقشاتنا البرلمانية انظمة مجلس العموم البريطاني ، فحافظنا على مستوى رفيع . ومع ذلك ، يجب الإقرار بان مظهر بعض نواب مناطقنا الريفية كان اقليمياً ، وكذلك اهتماماتهم . فقد اصروا على البحث في مشاكل مناطقهم ودوائرهم الانتخابية ، وطالبوا الحكومة بمزيد من الخدمات التربوية والصحية ، وبمزيد من الطرق والابار لمناطقهم . انهم لم يهتموا ، بل ولقد عجزوا ايضاً عن الاشتراك في البحث في شؤون البلاد العامة المالية منها والاقتصادية والدفاعية والعلاقات الخارجية .

انني لا اقول ان الديموقراطية فشلت في السودان ، بل أقول انها لم تعط الفرصة الكافية .

لقد دامت ديموقراطيتنا ثلاث سنوات بالتمام بعد الاستقلال ، حتى استيلاء الجنرالات على الحكم . وبعد ست سنوات من الحكم العسكري ، اعدنا الديموقراطية من العام ١٩٦٤ . وبعد اربع سنوات ونصف السنة عاد الكولونيلات : مجموع سبع سنوات ونصف السنة من الديموقراطية خلال ١٦ سنة من الاستقلال .

ان جوهر الديموقراطية هو التمثيل وسيادة حكم القانون . يجب عدم اعتقال اي فرد من دون العودة الى القانون ، يجب عدم وضع اي شخص في السجن من دون اتهام . وعلى كل مواطن ان يحترم قوانين البلد وحرية الاخرين .

والناس في بلدنا ، يسيئون استعمال الحرية المعطاة لهم بموجب الدستور والقانون . وقد ادى ذلك الى خسارتهم جميع الحريات الاساسية معاً .

لقد كانت الصحافة فوضوية وغير مسؤولة في انتقادها للحكومة ، بدلا من ان تكون موضوعية وبناءة . وعندما اضبحت في ايدي الكولونيلات دفعت الثمن:

لقد اممت .

طالماكنت اؤمن بأن علاج الديموقراطية غير الصحية هو تأمين المزيد من الديموقراطية والحريات ، وليس القمع . بهذا ، اعني ان الديموقراطية يجب ان تبدأ في جذور المجتمع القروي وترتفع الى مستوى البرلمان عن طريق الممثلين المنتخبين . ان الحرية هي الضمانة الوحيدة لكي تكون الديموقراطية قادرة على منع زعيم الحزب من اساءة استخدام سلطته ، وتنتقد اياً من اعماله ، حتى لا يتم اي شئ في الظلام .

ان الديموقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يمكن ان يتم في ظله التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحكومي .

واذا كانت البلدان الافريقية تنوي بناء انظمة سياسية صالحة ، فلا يمكنها ان تتبنى نظام الحزب الواحد ، او تنجرف نحو الديمقراطية العسكرية .

ان الديموقراطية ، التي تسمح بان يكون هناك اختلاف في الاراء داخل الدول وبين الدول يمكنها ان تخطاها جميعها ، لانها تسمح بنمو البلاد نمواً مستقراً .

أن منتقدي افريقيا الغنية – وهناك الكثير منهم – يقولون : لماذا لم يفكر السياسيون هكذا قبلا ؟ لماذا تركوا الباب مفتوحاً لنظام الحزب الواحد او الحكم العسكري ؟

ان جوابي هو ان سياسيين كثيرين كانت لهم افكار صحيحة ولكنهم لم يتمكنوا من توسيع هذه الافكار لاسباب عديدة ، منها اسباب شخصية واخرى خارجة عن ارادتهم .

ان المرحلة الحالية التي تتميز بسيطرة الحزب الواحد ، او الزعامة العسكرية، ما هي الا واحدة من مراحل التطور السياسي لهذه القارة الافريقية الشاسعة النابضة . انها مرحلة ستنقضي حتماً ، لتعطي الديموقراطية فرصة اخرى .

٣٤ - الوحدة العربية والتفرقة العربية

نشأت فكرة الجامعة العربية اصلا ، كأساس محتمل للوحدة العربية الحقيقية. واليوم بعد انقضاء ٢٨ سنة ، يبقي الجواب عن السؤال : " هل تخدم الجامعة العربية كأداة للوحدة العربية " ؟ لا .

لقد اعطت الجامعة العربية للعالم ، في مناسبات قليلة ، وجه وحدة عربية صامدة نسبياً . ولكن الحقيقة المؤسفة هي ان الخلافات والنزاعات والحروب السافرة قد نسفت وحدة العائلة العربية .

ولنتتبع خيط التاريخ في هذا الهلال العربي المارد ، الذي يوصف غالباً بـ" الهلال الخصيب " ، الذي اظلمته الحروب والعواصف والخيبات وقتال الاخوة الذي يتميز به عصرنا .

قبل ان اهداهم النبي محمد (صلعم) الديانة الاسلامية ، لم يكن العرب اكثر من مجرد مجموعة من القبائل المتناحرة لا عنصر موحد بينهم سوى لغتهم . وقد ربطهم الدين الاسلامي بقضية الايمان المشتركة . وقد اعطاهم ايضاً تعصباً حماسياً ، فنشروا دينهم الجديد ولغتهم في جميع الارجاء ، وغزوا بلاد فارس والهند واجزاء من الصين ، واطاحوا حكام سوريا ولبنان ومصر وشمال افريقيا وتوغلوا حتى اسبانيا وجنوب فرنسا . وبنت الامواج المتعاقبة من الغزاة العرب المنتصرين امبراطورية ، واسست حضارة وثقافة جديدة – مبنية على الاسلام . ومثل جميع الامبراطوريات وصلت الى ذروة المجد ، ثم انحدرت واصبح العثمانيون الاتراك ورثة جميع اراضي الامبراطورية الاسلامية بصورة تدريجية ما عدا التخوم، فلم يعد العرب اسياداً ، على بلادهم .

وتبع ذلك عصر مظلم للعرب دام اكثر من ثلاثة قرون ، ولكن في اواسط القرن التاسع عشر ظهرت البوادر الاولى ليقظة التراث العربي وذلك على شكل النشاط الثقافي للسوريين واللبنانيين .

وقد ايقظ ذلك شعوراً بالقومية العربية في البلدان التي تتكلم اللغة العربية ، لا سيما في سوريا العظمى وبلاد ما بين النهرين ، غير ان شبه الجزيرة العربية بقيت غارقة في التخلف التاريخي . وكان لمصر والسودان معضلاتهما ، وكان معظم افريقيا الشمالية تحت الحكم الفرنسي والمناطق الباقية تحت السيطرة الايطالية .

وقبل الحرب العالمية الاولى انشأ الطلاب العرب في الخارج منظمات تدعو الى القومية العربية .

غير ان دعاة الوحدة العربية في العام ١٩١٤ كانوا قليلي العدد .

وبعد الحرب ، أصيب العرب الذين قاتلوا الى جانب الحلفاء ، بخيبة أمل من شروط التسوية التي تمت على حساب مصير البلدان التي كانت سابقاً تابعة للامبراطورية العثمانية . وفي العام ١٩١٨ ، قدم المؤتمر السوري العام مذكرة الى لجنة كينغ – كرين ، مطالباً بالاستقلال السياسي المطلق والتام لسوريا ضمن حدود واضحة المعالم .

وقد احتج المؤتمر نفسه الذي انعقد في دمشق بعد ستة واحدة بأن الحلفاء لم يفعلوا شيئاً منذ انتهاء الحرب العظمى لانهاء الاحتلال العسكري واقامة حكم سوري . واتخذ المؤتمر قراراً يعلن :

" -١ الاستقلال التام لبلدنا السوري ضمن حدوده الطبيعية – بما فيها فلسطين – على اساس نظام حكم مدني .

" -٢ ضمان حقوق الاقلية (غير العربية) .

" -٣ رفض النوايا اليهودية بتحويل فلسطين الى وطن قومي لليهود او الى مكان يهاجرون اليه" .

واعلن القرار اختيار الامير فيصل – نجل الملك حسين ، ملكاً دستورياً على سوريا ، باسم الملك فيصل الاول .

وبالنسبة الى لبنان ، قال القرار المتخذ في دمشق انه في ظل نظام ادارة غير مركزية ، سيعطي الاعتبار الكافي للاماني الوطنية اللبنانية في ما يختص بالادارة في المناطق الواقعة ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب ، شرط ان يبقى لبنان بعيداً عن النفوذ الاجنبي .

وطالب المؤتمر بالاستقلال التام للعراق . شرط ان يكون هناك اتحاد سياسي واقتصادي بين العراق وسوريا .

من السماجة التكهن ان " لو " التاريخ – الا اذا كانت " اللوات " تتعلق بدرس يجب تعلمه . وفي هذه القضية بالذات لو كان الحلفاء وافقوا على مطالب المؤتمر السوري العام للسنة ١٩٢٠ ، لكان شكل الشرق الاوسط بكلتيه قد تغير . وما كانت تجزئة المنطقة الى دول صغيرة قد تمت ، وما كان قد فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على المنطقة ، ولما خلقت اسرائيل – ولما وقعت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

ولكن كأن هذا " اللو " الكبير في تاريخ الشرق الاوسط لم يكن . فالحلفاء لم يعيروا آذاناً صاغية . وبعد احدى عشرة سنة اتهم المؤتمر العربي الوطني

الذي انعقد في القدس الحلفاء بالتآمر لفصل سكان كل بلد عربي عن اخوانهم المواطنين في البلدان الاخرى .

وقد سبق هذا الاستنكار المرير المؤتمر الاسلامي العام الذي اعلن ان :

" أ- البلدان العربية تشكل وحدة لا تتجزأ . والامة العربية تستنكر التجزئة التي اخضعت لها .

" ب- كافة الجهود العربية يجب ان توجه نحو هدف واحد : الاستقلال التام والوحدة .

" ج- وبما ان الامبريالية تتعارض تعارضاً كلياً مع كرامة العرب واهدافهم ، فان الامة العربية سترفضها وتعارضها بكل قواها " .

ان صيغة ذلك البيان تظهر ان الحركة العربية في ذلك الوقت كانت اقرب الى فكرة الوحدة العربية من حلف الجامعة العربية الذي قام بعد وقت طويل .

وقد حاولت الحكومة البريطانية في السنوات الاولى للحرب العالمية الثانية كسب تاييد القادة العرب في سوريا ولبنان والعراق ، باظهار التأييد للتدابير الهادفة الى جمع الشمل العربي على الصعيد الاقليمي . وقد اعلن وزير الخارجية انطوني ايدن السياسة البريطانية الجديدة تجاه العرب في ٢٩ ايار ١٩٤١ اي بعد يوم واحد من فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد نظام الحكم المسنود من بريطانيا في العراق .

ثم كرر ايدن في العام ١٩٤٣ رغبته في تعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين حكومته والبلدان العربية .

وجاءت الردود الاولى على مبادرات ايدن من نوري السعيد رئيس وزراء العراق. فقد دعا مخاطباً وزير الدولة البريطاني في القاهرة ، في مطلع العام ١٩٤٣ ، الى قيام اتحاد فوري بين سوريا وفلسطين ولبنان والاردن في رعاية الامم المتحدة، وقيام " جامعة عربية " تتشكل في البداية من العراق والدولة السورية الجديدة ، وتكون مفتوحة على جميع البلدان العربية .

واقتراح ان يكون للجامعة العربية مجلس دائم مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية ومراقبة النقد والمواصلات والجمارك والتربية وحماية حقوق القليات . وتضمن الاقتراح ان تكون هناك ادارة خاصة ذات ضمانات دولية للمسيحيين في بيروت ، ومنح اليهود الساكنين في فلسطين شبه استقلال ذاتي في المناطق التي يشكلون فيها اكثرية السكان ، ثم تدويل مدينة القدس .

ورد زعماء عرب آخرون بطرق مختلفة على الدعوة التي وجهها انطوني ايدن. ففي شرق الاردن ايد الامير عبد الله خطة تشكيل دولة سورية كخطوة اولى تتالف من فلسطين وشرق الاردن وسوريا ولبنان ، وتكون الدولة برئاسته ، على ان

يتبع ذلك قيام وحدة فدرالية بين سوريا والعراق ودول اخرى ، تكون ذات سياسة خارجية منسقة ، وكذلك مؤسساتها الدفاعية والاقتصادية والتربوية . وتكون رئاسة الاتحاد العربي بالتناوب بين الدول الاعضاء .

واعلن رئيس وزراء مصر النحاس باشا في ٣٠ آذار ١٩٤٣ انه درس خطاب ايدن، وتوصل الى استنتاج ان على الحكومة المصرية ان تعرف اولا آراء مختلف البلدان العربية واهدافها .

وبعد سلسلة من المباحثات مع القادة العرب ، دعاهم النحاس باشا الى مؤتمر مشترك يعقد في الاسكندرية في ٢٤ أيلول ١٩٤٤ .

كان هدف المؤتمر ايجاد التنظيم الهيكلي المناسب للاتحاد العربي المقترح انشاؤه . وقد تم استبعاد فكرتين بادئ ذي بدء : فكرة انشاء دولة واحدة ذات سلطة سياسية مركزية . وفكرة اقامة دولة فدرالية ذات مجلسين تشريعي وتنفيذي لهما سلطة سياسية كاملة على القضايا الفدرالية . وقد تم الاتفاق على اتحاد فدرالي غير مترابط يركز على التنسيق والتعاون .

وفي الحقيقة ، خلقت جامعة الدول العربية المستقلة بموجب اتفاق بات يعرف باسم " بروتوكول الاسكندرية " ، وقد نص ان يكون للجامعة مجلس تتمثل فيه على اساس المساواة .

ولم يأت اي ذكر للدفاع المشترك والسياسة الخارجية التي اقترحها نوري السعيد في البروتوكول الذي ركز على النشاط الفني والاداري للجامعة بدلا من التنسيق السياسي الحقيقي الذي يوفر الروابط الثقافية والاقتصادية التي اراد ان يراها ايدن .

كانت اهداف الجامعة العربية ، البعيدة حتى الآن عن هدف الوحدة العربية الاشراف بصورة عامة على سير العلاقات بين البلدان العربية وتنسيق سياساتها ووضع خطط التعاون بينها وحماية سيادتها واستقلالها .

ولم تتضمن الصيغة النهائية لميثاق الجامعة العربية ، التي انجزت في آذار ١٩٤٥ ، اي اشارة او ذكر للوحدة في النهاية بل شددت على احترام سيادة كل بلد عضو واستقلاله .

ووافق المؤتمر العربي العام الذي انعقد في القاهرة في ١٧ آذار على مسودة الميثاق وبعد ثمانية ايام وقعت عليه كل كل من مصر والعارق ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن .

واقتصرت عضوية الجامعة على البلدان العربية المستقلة . والطريقة التي صيغت بها المعاهدة اظهرت ان الجامعة ما هي الا مجرد منظمة لتنظيم نشاط اعضائها والمحافظة على السلام في ما بينهم : وقد جعلت المعاهدة الوحدة

السياسية مستحيلة بتركيزها على سيادة الدول الاعضاء واستقلالها .

وفي العام ١٩٥٠ انجز الاعضاء السبعة الاصليون المعاهدة الملحقة التي عرفت رسمياً باسم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون بين دول الجامعة العربية . وسرى مفعول هذه المعاهدة في آب ١٩٥٢ .

واقامت المعاهدة ثلاثة مجالس جديدة – مجلس الدفاع المشترك ، والمجلس الاقتصادي ، واللجنة العسكرية الدائمة – وقد سمح فقط للدول الموقعة بالانضمام اليها . وكان مجلس الدفاع المشترك مسؤولا عن شؤون الامن المشترك بما فيها استخدام القوة المسلحةلصد اي عدوان واستعادة الامن والسلام ، وتنسيق الموارد العسكرية ووضع الخطط للدفاع المشترك .

ان الجامعة العربية ليست صنيعة انطوني ايدن الذي كان وزيراً للخارجية البريطانية آنذاك ، كما يزعم بعضهم احياناً .

ان جذور فكرة اقامة الجامعة العربية تمتد الى الحركة الوطنية العربية في إبان الحرب العالمية الاولى ، وقد أحييت الفكرة خلال الحرب العالمية الثانية من قبل الوطنيين العرب الذين بدأوا حركة التحرير العربية في الهلال الخصيب .

ان ميثاق الجامعة العربية لم يهدف الى وحدة عربية ، حتى ولا الى وحدة فدرالية بين البلدان ، بل ان هدفه كان انشاء منظمة اقليمية من اجل التعاون ، خارج الميدان السياسي في البداية . ولكن السياسة دخلت ضمن صلاحيتها في وقت لاحق .

غير ان عدم فعالية ميثاق الجامعة العربية ظاهر في عدة نواح :

فبادئ ذي بدء ، قرارات المجلس غير ملزمة الا للدول التي توافق عليها ، لان المادة السابعة من الميثاق تذكر ان " القرارات المتخذة بالاجماع في المجلس ملزمة لجميع البلدان الاعضاء . وفي كلا الحالين تطبق مقررات المجلس في كل بلد بموجب قوانين هذا البلد " يجعل الاصرار على التقيد الدقيق بالقرارات امراً صعباً . كما ليست هناك نصوص معنوية تلزم بلداً عضواً بتكييف سياسته مع مقررات المجلس . ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، في هذه الناحية على الاقل ، هو اكثر فعالية من ميثاق الجامعة العربية . فمقررات منظمة الوحدة الافريقية تضع التزامات معنوية على جميع الاعضاء مع ان الميثاق يحرص على ان يجعل اي قرار حيوي صالحاً بعد موافقة اكثرية ثلثي الاصوات على الاقل .

وثمة ثغرة أخرى في ميثاق الجامعة العربية ، وهي عدم وجود نص يتعلق بهيئة مصالحة . فالمادة السادسة تجعل من المستحيل على الجامعة ان تخذ اي قرار باكثرية الاصوات في حال وقوع خلاف بين بلدين عضوين ، لانه في حال الاعتداء، او التهديد بالاعتداء " فالمجلس سيقرر باجماع الاصوات التدابير اللازمة لصد

الاعتداء " . والواضح هنا ان الاجماع في مثل هذه الحالات بعيد الاحتمال .

ان الجواب عن سؤال : " هل تخدم الجامعة كأداة للوحدة العربية " ، هو .... لا .

ان صيغة الميثاق تجعل هذه الوحدة مستحيلة ، وذلك انطلاقاً من اصل الجامعة . وقد ساعدت الخلافات التي نشأت داخل الجامعة وخارجها مع ازدياد عدد اعضائها ، على توسيع شقّ الخلاف بين البلدان العربية بدلا من توحيدها .

وهل يمكن تعديل ميثاق الجامعة تعديلا مفيداً ، بحيث يصبح اكثر توافقاً مع هدف الوحدة العربية ؟ انني اعتقد ان هذا ليس مستحيلا شرط ان يرغب العرب فعلا في جعل الجامعة العربية اداة للوحدة العربية .

ولكن يجب ألا ننسى ان ثمة صعوبات عظيمة وعراقيل عديدة على درب الوحدة العربية .

فالامة العربية ، في الدرجة الاولى ، منتشرة في شمال افريقيا ، من المحيط الاطلسي حتى البحر الاحمر ، والى اسفل في اتجاه قلب افريقيا . انها تشمل جميع بلدان الهلال ، وشبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي . والفوارق غير منظمة بين المقاييس التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان. يوجب جلبها الى مستوى مشترك اعلى قبل تحقيق أي وحدة عربية .

وثانياً ، قامت في كل من هذه البلدان خلال الحكم العثماني على البلدان العربية ، وخلال الاحتلال الاوروبي او حكم الانتداب ، طبقة من الاشخاص لها مصلحة في جعل السلطة الاقتصادية والاجتماعية تحت سيطرتها . وبالتالي ، انصبت جهود هذه الطبقة على ابقاء بلدانهم مستقلة بدلا من توحيدها في جسم سياسي واحد .

وثالثاً ، هناك انظمة حكم مختلفة ، ومتعارضة في العالم العربي ، فهناك جمهوريات وديكتاتوريات عسكرية وانظمة الحزب الواحد (الديكتاتورية) وملكيات تقليدية .

بالاضافة الى ذلك ، هناك خلافات عقائدية سببتها الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية .

ان هدف الوحدة لا يزال بعيد المنال . ولكن بالرغم من جميع العوائق ، اعتقد ان الوحدة العربية يمكنها ان تتحقق في المستقبل ، بصورة تدريجية وسلمية ، ومن دون قوة .

٣٥ - الوحدة الافريقية - الحلم المستحيل

الوحدة حلم يجب ، ويا للاسف ، ان يبقى حلماً ، ولا ارى املاً بانه سيتحقق في اوقاتنا هذه .

لقد طرح القادة الافريقيون ، ولا سيما الراحل كوامي نكروما ، فكرة وحدة جميع افريقيا ، بكثير من العواطف وثابروا من اجل تحقيقها . ولكن العراقيل التي تعترض تحقيق الفكرة كبيرة - ولعلها اعظم من العراقيل التي تعترض الوحدة العربية .

انني اعرف ان اكثرية القادة الافريقيين يوافقون معي على هذه النقطة . فلقد كان هؤلاء القادة مشغولين بصورة رئيسية بشعوبهم المضطربة ، او بمشاكلهم مع الجيران المباشرين ، واعتقد انه لم يكن هناك وقت كاف ، وله ميل نحو الرؤيا الحقيقية لوحدة القارة الافريقية .

لقد خرجت افريقيا من اعماق الماضي ، كما فعلت الامة العربية . وكالشعب العربي ، تعرض الافريقيون لتجارب مختلفة على دروب التاريخ . ولمن يتمكن الافريقيون الا مؤخراً ، وبعد مرور وقت طويل ، من رؤية العوامل الموحدة في مصيرهم واحوالهم ، حتى قبل ما يناهز العشر سنوات ، كان يجري استغلال الفوارق الافريقية الغنية الملونة ، كوحدات منفصلة ، كيانات فردية .

ان لافريقيا طبيعة متفاوتة طبوغرافياً وجغرافياً بحيث تصعب ادارتها بواسطة تنظيم قاري واحد . فالقارة يقطنها عدد من الجماعات العرقية السلالية المختلفة التي تراوح بين البربر والعرب في شمال افريقيا ، والنيلوخيين والحاميين وشبه الزنوج في الشرق الاوسط والفولافي والتوكورور والزنوج في غرب افريقيا .

وحتى في السودان ، كان من الصعب جداً تحقيق الوحدة بين الجماعات العرقية في بلد واحد .

والشعوب الافريقية ، بعكس القبائل العربية التي لها قاسم مشترك اللغة اولا والدين ثانياً ، ليست لها لغة مشتركة ، ولها مذاهب ومعتقدات متعددة . وفي حالات عديدة ضاع تراث ما قبل الاستعمار في غياهب الزمن ، وما تعرفه الان هو التركة التي خلفها الاستعمار . ولذلك ، يجب استخدام اللغات العربية والانجليزية والفرنسية في اي مؤتمر للدول الافريقية ، ويجب استخدام حشد كبير من المترجمين في كل مرة .

واذا نظرنا الى اللغات الافريقية المحلية ، فهناك المئات من اللهجات وقليل من الاحرف الهجائية ، ولا قواعد او ادب . لذلك ، من غير العملي استخدام اي تعبير لغوي واحد في افريقيا كلغة مشتركة . وهذا النقص في العامل اللغوي الحيوي الموحد ، يعكس الاختلافات في الخلفية التاريخية والاجتماعية لكل بلد . والمفارقات في المقاييس التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدان القارة .

ومع ذلك ، فحلم الوحدة الافريقية قد سمع صوته – ليس كهدف اقتصادي واجتماعي فحسب بل كهدف سياسي ايضاً .

وقد اثار كوامي نكروما فكرة انشاء حكومة اتحادية للبلدان الافريقية في المؤتمر الاول لرؤساء الدول الافريقية الذي عقد في اديس ابابا في ايار ١٩٦٣ الذي وقع فيه على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ولكن الفكرة هزمت .

وفي مؤتمر قمة اكرا في ١٩٦٥ ، طرحت الفكرة مجدداً ، ولكن الاقتراح هذه المرة دعا الى انشاء مجلس تنفيذي بدلا من حكومة اتحاد كاملة . وهزمت الفكرة مرة اخرى .

واثيرت للمرة الثالثة بعد عام واحد في اديس ابابا بصيغة معدلة ، ولكنها لم تلق تأييداً .

انه من الطبيعي ان لا تنجح فكرة انشاء حكومة واحدة لافريقيا بالنظر الى الفوارق في المقاييس والمفاهيم والاحوال في القارة . فالعمل ، ضمن مثل هذه الحكومة سيكون شاقاً ، ان لم يكن مستحيلا . وعلاوة على السياسة فالادارة ستصطدم بصعوبات جمة الجغرافية منها واللغوية والمواصلات .

ان نظرة الى مختلف أرجاء افريقيا الشاسعة ، قد تدل على ان الحل الوحيد كامن في خلق اتحادات فدرالية اقليمية – اتحاد للشمال واخر للغرب ، وثالث للشرق الاوسط .

وقد كانت الدلائل تشير في الازمنة المعاصرة الى وجود ميل نحو مثل هذه التكتلات وذلك وفقاً لحقائق جغرافية ، مع ان التركيز الرئيس كان على التعاون الاقتصادي – ولم يكن ذكر السياسي الا امراً عارضاً .

وفي وسع الفدراليات الاقليمية المذكورة اعلاه ، ان تنضم على المدى البعيد في كونفدرالية كبرى . ولكن هذا امر عائد الى المستقبل ، وخلال ذلك ، ووفقاً لمتطلبات الاوضاع السائدة ، تسدي منظمة الاوحدة الافريقية خدمات جلى في مجال الجمع بين مختلف البلدان وزعمائهم ، ومساعدتهم على التعاون في ميادين الاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية .

ان الخطوة التي آمل ان تتخذها منظمة الوحدة الافريقية في النهاية هي خلق

المجلس التنفيذي ، الذي سيعمل خلال الفترات التي تفصل مؤتمر قمة عن آخر ليعالج القضايا الملحة ، ويضمن تطبيق المقررات والتوصيات التي تتخذ في مؤتمرات القمة ويصيغ الافكار والمقترحات للمؤتمرات التي ستعقد في ما بعد .

لم تمر الديموقراطية بمحنة في السودان فقط ، بل في جميع انحاء القارة الافريقية منذ اواخر الخمسينات ، ولم تنجح تجربة الديموقراطية في اي منطقة.

وفي هذا الجزء الاخير من تأملاتي اريد ان ابحث في هذه الظاهرة . كما اود الخوض في اخطاء الماضي وتجاريه من اجل ايجاد منطلق نحو مستقبل افضل للجيل القادم . انني اعتقد أن المبادئ الاساسية التي اذكرها بالنسبة للسودان يمكن تطبيقها ايضاً على بلدان ناشئة اخرى .

ان المعارضة والمقاومة الشديدتين لجميع اشكال السيطرة الاجنبية ، اللتين انفجرتا في ثورة المهدي ضد الحكم التركي – المصري قد ظهرتا باشكال مماثلة في بلدان اخرى القت عن كواهلها نير الحكم الاجنبي . اشعل النضال ضد القوى الاجنبية نيران الوطنية التي لا تنطفئ ابداً . وفي بلدنا تخطت اهداف المهدي – تنقية الاسلام وتوحيد السودانيين – الخصومات الطائفية وجمعت السودانيين جميعهم تحت راية الكفاح . وقد عاشت الروح الوطنية حتى بعد غزو السودان واقامة الحكم الاستعماري .

اننا عرضنا بصراحة المرحلة المضطربة التي تلت الاستقلال . لقد استعمل السودانيون النظام السياسي الذي وضعه اسيادهم السابقون كأساس للحكم بعد الاستقلال . واقيمت المؤسسات اللازمة للديموقراطية الدستورية على عجل لتحويل دستور الحكم الذاتي الى دستور انتقالي للبلد الحديث العهد بالاستقلال .

غير انه لم توفر للديموقراطية في السودان فرصة حقيقية .

وهنا ، يجب ان نتحدث بصراحة مماثلة حول مكامن اخطائنا . فالاحزاب ، التي عملت من اجل الاستقلال او عارضته ، وجدت نفسها بلا هدف معين ، وفشلت جميع محاولات وضع سياسة متناسقة ، فكانت النتيجة قيام حكم ائتلافي . وبلغت الخصومات الشخصية والطائفية والدسائس اوجها ، واصبحت القوة الشخصية القصيرة المدى هي المسيطرة . والاحزاب السياسية كانت قائمة على الولاء القبلي والطائفي بدلا من البرامج الصالحة . وتميزت الطريقة التي أغفلت بها قضايا الحدود من اجل المصالح الفردية ، بالمناقشات الطويلة والعقيمة حول طبيعة الدستور : هل يكون الدستور اسلامياً ام علمانياً ، وهل تكوين الجمهورية

برلمانية ام رئاسية .

واصبح هذا الميل نحو تشكيل الاحزاب السياسية على اسس التجمع القبلي بدلا من البرامج السياسية ، امرا شائعا في مرحلة ما بعد الاستقلال . وحيث كانت الاحزاب موجودة بكثرة ، كانت المساندة للقيادات وللكوادر تأتي من الجماعات القبلية . والمثل على ذلك : في نيجيريا الواسعة المترامية الاطراف كانت الاحزاب الرئيسة حزب العمل ، الذي تسيطر عليه قبائل يوروبا ، والمجلس الوطني الذي كان تحت سيطرة قبائل الايبو ، ثم مؤتمر الشعوب الشمالية بزعامة قبائل الهاوسا . اما في غانا الصغيرة ، فالمعارضة الحقيقية الوحيدة كانت تأتي من قبائل الشانتي .

اما في السودان ، فقد انطلقت شرارتا الانقلابين العسكرين في الوقت الذي كان فيه البرلمان يحاول تسوية الخلافات الناجمة عن الطموح والمصالح الشخصية . لقد اساء الشعب استعمال الحريات التي حققتها له الديموقراطية ، فانتزعت الانظمة العسكرية التي تلت هذه الحريات منه . ولم يتطوع المواطنون الاكثر وعيا ومسؤولية في السودان لتبني نوع من الانضباط الاجتماعي الضروري لبناء ديموقراطية جديدة . والصحافة جاوزت حدودها ، مستغلة الحرية التي كانت تتمتع بها ، وسمحت لنفسها بالغوص في الانتقاد الهدام من دون طرح الافكار البناءة في المقابل ، ووصلت في النهاية الى فوضى تامة .

هذه كانت العوامل الهدامة التي فتحت الطريق للانقلابات العسكرية . وقد اثبتت المجالس العسكرية انها اسوأ انواع الحكم الديكتاتوري ، اذ لم تكتف بالقمع وحجب الحريات الاساسية ، فاتلفت الهيكل الاقتصادي والتركيب الاجتماعي للبلاد ، وسببت التدهور السريع للاوضاع في جنوب السودان .

ونظام الحكم العسكري الحالي لم يتخذ اي اجراء للتطور والتجديد . ولم يحاول الاستفادة من العلاقات مع الكتلة الشرقية . وتم تأميم الصحف والبنوك والشركات الكبرى وصودرت ممتلكات الشركات والافراد المعارضين . ولكن هذه الاموال اخذت تنضب .

ان نظريتي هي ان الديموقراطية في السودان لم تعط فرصة كافية للنمو والرسوخ لكي تصبح مؤسسة متينة . وحكومتي الائتلافية لم تستطع الصمود ، لانني كرئيس للوزارة لم تعطني الاحزاب الثلاثة الحرية لاختيار اعضاء من حزبين فقط لحكومتي الدستورية ، بل انه بدلا من ذلك اعطيت قائمة بالاسماء لكي اختار من بينها . واعترف بأنني كنت حرا في تعيين الوزراء ، ولكن كان علي ان آخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على ميزان القوى بين الاحزاب وعدم إمكان اعطاء الحقائب الوزارية لحزب واحد .

كانت البلدان الحديثة العهد بالاستقلال مرغمة على الوجود في مناخ سياسي

يختلف تماما عن الجو الذي نشأت فيه .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حدث زخم في الاهتمام بمشاكل بلدان العالم الثالث ، التي نشأت من ثلاث فورات سياسية كبرى :

اولا – التصفية السريعة لبنيان القوة الاستعمارية .

ثانياً – توق البلدان الحديثة الاستقلال الى التطور .

ثالثاً – المضاعفات العالمية " للحرب الباردة " التي جعلت مواقف البلدان الناشئة حيوية بالنسبة الى السياسة الخارجية للعالم المتقدم .

وقد بقيت المستويات الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث محصورة ، بعد انهيار النظام الاستعماري ، في المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ، وذلك بسبب الازدياد السريع في عدد السكان ، وبالرغم من الاهتمام الذي ابداه خبراء الاقتصاد في بعض البلدان الغنية . وقد كانت الاجراءات العملية في السابق غير مرغوب فيها سياسياً . لان طبيعة الحكم الاستعماري تتعارض مع تشجيع الابحاث الجدية في اسباب الفقر والجمود الاقتصادي .

والضغوط الاقتصادية كانت دائماً تكيف مع الجو السياسي ، غير انه بعد الحرب العالمية الثانية، وكان نمو الاتحاد السوفيتي من حيث القوة والنفوذ ، ومن ثمّ " الحرب الباردة " التي ترتبت على هذا النمو ، من العوامل التي جعلت البلدان المنافسة للاتحاد السوفياتي تهتم اهتماماً عظيماً بتطوير البلدان الناشئة .

واكثر ما ازعج الطبقة المثقفة في افريقيا وآسيا واثار شكوكها ، اعتبار الخبراء الغربيين مشاكلنا الداخلية من شأن مخططاتهم السياسية والعسكرية ، وعدم محاولتهم على الاقل اخفاء هذا الاعتبار .

كان بعض الخبراء الذين يدرسون الاحوال الاقتصادية للبلدان النامية الغنية ، يجهرون بميلهم هذا ، وان كانوا احياناً يخفونه ويبقونه ضمنياً .

في البداية ، بنت بلدان العالم الثالث بمعظمها في آسيا وافريقيا هيكلها الدستوري على الديموقراطية البرلمانية – ولكن هذه التجربة لم تنجح في اي مكان . واليوم ثمة بلدان عديدة تحت الحكم الديكتاتوري بشكل او بآخر . ويجب ان تمر هذه المرحلة وتتلاشى قبل ان يتم الاعتراف بالديموقراطية كنظام سياسي وحده يسمح بالتطور الفردي .

ان الحاجة تدعو الى ايجاد مثل جديدة وواقعية كنقاط انطلاق نحو المستقبل. وكقسطاس لتدبر السياسات الحالية . اعتقد ان افضل المثل الواقعية " غير الاثوبية " من اجل الاجيال الطالعة ، هي التضامن الوطني والاستقلال الوطني والديموقراطية والانضباط الاجتماعي .

والتضامن الوطني يعني ايجاد نظام حكم لإعدالة وادارة فعالة ومتراصة متحدة

داخلياً ولها سلطة مطلقة على جميع المناطق والجماعات ضمن حدود الدولة . انها تتيح المحافظة على بنيان الدولة كضرورة مستمرة ، والتنفيذ الفعال للتخطيط الوطني من دون ان يكون هناك ضمناً حكم مركزي في الحقيقة ، ان اللامركزية هي العلاج الذي اصفه لشفاء الامراض الادارية والاقتصادية في السودان ، وذلك ينطبق بصورة عامة على دول ناشئة عديدة اخرى .

ان المحافظة على الاستقلال الوطني ، وابعاده عن قيود الاستعمار الحديث ، يوفران الزخم اللازم والعامل الموحدلتطور الدولة الحديثة .

وليس من السهل تحقيق ديموقراطية مثالية حقيقية وفاعلة .

يجب الاقرار بان الديكتاتورية قادرة نظرياً على تحقيق الكثير من اهداف التجديد والتطور وتعزيز التضامن الوطني وزيادة الانتاج والتطور الاقتصادي والتخطيط العام . غير ان الاستعاضة بالديكتاتورية عن نظام الحكم الديموقراطي لا تعطي ضمانة بان السياسة ستكرس لتحقيق هذه المثل والغايات ، او انها ستكون فعالة ومجدية ، اذا وجهت لتحقيقها . ان الديموقراطية الحقيقية وحدها تسمح بالتطور التام نحو دولة صحيحة ومزدهرة .

في وسع نظام الحكم الديكتاتوري التسلطي ، حتى ولو لم يستخدم الاكراه والقسر الممارسين في البلدان الشيوعية ، ان يرغم مواطنيه على التقيد بالانضباط الاجتماعي الضروري لتطور الحكم ونموه بصورة منتظمة وفعالة . وهنا ايضاً ، ليس وجود نظام حكم اقل ديموقراطية هو الضمانة لتحقيق هذه الاهداف ، مع ان مثل هذا النظام قد يكون اكثر تجهيزاً لفرض الانضباط . لذلك ، فالمطلوب انضباط اجتماعي ضمن ديموقراطية متبناه طوعياً ومنتشرة انتشاراً واسعاً ، من اجل تطور اسرع واكثر فعالية من دون تقييد مثالية الاهداف الوطنية .

انني اعتقد ان هذه الخطوط العريضة تنطبق بصورة عامة على معظم البلدان التي نالت الاستقلال خلال الخمس عشرة سنة الماضية .

أما تأملاتي التالية ، فتتعلق بصورة عامة للسودان ، ولكنها تخدم ايضاً كنقاط استرشاد بلداناً اخرى حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، ولا سيما في افريقيا . ومع هذه التأملات تأتي رسالة مفعمة بالامل .

ان اخطاءنا الماضية يجب الا تقود جيلنا المقبل الى اليأس . ان بلدنا يملك طاقات هائلة ، وهناك امكانات لا حدود لها لنباء دولة على اسس متينة . انني لا أنوي ان ارسم صورة جمهورية سعيدة . بل سأحاول ان اكون واقعياً قدر استطاعتي كانسان .

يجب ان نبدأ اولا بتحديد المثل والاهداف الاساسية اللازمة للدولة الوطنية التي نريد ان نراها في السودان .

ان الضرورة الاولى يجب ان تكون الوحدة الوطنية . ولتحقيق لك ، على الاجيال الطالعة ان تتخلص من الطائفيةوالقبلية اللتين وضعتا الكثير من العراقيل في طريق النمو بعد الاستقلال .

ثانياً ، في بلد يملك كل هذه الثروات ، يجب ان يتحقق الازدهار للسكان ، ان بلداً مساحته مليون ميل مربع ونيف من الاراضي الخصبة التي يرويها النيل . فضلا عن المناطق التي تمطر فيها السماء على مدار السنة ، بلداً لا يزيد عدد الاشخاص الذين يعينهم على ١٥ مليون نسمة ، يجب ان تجعل الحكومة فيه من واجبها المقدس ان تحقق الازدهار لكل فرد .

والوحدة الوطنية والازدهار وحدهما لا يكفيان ، بل يجب ان يرافقهما اهتمام بكرامة الفرد . وهذا يمكن تأمينه للشعب اعطائه الحقوق المدنية الاساسية والحرية ليتعزز فخرهم ببلدهم ودولتهم وانجازاتهم في جميع مضارب الحياة .

ان اللامركزية هي علاج المشاكل الادارية والاقتصادية في السودان . وهذا الحل تمليه الطبيعة الجغرافية ودروس التاريخ التي تعلمناها خلال عقود عديدة . وهذه الدروس أثبتت ان نظام الحكم اللامركزي في نطاق سودان موحد هو الجواب .

ان الحكم الذي اتخيله للمستقبل ، من دون ان انسى الدروس التي تعلمناها من التجارب الماضية والاخطاء التي ارتكبناها ، هو حكم ديموقراطي ، ولكنه يجب ألا يكون بعد الآن على نسق ديموقراطي وستمنستر .

انني اتصور نظاماً يسمح بالحكم الذاتي الاقليمي ، الذي تكون فيه الهيئات الديموقراطية المحلية التي تراقب الشؤون الاقليمية ، مسؤولة امام برلمان مركزي تكون له صلاحية الاشراف عليها ، ويعالج القضايا الوطنية وذات الطابع العالمي .

يجب ان يقام مجلس تشريعي واخر تنفيذي في كل مقاطعة ، لكي يتأمن الحكم الذاتي ضمن سودان متحد ، فيعالج كل مجلس اقليمي شؤون المقاطعة ، ويكون مسؤولاً عن اعماله امام المجلس التشريعي . وينتخب اعضاء المجلس التشريعي بالاقتراع الحر . وينتخب اعضاء البرلمان المركزي من قبل مجالس الاقاليم . ويكون هناك مجلس وزراء مسؤول امام البرلمان المركزي ، ويعالج الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والاقتصاد الوطني والمال والتعليم العالي والنواحي الاكثر تخصصاً في الصحة الوطنية والابحاث العلمية .

وتشرف الحكومة المركزية على سير عمل الهيئات الإقليمية لضمان الحد الادني من المفاهيم والمقاييس في كل مقاطعة . وفي حال ثبوت ان احدى الهيئات المتمتعة بالاستقلال الذاتي في اي مقاطعة تسئ الادارة ، يكون من حق الحكومة

المركزية أن تحلها وتتدخل لمدة ستة اشهر فقط لادارة شؤون المقاطعة مركزياً ريثما يتم انتخاب مجلس تشريعي واخر تنفيذي جديد للمقاطعة .

والجمهورية يجب ان تكون برلمانية ينتخب فيها الرئيس من قبل مؤتمر من جميع اعضاء المجالس الاقليمية والبرلمان المركزي ، على ان ينال المرجح الفائز ٥٠ في المئة على الاقل من الاصوات ، وتكون ولاية الرئيس خمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات اخرى فقط .

ويكون لكل مجلس اقليمي قوات امن تابعة له للمحافظة على الامن والنظام في المقاطعة ، وبالتالي يكون للحكومة المركزية جيش رمزي شديد الانضباط ومجهز بالاليات ، وكاف فقط لحراسة حدود الدولة ، ويعالج قضايا الامن الداخلي اذا دعي الى ذلك في حالات الطوارئ . باختصار ، ليقوم بمهمات اي جيش في اي بلد في اوقات السلام . ويجب تجشيع الاحزاب السياسية على طرح برامج تفيد البلاد برمتها والابتعاد عن التمييز الطائفي والنفوذ القبلي الذي اضر في السابق بسير الاعمال . ان التركيب الحزبي النشيط سيضمن الوحدة الوطنية ويقود في النهاية الى نظام الحزبين – احدهما يحوز على اكثرية كافية لنقله الى الحكم والاخر ، في المعارضة .

اما دور التربية فلا يكن التركيز عليه كثيراً . وكل ما هنالك انه يجب رفع اسس التعليم الى مستوى يسمح بتوعية المواطنين سياسياً لتمكنهم من استخدام حكمه حول مختلف الاتجاهات والاراء . يجب ان تكون هناك صحافة غير مقيدة ، تولى اهتماماً جدياً بمسؤولياتها تجاه القارئي توجيه ارائه وحكمه ، عندما تنتشر اراء سياسية ذات ظلال متوسطة او متطرفة . ففي وجود صحافة قوية وقراء مثقفين ، لن تتكرر الفوضى التي شهدها السودان كنتيجة للانتقاد الهدام الذي كانت تمارسه الصحف سابقاً .

لقد تقاسمت البلدان النامية عبئاً مشتركاً بعد انفصالها النهائي عن ماضيها الاستعماري ، وهو الاقتصار على دور منتج المواد الخام ، وعدم تصنيع البضائع الا القليل منها ،وهكذا ، اعتمد الاقتصاد بصورة فعلية تقريباً على الصادرات ، وبالتالي اخذت كميات النقد الاجنبي المتوافرة لاستيراد سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية تراوح بين سنة واخرى ، وذلك وفقاً لحكم المنتوجات الاولية المتوافرة للتصدير .

ولما كانت معظم البضائع الاولية قد جابهت انخفاضاً في الاسعار في الاسواق العالمية في السنوات الاخيرة اصيبت معظم البلدان النامية بخلل ومتاعب مزمنة في ميزان مدفوعاتها ، مما اعاق نموها الاقتصادي كثيراً .

وعندما استقل السودان في العام ١٩٥٦ ، حاول تطبيق برنامج انماء واقعيا

وحيويا جداً ، وقد تم توفير الاموال لهذا البرنامج ضغطاً على خزانة الدولة التي كانت تستمد قوتها من محصول واحد : القطن ، ان هذا كان ولا يزال العامل الوحيد . فمعظم مخططي انمائنا والوزراء يفتقرون الى الحماس اللازم لوضع تنفيذ للمخططات الفعالة .

ثم كان هناك أيضاً تضارب النظريات الاقتصادية التي دعت التكتلات السياسية المتنافسة الى تبنيها ، فضلا عن عجز قطاع الخدمة عن اتخاذ القرارت وتضارب المصالح بين السياسيين في الحكومة الائتلافية حول تخصيص الاعتمادات للمشاريع التي وُضعوها في قيد التنفيذ .

وقد صمم الكولونيلات الذين يمسكون الان بزمام السلطة ، على تحرير اقتصاد السودان من روابطه التقليدية مع الغرب (حوالي ٦٥ في المئة من مجموع التجارة الخارجية) وتوجيهه نحو الشرق . ولقد كان لكثير من اتفاقيات المقايضة مع الكتلة الشرقية مضاعفات مدمرة على اقتصاد البلاد ، فقد حرمت هذه الاتفاقيات السودان من العملة الاجنبية التي كان في حاجة اليها لتسديد ديون الدولة ، ولشراء قطع الغيار للاجهزة والالات المستثمرة فيها رساميل ضخمة ، من المنتوجات الغربية ، ولكن محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت ضد حكومة النميري في تموز ١٩٧١ ، وما تبع المحاولة من قطيعة في العلاقات مع روسيا وحلفائها ، حملا الحكومة على اعادة النظر في سياستها الاقتصادية ، وتجري الان اعادة بناء بعض الجسور مع الغرب .

ان طموح الدولة الناشئة ، والاثر الذي تتركه على الاجيال المتلاحقة يتوقفان كلياً على قوة اقتصادها ، وطاقاتها ، وعلى قادة المستقبل ان يعلموا شعوبهم توقع النكسات ، وضرورة التصفيق والثناء عندما تثبت جدارة السياسة المنتهجة .

ولتحقيق هذه الاهداف ، يجب ان يرفضوا بشجاعة الانحراف في المشاكل التقليدية المتعلقة بمعادلة الموازنات ، والادخار الاصطناعي ، انهما لا يساعدان ابداً عجلة الانماء والتطور . عليهم ان يركزوا اهتمامهم على تجديد مجتمعهم . ولكن مع الاعتناء بصورة خاصة بالمحافظة على توازن ذلك المجتمع . يجب ان ينموا روح الانتاجية السليمة ويتخلوا عن الخوف من العجز في موازنات الانماء. ويجب اعتبار دخول المزيد من السلع الاولية دليل عافية رغم ما يعنيه ذلك من اعباء على ميزان المدفوعات ، شرط الاحتفاظ بالقدر الكافي من النقد الاجنبي في الاحتياط من اجل تسديد ديون البلاد . ان المدين الذي يدفع في القوت المناسب يحافظ على سمعة طيبة دائماً لدى الدائنين .

يجب الاحتراس عندما تعرض علينا قروض ومساعدات خارجية عن طريق الوسطاء الذين في الحقيقة يعملون لمصلحة انفسهم . ومخططات الاتحاد يجب

ان تجسد الشجاعة المبنية على التناسق والنشاط ، من اجل كسب التأييد الوطني والعالمي ، وربماالاطراء في المستقبل ، ويجب الأ تظهر للاخرين كأنها مخططات لبيع الاجهزة والخبرة .

ان هذه المبادئ تنطبق – ما اعتقد بشدة – على معظم البلدان النامية . ان الصورة اليائسة للتجربة والخطأ في الماضي يجب الا تقود الاجيال المقبلة نحو اليأس .

لقد حققت بلدان افريقية عديدة نجاحاً باهراً في تطوير صناعة سياحتها. وهذا قابل لأن يصبح مثلاً يحتذى في بلدي حيث السياحة لا تزال مهملة . لان حدائقنا العامة يمكن توسيعها وتزويدها بالتسهيلات السياحية الضرورية . ولا شك في ان المبالغ اللازم استثمارها لتطوير صناعة سياحتنا قد تكون خارج طاقتنا ، وادارتها تتطلب خبرات واختصاصاً ، ولهذا يجب ان نعمل على اجتذاب الرساميل والخبرات الاجنبيه الى البلد وتأمين كل المساعدات والتسهيلات اللازمة لها .

لقد امتاز عصرنا بتخطيط المشاريع للمستقبل . وعلى افتراض أن هذا سيستمر ، فان مستقبل السودان كما ينظر اليه من الزاوية العالمية ، يجب ان يبنى على الاستقلال التام بطاقاته الزراعية . والسبب بسيط : بسبب التكاثف السكاني في العالم ، ستحدث زيادة هائلة في حاجات العالم الاساسية ، كالمواد الغذائية ، وفي وسع السودان ان يفعل الكثير لملء سلال الخبز في العالم ، والخضار لاطباقه ، والكباب اللذيذ والبفتيك لتغذيته . ولكن هذا لن يتحقق الا بعد ان تستيقظ الامة على ضخامة طاقات البلاد .

الثروة الحيوانية يمكن استقلالها الى اقصى حد بتحويل مقاطعة كسلا في الشمال الشرقي الى مراع لتربية الخراف والابقار وفقاً للمقاييس التي يطلبها المستهلكون في الغرب ، الذين جعلتهم احتكارات اللحوم المعروفة جيداً في الغرب يعتقدون ان اللحوم الافريقية مريضة .

ان كسلا يمكنها ان تنتج كل ما تحتاج اليه الماشية من اعلاف ، وقادرة على الاكتفاء الذاتي خلال دورة تربية الماشية . وبما ان بورتسودان موجودة في كسلا، فان عنصر القوت وكلفة اللخوم من اجل التصدير سيكونان طفيفين . وحتى في السنوات الاولى يمكن لمثل هذا المخطط ان يوفر ما يناهز ٢٠ مليون جنيه في السنة من العملات الاجنبية .

ويمكن ان يرتفع هذا الرقم الى اربعة اضعاف عندما يرفع الحظر على تصدير اللحوم السودانية ، وعندما تنشأ صناعة تربية الماشية في البلاد على اسس حديثة ومتطورة .

والسكر ايضاً يمكنه ان يصبح مصدراً لكسب العملة الاجنبية . ويمكن تحويل

مقاطعة كسلا ، وبصورة خاصة منطقة القربة ، الى " كوبا افريقية " تنتج ما يكفي لسد الحاجات المحلية من السكر وللتصدير الى بلدان الشرق الاوسط . والمسافة ليست بعيدة بين القربة وبورسودان ، ورسوم الشحن الى المملكة العربية السعودية ودول الخليج ليست كبيرة .

وتستطيع مقاطعة كسلا ان تنتج الفاكهة والخضار برسم التصدير . ولكن يجب تحسين تسهيلات النقل بالبر والخطوط الحديد والموانئ ، وادخال اجهزة التبريد الحديثة واقتناء السفن المجهزة تجهيزاً خاصاً لنقل هذه المنتجات .

وفي استطاعة بقية انحاء السودان ان تستفيد من مشاريع الانماء الخاصة بزيادة . المساحات المزروعة قمحاً .

ان اصراري على ان البلد يجب ان تنتج كميات كبيرة من القمح مبعثه اعتماد البلدان العربية اعتماداً مرضياً في الماضي على فائض المواد الغذائية الاميركية التي لا تعطى من دون قيود سياسية . ان السودان يملك الارض والماء وليس هناك سبب لعدم تركيز الاهتمام على انتاج غذائنا بانفسنا .

ولعل الاقتراحات المتعلقة بالتطور الزراعي لن تكون كاملة من دون تخصيص مشاريع للجنوب . ان المرء يأمل مخلصاً ان ينتهي الوضع السياسي المتقلب الى تسوية سياسية قد توقف النزف في ثروات البلاد المهدرة منذ وقت طويل على الجهود المسكرية لقمع الثورة في الجنوب . لو خصصت هذه الاموال لتطوير الجنوب فالتوسع الذي سينتج سيحقق الكثير من طموح الجنوبيين الى اللحاق بالشمال .

لقد تحدثت هنا عن بعض المخططات التي من شأنها ان تساعد السودان على بناء اقتصاد سليم .

وقد يسأل كثيرون كيف يمكننا ان نحقق هذه الاهداف في الوقت الذي نعاني فيه من نقص في المال والخبرة . استطيع ان اطرح فكرتين : اولاً ، على الجيل المقبل ان يرسي سياسة البلاد الاقتصادية على ناحية مهمة وملائمة جداً في ديانتهم . ان مبدأ الملكية الخاصة في الاسلام ، حيث المالك يعتبر عميلا يعمل من اجل المجتمع كله ، لا يزال مبدأ سليماً ، بالمقارنة مع المفاهيم السائدة للملكية في البلدان الرأسمالية . وهو حتماً افضل من نظام الملكية الجماعية المتبع في الانظمة الشيوعية .

لقد وضع الاسلام مجموعة من المبادئ المتعلقة بالملكية والتجارة وسن الضرائب تتوافق كلها مع اجراءات دولة معاصرة وليس هذا هو المكان المناسب للاسهاب في الشرح . ولكن يكفي ان نذكر ان هذه المبادئ يجب ان ترشد الجيل المقبل في السودان لوضع خططه ونظرياته الاقتصادية .

- ان اهمية السماح للقطاع الخاص بالقيام بدور مهم في تطوير السودان ، هي اهمية قصوى لا يعلو عليها شئ .

ان القطاع الخاص يجب ألا يصبح طفيلياً وعالة على القطاع العام ، ينتعش عندما يكون الانفاق وفيراً ، ويتقلص عندما يتضاءل . يجب تشجيع هذا القطاع على الاعتماد على نفسه في التجارة والصناعة .

لقد كانت الدولة تتحمل العبء الاكبر من النشاط الاقتصادي بعد التأميمات . ويمكن تخفيف هذا العبء بالالتفات الى القطاع الخاص وتسليمه بعض النشاطات المنطوية على مجازفات تجارية حيث تكون المبادرة الذكية والادارة السليمة من عوامل النجاح . اما القطاع التعاوني فيجب تطويره وفقاً لما هو عليه الآن ، وتوسيعه بحيث يضم مغامرات جديدة تستدعي ادارة جماعية .

تخطيط ديناميكي ، وعمل جدي : هذا هو التحدي الذي يواجه الجيل المقبل . وانني لا اتكلم الان من اجل السودان فقط . ان درب الانماء الاقتصادي يمكنه ان يحقق اهدافاً سامية ، اذا كنا نريد ان نحقق الوحدة الوطنية وتحقيق التلاحم بين مختلف العوامل والعناصر .

كل هذا يمكن تحقيقه فقط في نطاق الديموقراطية ، لان الديموقراطية تولد وعياً للانماء . انها تخلق بواسطة مؤسسات الحرية ترابطاً منفتحاً بين الحاكم والمحكوم ، يمكنهما من التطور وفقاً لقيم مشتركة مقبولة .

واعتقد انه من واجبي ، قبل ان انتهي من تأملاتي هذه ان ادافع عن السجل السياسي للفترة الديموقراطية التي مر بها بلدي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ . لم نكن فاشلين رغم مشاحنات السياسيين حول المناطق التي يجب ان تنفذ فيها المشاريع ، ورغم شح الموارد وافتقار الخدمة المدنية الى الحماس والزخم . لقد زيد انتاج القطن بزيادة المساحات المزروعة في الجزيرة وخشم القربة . وزيد ايضاً انتاج الفول والسمسم . وشجعت الزراعة الالية ، وفتحت مساحات جديدة وقدمت السلفات الزراعية للفلاحين لتمكينهم من شراء الالات .

وبدئ العمل بمشروع استخدمت فيه تسهيلات القروض من مصر وايطاليا ويوغوسلافيا ، لتأمين مياه الشفة للانسان والدواب في الارياف . ولبينا حاجات السودان الى الطاقة الكهربائية بقرض من البنك الدولي لانتاج الطاقة من سد الرصيرص وبناء خطوط نقل الكهرباء الى الخرطوم . وهذان المشروعان قد اشرفا على الانتهاء . وخصصنا مبالغ كبيرة للتربية . وفي العام ١٩٦٩ بلغ عدد الطلاب الجدد في المدارس اكثر من مرة ونصف عما كان عليه قبل خمس سنوات.

ولعل هذا السجل كان سيكون حافلاً لولا الاضطرابات التي توالت سواء على

الصعيد الداخلي او في الشرق الاوسط .

ان العاصفة الشرق اوسطية التي بلغت ذروتها في حرب حزيران وانتهت الى قطع علاقات السودان الدبلوماسية مع الدول الغربية الكبرى ، قد جعلت الميدان الذي يمكننا التفاوض فيه من اجل الحصول على الدعم المالي ، محدوداً ، ووضعتنا ايضاً في موقف حرج مع البنك الدولي حيث كانت دراسة بعض مشاريعنا الكبرى قد قطعت شوطاً مهماً .

ان الديكتاتورية تحدث خللاً في الانماء . وقد ثبت ذلك في السودان خلال الفترتين اللتين حكم فيهما العسكريون .

نعم ، انني أرفض التخلي عن الامل في امكان تقدم السودان في المستقبل . من الضروري انشاء لجنة تطوير تدرس جدوى جميع المخططات والمشاريع وحاجتها من الرساميل . ويجب تطمين الدائنين العتيدين الى ان استثماراتهم لن توضع في قيد الاستعمال الطائش كثمن لواردات غير ضرورية او مشاريع غير واقعية ، وعلى ان القروض التي يقدمونها ستستخدم فقط لخطط الانماء السلبية التي ستزيد الدخل القومي ، وتولد مقداراً كافياً من الارباح بالنقد الاجنبي لتسديد ديون البلاد . هذا ما سيصلح صورة السودان الملطخة حالياً ، ويجذب المستثمرين الصادقين .

يجب علينا ان نتخلى عن الخوف من الاستثمار الاجنبي . ومن الجوهري ان نشجع تدفق الاموال الى بلادنا من اجل دفع عجلة التطور وزيادة التدريب وتوظيف طاقاتنا العمالية . ولكن عندما نجمع القدر الكافي من الرساميل والرجال المدربين لادارة المشاريع التي بدأها مستثمرون اجانب ، فعلينا ان نشكرهم على مبادراتهم واستعداداتهم للمجازفة ، ونقدم لهم التعويض السريع والكافي ثم نطلب اليهم الذهاب .

انني اعتقد ان العرب ، ولا سيما البلدان الغنية بالبترول ، يجب ان تكون مستعدة لأن تقوم بدور مهم لتمويل مشاريع الانماء والتطوير في السودان . وعليها ان تفعل ذلك لاسباب سياسية واخوية . كأخوان ، طالما هرعوا الى مساعدة السودان ببرامج المساعدات الخارجية وبالقروض . وعلى الصعيد السياسي ، يتوجب عليها ان تساعد على تمويل الانتاج الغذائي ، وبعدها ستستطيع استيراد المواد الغذائية منا بشروط جيدة ، وستتحاشى التنازلات التي تقوم بها من اجل الحصول على فائض المواد الغذائية من الولايات المتحدة . ومساهمات هذه البلدان ستساعد على اقامة اقتصاد صحيح قادر على اقناع المنظمات المالية العالمية بالنظر بعين العطف الى مشاريعنا الانمائية .

اذا توافرت لنا الفرصة لبدء بعض مشاريعنا بواسطة الصفقات الجماعية التي

تتم عن طريق التفاوض ، فيجب ألا نتوانى عنها ، فذلك يساعدنا على توفير الوقتا الثمين الذي يستغرقة التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية . وقد استفادت بلدان مثل الجزائر ونيجيريا من صفقات كهذه تمت بالتفاوض . وخاصة عندما كانت تتعلق بتمويل مشاريع ذات اولوية قصوى .

انه من واجب الاجيال القادمة ان تعمل على تطوير السودان بحيث يصبح قادراً على المساهمة في تنمية الموارد الغذائية للعالم ، عندما يزداد الطلب عليها وهي ، بعملها هذا سترى آفاقاً جديدة تفتح امامها : ستجد اهدافاً جديدة لطموحها .

هذه هي رسالة املي وشهادتي الى الجيل المقبل .

نبذة تاريخية عن المؤلف

- ولد في ١٧ مايو ١٩٠٨م بالدويم .
- تخرج في كلية غردون التذكارية مهندسا مدنيا عام ١٩٢٩م وعمل مهندسا بمصلحة الاشغال العامة ثم عاد للكلية لدراسة القانون .
- عمل قاضيا حتى عام ١٩٣٦م وقدم استقالته آنذاك ليتفرغ للعمل السياسي من اجل استقلال السودان .
- اشتغل بالمحاماة منذ ١٩٤٧م حتى وفاته إلاّ في الفترات التي تقلد فيها مناصب وزارية .
- أختير وزيراً للخارجية لأول مرة في يوليو ١٩٥٦م ومرة أخرى بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م التي أطاحت بالحكم العسكري الأول .
- أنتخب رئيساً للوزراء في يونيو عام ١٩٦٥م .
- ثم مرة أخرى في مايو عام ١٩٦٧م وحتى ٢٥ مايو ١٩٦٩م عندما أطاح إنقلاب عسكري بقيادة العقيد جعفر نميري بالحكومة الديمقراطية .
- قضى فترات في المنفى الإجباري بالجنوب ابان الحكم العسكري الأول والإقامة الجبرية بمنزله في اوائل الحكم العسكري الثاني وثم المنفى الإختياري بلندن .
- إنتقل الى رحمة مولاه في ٢٢ يونيو عام ١٩٧٦م وهو يبلغ من العمر ٦٨ سنة .